نحو تأصيل الفكر الإسلامي

[٤]

أزمة

المصطلح الديني

د. محمد السعيد مشتهري

الكتـــاب: أزمة المصطلح الديني
المؤلـف : محمد السعيد مشتهري
الطبعــة : الأولى ـ القاهرة ٢٠١٠
الناشــر: دار الفكر الإسلامي
رقم الإيداع: ٢٠١٠/٥٦٧٢
الترقيم الدولي: ٦-٧٩-٥٣٧٨-٩٧٧

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴿١٠٥﴾ يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١٠٧﴾ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتۡلُوهَا عَلَيۡكَ بِٱلۡحَقِّۗ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٠٨﴾

صدق الله العظيم

[آل عمران ١٠٢-١٠٨]

المدخل

إن ظاهرة تفرق المسلمين وتشرب قلوبهم ثقافة التخاصم المذهبي، تنذر بخطر عظيم يهدد مستقبلهم، وفاعلية رسالتهم، في مواجهة التحديات المعاصرة. إن تفرق المسلمين إلى مذاهب عقدية وتشريعية ترمي بعضها بالفسق والضلال، مخالفة صريحة لسنة النبي في إقامة "الشهادة على الناس".

إن ما حدث من تفرق وتخاصم بين المسلمين، بسبب أحداث "الفتن الكبرى"، مزق وحدتهم وجعلهم يعيشون داخل دوائر مذهبية مغلقة لكل مذهب منابر دعوته و"مرجعياته الدينية"، التي يستقي منها فهمه للدين، ولنصوص "السنة النبوية"، التي إن صحت عند فرقة، لم تصح عند أخرى!!

لقد كانت معظم قنوات نقل المعلومات، و"المرويات" المنسوبة إلى رسول الله، قنوات شفاهية، ظهر تعصبها المذهبي بوضوح في عصر التدوين، حيث دوّن أتباع كل فرقة أمهات كتب تراثهم الديني، حسب توجهاتهم العقدية والتشريعية، رافعين راية التمسك بكتاب الله، وبسنة رسوله!!

لقد جاء عصر التدوين، بعد أن مزقت الفُرقة والمذهبية وحدة الأمة تمزيقا. لقد دوّن المحدثون "مروياتهم"، المنسوبة إلى النبي، عليه السلام، باعتبارها دينا مقدسا واجب الاتباع، ثم جاء علماء "الجرح والتعديل"، وشككوا في صحة نقل هؤلاء الرواة هذه "المرويات"، كلٌّ حسب مذهبه في الجرح والتعديل!!

لقد جاء عصر التدوين، والمسلمون لا يرون الإسلام إلا من خلال ثقافتهم الدينية التي حملتها "مرجعياتهم" المذهبية. فكيف يطمئن المسلم، إلى أن ما حمله هذا التراث الديني من "مرويات" منسوبة إلى رسول الله، ومن مصطلحات دينية مقدسة..، دين إلهي واجب الاتباع؟!!

إن اعتزاز علماء الفرق الإسلامية بمرجعياتهم الدينية، وبمنابرهم الدعوية المتخاصمة وبمدارسهم المختلفة، في "الجرح والتعديل"، والتصحيح والتضعيف، في الوقت الذي نراهم فيه، يتحدثون عن إجماع "الأمة"، ووجوب تطبيق "الشريعة الإسلامية"، يَصرف كثيرا من الناس عن "الآية القرآنية" الدالة على صدق "نبوة" رسولهم محمد، عليه السلام، فأية أمة يقصدون، وأية شريعة يريدون؟!!

إن الذين أسلموا في عصر الرسالة، أقاموا دينهم على التصديق الكامل بفاعلية نصوص "الآية القرآنية" وتناغمها مع دلائل الوحدانية، في الآفاق والأنفس، لقد عبدوا الله حق عبادته فنالوا رضا الله تعالى، واستطاعوا أن يقيموا الشهادة على الناس، ويخرجوهم من الظلمات إلى النور، في فترة زمنية وجيزة، أذهلت العالمين.

ولكن الشيطان الرجيم، نجح في صرف المسلمين عن "الآية القرآنية"، التي تحفظ لهم خيريتهم، وشهادتهم على الناس، فكان من السهل عليه إشعال نار العداوة والبغضاء والتخاصم والتقاتل بينهم، فتخلفوا عن ركب الحضارة، إلى يومنا هذا!

لقد هجر معظم المسلمين "الآية القرآنية"، وتعاملوا مع القرآن باعتباره كتاب هداية بمعزل عن البرهان المثبت لصحة نسبته إلى الله تعالى، والذي يحمله هذا الكتاب في ذاته. إن هذا البرهان هو ما أسميه بـ "الآية القرآنية"، التي لا يظهر عطاؤها، إلا بتفعيل المسلمين لنصوصها، حسب الإمكانات والمعارف والتقنيات المتطورة في كل عصر فتدبر.

وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ العنكبوت

لقد ترك الله تعالى المسلمين لاختياراتهم، فأمامهم "الآية القرآنية" تدعوهم ليل نهار أن يتدبروها، وأن يقوموا بتفعيلها، لتعينهم على مواجهة تحدياتهم، وتضمن لهم ولأبنائهم مستقبلا أفضل.

إن استلهام المسلمين عطاء "الآية القرآنية"، والإفادة من سننها، في مختلف مجالات الحياة، وهم أمة واحدة، هو الذي سيقيم مجتمع الحق والعدل، مجتمع الحرية والعبودية الخالصة لله تعالى، مجتمع "العمل الصالح".

أما "المرجعيات الدينية" المذهبية، التي ظهرت بعد تفرق الأمة الإسلامية إلى فرق ومذاهب متخاصمة، والتي قامت عليها المؤسسات الدينية، فكلها تستقي معظم ثقافتها الدينية من التراث الديني، الذي حمل للناس أزمة التخاصم والتكفير، على مر العصور.

هذا هو الإشكال الذي دفعني أن أكتب هذه السلسلة من الدراسات، تحت عنوان "نحو تأصيل الفكر الإسلامي"، وفي ما يلي تذكير بأفكار الكتب الثلاثة، التي سبق نشرها ولفكرة الكتاب الرابع، والأخير من هذه السلسلة، والذي بين أيدينا.

– **الكتاب الأول: "المخل الفطري إلى التوحيد"**

إن المنهج القويم، الذي يجب أن يقيم المرء عليه إسلامه، هو "منهج التوحيد". هذا المنهج الذي تتفاعل فيه "الفطرة الإيمانية"، مع "دلائل الوحدانية"، التي تحملها كل ذرة في هذا الوجود. إن "فطرة التوحيد"، التي فطر الله الناس عليها، تنزع نزوعا غريزيا نحو خالقها. ولقد ضرب الله تعالى المثل بإبراهيم، عليه السلام، لبيان كيف تفاعلت فطرته الإيمانية مع دلائل الوحدانية، في الكون حوله، فتبرأ مما كان يعبد قومه.

وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالُوا۟ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ﴿٧١﴾ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾ قَالُوا۟ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٧٤﴾ الشعراء

لقد كان من الضروري أن يقيم إبراهيم عليه السلام البرهان العقلي على ضلال قومه.

وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ۖ إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٧٤﴾ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾ الأنعام

لقد خرج إبراهيم عليه السلام، إلى الكون يبحث عن خالقه، ولكنه بعد أن اختبر كل الآلهة التي كانت تُعبد في عصره، لم يجد من بينها الإله الواحد الأحد، الذي يستحق وحده العبادة، فتوجه بدعائه إلى هذا الإله، يطلب منه الهداية.

إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾ الأنعام

وعلى أساس المنهج العلمي في الاستدلال، عرف إبراهيم، عليه السلام، الإله الواحد الأحد، الذي فطر السموات والأرض، فعبده مخلصا له الدين حنيفا، فاستحق أن يضرب الله تعالى به المثل، ويأمر الناس جميعا أن يأتسوا به، وبالذين آمنوا معه.

قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۖ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٤﴾ الممتحنة

إن كثيرا من الناس، مع إقرارهم بوحدانية الله، واعتبارها من المسلمات، فإن معظمهم لا يعلمون كيف يقيمون البرهان العلمي على "الوحدانية".

ذلك أن الإنسان يولد وسط بيئة تتكون فيها شخصيته الدينية والمعرفية، دون إرادة منه أو اختيار، فينشأ تابعا مقلدا مذهب آبائه.

لذلك كان على الإنسان عندما يكتمل رشده، أن يتحمل مسئوليته الدينية كاملة، ولا يعيش مسلوب الإرادة، تابعا مقلدا مذهب آبائه بغير علم.

عليه أن يراجع تدينه الوراثي ليقف على حقيقة ما هو عليه من دين.

ولكن العقبة الكؤود التي تحول بين الإنسان وتحقيق ذلك، هي البيئة التي تشكلت على مائدتها معارفه وثقافته الدينية. ومن رحمة الله تعالى بالناس، أن حذرهم من التقليد الأعمى، ومن "فتنة الآبائية".

وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾

أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾ الأعراف

تدبر هذا التحذير الإلهي مرة أخرى:

أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾

- **الكتاب الثاني: "فتنة الآبائية"**

لقد كرم الله تعالى بني آدم، وخلقهم بأدوات إدراك حية، وبآليات التدبر والتفكر والتعقل والتفقه..، حتى لا يعيشوا تابعين مقلدين، لا يتدبرون ولا يتفكرون ولا يتعقلون ولا يفقهون. فهل يعقل أن يدير الإنسان ظهره عن هذا التكريم الإلهي، ويترك هذه النعم ويظل أسير مذهب آبائه، يعيش مقلدا إياهم بغير علم؟! فإن أراد يوما أن ينتزع نفسه من منظومة "الآبائية"، يُتهم بالردة، ويطلب أنصار المذهبية استتابته، فإن تاب وإلا قتل؟!

فكيف يُحكم على أي إنسان في هذا الوجود بالردة، مهما كانت ملته، ويعاقب على هذه الردة بالقتل، إن لم يتب، وهو لم يختر دينه الذي ارتد عنه؟! أليس من المنطق أن يطبق هذا الحكم على آبائه، الذين فرضوا عليه مذهبهم الديني؟!!

إن المسئولية، في المقام الأول، تقع على البيئة التي تربى فيها الطفل، ودورها في أن ينشأ نشأة صالحة، حتى إذا اكتمل رشده، كان من السهل عليه أن يقيم البرهان على صحة تدينه الوراثي. لذلك كان أول عمل يجب أن يقوم به الإنسان عند اكتمال رشده أن يبحث عن البرهان الإلهي الدال على أنه متبع للحق الواجب الاتباع.

لذلك أمر الله تعالى الإنسان الذي ورث الشرك عن أبويه، أن يتبرأ منه، ولا يطيعهما فيه، ويصاحبهما في الدنيا معروفا.

وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا ﴿٢٤﴾ الإسراء

وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَاۖ وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًاۖ وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىَّۚ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٥﴾ لقمان

تدبر قوله تعالى: "وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ"، الذي يبين أن الاتباع يجب أن يقوم على أساس البرهان الدال على صدق بلاغ المتبوع عن الله تعالى.

لقد ظلت "فتنة الآبائية" عقبة كؤودا تحول بين "أنصار المذهبية" ووقوفهم على حقيقة تدينهم الوراثي، ومدى موافقته الحق الذي أمر الله تعالى باتباعه. لقد كانت "الآبائية" دوما هي الخطر الداهم الذي هدد دعوة جميع الأنبياء والرسل، من لدن نوح وحتى خاتم النبيين محمد، عليهم جميعا أفضل السلام!!

ويستحيل أن يُحمّل الله تعالى الإنسان مسئوليته الدينية عند اكتمال رشده، دون أن يمده بالأدوات والآليات التي تساعده على تحقيق ذلك، وعلى رأسها آليات التدبر والتفكر والتعقل والنظر..، آليات عمل القلب.

إن تحذير الله الإنسان من طاعة والديه في ملة الكفر، يستحيل أن تكون له فاعلية دون أن ييسر له "برهانا إلهيا" يهديه إلى صراط ربه المستقيم. فإذا وقف الإنسان على دلائل الوحدانية، وشهد ألا إله إلا الله، واجتاز عقبة "الآبائية"، فعليه أن يبحث عن شريعة الله واجبة الاتباع. وهنا فلن يجد غير القرآن، الذي يشهد بذاته، وليس بإجماع حامليه، أن منزله هو الله تعالى.

- الكتاب الثالث: "القرآن وأزمة التدبر"

بعد تفعيل "آلية التدبر" ودراسة نصوص "الآية القرآنية"، التي هي الدليل الوحيد الذي يملكه المسلمون على صدق "نبوة" رسولهم محمد، فإن الباحث عن الحق، يستطيع أن يستخرج من هذه النصوص، أدوات فهم القرآن، بعيدا عن كل "المرجعيات الدينية" المذهبية، التي ورثها المسلمون عن آبائهم. وفي مقدمة هذه الأدوات، ما يلي:

١- اللسان العربي المبين: وهو لسان العرب، الذي نزلت به آيات الذكر الحكيم ففهموها، ولم يستطيعوا معارضتها. إنه الميزان الحاكم لقواعد "اللغة العربية"، التي دونت بعد نزول القرآن.

وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٤﴾ إبراهيم

٢- السياق القرآني: إن من الخطأ التعامل مع الجملة القرآنية باعتبارها نصا عربيا بمعزل عن سياقها العام والخاص، وعن قدرتها الذاتية على العطاء المتجدد، المدخر للناس على مر العصور.

وهنا تظهر أهمية الوقوف على البناء المحكم للكلمة في سياقها القرآني، وكذلك الآية، والسورة..، كأساس لفاعلية عطاء "الآية القرآنية":

وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَـٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَـٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ العنكبوت

٣- آيات الآفاق والأنفس: إنه بدون الوقوف على التناغم المحكم، بين "آيات الذكر الحكيم، و"الآيات الكونية"، لن نستطيع أن نبيّن للناس أن هذا القرآن هو الحق من ربنا.

سَنُرِيهِمْ ءَايَـٰتِنَا فِى ٱلْـَٔافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾ فصلت

إن الذي يقف على هذا التناغم المحكم، القائم بين آيات الذكر الحكيم، وآيات الآفاق والأنفس، يستحيل أن يفسد في الأرض، بأي سلوك يؤدي إلى تدمير مواردها الطبيعية؟!

٤- منظومة التواصل المعرفي: إنه بدون الاستعانة بمنظومة العلوم والمعارف المتصلة الحلقات على مر العصور، يستحيل فهم وتفعيل آيات الذكر الحكيم. مثال ذلك كيفيات الأداء العملي للعبادات، وكيفيات الحرف والصناعات..، التي تواصلت حلقاتها بين الناس كافة، ثم نزلت الآيات تشير إليها، وتقر الصحيح منها، وتتفاعل معه.

ولا بد أن نعلم أن هذه "المنظومة المعرفية" قد حملت الحق كما حملت الباطل، لذلك كان علينا أن نتبع من هذه المعارف ما جاء مبينا لما أجمله النص القرآني من أحكام ولا نتبع ما جاء مخالفا إياه، وإن أجمع عليه الناس كافة!!

٥- آليات عمل القلب: إن أدوات فهم نصوص "الآية القرآنية"، وحدة متكاملة مترابطة، ومنظومة متناغمة غير منفصلة الأجزاء، تعمل بقيادة آليات عمل القلب، آليات التدبر والتفكر، والتعقل..، لذلك لن تعطي "الآية القرآنية" عطاءها إلا لهؤلاء:

الذين يتدبرون: "أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا"

الذين يتفكرون: "إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ"

الذين يعقلون: "إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ"

الذين يفقهون: "قَدْ فَصَّلْنَا الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ"

إن تفعيل آليات عمل القلب، هو القاعدة التي يجب أن يقيم عليها الإنسان توحيده لله تعالى، وإيمانه بفاعلية "الآية القرآنية"، وتناغمها مع آيات الآفاق والأنفس. هذه حقيقة يجب أن تكون راسخة في قلب كل مسلم رسوخ الجبال.

لقد فقد معظم المسلمين قدرتهم على التعايش مع "الآية القرآنية" أمة واحدة، في الوقت الذي جاءت فيه نصوصها تحذرهم من التفرق والتخاصم، في أكثر من موضع.

مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾ الروم

إن التفرق في الدين، لا يقع في أمة أخلصت دينها لله تعالى، ذلك أن دين الله لا يَعرف فرقة ولا مذهبية، ولا منابر دعوة تخاصمية، ولا أسماء وشعارات طائفية!! إن من كان أبوه سنيّا، رفع راية التمسك بالكتاب والسنة، ويظل يقاتل في سبيلها!! ومن كان أبوه شيعيّا رفع راية التمسك بالكتاب وعترة أهل البيت، ويظل يقاتل في سبيلها!!

لا شك أن أنصار المذهبية لم يتدبروا هذه الآيات:

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾

وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾

وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ آل عمران

إن تدبر نصوص "الآية القرآنية" ليس ترفا فكريا، ولا تفسيرا مذهبيا، وإنما قراءة علمية تقوم على تفاعل "الفطرة الإيمانية" مع آيات الآفاق والأنفس لإعداد القلب لتقبل "الشريعة الإلهية" بتسليم كامل وإن خالفت هواه.

أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ﴿٨٢﴾ النساء

أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ﴿٢٤﴾ محمد

لذلك لم يكن غريبا أن نرى علماء الفُرقة والتخاصم المذهبي، يحذرون أتباعهم من التعامل المباشر مع كتاب الله، بدعوى أنهم ليسوا أهلا لدراسة وتعلم وتدبر القرآن!!

فهل الإشكال حقا في صعوبة فهم القرآن، أم في القلوب المغلقة التي جعلت تدينها الوراثي حاكما على هذا الفهم؟!

لقد ضاع الفهم الميسر الذي أراده الله لآياته وسط أمواج متلاطمة من التراث الديني المذهبي، في الوقت الذي يبيّن الله تعالى فيه أنه أنزل القرآن ميسرا للذكر، وكرر هذا المعنى أربع مرات في كتابه الحكيم، وفي سورة واحدة هي سورة القمر، فقال تعالى:

وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ ﴿١٧﴾ القمر

وقد تكون الحكمة في تكرار هذه "الآية"، أن من الناس من لا يدرك المعنى إلا بعد تكرار المسألة عليه أكثر من مرة!!

– الكتاب الرابع، الذي بين أيدينا: "أزمة المصطلح الديني"

لقد تحول مفهوم "السنة النبوية" عن معناها الحق، الذي حملته نصوص "الآية القرآنية"، التي جعلها الله تعالى حجة على العالمين إلى يوم الدين، إلى "مرويات" ظنية الثبوت عن النبي، بل وعن الرواة أنفسهم، فهي إن صحت عند مذهب، لم تصح عند آخر، وإن قبلها أتباع فرقة، لم يقبلها أتباع فرقة أخرى!!

والأخطر من ذلك أن تعتبر هذه "المرويات" نصوص وحي إلهي ثان، نزلت بالشريعة المبينة للقرآن، والمكملة لأحكامه، هذا في الوقت الذي يعلم فيه علماء الحديث علم اليقين أن هذه "المرويات" قد أتاها الباطل، من بين يديها ومن خلفها!!

أليس تعدد واختلاف مرجعيات علم الحديث، الخاصة بكل فرقة، بل وبكل مذهب من مذاهب الفرقة الواحدة، يسقط حجية ما جمعه المحدثون من على ألسنة الرواة، ووسموه باسم "السنة النبوية"، باعتباره جهدا بشريا، لا علاقة له بنصوص الوحي الإلهي، الذي من المفترض ألا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، لأنه تنزيل من حكيم حميد؟!

أليس تعدد واختلاف مرجعيات علم التفسير، الخاصة بكل فرقة، بل وبكل مذهب من مذاهب الفرقة الواحدة، دليلا على أن رسول الله لم يفسر القرآن، وإلا فأين هو هذا التفسير النبوي، الذي إن وجد لما كان لأمهات كتب التفسير أن تولد أصلا؟!!

فكيف يرث المسلمون كتب التفسير على أنها هي التي حملت "السنة النبوية" المبينة للقرآن، والمكملة لأحكامه، لتدخل بذلك دائرة المقدس، الذي يحظر الاقتراب منه بنقد أو تصحيح، في الوقت الذي يعلم فيه المفسرون، أن الصحيح من "التفسير بالمأثور"، أي بالروايات المنسوبة إلى النبي أو إلى الصحابة والتابعين، لا يكاد يذكر!!

لقد خاطبت أمهات كتب التفسير الناس بلسان وفكر قرون مضت، وحملت إليهم مغالطات علمية، وتناقضات روائية، وخلافات فقهية، وقفت عقبة أمام تفعيل نصوص "الآية القرآنية" لمسايرة التطور العلمي، والتقدم الحضاري!!

فكيف يقبل أنصار المذهبية أن تكون "مرجعياتهم الدينية" المذهبية، هي "السنة النبوية" الواجبة الاتباع؟!

وهل يعقل أن تكون نصوص الوحي الإلهي، التي يفترض أنها حملت "السنة النبوية" محل خلاف بين علماء السلف والخلف، تخضع لاجتهادات علماء الجرح والتعديل ومذاهب علماء الحديث في التصحيح والتضعيف؟!

لذلك سيبقى السؤال موجها لأنصار المذهبية: أين هذه "الأمة" التي تملك القوة اليوم التي تمكنها من إقامة سنة الشهادة على الناس، سنة إقامة "ميزان الحق والعدل"، سنة "إخراج الناس من الظلمات إلى النور، وكلها من "السنة النبوية" الحقة، واجبة الاتباع؟!

الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ﴿١﴾ إبراهيم

إن الله تعالى لم يرسل رسوله الخاتم محمدا، بـ "آيته القرآنية" للعرب وحدهم ولا لأهل السنة وحدهم، ولا للشيعة..، وإنما أرسله للناس كافة. فكيف يسمح علماء الفرق والمذاهب المختلفة لأنفسهم، أن يخاطبوا الناس من خلال منابرهم الدعوية، على أساس أنهم هم الأمة الإسلامية، المتمسكون بالكتاب والسنة؟!

لقد أقام المسلمون تدينهم، بعد وفاة النبي، عليه السلام، على أساس أن "المرجعية الدينية" وحيان: وحي "الكتاب"، ووحي "السنة النبوية".

أما وحي "الكتاب" فمحفوظ بحفظ الله إياه، فإذا جئنا إلى وحي "السنة" وجدناه محفوظا بحفظ الرواة والمحدثين وعلماء الجرح والتعديل، فهل يستويان؟!!

لقد أصبح غير المقدس مقدسا!!!

فماذا ينتظر علماء المسلمين ليعودوا إلى ما كان عليه النبي وصحبه الكرام، قبل ظهور هذه الفرق، وهذه المذاهب المختلفة؟! هل ينتظرون أن تعمل عصا موسى فيهم فإذا هم أمة واحدة؟! أم ينتظرون المهدي ليحمل عنهم مسئولية "الشهادة على الناس" وإخراجهم من الظلمات إلى النور نيابة عنهم؟!

إن الذين يفكرون في إقامة شريعة الله في الأرض، دون أن يؤهلوا تأهيلا قرآنيا حسب شروط الالتحاق بالمدرسة "الربانية"، مدرسة تعلم ودراسة وتدبر نصوص "الآية القرآنية" هؤلاء لن يقيموا إلا شريعة مذاهبهم المتخاصمة، بعيدا عن شريعة الإله الواحد، والأمة الواحدة، وبعيدا عن فقه القرآن، الذي ينطلق من عطاء "الآية القرآنية"، المتجدد على مر العصور، فتدبر قوله تعالى في سورة آل عمران:

مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾

فهل أغلقت المدرسة "الربانية" بابها، بعد وفاة النبي، فلم يعد هناك "ربانيون"؟!

لقد أضر إغلاق هذا الباب بالمجتمع الإسلامي ضررا بليغا. لقد فقد المجتمع الإسلامي "الأسرة الربانية"، و"المرأة الربانية"، التي بدونها لن يلحق المسلمون بركب الحضارة.

إنه بإغلاق مدرسة "الربانية" حكمت الرواية البشرية، "الآية القرآنية"، وحكم الفهم المذهبي السياق القرآني، وحكمت "المصطلحات الدينية" مسيرة التقدم الحضاري!!

لقد وُظّفت المصطلحات الدينية، لخدمة توجهات الفرق والمذاهب الفقهية المختلفة وعلى رأسها مصطلحا "السنة النبوية"، و"الحديث النبوي".

إنه لا مفر من إعادة تقديم أوراق الالتحاق بالمدرسة "الربانية" مرة أخرى، وفيها لن يقبل مسلم أن ينسب إلى الله تعالى، أو إلى رسوله، شيئا، إلا بالبرهان قطعي الثبوت عن الله تعالى وليس فقط عن رسوله، وعندها سيعلم المسلمون حقيقة هذه "المصطلحات الدينية"، التي حملتها "مرجعياتهم الدينية" المختلفة، على مر العصور.

فهل "الحديث النبوي" حقا هو هذه "الروايات" المدونة في أمهات كتب الحديث اليوم حسب شروط المحدثين، وعلماء الجرح والتعديل، لكل فرقة من الفرق الإسلامية؟!

وما الفرق بين "حديث الله"، و"حديث النبي"، من حيث تعهد الله تعالى بحفظهما، إن كانا مصدري الشريعة الإلهية واجبة الاتباع؟!

وهل "الرواية" عن النبي، صناعة بشرية، قامت على إشكالات "السند الروائي"، في عصر التدوين، الذي شهد صراعا مذهبيا بين الفرق والمذاهب المختلفة، حول شروط كل منهم في الجرح والتعديل، والتصحيح والتضعيف؟!

وإذا كان "الحديث النبوي" لم يُدوّن في حياة النبي خشية اختلاطه بالقرآن، فلماذا لم يدون في عصر الخلافة الراشدة، أو في القرن الأول الهجري، على أقصى تقدير؟!!

وماذا عن الصحف التي قيل إنها دونت في القرن الأول أو الثاني الهجري؟!

ولماذا لم تأخذ نفس الشهرة التي أخذتها مدونات القرن الثالث والرابع الهجري؟!

وهل استطاع علماء علم الحديث المتقدمون والمتأخرون أن يجيبوا عن الشبهات التي أثارها تأخر التدوين الكامل لـ "السنة النبوية"، إلى ما بعد وفاة النبي بقرن ونصف قرن من الزمان، على أقل تقدير؟!

وهل حقا أن الرواة الذين حفظوا "القرآن"، هم الذين حفظوا "السنة"؟!

هكذا قام الجدل حول حجية "الآية" وحجية "الرواية"، بين أكبر فرقتين من الفرق الإسلامية، بل وبين مذاهب الفرقة الواحدة، مما استلزم إنشاء علوم لمواجهة إشكالات هذا الجدل، وعلى رأسها "علوم القرآن"، وفيها نوقشت مسألة جمع القرآن، والناسخ والمنسوخ، فزادت أزمة التفرق والتخاصم اشتعالا!!

ومن أشهر ما يثار حول العلاقة بين حجية "الآية" وحجية "الرواية" مسألة كيفيات الأداء العملي لما أجمله النص القرآني من أحكام.

فلا تجد تابعا لمذهب من المذاهب يقرأ أو يسمع دعوى الاكتفاء بالقرآن، باعتباره نصا تشريعيا إلهيا، إلا وتجده يردد ما ردده السابقون من شبهات واهية، ويقول:

من أين عرفنا كيفية الصلاة وعدد ركعاتها...، وكل هذا ليس موجودا في القرآن؟!!

لذلك كان من الضروري أن أبين كيف نتعامل مع سنة "الرسول" بعد وفاة "النبي" وهل إذا بعث الله تعالى رسوله محمدا اليوم، سيجد صلاتنا تختلف عن صلاته، وحجنا يختلف عن حجه، وصومنا يختلف عن صومه؟!!

وهل سيفتي الرسول بقتل المرتد، وبرجم الزناة المحصنين، وبإرضاع الكبير..، مخالفا بذلك نصوص "آيته القرآنية"؟!

وألفت النظر إلى أنني لا أخاطب بهذه السلسلة من الدراسات فرقة بعينها، ولا أتباع مذهب معين، وإنما أخاطب المسلمين جميعا. كما ألفت النظر، إلى أنني، وكما ذكرت في الكتاب الأول عند الحديث عن منهج الدراسة، أرى ضرورة تعامل القارئ الكريم مع شبكة الإنترنت للوقوف بنفسه على حجم إشكالات التراث الديني الذي حملته المرجعيات الدينية المذهبية لأتباعها.

لذلك سيجد القارئ أنني لا أحيل في معظم الاستدلالات إلى مراجعها بشكل مفصل وذلك لحثه على البحث، ليقف بنفسه على حجم الإشكالات، التي لا أستطيع ذكرها كلها في هذه الدراسة المتواضعة. ويكفيه، أن يكتب جملة من هذه الاستدلالات، على محرك البحث، على شبكة الإنترنت، لتظهر له عشرات الصفحات التي تتحدث عن موضوعها.

ولنبدأ في بيان إشكالات "المصطلح الديني"

"حديث النبي" حقيقة قرآنية

لقد خلق الله تعالى الكون، وما يحمله من حقائق، وسنن، وأسماء...، ثم خلق الإنسان، وعلمه الأسماء كلها.

وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ البقرة

وجعل الله تعالى اختلاف ألسن الناس آية من آياته.

وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴿٢٢﴾ الروم

ولقد حملت ألسن الناس منظومة من المعارف متواصلة الحلقات من لدن آدم، عليه السلام، لولاها ما استطاع الرسل تبليغ رسالات الله، كلٌّ بلسان قومه.

وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٤﴾ إبراهيم

ولقد بعث الله تعالى رسوله الخاتم محمدا، عليه السلام، في عصر تعددت فيه الألسن، فقال تعالى في سياق الرد على المكذبين بدعوة هذا الرسول الكريم:

وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾ النحل

لقد نزلت رسالة الله الخاتمة بلسان عربي مبين، ليس مجاملة ومحاباة للعرب، ولا لرسوله العربي، ولكن لأن هذا اللسان هو أفصح الألسن، وأكثرها عطاءً، وأوسعها دلالة على المعاني الدقيقة والكنوز العلمية والمعرفية التي جاءت تحملها "الآية القرآنية" للعالمين، إلى يوم الدين.

وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ الشعراء

لقد جاءت "الآية القرآنية" لتتفاعل مع حركة الحياة، وتتناغم مع آيات الآفاق والأنفس، لذلك كان لا بد أن تكون كلماتها مفهومة بذاتها، وتبياناً لكل شيء.

وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ ۚ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾ النحل

لقد نزل القرآن بكلمات تتناغم مع سلوك وتصرفات البشر، فتربي النفس، وتكشف عن عللها، في إطار الترغيب والترهيب، وفي الوقت نفسه تحمل إلى الناس الشريعة الإلهية الهادية إلى صراط ربهم المستقيم، لعلهم يتذكرون.

فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُّدًّا ﴿٩٧﴾ مريم

فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٥٨﴾ الدخان

إن قضية فهم القرآن، ليست في صعوبة فهم كلماته، وإنما في هجر الناس إياه وإعراضهم عن تدبره. ولقد بيّن الله ذلك أكثر من مرة في سورة القمر، فقال تعالى:

وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾

نعم، فهل من مدكر؟! هذه هي القضية... إنها قضية القلوب المستقبلة لهذا القرآن ومدى علمها باللسان العربي، بما يُمكّنها من تدبر وفهم آياته، كلٌ في عصره، وحسب إمكاناته الثقافية والمعرفية.

إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾ يوسف

وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٢٨﴾ الزمر

كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ فصلت

إن العربية وإن كانت لسان العرب، ولسان القرآن، فهي أيضا اللسان الوحيد الذي يمكنه أن يعبر عن التفاعل القائم بين "النص القرآني" ودلائل الوحدانية في الآفاق والأنفس، الأمر الذي يجعل القرآن حجة على العالمين، إلى يوم الدين. لذلك كان الخطاب القرآني للذين يعقلون ...، الذين يتقون...، الذين يعلمون، فتدبر:

قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا .... لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ

قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا .... لَّعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ

قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا .... لِّقَوۡمٍ يَعۡلَمُونَ

إن الدارس للسان العربي المبين، المتدبر لكتاب الله تعالى، يستطيع أن يرى كيف يتفاعل هذا اللسان العربي مع الكون من حوله، لإقامة الشهادة على وحدانية الله، وإقامة الحجة على العالمين.

إن الفصل بين القرآن والكون فيه تجنّ واعتداء على القرآن وعلى الكون. فإذا علمنا أن القرآن ليس فقط كتابا إلهيا، حمل للناس المنهج والشريعة واجبة الاتباع، وإنما هو أيضا "آية" من آيات الله الدالة على صدق "نبوة" رسول الله المبلغ إياها...، فهذا معناه أن يبقى اللسان العربي أيضا محفوظا بحفظ الله لهذا القرآن، وأن يبقى عطاء الكلمة وكذلك الآية، والسورة، عطاءً لا ينفد إلى يوم الدين.

وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٌ ﴿٦﴾ لَّوۡ مَا تَأۡتِينَا بِٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٧﴾ مَا نُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَمَا كَانُوٓاْ إِذٗا مُّنظَرِينَ ﴿٨﴾ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ الحجر

لقد حفظ الله تعالى الذكر لأنه "آيته القرآنية" الدالة على صدق نبيه محمد، عليه السلام، والتي حملت من العطاء الإلهي ما يستحيل أن يكون قد نفد بانتهاء عصر النبوة الخاتمة، فلكل عصر إمكاناته المعرفية وقدراته في التزود بعطاء "الآية القرآنية"، هذا العطاء المتجدد مع تطور العلوم والمعارف، حتى يكون حجة على الناس إلى يوم الدين.

وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٢٨﴾ سبأ

إن عدم رؤية الناس عطاء "الآية القرآنية"، وأنها حقا تهدي للتي هي أقوم، ليس بسبب صعوبة فهم نصوصها، وإنما بسبب هجر الناس إياها، وعدم تفعيلها في حياتهم ما أدى إلى غياب نماذج الصلاح، ومصابيح الهدى...، في الوقت الذي تشهد فيه هذه النصوص بذاتها، على أنها حقا من عند الله تعالى.

أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ﴿٨٢﴾ النساء

ونلاحظ أن الأمر بـ "تدبر" القرآن ليس قاصرا فقط على تدبر آياته بمعزل عن آليات عمل القلب، من تفكر وتعقل ونظر...، وتفاعلها مع آيات الآفاق والأنفس، في إطار هذه المنظومة الكونية المسبحة.

أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾ محمد

والسؤال: هل يمكن أن يأمر الله تعالى العرب بـ "تدبر" القرآن، والنظر في تفاعله مع الكون من حولهم، وهم لا يفهمون كلماته إلا إذا فسرها لهم الرسول؟!

لقد جعل الله الطريق الوحيد الموصل إلى إثبات نبوة محمد، عليه السلام، والنبيين من قبله، تدبر وتعلم ودراسة هذا القرآن.

مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ آل عمران

فكيف يطلب الله تعالى من العرب، أهل اللسان العربي المكلفين بحمل رسالته إلى الناس كافة، إثبات أن هذا القرآن من عند الله، وهم لا يفهمون كلماته، إلا إذا فسرها لهم الرسول، وهم أصلا في ريب من نبوته؟!

لقد نزل القرآن على قلب الرسول وقد عرف معنى كلماته، مثله مثل كل العرب، وإلا لما كان حجة عليهم، وما كان عجزهم عن الإتيان بمثله له معنى!! ولا شك أن رسول الله، وصحبه الكرام، كانوا أول من تفاعلوا مع النص القرآني وتحركوا به سلوكا عمليا في حياتهم، وفق ثقافة ومعارف وأدوات عصرهم. لقد امتزجت قلوب المؤمنين بكلمات القرآن، وتحدثوا عن عطائه بألفاظهم وأسلوبهم.

لقد نزلت آيات قرآنية تكشف عن "أحاديث" فريق منهم، تناولوا فيها أمورا ما كان يجب عليهم فعلها، ومنها، على سبيل المثال، حادثة الإفك.

إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ ﴿١٥﴾ وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴿١٦﴾ النور

لقد كان الناس يتحدثون مع النبي، وكان النبي يتحدث معهم، وكانت أحاديثهم تعبر عما في نفوسهم، حقا كان أو باطلا.

وكان هناك من يتلاعبون بأحكام الشريعة، ويتحدثون فيما ليس لهم به علم، فنزلت الآيات تحذرهم، وتحذر المؤمنين من اتباعهم.

وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَـٰذَا حَلَـٰلٌ وَهَـٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾ النحل

لقد كان عصر الرسالة عصر حراك معرفي وثقافي، أدلى فيه معاصروه بكلامهم و"أحاديثهم"، مصدقين أو مكذبين دعوة الرسول الخاتم. لقد كان الرسول يتكلم مع الناس عن "آيته القرآنية"، وعن العمل بها، ولم يكن كلامه هذا مجرد تلاوة الآيات القرآنية فقط وإنما كان يتحدث معهم أيضا بكلامه وأسلوبه الذي اعتادوا سماعه منه قبل بعثته.

صحيح أن معظم المسلمين لا يحملون اليوم اللسان العربي الموصل إلى فهم معاني القرآن، واستلهام عطائه، كما كان حال المسلمين الأُول، لذلك لا مفر من الاستعانة بقاموس معاني مفردات القرآن، للوقوف على المعاني التي غابت عن معارفهم، على أن يضعوا في اعتبارهم أن اختيارهم هذه المعاني متوقف على مدى موافقتها للسياق القرآني وعدم مخالفته، فالقرآن هو الحاكم المهيمن على اختيار المعنى الصحيح.

والسؤال: إن الساحة التي انتصر فيها رسول الله على قومه، وأثبت صدق "نبوته" وبلاغه عن الله، هي ساحة "الآية القرآنية"، التي لم يستطع الإنس والجن أن يأتوا بمثل نصوصها العربية.

فهل يعقل أن يضع الله تعالى رسوله في مأزق أمام أعدائه، وهم أهل اللسان العربي المكذبون لدعوته، وينزل عليه قرآنا لا يُفهم إلا إذا فسره الرسول بكلامه، أي بحديثه؟!

ثم هل يعقل أن يكون "حديث النبي" مصدرا ثانيا للتشريع، كان يتنزل على النبي مبيّنا ومفسرا للقرآن، ثم لا يحفظه الله تعالى كما حفظ القرآن؟!

لقد استندوا في ادعائهم إنزال الله نصوص مصدر مبيّن لآيات الذكر الحكيم، وسموه باسم "الأحاديث النبوية"، إلى قوله تعالى في سورة النحل:

وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَـٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾

ولا يمكن أن نفهم هذه الآيات بمعزل عن سياق ما قبلها، وما بعدها.

ومن سياق الآيات التي قبلها، قوله تعالى:

وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ ۙ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ۚ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَـٰذِبِينَ ﴿٣٩﴾ النحل

تدبر قوله تعالى: "لِيُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى يَخْتَلِفُونَ فِيهِ".

إن المتدبر لسياق الآيات، يعلم أن الخطاب موجه إلى المكذبين بدعوة رسول الله محمد، عليه السلام، وليس إلى المؤمنين به!! وأن الذي سيقوم بإظهار الحقائق، وكشف ما أخفاه المكذبون عن الناس، هو هذا الذكر الحكيم، القرآن الكريم، وذلك عن طريق بلاغ الرسول إياه. فبيان الرسول في الآية ليس المقصود به بيان القرآن، وإنما بيان وإظهار ما حرفه أهل الكتب السابقة، واختلفوا فيه، ثم جاء القرآن وكشفه للناس.

ومن سياق الآيات التي بعدها، قوله تعالى:

وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾ النحل

تدبر قوله تعالى: "إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ".

إن "أهل الذكر" هم أهل العلم بالكتب الإلهية. فأهل الذكر في الآية الأولى [٤٣] هم أهل الكتاب، والذكر هو الكتاب الإلهي الذي "نُزِّلَ إِلَيْهِمْ". فليسأل الناس علماءهم إن كانوا لا يعلمون أن الله تعالى لا يرسل إلا بشرا رسولا؟!

والذكر في الآية الثانية هو الكتاب الذي أنزله الله تعالى على رسوله الخاتم محمد عليه السلام، القرآن الكريم، والذي جاء يكشف تحريفات هؤلاء المكذبين لكتبهم، ويظهر ما اختلفوا فيه، لعلهم يتفكرون!!

إن قول أنصار المذهبية: إن "الذكر" هو نصوص "السنة"، أي "الأحاديث النبوية" التي جاءت لتبين القرآن، قول فيه اتهام لله تعالى بأنه أنزل قرآنا مبهما، مجملا، لا يفهم إلا بنصوص "السنة النبوية"!! [انظر كتابنا "القرآن وأزمة التدبر" ص١٣٠].

إن موضوع هذا الفصل يتعلق بـ "حديث النبي" عليه السلام، في عصر الرسالة، هذا "الحديث" الذي لو كنا نعيش مع النبي، ما وسعنا إلا طاعته فيه طاعة مطلقة.

إن أمر الله بطاعة الرسول، يفرض على كل من سمع حديثه، الذي خرج على لسانه هو، عليه السلام، أن يستجيب لأمر الله تعالى. تدبر قوله تعالى في سورة النساء:

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴿٥٩﴾

إن طاعة الله ورسوله ليست مجرد مشاعر قلبية، منفصلة عن الفهم الواعي لحجية هذه الطاعة، القائمة على الاتباع الحق لدين الله، فالله تعالى القائل في سورة آل عمران:

قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٣١﴾

فمحبة الله ورسوله تكمن في صدق الاتباع، على أن يكون هذا الاتباع لدين الله تعالى، وليس لدين البشر، ومذاهبهم المختلفة، وتدينهم الوراثي.

والسؤال: هل يستوي اتباع "حديث النبي" في حياته، والذي لا يخرج موضوعه عن إطار رسالته المأمور بتبليغها، وهي القرآن الكريم، مع اتباع "مرويات" الفرق والمذاهب المختلفة، التي ادعوا أنها وحي ثان أنزله الله على رسوله؟! فهل هناك وحي إلهي بنصوص شريعة محكمة، وهو الوحي القرآني، وآخر بنصوص غير محكمة، وهو مرويات الفرق والمذاهب المختلفة؟!

لذلك كان من الضروري تحديد المصطلحات الدينية، المستخدمة في مجال الفكر والثقافة الإسلامية، وتحرير معناها، وتنقيتها من كل لبس، ومن كل تحريف لحق بها خلال مسيرتها التاريخية المذهبية.

"حديث الله" في القرآن الكريم:

لقد جاءت الرسالة الخاتمة تأمر الناس بتفعيل آليات عمل قلوبهم، من تدبر وتفكر وتعقل ونظر...، كقاعدة يقوم عليها البناء الإسلامي في طوره الأخير، حتى لا يقعوا فريسة لغيبيات وأساطير، ما أنزل الله بها من سلطان. جاءت تضع "النبوة" في مكانها "المقدس"، الذي يستمد قدسيته من الوحي الإلهي، حتى تقطع الطريق على الرواة والقصاصين الذين اعتادوا افتراء الكذب على الله ورسله.

وإن أوثق مصدر يحدثنا عن أنبياء الله ورسله، عليهم جميعا أفضل السلام، هو كتاب الله، القرآن الكريم، الآية الدالة على صدق بلاغهم عن الله تعالى.

هذا الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، المحفوظ بحفظ الله إياه.

هذا الكتاب الذي لولاه ما كان لنا أن نؤمن إيمانا يقينيا ببعثة هؤلاء الرسل.

لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١١﴾ يوسف

إن الوقوف على أحداث عصر الرسالة، بعد ما يزيد على أربعة عشر قرنا، يعتبر مسألة ظنية، إلا إذا أيّدتْها البراهين قطعية الثبوت عن الله تعالى. فالبشر هم البشر، لا تخلو مروياتهم، وتوثيقاتهم..، من تحيز لمذهب، أو لهوى متبع، بعيدا عن النظرة الشمولية الصادقة للأحداث.

إنه إذا تكلم الله تعالى، فلا قيمة لكلام البشر، ولا قيمة لما اصطلحوا عليه، ولو أجمع عليه الناس جميعا، ذلك أن كلام الله يحمل دلائل وبراهين صدقه، في ذاته، ومن أصدق من الله حديثا؟!

ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۗ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾ النساء

ولا مصدر لحديث الله، ولا لكلام الله، ولا لشريعة الله...، غير القرآن.

قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ۚ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ۚ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ۚ قُل لَّآ أَشْهَدُ ۚ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿١٩﴾ الأنعام

إن "حديث الله" واجب الاتباع، هو "الوحي القرآني". وإن منهج المذاكرة، والتذكر والتذكير، واجب الاتباع، لا يخرج عن حدود هذا الوحي، فتدبر.

نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ ۖ فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ ﴿٤٥﴾ ق

إن "حديث الله" ليس في حاجة إلى بيان من النبي، فقد تعهد الله تعالى ببيانه، ولن يكون "حديث النبي" أكثر بيانا من "حديث الله"، فتدبر.

فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾ القيامة

أما القول بأن مصدر "البيان" يشمل حديث الله، وحديث النبي، فقول غير صحيح لأن الله تعالى لم ينص على وجوب اتباع نصوص كتاب إلهي ثان مبين للقرآن. هذا بالإضافة إلى أنه لم ترد لفظة "حديث"، في القرآن الحكيم، معطوفة على النبي، وإنما جاءت بيانا لطبيعة الوحي الذي أنزله الله تعالى على رسوله، وهو كلام الله تعالى.

وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾ التوبة

لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي ٱلْأَلْبَٰبِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١١﴾ يوسف

أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴿١٨٥﴾ الأعراف

تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ الجاثية

"حديث النبي" في القرآن الكريم:

إن الذي يجب أن يَعْلَمه الناس عن رسالة الله الخاتمة، قد نزل به قرآن يتلى. أما أن ينسب علماء الحديث إلى الله ورسوله، مرويات، كلٌ حسب توجهه المذهبي، بدعوى أنها "الأحاديث النبوية" المبينة للقرآن، والتي أمر الله رسوله أن يبلغها للناس، فالأمر يحتاج إلى براهين قطعية الثبوت عن الله تثبت صحة هذا الادعاء، لأنه عز وجل القائل:

يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٦٧﴾ المائدة

يفهم من قول الله تعالى لرسوله: "وإن لم تفعل فما بلغت رسالته" استحالة أن يتوفى رسول الله، وهناك نص لم يشمله محتوى رسالة الله واجبة الاتباع، إلى يوم الدين.

أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿١١٤﴾ الأنعام

ولا شك أن الأمر بتبليغ الرسالة يشمل تبليغ "النص القرآني" قولا، وتفعيله عملا.

ولا يعقل أن يحفظ الله تعالى "النص القرآني" دون أن يحفظ كيفية الأداء العملي لما أجمله من أحكام!! ومن وجوه هذا الحفظ أن يشترك المسلمون كافة، مع اختلاف توجهاتهم المذهبية، في أداء هذه الكيفية، مثال ذلك: كيفية أداء الصلاة، ومواقيتها، وعدد ركعاتها. [انظر كتابنا "المدخل الفطري إلى التوحيد"، ص١٠٤]

كما لا يعقل أن يأمر الله تعالى المسلمين باتباع نصوص وحي ثان، مبين للقرآن، ثم يترك هذه النصوص بين يدي المكذبين والوضاعين والمنافقين..، ليأتي بعد ذلك علماء الحديث، يغربلونها وينقونها، كلٌّ حسب توجهه المذهبي؟! كيف والله تعالى القائل:

الٓمٓصٓ ﴿١﴾ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٢﴾ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾ الأعراف

لقد أمر الله تعالى الناس باتباع الكتاب الذي أنزل على رسوله محمد، وحذرهم من اتباع غيره، فهل يعقل أن يكون هناك كتاب آخر واجب الاتباع، ثم لا نجد في كتاب الله دليلا على وجوب اتباعه، في الوقت الذي اخترق الباطل هذا الكتاب الذي يدّعون أنه قد حمل الأحاديث النبوية، الواجبة الاتباع؟!

أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ إِنِ ٱفۡتَرَيۡتُهُۥ فَلَا تَمۡلِكُونَ لِي مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔاۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِۖ كَفَىٰ بِهِۦ شَهِيدَۢا بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۖ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٨﴾ الأحقاف

إنه يستحيل اختراق نصوص الوحي الإلهي الذي أنزله الله على رسوله، سواء أكان خاصا بأحداث ومواقف عصر الرسالة، أم خاصا برسالة الله العالمية الخالدة، فتدبر:

وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذۡنَا مِنۡهُ بِٱلۡيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعۡنَا مِنۡهُ ٱلۡوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾ الحاقة

ولا يقول قائل: إن الأمر بـ "طاعة الرسول" هو أمر باتباع كتب "الأحاديث النبوية"!! ذلك أن الله تعالى عندما أمر بـ "طاعة الله" نص صراحة على أن هذه الطاعة تتمثل في اتباع كتاب الله، وفي اتباع الرسول القائم على تنفيذ هذا الكتاب بين الناس.

فإذا كان للرسول كتاب حمل "أحاديثه النبوية" الواجبة الاتباع بعد وفاته، فكيف لا يشير الله تعالى إلى طبيعة هذا الكتاب، ولا إلى تعهده بحفظ نصوصه، من أن تمسها يد المكذبين والوضاعين والمنافقين؟!

إن مقام "النبوة" مقام يتلقى فيه النبي عن الله تعالى وحيه، وليس بالضرورة أن يكون هذا الوحي "وحيا قرآنيا"، فهناك آيات يفهم من سياقها حدوث كلام بين الله ورسوله خاص بأحداث عصر الرسالة، ثم نزل بعد ذلك القرآن بما شاء الله أن تتضمنه رسالته الخاتمة من هذه الأحداث. فتدبر قول الله تعالى في سورة التحريم:

وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ ۖ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا ۖ قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿٣﴾

فيفهم من قول النبي: "نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ" أن وحيا "غير قرآني" من الله لرسوله، قد سبق نزول هذه الآية، ينبئه بما حدث من أزواجه، ثم نزل الوحي القرآني بعد ذلك يشير إلى ما شاء الله أن تتضمنه رسالته الخاتمة من هذا الموقف.

كذلك إذا تدبرنا سياق الآيات التي جاءت تبين قصة زواج النبي من مطلقة "زيد" نعلم أن وحيا غير قرآني [انظر: الشورى ٥١-٥٢] كان يتنزل يعالج مواقف هذه القصة ثم جاء الوحي القرآني بما شاء الله تعالى أن تتضمنه رسالته إلى الناس كافة، فتدبر.

وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ۖ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِىٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْا۟ مِنْهُنَّ وَطَرًا ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا ﴿٣٧﴾ الأحزاب

لذلك يمكننا القول: إن ما لم ينزل به قرآن، فهو مما يخُص أحداث عصر النبوة وليس من محتوى رسالة الله واجبة الاتباع إلى يوم الدين، ذلك أن عطاء "الآية القرآنية" لا يمكن أن يُقيّد بمعارف وإمكانات عصر النبوة، لأنه عطاء متجدد، أمام تحديات التغيير، والتطور الحضاري، على مر العصور.

وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ العنكبوت

نعم، أو لم يكفهم أن الله أنزل كتابه "آية قرآنية"، حملت الرحمة والذكرى للناس؟!

وبناء على ما سبق، فكل "حديث" تحدث به النبي، عليه السلام، ليس بالضرورة أن يكون من وحي الله تعالى، كما يدعي أنصار الفُرقة والمذهبية، استنادا إلى قوله تعالى:

وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ النجم

إن المتدبر لسياق الآيات [١-١٠] من سورة النجم، يجد أن القضية التي كانت محل نزاع، والتي نزل القرآن لحسمها، هي قضية "الوحي القرآني"، فلم تكن هناك أية شبهة حول صحة أو عدم صحة "حديث" النبي مع قومه وأهل بيته.

لقد استخدم السياق القرآني مادة "نطق" لبيان أن ما تلفظ به النبي من قرآن وحي من الله تعالى. ذلك أن عملية "النطق" بالكلام "آية إلهية"، من آيات الأنفس، أي من الحق المطلق، تحدث بآليات، منها اللسان.

وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّلْعَـٰلِمِينَ ﴿٢٢﴾ الروم

فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾ الذاريات

إن استخدم السياق القرآني لمادة "نطق"، للإشارة إلى الكلام الذي يصدر عن الإنسان هو لبيان أن هذا الكلام الذي نطق به الإنسان له طبيعة خاصة تميزه عن سائر الكلام لأنه بوحي من الله تعالى.

وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢١﴾ فصلت

إن نصوص "الوحي القرآني" التي شاء الله أن تتضمنها رسالته الخاتمة، والتي "نطق" بها رسول الله محمد، كلٌّ لا يتجزأ، يستحيل اختراقها، أو افتراء غيرها، ليأتي بعد ذلك من يبحث في صحتها أو ضعفها.

وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴿٦﴾ النمل

فلو أن النبي كان يتلقى نصوص وحي ثان واجب الاتباع، بعد موته، لأشار الله تعالى إلى طبيعة هذه النصوص، كما أشار إلى طبيعة "النص القرآني".

إن "حديث النبي" مع قومه وأهل بيته، في مجمله، تفعيل للنص القرآني. وليس كل ما نُبئ به النبي من ربه تضمنه "النص القرآني". فالنص القرآني لم يتعرض لأحداث ومواقف عصر الرسالة، إلا بالقدر الذي شاء الله أن يتضمنه هذا النص، الذي جعله سبحانه وتعالى حجة على الناس، في حياة النبي، وبعد وفاته، وإلى يوم الدين، فتدبر.

وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾

مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴿٤٠﴾ الأحزاب

إن "حديث النبي"، في مقام الرسالة، بلاغ عن الله تعالى، لا يحل له تبديل شيء منه، أو تغييره، بأية صورة من الصور.

وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَـٰتٍ ۙ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَـٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآىِٕ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾ يونس

تدبر قول الرسول:

"إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ"

إن "حديث النبي"، في مقام الرسالة، يستحيل أن يتعدى حدود الله، ولو آمن بهذا التعدي أهل الأرض جميعا. كيف يتعدى رسول الله، عليه السلام، حدود الله وهو المصطفى من الله تعالى لتبليغ رسالته؟!

وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ﴿٩٠﴾ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَـٰرَ خِلَـٰلَهَا تَفْجِيرًا ﴿٩١﴾ أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِىَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ قَبِيلًا ﴿٩٢﴾

أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَـٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ ۗ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا ﴿٩٣﴾ الإسراء

أما "حديث النبي"، بطبيعته البشرية، فهو كلامه المعتاد، الذي يتحدث به مع الناس كسائر البشر، والذي قد يتعرض فيه لفتنة، أو يقول فيه برأيه، فينزل الوحي الإلهي يثبته أو يصحح له موقفه.

وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ ۖ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلاً ﴿٧٣﴾ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَـٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلاً ﴿٧٤﴾ إِذًا لَّأَذَقْنَـٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴿٧٥﴾ الإسراء

لذلك نلاحظ أن الله تعالى عندما وجه عتابه إلى النبي عليه السلام، وجهه له بصفته "البشرية"، وليس بصفته "الرسالية"، فتدبر:

وَمَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَغُلَّ ۚ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۚ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٦١﴾ آل عمران

مَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٧﴾ الأنفال

يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ۖ تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١﴾ التحريم

والسؤال: هل كان النبي، عليه السلام، خلال فترة بعثته، لا ينطق إلا بالقرآن؟!

إن المتدبر لآيات الذكر الحكيم، يستطيع أن يستنبط منها الأحاديث التي تكلم بها النبي مع قومه، وأهل بيته، تفعيلا لما جاءت به موضوعاتها. ومن أكثر الآيات التي ورد فيها خطاب الله للنبي، مبينا تفاعله مع رسالته، قولا وعملا، قوله تعالى:

فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ ۖ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ۖ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَـٰبٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ۖ لَنَآ أَعْمَـٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَـٰلُكُمْ ۖ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٥﴾ الشورى

فلنتدبر كل كلمة من كلمات هذه الآية، وكيف قام النبي بتفعيلها في حياته، وحجم الكلام الذي تحدث به عند تفعيله كل كلمة من كلماتها، فلنتدبر:

فلذلك: الفاء تفريع على الآيات التي سبقت هذه الآية، وهي:

﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ كَبُرَ عَلَى ٱلۡمُشۡرِكِينَ مَا تَدۡعُوهُمۡ إِلَيۡهِۚ ٱللَّهُ يَجۡتَبِيٓ إِلَيۡهِ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِيٓ إِلَيۡهِ مَن يُنِيبُ (١٣)

وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۚ وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى لَّقُضِيَ بَيۡنَهُمۡۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ لَفِي شَكّٖ مِّنۡهُ مُرِيبٖ (١٤)﴾

وعلينا أن نتخيل أننا نعيش مع النبي، عليه السلام، وهو يقوم بتفعيل هذه الآيات مع قومه وأهل بيته، قولا وعملا، كلمة كلمة.

وعلى ما تقدم، من بيان أصول الشريعة، والنهي عن التفرق في الدين، يأمر الله تعالى رسوله محمدا، أن يستقيم كما أمر.

فادع: أمر بدوام الدعوة إلى الله تعالى. وهنا نرى رسول الله وهو يتحرك بين الناس يتحدث معهم عن طبيعة دعوته، ووجوب اتباعه.

واستقم: إن دوام الدعوة يتطلب دوام الاستقامة. وهنا نرى رسول الله وهو يسير بين الناس، متمسكا باتباع صراط ربه المستقيم، يتحدث معهم عن حلاوة الاستقامة على شريعة الله، وعن كيفية تحققها.

كما أمرت: والاستقامة على شريعة الله مصدرها "كتاب الله"، كما بيّنت الآيات. هذا الكتاب العاصم من التفرق في الدين. وفي هذا السياق، لا نسمع رسول الله يتحدث مع الناس، خلال مسيرته الدعوية، إلا كان حديثه تفعيلا لاستقامته على أمر الله.

ولا تتبع أهواءهم: إن نهي النفس عن اتباع الهوى لا يتحقق إلا إذا كانت محكومة بالشريعة الإلهية، فلا تجاري، ولا تحاكي، معتقدات وتصرفات المكذبين بهذه الشريعة. وفي هذا الإطار نشاهد حراكا فكريا، أحاديث وحوارات بين الرسول وقومه، وأهل بيته.

وحتى لا يكون المرء متبعا هواه، وهو يحسب أنه يحسن صنعا، يجب عليه إقامة البراهين قطعية الثبوت عن الله، على صحة نسبة نصوص هذه الشريعة إلى الله تعالى وليس فقط إلى رسوله.

وهنا يكون تكذيب الرسول تكذيبا لله، وافتراء الكذب على الرسول افتراءً على الله ونسبة تشريعات إلى الرسول، لم يأذن بها الله، تعد على حدود الله.

وقل آمنت: ويشمل هذا الأمر "حديث النبي" مع الناس، عن كل القضايا الإيمانية وعلى رأسها الإيمان بالله تعالى وكتبه.

بما أنزل الله من كتاب: إن من أصول الإيمان، الإيمان بأن نصوص الشريعة واجبة الاتباع، إلى يوم الدين، قد دُوّنت بأمر الله تعالى في كتاب، هو القرآن الكريم. لذلك يستحيل أن يترك الله تعالى نصوص وحي ثان، كان يتنزل على النبي لاستكمال أحكام القرآن أو لبيان وتفسير آياته...، بين أيدي الوضاعين المكذبين، يحرفونها كيف شاءوا، ليأتي بعد ذلك من ينقب عنها، ويستخرج الصحيح منها، حسب مدرسته في التصحيح والتضعيف، والجرح والتعديل!!

وأمرت لأعدل بينكم: وها هو رسول الله يقيم العدل بين الناس، لا يحمله تكذيب فريق منهم دعوته على ظلمهم. ولك أن تتخيل حجم "الأحاديث" التي كانت قائمة بين رسول الله وقومه، في إطار تفعيل هذا العدل بينهم.

الله ربنا وربكم: وفي إطار تفعيل النبي لأصول الفهم الواعي لملة التوحيد يستطيع المسلم أن يعيش مع منظومة من "الحديث النبوي" المستنبط من منظومة الآيات القرآنية التي تحدثت عن حقيقة الألوهية، وحقيقة "الربوبية".

لنا أعمالنا ولكم أعمالكم: هكذا تحدث الرسول، معلنا أن مسئولية الإنسان يوم القيامة مسئولية فردية.

لا حجة بيننا وبينكم: لقد بلغ رسول الله الرسالة، وأقام الحجة على الناس، وأحيانا كان يُمسك عن مجادلة المكذبين المكابرين، بعد أن أصبح تكرار إقامة الحجة عليهم غير ذي جدوى، ولينتظروا ثمرة هذا التكذيب، وهذا الكبر، يوم الحساب، يوم الجمع.

الله يجمع بيننا: إن تفويض الأمر لله تعالى، من أصول الإيمان، الأمر الذي لا يقدر عليه إلا المسلم الواثق في نصر الله تعالى إياه، وفوزه يوم الجمع.

وإليه المصير: يوم يقوم الناس لرب العالمين.

ونضيف إلى آية سورة الشورى، السابق الحديث عنها، بعض الأمثلة التي توضح موضوع هذا الفصل، والتي تلقي مزيدا من الضوء على كيفية قراءة القرآن، قراءة نستلهم منها جوانب كثيرة من حياة النبي، عليه السلام، وتفاعله مع رسالته، وما اتصف به من خلق عظيم، طوال فترة حياته، فتدبر:

نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴿١﴾ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴿٢﴾ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ﴿٣﴾ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾ القلم

لقد اتسمت حياة رسول الله محمد، عليه السلام بالاستقامة، فلم يتلبس بعادات الجاهلية التي يترفع عنها خلقه العظيم، ولم يشترك في طقوس تبعده عن توحيد ربه وإخلاص العبودية له وحده. لقد كانوا يعرفون رسولهم جيدا قبل بعثته.

قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ۖ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٦﴾ يونس

تدبر قول الرسول: "فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ".

لقد بعث الله تعالى رسوله محمدا في قوم يعرفونه حق المعرفة، وعندما يحدثنا الله تعالى عن هذه الحقيقة فهذا يعني أنهم كانوا يعرفونه بأخلاقه الحميدة، وكان ذلك حجة عليهم. يقول الله تعالى في سورة المؤمنون:

أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾ أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا۟ رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴿٦٩﴾ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ ﴿٧٠﴾

تدبر قوله تعالى: "أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا۟ رَسُولَهُمْ"؟!

لقد عرفوا رسول الله صاحب خلق عظيم، وعرفوا إخلاص عبوديته لله تعالى، وصدقه وأمانته، وشجاعته...، وغيرها من الصفات السامية. ولكن، هل يمكن أن يخرج هذا الرسول الكريم، صاحب الخلق العظيم، على الناس ويتحدث معهم بأحاديث بكلامه وأسلوبه الذي عرفوه به...، ويقول لهم:

إن هذه "الأحاديث" التي أحدثكم بها، هي أيضا وحي من الله، كوحي القرآن تماما في وجوب اتباعه، إلا أن الله جعل آيته الدالة على صدق نبوته في "وحي القرآن" فقط ولم يجعلها في "وحي الأحاديث". فهل يمكن أن يقبل عاقل صحة هذه الدعوى؟!

لقد حمل قوله تعالى "وإنك لعلى خلق عظيم"، منظومة أخلاقية شاملة، تغنينا عن اتباع "مرويات" منسوبة إلى رسول الله، قامت على اجتهادات علماء الفرق والمذاهب المختلفة، وما صح منها وما لم يصح، فنُدخل في ديننا ما ليس منه.

لقد شهد قوم الرسول له قبل بعثته بالصدق والأمانة، وغير ذلك من الصفات الحميدة، فإذا نقل الرواة أخبارا عن صفاته الخلقية، عليه السلام، وعن حياته الشخصية وجاءتنا هذه الأخبار عبر "منظومة التواصل المعرفي"، فما أهمية هذه "المرويات" في ديننا، وما حدث من خلاف حول صحتها أو ضعفها، وعندنا "النص القرآني" المحكم الذي نستطيع أن نستلهم منه الأخلاق الحميدة، التي تخلق بها الرسول طوال فترة حياته وليس فقط فترة بعثته؟!

ما أهمية أن نبحث وننقب في أمهات كتب التراث الديني عن أخبار النبي وأحاديثه وقد كفانا القرآن عناء هذا البحث، بآيات محكمات، قدمت صورا حية لما يجب أن يعلمه الناس عن هذا الرسول الكريم؟!

لقد أغنى الله تعالى المسلمين بآيات محكمات، محفوظة بحفظ الله إياها عن الانزلاق في ما وقع فيه أتباع الرسل السابقين، من مغالطات وأكاذيب، نسبوها إلى رسلهم بدعوى أنها من عند الله، فشوهوا صور أنبيائهم، ونسبوا إلى "الإسلام" ما ليس منه.

فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾ البقرة

وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٨﴾ آل عمران

لقد كان القرآن يتنزل على النبي، بآيات تدافع عن أنبياء الله ورسله، عليهم جميعا أفضل السلام، وترد على الخلافات، والشبهات، التي وضعها المكذبون في طريقهم.

وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾ النحل

قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴿٥٩﴾ يونس

إن نصوص الشريعة الإلهية نصوص محكمة، يستحيل أن تتحول إلى هوى متبع.

ولقد شملت الشريعة الإلهية بيت النبوة، ونزلت آيات قرآنية تضع الضوابط التي يجب أن تحكمه، وتحذر من مخالفتها.

يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا (٢٨) وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا (٢٩) الأحزاب

فهل عندما قام النبي بتخيير أزواجه بين إرادة الدنيا، وإرادة الآخرة، كان حديثه معهن بـ "الآيات القرآنية" فقط، أم أنه تحدث معهن أيضا بكلامه وأسلوبه الذي يعرفه به قومه وأهل بيته؟!

وإذا كان المنطق يقول بأنه عليه السلام، قد تحدث مع أزواجه بأسلوبه وكلامه، فهل إذا خرج موضوع الحوار، بين النبي وأزواجه، إلى الناس، وتناقلته الألسن، هل يمكن القول: إن ما نقله الناس من "حديث النبي" مع أزواجه، وحي أوحاه الله إليه؟!

وإذا كان "النص القرآني" قد وضع حدودا لأزواج النبي، لا يجب عليهن تعديها، فقد وضع أيضا حدودا للنبي نفسه.

يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (١) التحريم

لا شك أن هذه الآية نزلت بعد موقف حدث بين النبي وأزواجه، ولا شك أن النبي كان يتحدث مع أزواجه بكلامه وأسلوبه المعروف عنه، فهل كان "حديث النبي" مع أزواجه، والخاص بتحريم شيء أحله الله له، هل كان وحيا من الله، ثم نزل القرآن يعاتبه على اتباعه هذا الوحي، ويقول له: لم تحرم ما أحل الله لك؟!!

هل هذا الكلام معقول؟!!

إن "حديث النبي" مع قومه وأهل بيته، وإن كان حقيقة تنطق بها آيات الذكر الحكيم إلا أنه لا فاعلية له بعد وفاة النبي. ذلك أن كلام النبي في عصر الرسالة لا شك أنه مرتبط بتفعيل نصوص رسالته، والتحدث بنعمة الله عليه.

فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ (٩) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ (١٠) وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ (١١) الضحى

تدبر قوله تعالى: "وأما بنعمة ربك فحدث". فهل يمكن أن يخترق الوضاعون حديث النبي، فيدسّون فيه ما ليس منه؟! كيف وقد وصف الله نبيه بالسراج المنير، فتدبر:

يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا ﴿٤٦﴾ الأحزاب

وهل يمكن للسراج المنير، أن يطفئه المكذبون، وهو من الله تعالى؟! كيف وقد حمل هذا السراج للناس البلاغ المبين، الذي جعله الله تعالى مهمة جميع الرسل، فتدبر:

وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدۡنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖ نَّحۡنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ فَهَلۡ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴿٣٥﴾ النحل

قَالُواْ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ﴿١٦﴾ وَمَا عَلَيۡنَآ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴿١٧﴾ يس

وعن مهمة خاتم النبيين محمد، عليه السلام، يقول الله تعالى:

قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيۡكُم مَّا حُمِّلۡتُمۡۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴿٥٤﴾ النور

فهل طبيعة وخصائص مرويات الفرق والمذاهب المختلفة يمكن أن تجعلها في دائرة البلاغ المبين، الذي شهد الله تعالى لرسوله أنه قد أداه على خير وجه؟!

وَإِن تُكَذِّبُواْ فَقَدۡ كَذَّبَ أُمَمٞ مِّن قَبۡلِكُمۡۖ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴿١٨﴾ العنكبوت

إن اعتبار مرويات الرواة، التي إن صحت عند فريق لم تصح عند آخر، هي نفسها "الأحاديث" التي تحدث بها النبي، وهو في مقام البلاغ المبين لرسالته، عمل ليس من صراط الله المستقيم، الذي أمر الله رسوله أن يدعو الناس إليه.

وَإِنَّكَ لَتَدۡعُوهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٧٣﴾ المؤمنون

لذلك حسم الله تعالى هذه القضية ببيان أن رسوله، وهو في مقام تبليغ رسالة ربه، لا ينطق عن هواه، وإنما عن وحي يوحى إليه من ربه.

وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ النجم

هكذا يجب أن يكون "التدبر" مدخلنا إلى استلهام عطاء "الآية القرآنية"، والوقوف على فاعلية كلماتها، وآياتها، خاصة تلك الكلمات التي جاءت تبين ثنائية العلاقة بين الله ورسوله، وبين الرسول والناس، ككلمات: "قل"، "يسألونك"، "يستفتونك"، فتدبر:

يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ:

قُلْ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٨٩﴾ البقرة

وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ:

قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ البقرة

وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ:

قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلْوِلْدَٰنِ وَأَن تَقُومُواْ لِلْيَتَٰمَىٰ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيمًا ﴿١٢٧﴾ النساء

تدبر قوله تعالى: "قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ"

لقد جاءت كلمة "قل"، في السياق القرآني، لتقطع الطريق على الذين يدّعون أن الله تعالى أوحي إلى رسوله بنصوص مصدر تشريعي ثان، اسمه "الأحاديث النبوية"، ثم أمره عز وجل أن يصيغ نصوص هذا المصدر بأسلوبه هو وكلماته، فهل هذا معقول!!

إن كلمة "قل" في السياق القرآني خير شاهد على أن رسول الله لم يتلق من ربه نصوص شريعة، واجبة الاتباع، إلى يوم الدين، غير نصوص "آيته القرآنية". فكيف يسمح مسلم لنفسه أن ينسب إلى رسول الله أقوالا، غير نصوص رسالته، بدعوى أنها "الأحاديث النبوية" التي أوحاها الله تعالى إلى رسوله، لبيان واستكمال أحكام القرآن؟!!

إن كلمة "قل" قد حددت مهمة الرسول في تبليغ رسالة الله كما أُنزلت، ولو كان للرسول حق صياغة نصوص هذه الرسالة، بكلامه هو وأسلوبه، لاستخدم السياق القرآني كلمة أخرى غير كلمة "قل"، التي جاءت تبين استحالة أن يتقول النبي على ربه.

وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذۡنَا مِنۡهُ بِٱلۡيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعۡنَا مِنۡهُ ٱلۡوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾ الحاقة

إذن فليس للنبي، عليه السلام، في مسائل الشريعة الإلهية، طاعة مستقلة عن طاعة الله تعالى، ولا يستطيع أن يفتي إلا عن وحي من الله تعالى، ولا يملك أن يغير نصا من نصوص رسالته، لأنه متبع وليس مبتدعا.

قُلۡ مَا كُنتُ بِدۡعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ ﴿٩﴾ الأحقاف

إن رسول الله لا يملك الإجابة على أسئلة السائلين، أو المستفتين، إلا بعد أن ينزل بها وحي من الله تعالى، وذلك لبيان أن الله وحده هو المشرع، فكيف يجرؤ مسلم أن ينسب إلى رسول الله حكما تشريعيا خارج حدود شريعة الله، ونصوص رسالته العالمية التي جعلها الله تعالى "الآية" الدالة على صدق نبوة محمد، عليه السلام؟!

وعلى أساس هذا المنهج، في تدبر نصوص "الآية القرآنية"، تتكشف لنا الصورة الحقيقة لأحاديث النبي، سواء أكانت بصفته بشرا، أم بصفته رسولا يقوم بتفعيل رسالة ربه، باعتبارها آية من آيات الله تعالى، متجددة العطاء إلى يوم الدين.

"الحديث" في القرآن الكريم:

إنه بحصر مادة "حديث" في القرآن الكريم، يتبين لنا ما يلي:

١- أنها وردت بمعنى كلام الله وآياته: القرآن الحكيم.

ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۗ وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا ﴿٨٧﴾ النساء

تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتۡلُوهَا عَلَيۡكَ بِٱلۡحَقِّۖ فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعۡدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤۡمِنُونَ ﴿٦﴾ الجاثية

أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ وَلَوۡ كُنتُمۡ فِي بُرُوجٖ مُّشَيَّدَةٖۗ وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِكَۚ قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا ﴿٧٨﴾ النساء

والمقصود بالحديث في قوله تعالى: "لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا"، "حديث الله"، الذي لا يريدون أن يؤمنوا به، ولا أن يفقهوه، كما قال تعالى:

فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ﴿٦﴾ الكهف

أَفَمِنْ هَٰذَا ٱلْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ ﴿٥٩﴾ وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ ﴿٦٠﴾ النجم

أَفَبِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَنتُم مُّدْهِنُونَ ﴿٨١﴾ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴿٨٢﴾ الواقعة

فَذَرْنِى وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ ۖ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٤﴾ القلم

فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ ﴿٣٤﴾ الطور

إن أحسن "الحديث" حديث الله تعالى، وأحسن "الكلام" كلام الله تعالى.

فلو كان للنبي، عليه السلام، "أحاديث" واجب الإيمان بها، بعد وفاته، باعتبارها أصلا من أصول الدين، لنص الله تعالى عليها صراحة، ولحفظها كما حفظ كلامه وآياته، فتدبر.

ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٢٣﴾ الزمر

وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾ التوبة

سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ إِذَا ٱنطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ ۖ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ۚ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبْلُ ۖ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا ۚ بَلْ كَانُوا۟ لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٥﴾ الفتح

٢- ووردت كلمة "حديث" بمعنى الكلام الحادث، الذي يصدر عن صاحبه في الحاضر المعاصر للحدث.

يقول ابن منظور، في لسان العرب: الحَدِيثُ: نقيضُ القديم..، والحُدُوث: كونُ شيء لم يكن. وأَحْدَثَه اللهُ فَحَدَثَ. وحَدَثَ أَمرٌ أَي وَقَع..، واسْتَحْدَثْتُ خَبَراً أَي وَجَدْتُ خَبَراً جديداً..، وأَخذَ الأَمْر بحِدْثانِه وحَدَاثَته أَي بأَوّله وابتدائه.

ويقول الراغب الأصفهاني، في مفردات القرآن: الحدوث: كون الشيء بعد أن لم يكن..، والمحدث: ما أوجد بعد أن لم يكن، وذلك إما في ذاته، أو إحداثه عند من حصل عنده، نحو أحدثت ملكا.

قال تعالى: "ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث" [الأنبياء/٢].

ويقال لكل ما قرب عهده محدث، فعلا كان أو مقالا. قال تعالى: "حتى أحدث لك منه ذكرا" [الكهف/٧٠]. وقال: "لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا" [الطلاق/١].

وكل كلام يبلغ الإنسان من جهة السمع أو الوحي في يقظته أو منامه يقال له: حديث، قال عز وجل: "وإذ أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا" [التحريم/٣]. وقال تعالى: "هل أتاك حديث الغاشية" [الغاشية/١]، وقال عز وجل: "وعلمتني من تأويل الأحاديث" [يوسف/١٠١] ....، انتهى كلام الراغب.

وتدبر قول الله تعالى، مبينا الحديث الحق الذي سينطق به الناس يوم القيامة:

يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴿٤٢﴾ النساء

وقد تحدث النبي بأحاديث كثيرة منها ما أشار الله إليه في سورة التحريم، فقال تعالى:

وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍۖ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَاۖ قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿٣﴾

فلو كان حديث النبي مصدرا تشريعيا واجب الاتباع، لحفظه الله تعالى من افتراء الوضاعين، الذين ألفوا فيه قصصا ما أنزل الله بها من سلطان!!

إن معنى كلمة "حديث"، في هذا السياق، لا تعني إلا الكلام الحادث، الذي يسمعه المرء لحظة صدوره من قائله، وقد يكون كلاما حقا، أو باطلا، فتدبر.

وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡتَرِي لَهۡوَ ٱلۡحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مُّهِينٞ ﴿٦﴾ لقمان

ولقد كان المنافقون، ينقلون كلام النبي إلى الناس محرفا، ويدّعون أنه حديث النبي الذي سمعوه منه في مجلسه، والحقيقة أنهم يفترون الكذب على الله ورسوله.

وَيَقُولُونَ طَاعَةٞ فَإِذَا بَرَزُواْ مِنۡ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٞ مِّنۡهُمۡ غَيۡرَ ٱلَّذِي تَقُولُۖ وَٱللَّهُ يَكۡتُبُ مَا يُبَيِّتُونَۖ فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴿٨١﴾ النساء

٣- ووردت كلمة "حديث" في سياق قصص الأمم، ومواقفها من الرسل.

فمن الأمم المكذبة، من أهلكهم الله تعالى، ولم يترك لهم أثرا، غير تداول الناس أخبارهم، التي جعلها الله تعالى عبرة للناس على مر العصور.

ثُمَّ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا تَتۡرَاۖ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةٗ رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُۖ فَأَتۡبَعۡنَا بَعۡضَهُم بَعۡضٗا وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَحَادِيثَۚ فَبُعۡدٗا لِّقَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ ﴿٤٤﴾ المؤمنون

تدبر قوله تعالى: "وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَحَادِيثَ". فبعد أن كان للمكذبين حياة يشاهدها الناس بأعينهم، جعلهم الله تعالى أحدوثات. والأحدوثة هي الحادثة العجيبة التي تلفت نظر الناس، فتتناقلها الألسن عن طريق القصص والمرويات، في مجامعهم وأنديتهم.

فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدۡ بَيۡنَ أَسۡفَارِنَا وَظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ فَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَحَادِيثَ وَمَزَّقۡنَٰهُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّكُلِّ صَبَّارٖ شَكُورٖ ﴿١٩﴾ سبأ

فعندما عبر السياق القرآني عن قصص وأساطير الرواة بالأحاديث، لم يقصد بها أحاديث الناس في الأمم التي أهلكها الله تعالى، وإنما قصد بها الأحاديث التي تكلم بها الناس، على مر العصور، وحملت أخبار هذه الأمم.

فمما حملته أحاديث الرواة، وكان متعلقا بهلاك الأمم المكذبة، قوله تعالى:

هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡجُنُودِ ﴿١٧﴾ فِرۡعَوۡنَ وَثَمُودَ ﴿١٨﴾ البروج

هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ ﴿١﴾ وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ﴿٢﴾ عَامِلَةٞ نَّاصِبَةٞ ﴿٣﴾ تَصۡلَىٰ نَارًا حَامِيَةٗ ﴿٤﴾ الغاشية

ومما حملته [أحاديث] الرواة، قصص الأنبياء والرسل، فما شاء الله تعالى أن يحفظه من هذه الأحاديث أنزل به نصا قرآنيا، فتدبر:

وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴿٩﴾ إِذْ رَءَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ﴿١٠﴾ طه

ولقد نهى الله تعالى صحابة رسول الله أن يؤذوا النبي، بإطالة المكث في بيته، لأجل الاستئناس، والاستمتاع بحديثه، عليه السلام، فتدبر:

يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِىِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَـٰظِرِينَ إِنَىٰهُ وَلَـٰكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَٱدْخُلُواْ فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَٱنتَشِرُواْ وَلَا مُسْتَـْٔنِسِينَ لِحَدِيثٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذِى ٱلنَّبِىَّ فَيَسْتَحْىِۦ مِنكُمْ ۖ وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْىِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَـٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ۚ ذَٰلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ ۚ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓاْ أَزْوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَبَدًا ۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا ﴿٥٣﴾ الأحزاب

لقد استخدم السياق القرآني كلمة أحاديث للتعبير عن مرويات وقصص الرواة عن الأمم السابقة، وذلك لأخذ العبر والعظات. فإذا لم ينزل بهذه الأحاديث وحي من الله تعالى، بما شاء الله تعالى أن يحفظه منها، لم تعد حجة على الناس، وأصبحت تراثا بشريا يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه، بل ويمكن أن يفترى، فتدبر.

لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِى ٱلْأَلْبَـٰبِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَـٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١١﴾ يوسف

لذلك فإن "حديث النبي" ليس نصا تشريعيا مستقلا عن النص القرآني، وإنما هو إعادة صياغة لهذا النص بكلمات النبي وأسلوبه. فكما أن "حديث الله" هو كلام الله تعالى فكذلك "حديث النبي" هو كلام النبي الصادر عنه شخصيا، بحروفه المتعاقبة.

وإذا كان الاسم يأتي بعد وجود المسمى، وعلى هذا الأساس أطلق الله تعالى اسم القرآن على كتابه، وأطلق اسم الكتاب على القرآن، وتوفي رسول الله وهذا القرآن معلوم للناس جميعا باعتباره كتابا إلهيا يبدأ بسورة الفاتحة، وينتهي بسورة الناس.

إذا كان الأمر كذلك، إذن فكيف يطلق "الحديث النبوي" على "مرويات" تناقلتها ألسن الرواة، بعد وفاة النبي ولم تُدوّن إلا بعد ما لا يقل عن قرن ونصف قرن من الزمان؟!

ولا شك أن تفعيل النبي النص القرآني قد شمل قوله وفعله. و"قوله" هو حديثه المكون من كلماته وحروفه التي خرجت على لسانه بأسلوبه الذي يعرفه قومه وأهل بيته. أما "فعله" فهو الصورة العملية للنص القرآني.

لذلك فإن ما نسبه الرواة إلى النبي من "مرويات" دوّنها المحدثون كلٌّ حسب شروطه في الجرح والتعديل، والتصحيح والتضعيف ليست هي "حديث النبي"، الذي كان حجة على الناس في عصر الرسالة، عصر التنزيل واكتمال الدين.

إن "الحديث" الذي جعله الله حجة على الناس جميعا إلى يوم الدين، هو "كلام الله" الذي احتوته نصوص "آيته القرآنية"، الدالة على أن محمدا رسول الله.

قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾ الأعراف

تدبر كيف حددت الآية موضوع "حجية الرسالة" تحديدا قاطعا نافيا لأية جهالة، بقوله تعالى: "ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ".

إن كلام الله تعالى هو الحجة، وهو وحده واجب الاتباع، والنبي، عليه السلام، في مقام "الرسالة"، مبلغ عن الله، ليس له من الأمر شيء.

إن رسول الله لا يستطيع أن يحل شيئا أو يحرمه إلا بإذن من الله تعالى. وهو في هذا المقام، معصوم من الخطأ أو النسيان. هكذا أمره ربه أن يعلنها صريحة:

قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾ المائدة

تدبر قول الله تعالى مخاطبا رسوله: "قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡ"، والذي يبيّن أن الذي يحل ويحرم هو الله تعالى وحده، وما على الرسول إلا البلاغ المبين.

لذلك لا نجد في كتاب الله أمراً باتباع "حديث النبي"، بعد وفاته, وإنما نجد أمراً باتباع "حديث الله" الذي هو "آية" النبي "القرآنية" الدالة على صدق بلاغه عن الله تعالى إلى يوم الدين. وفرق كبير بين ما يصطلح عليه البشر من مصطلحات ينسبونها إلى دين الله تعالى، وبين كلام الله الذي حملته "آيته القرآنية".

إنني لم أجد في كتاب الله أمراً بوجوب اتباع نصوص مصدر ثان للتشريع بعد وفاة النبي، اسمها "الأحاديث النبوية"، وإنما وجدت أمرا باتباع "حديث الله"، الذي بلّغه "النبي" بنصه كما أُنزل، وقام بتفعيله في حياته [الجاثية ٦]. كما وجدت أمرا بوجوب طاعة المعاصرين للنبي، عليه السلام، بصفته المنفذ لشريعة الله [النساء٦٥].

إن "حديث فلان" هو كلامه الذي تحدث به هو شخصيا، ونقل بالصوت أو الكتابة بحروفه المتعاقبة، أي الكلام الذي يحدث كل حرف فيه عقب الحرف الذي قبله.

فإذا تحدث [أ] حديثاً ونقله عنه [ب] بأسلوب ولفظ [ب] فإن الكلام المنقول يصبح رواية [ب] لحديث [أ] وليس حديث [أ] على وجه القطع واليقين، وذلك لدخول عوامل نفسية وفكرية لا مجال هنا لذكرها.

أما إذا كان حديث [أ] مسجلا بكلماته وحروفه المعروفة، وبآلية يستحيل معها تبديله أو تحريفه، فإن أي إنسان يقرأه، أو يسمعه، ولو بعد حين، فإنه يقرأ ويسمع حديث [أ] على وجه اليقين.

فهل يمكن أن تأخذ "مرويات" الرواة، قدسية "حديث النبي" في عصر الرسالة وقد قامت هذه "المرويات"، التي كانت موجودة أمام كل محدث في عصر تدوين مؤلّفه على شروط أتباع كل فرقة، بل وكل مذهب من مذاهب الفرقة الواحدة، في الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف؟!

إننا يجب أن نفرق بين "حديث النبي"، وهو في مقام بشريته، وحديثه وهو في مقام رسالته. فـ "حديث النبي" في مقام بشريته يمثل حياته مع قومه، بشخصيته المعرضة للعوارض البشرية من خطأ أو نسيان. وهنا يخاطبه الله بـ "يا أيها النبي".

تدبر هذه الآيات من سورة الأنفال ولاحظ تكرار كلمة "النبي" في هذا السياق.

يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٦٤﴾

يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ عَلَى ٱلۡقِتَالِۚ إِن يَكُن مِّنكُمۡ عِشۡرُونَ صَٰبِرُونَ يَغۡلِبُواْ مِاْئَتَيۡنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٞ يَغۡلِبُوٓاْ أَلۡفٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَفۡقَهُونَ ﴿٦٥﴾

مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ﴿٦٧﴾

يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّمَن فِيٓ أَيۡدِيكُم مِّنَ ٱلۡأَسۡرَىٰٓ إِن يَعۡلَمِ ٱللَّهُ فِي قُلُوبِكُمۡ خَيۡرٗا يُؤۡتِكُمۡ خَيۡرٗا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡۗ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٧٠﴾

وهناك آيات أخرى تتعلق بمواقف للنبي، مع قومه، وأهل بيته، ومع المؤمنين.

واللافت للنظر، أننا لا نجد أمرا في كتاب الله يقول: "أطيعوا النبي"، ذلك لأن محمدا النبي، يتحرك بين الناس بطبيعته البشرية أيضا، كما بينت الآيات السابقة، وليس مطلوبا من الناس طاعة النبي في مقام بشريته.

أما مقام "الرسالة"، فهو مقام بلاغ عن الله تعالى، وهنا يأتي أمر الله بطاعة الرسول: "أطيعوا الرسول"، فتدبر:

يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٦٧﴾ المائدة

لذلك سيظل "حديث الله" قائما بين الناس إلى يوم الدين، لأنه حمل آلية حفظه في ذاته، وبرهان صحة نسبته إلى الله على وجه اليقين.

٤- ووردت كلمة "حديث" في سياق تأويل الرؤى:

وَكَذَٰلِكَ يَجۡتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعۡقُوبَ كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيۡكَ مِن قَبۡلُ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَۚ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴿٦﴾ يوسف

والتأويل: إرجاع الشيء إلى حقيقته. فتأويل الأحاديث: إرجاع الحوادث إلى أسبابها بإدراك حقائقها، ومن ذلك تعبير الرؤى، لقوله تعالى على لسان يوسف، عليه السلام:

رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِيِّۦ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠١﴾ يوسف

وخلاصة القول: أنه لم ترد لفظة "حديث" في كتاب الله، ويراد بها نصوص وحي ثان كان يتنزل على رسول الله، لاستكمال وبيان أحكام الكتاب.

فعلى أي أساس يدّعي علماء كل فرقة، وكل مذهب من مذاهب الفرقة الواحدة، أن الله تعالى أنزل على رسوله نصوص وحي ثان، هي من محتوى رسالته الخاتمة واجبة الاتباع إلى يوم الدين.

لذلك لا غرابة أن نجد من علماء السلف، بل والخلف، من يصرخون ويغضبون ويكفرون من ينكر نسبة هذه الروايات إلى رسول الله، ويتهمونه بإنكار "السنة النبوية"!!!

يفعلون ذلك، في الوقت الذي يسمحون فيه لأنفسهم بإنكار كثير من الروايات، إذا خالفت شروطهم في التصحيح والتضعيف، والجرح والتعديل.

فكيف يسمح أنصار المذهبية لأنفسهم أن يرفعوا سلاح "إنكار السنة"، في وجه مسلم ويتهمونه بمعصية الرسول، لإنكاره نسبة "مروياتهم" المذهبية إلى رسول الله؟!

فهل يعقل أن يكون إنكار اجتهادات المحدثين، ومذاهب الفقهاء المختلفة، إنكاراً لسنة النبي الحقة؟!

ألا يعتبر مصطلح "إنكار السنة" سلاحا مذهبيا، يحمله علماء كل فرقة في وجه كل من تسول له نفسه ترك أو مخالفة مذاهبهم، أو الخروج عليها؟!!

إن ما ورثه المسلمون من "مرويات" منسوبة إلى رسول الله، لا يستطيع عاقل أن ينكر احتمال ثبوتها عمن نقلوها، ولا أن تكون قد حملت أقوالا صحيحة للرسول... ولكن القضية التي غابت عن كثير من علماء ودعاة الفرق والمذاهب المختلفة، أن حجية "الرسالات الإلهية" لا تثبت بأحاديث الرواة، ولا بأحاديث الرسل أنفسهم، وإنما تثبت بما حمله الرسل من "آية إلهية"، تثبت صدق بلاغهم عن الله تعالى.

فإذا أمر الله تعالى الناس بطاعة الرسول، فلا يعني هذا أنه عز وجل يأمرهم بطاعة مرويات الرواة، التي وسموها باسم "السنة النبوية"، أو باسم "الحديث النبوي"، لتأخذ قدسيتها في قلوب أتباع أئمة وعلماء مذاهبهم المختلفة!!

إن الأمر القرآني بطاعة الرسول أمر بطاعته طاعة مطلقة في حياته، وطاعة رسالته بعد وفاته، لذلك نجد أن الله تعالى قد تعهد بحفظ "حديثه"، الذي ستستمر فاعليته إلى يوم الدين، ولم يتعهد بحفظ "حديث النبي" لانتهاء فاعليته بوفاته.

ومنذ أن هجر المسلمون نصوص "الآية القرآنية"، وجعلوا "مرويات" الرواة حاكمة عليها، فقد عرّضوا أنفسهم لعقاب الله تعالى، خاصة وقد اشتكى رسول الله قومه لاتخاذهم هذا القرآن مهجورا.

إن "سنة النبي"، و"حديث النبي"، لا يستقلان بالتشريع إلا في عصر الرسالة، حيث يتلقى فيه "النبي" عن الله، ما شاء الله أن يوحيه إليه، في فترة التنزيل واكتمال الدين.

أما بعد وفاة النبي، واكتمال الدين، وتمام النعمة، فقد تضمن "الوحي القرآني" ما شاء الله أن يحفظه، من شريعة فترة التنزيل واكتمال الدين، إلى يوم الدين.

"الرواية عن النبي" صناعة بشرية

إذا وصلنا إلى حقيقة أن كل مسلم يستطيع أن يتعرف على "حديث" النبي، من خلال تدبره لآيات الذكر الحكيم، ووقوفه على تفعيل النبي إياها في حياته، أي في عصر التنزيل واكتمال الدين، وانطلاقا من أن كتاب الله، هو "النص" الوحيد الذي تعهد الله بحفظه كدين إلهي واجب الاتباع..، فإن علينا أن نعلم أن ما نقله الرواة من أحاديث منسوبة إلى النبي ليس بالوحي الذي أمر الله باتباعه بعد وفاة النبي، وإنما "رواية" عن النبي صنعها الرواة وفق توجهاتهم المذهبية، قد أتاها الباطل من بين يديها ومن خلفها.

أما ما حفظه الله تعالى من كيفيات الأداء العملي، لما أجمله النص القرآني من أحكام، فليس مصدرا تشريعيا مستقلا عن كتاب الله، وإنما تفعيل لما شاء الله أن تتضمنه رسالته العالمية من "سنة النبي"، والذي ورثه المسلمون بالتقليد والمحاكاة، عبر "منظومة التواصل المعرفي". [انظر كتابنا: "المدخل الفطري إلى التوحيد"]

لذلك أقول: ليس في دين الله تعالى، بعد وفاة النبي، مرويات تعرض متونها على كتاب الله تعالى، فإن وافقته قبلت، وكانت "سنة نبوية"، وإن لم توافقه رفضت!!

لقد انطلقت هذه الدعوى من قاعدة الفهم غير الواعي لكتاب الله، كآية إلهية اكتملت نصوصها في حياة النبي، وتوفي رسول الله، ولم يعرف عصر الرسالة مصطلح "السنة النبوية"، أو "الحديث النبوي"، بالمفهوم المذهبي الذي ظهر بعد الفتن الكبرى وتفرّق المسلمين إلى فرق ومذاهب عقدية وتشريعية.

فكيف يعتقد المسلمون بوجود "نص" غير "النص القرآني"، تقوم حجيته بعد البحث والتنقيب، وسط كمّ هائل من "المرويات"، فإذا "وافق القرآن" كان حجة، و"سنة نبوية" أو "حديثا نبويا" وإلا فلا؟!

ثم ما هي أهمية كل هذه الجهود إذا كان هذا "النص" في النهاية سيوافق القرآن؟!

فهل يعقل أن نترك النص القرآني ونذهب إلى النص البشري؟!

إنه لا توجد رواية واحدة، عند فرقة من الفرق الإسلامية، يبين رسول الله فيها الفرق بين مصطلح "السنة النبوية"، و"الحديث النبوي"، و"الرواية عن النبي"، هذه المصطلحات التي ظهرت بعد وفاته، ويدعي أصحابها أنها حملت نصوص المصدر الثاني للتشريع!!

ألم تُخترق "مرويات" الفرق المختلفة بالوضع والتحريف، وافتراء الكذب على الله ورسوله، منذ عصر الرسالة وحتى عصر تدوينها؟! وهل استطاع علماء الحديث أن يصلوا إلى عدد "الأحاديث النبوية" التي خرجت على لسان النبي، على وجه القطع واليقين؟! فلماذا يصر أصحاب دعوة قبول "ما وافق القرآن" على تشويه الصورة الحقيقة لسنة وحديث النبي، اللذين لا مصدر لهما غير "النص القرآني"، وذلك بقبولهم لمصدر معرفي ديني، هو أصلا من صنع علماء السلف، بدعوى موافقة "مروياته" القرآن؟!

لقد تحول مفهوم "السنة النبوية"، من معناه الحق، وهو تفعيل "النبي" للنص القرآني الذي نقله المسلمون كافة بالتقليد والمحاكاة..، إلى "مرويات" مذهبية ظنية الثبوت عن "النبي"، إن صحت عند فريق لم تصح عند آخر؟! فلماذا لا نعترف أن هذه "المرويات" تراث ديني، كغيره من تراث الأمم، ولا نتهم الوحي الإلهي بأنه قد تم اختراقه من الوضاعين والمكذبين وأهل الأهواء؟!

إن الدارس لعلم "الجرح والتعديل" وآلياته وأدواته، ومدارسه المختلفة، يعلم علم اليقين أن عملية توثيق رواة "المرويات" صناعة بشرية، اختلف فيها علماء الفرق والمذاهب المختلفة اختلافا كبيرا، يسقط حجيتها. فكيف تكون هذه "المرويات" مصدرا تشريعيا إلهيا، أنزله الله على رسوله، وأمره أن يدونه في الصحف، باسم "الأحاديث النبوية"؟!!

لقد قال علماء الحديث إن من جحد حجية "السنة النبوية" فقد كذب بالدين، وجاءوا بآيات قرآنية، يحفظها الصغير قبل الكبير، يدّعون أنها الدليل على ذلك. فماذا كانوا يقصدون بقولهم "فقد كذب بالدين"؟!!

هل كانوا يقصدون الدين الذي كان عليه رسول الله وصحبه الكرام، قبل ظهور الفرق والمذاهب المختلفة؟! أم الدين الذي أقامته كل فرقة على هذه المنظومة الروائية، التي يدعون أنها "السنة النبوية" واجبة الاتباع؟!

وإذا كانت هذه "المنظومة الروائية" هي "السنة النبوية" المبينة لآيات الذكر الحكيم فلماذا لم يكتف بها وحدها في هذا البيان، واستلزم الأمر الاستعانة بعلوم أخرى كعلم التفسير والفقه؟! فأين إذن دور هذه "المرويات" وفاعليتها وحدها، دون شروح فقهاء الفرق ومحدثيهم؟! لماذا لم يكتف علماء السلف، والخلف، بمتون هذه "المرويات" إذا كانت حقا هي "الأحاديث النبوية"، أو "السنة النبوية"، المبينة للقرآن، والمكملة لأحكامه؟! أليس من المفترض ألا يحتاج "البيان النبوي" إلى من يبينه؟!

أليست هذه "المرويات" هي التي حملت: أقوال النبي وأفعاله وتقريراته، فتكون وحدها كافية لبيان القرآن وأحكامه؟! إذن فما حاجتنا إلى كل هذه التفاسير، وكل هذه الشروح وهذه الخلافات الفقهية، والتأويلات المذهبية، التي أضاعت وحدة الأمة وخيريتها؟! ثم إذا نحن بعد كل هذه الخلافات، نرى علماء ودعاة كل فرقة، يعتبرون أنفسهم الفرقة الوحيدة الناجية، وما عداهم ففرق ضالة!!

فإذا وجدنا من علماء هذه الفرق من يحملون تخصصات وخبرات علمية، تتفاعل مع مقتضيات العصر، فإننا نراهم ينطلقون من قاعدة مذاهبهم الفقهية، ومن "مرويات" ما أنزل الله بها من سلطان، رافعين راية التمسك بـ "الكتاب والسنة"، أو "الكتاب والعترة"!!

انظر إلى منابر الدعوة الإسلامية، على مستوى الفرق المختلفة، لا تكاد تجد عالما يفتي في مسألة إلا وقد خرجت فتواه وفق مذهبه الفقهي الذي ولد فيه، وتعلم في مؤسسته الدينية، وألزم نفسه وأهله العمل به. وإذا كان من أهل التخصص في الفقه المقارن فإن رأيه يظل مقيدا ومرتبطا بدائرة اجتهاد أئمة مذهبه، لا يحل له الخروج عليهم. أما إذا كان من أهل الاجتهاد وجاء برأي جديد غير مسبوق، فإنه سيجد أئمة وأنصار المذهبية يقولون له: هل سبقك أحد من علماء السلف في ذلك؟!

لقد أدى الخلط بين "الحديث النبوي" الذي لا وجود له إلا في حياة النبي، وبين "الرواية" المنسوبة إلى النبي، التي تناقلتها ألسن الرواة، ثم دُونت بعد ما لا يقل عن قرن ونصف قرن من وفاة النبي، أدى هذا الخلط إلى مصائب جمة، وعلى رأسها:

إطلاق مصطلحي "الحديث النبوي"، و"السنة النبوية"، على هذه "المرويات"، لإضفاء الشرعية عليها، ولإيهام أتباع الفرق المختلفة أنهم يعيشون مع رسول الله، يسمعون منه كلامه، أي "حديثه"، ويروْن بأعينهم ما يفعله، أي "سنته"!!

لذلك كان من الطبيعي أن ينشأ خلاف كبير بين علماء الحديث، على مستوى الفرق والمذاهب المختلفة، حول تعريف "السنة النبوية". فينقسم علماء "أهل السنة" إلى مذاهب:

فهي عند "علماء الأصول": كل ما صدر عن النبي من قول، أو فعل، أو تقرير، مما يصلح أن يكون دليلا لحكم شرعي.

وهي عند "علماء الحديث": كل ما أُثر عن النبي من قول، أو فعل أو تقرير، أو صفة خُلقية أو خِلقية، سواء أدل ذلك على حكم شرعي أم لا.

وهي عند فقهاء المذاهب المختلفة: كل ما ثبت عن النبي، ولم يكن على سبيل الإلزام، أي ما يثاب المرء على فعله، ولا يعاقب على تركه.

وهناك من أطلق "السنة النبوية" على سنة الخلفاء الراشدين!!

أما "السنة النبوية" عند "الشيعة"، فهي: كل ما ثبت عن أئمة أهل البيت!!

وفي القرن الثاني الهجري كان علماء السلف يستخدمون مصطلحي "السنة" و"الحديث" لتزكية شخص على آخر!!

يقول ابن أبي حاتم الرازي، [ت٣٢٧هـ] في كتابه الجرح والتعديل:

"الناس على وجوه: فمنهم من هو إمام في "السنة" إمام في "الحديث". ومنهم من هو إمام في "السنة" وليس بإمام في "الحديث". ومنهم من هو إمام في "الحديث" ليس بإمام في "السنة". فأما من هو إمام في "السنة" وإمام في "الحديث" فسفيان الثوري".

والغريب أنهم لم يبينوا لنا الفرق بين إمام "السنة"، وإمام "الحديث"!! فإذا نظرنا إلى أصل الخلاف حول هذه المصطلحات، وجدناه اختلافا حسب مقاصدهم المذهبية.

فعلماء الحديث، عندما بحثوا عن "السنة النبوية" بحثوا عن سنة النبي، الذي أمر الله المؤمنين أن يتأسوا به، فنقلوا عنه كل ما يتصل به من سيرة وخلق، وشمائل وأخبار وأقوال وأفعال، سواء أأثبت ذلك حكمًا شرعيًا أم لا. ومع ذلك، لم يقل أحد منهم أن ما نقلوه عن الرواة وحي مقدس كوحي القرآن، بدليل إقرارهم واعترافهم بالخلاف بينهم، حول صحة وعدم صحة هذه "المرويات"!!

أما علماء الأصول، فعندما بحثوا عن "السنة النبوية" بحثوا عن سنة النبي، "المشرِّعُ" إيمانا منهم بأن الله تعالى قد فوض النبي في التشريع، لذلك اعتنوا بأقواله وأفعاله وتقريراته التي تثبت الأحكام وتقررها.

وأيضا لم يقل أحد منهم أن أصول مذهبه وحي من الله تعالى وتشهد بذلك أزمة التخاصم المذهبي القائمة بينهم!!

فإذا ذهبنا إلى علماء الفقه، وجدناهم: بحثوا عن سنة النبي، الذي لا تخرج أقواله وأفعاله عن حكم شرعي وجوبًا، أو حرمةً، أو إباحةً، أو غير ذلك.

وإليكم مثالا يبين كيف تعامل علماء السلف مع لفظة "السنة" في اجتهاداتهم الفقهية.

يقول القرطبي، وهو مالكي المذهب، عند تفسيره قوله تعالى: "ويقيمون الصلاة":

١- "إقامة الصلاة معروفة، وهي "سنة" عند الجمهور، وأنه لا إعادة على تاركها. وعند الأوزاعي وعطاء ومجاهد وابن أبي ليلى هي واجبة وعلى من تركها الإعادة، وبه قال أهل الظاهر".

٢- ويقول: "وقال بعض علمائنا كما هي: من تركها عمدا أعاد الصلاة، وليس ذلك لوجوبها إذ لو كان ذلك لاستوى سهوها وعمدها، وإنما ذلك للاستخفاف بالسنن".

٣- ويقول: "ومما يدل على صحة هذا ما ذكرناه من "السنة"، وما أخرجه الدارمي في مسنده قال: حدثنا محمد بن يوسف...، قال: قال رسول الله: "إذا توضأت فعمدت إلى المسجد فلا تشبكن بين أصابعك فإنك في صلاة. فمنع الرسول في هذا الحديث وهو صحيح مما هو أقل من الإسراع، وجعله كالمصلي". ثم قال: وهذه السنن تبين معنى قوله تعالى: "فاسعوا إلى ذكر الله".

٤- ويقول: "وركعتا الفجر إما "سنة"، وإما "فضيلة"، وإما "رغيبة"، والحجة عند التنازع حجة السنة". انظر وتدبر موقع لفظة "السنة" بين هذه المذاهب المختلفة!!

٥- ويقول: "وأما رفع اليدين فليس بواجب عند جماعة العلماء وعامة الفقهاء لحديث أبي هريرة، وحديث رفاعة بن رافع. وقال داود وبعض أصحابه بوجوب ذلك عند تكبيرة الإحرام. وقال بعض أصحابه: الرفع عند الإحرام وعند الركوع وعند الرفع من الركوع [واجب] وإن من لم يرفع يديه فصلاته باطلة، وهو قول الحميدي، ورواية عن الأوزاعي. واحتجوا بقوله عليه السلام:

"صلوا كما رأيتموني أصلي" أخرجه البخاري. قالوا: فوجب علينا أن نفعل كما رأيناه يفعل، لأنه المبلغ عن الله مراده".

فها هي مسألة واحدة فقط، من أحكام الصلاة، وهي رفع اليدين، اختلف حولها الفقهاء بين من يقول ببطلان الصلاة، ومن يقول بعدم بطلانها، وسندهم في ذلك من "السنة النبوية"، الرواية المشهورة: "صلوا كما رأيتموني أصلي"!!

لقد أثبت الواقع المؤسف لـ "علم الحديث"، أن "حديث النبي" لم يُحفظ كما حفظ "حديث الله" [القرآن الحكيم] وأن ما نسبه الرواة إلى النبي من "مرويات" ما هو إلا اجتهادات من الرواة، دونها المحدثون كلٌّ حسب توجهه العقدي، والحقيقة أنه لم يدّع أحد منهم أن ما دوّنه هو "حديث النبي"، الذي خرج على لسانه، على وجه القطع واليقين.

لذلك كان لا بد من تحرير المصطلحات الدينية، من كل تزوير وتحريف لحق بها.

إشكالات "السند الروائي"

إن "حديث النبي"، الذي خرجت كلماته على لسانه، وسمعه منه قومه وأهل بيته، إذا لم يدوّن في الصحف في حياته، وتحت إشرافه، ورواه أحد من الصحابة، ونقله عنه آخرون...، لم يعد "حديث" النبي، وإنما "رواية" الصحابي عن النبي. وخير شاهد على أن "الرواية" عن النبي، ليست هي "حديث" النبي، ما يُعرف في علم الحديث باسم "السند الروائي"، فلا توجد "رواية" في أمهات كتب الحديث دون "سند روائي"، يحمل سلسلة الرواة الذين نقلوها حتى عصر تدوينها.

فإذا كان "حديث النبي" قد دوّن في حياة النبي، كما يدعي "أهل الحديث"، فمن البدهي ألا يكون لهذا الحديث "سند" يحمل أسماء الرواة: فلان عن فلان عن فلان.. عن رسول الله أنه قال كذا وكذا. ذلك أن فلان وفلان هؤلاء لا دور لهم أصلا في رواية الحديث، لأن النبي، عليه السلام، في هذه الحالة، يكون قد دوّن "حديثه" مباشرة دون وسيط بينه وبين تدوينه، تماما كما أمر رسول الله بتدوين كتاب الله تعالى في حياته دون وسيط بينه وبين ربه، أو بينه وبين الناس، فهل رأينا في كتاب الله آيات يسبقها سلسلة من الرواة تنتهي عند رسول الله؟!!

إن الفرق بين "حديث" النبي الذي خرج على لسانه، و"الرواية" عن النبي التي اختلط فيها الحق بالباطل، واختلط فيها كلام النبي بكلام الرواة، أن "حديث النبي" لا يحتاج مطلقا إلى سند روائي، لأن الرواي، والمحدث، هو النبي نفسه، فإذا أمر بتدوين حديثه وتم ذلك تحت إشرافه، فأين مكان ودور الرواة في هذه الحالة؟! أما إذا دُوّن "الحديث" بعد وفاة النبي، فمن المنطقي أن يكون له "سند" يحمل أسماء الرواة الذين نقلوه.

إننا إذا تخيلنا أن "السند الروائي" له طرفان: الأول: هو النبي، والآخر: هو المحدث الذي دوّن "الحديث" المنسوب إلى النبي بعد وفاته، فإننا سنكون أمام عدد من الرواة الذين نقلوا "الرواية" عن النبي شفاهة قبل تدوينها، يصعب الوقوف على أحوالهم، من حيث العدالة والضبط، وذلك لعدم وجود مدونات خاصة بهم، يستطيع "المؤرخ" أو "المحدث" أن يرجع إليها، للتأكد من صحة نقل هذه "الرواية" وعدم تحريفها.

إن الناس تسمع "الخبر" بأُذُنٍ واحدة، فإذا قامت مجموعة منهم بنقله إلى آخرين، فلا شك أنهم سينقلونه على هيئة روايات يرويها كل واحد حسب ثقافته، وطريقة تفكيره.

إن "السند الروائي": هو سلسلة الرواة الذين حملوا المتن، أي الكلام المنسوب إلى النبي عن طريق صيغ أداء مختلفة، مثل: أخبرنا..، حدثنا..، أنبأنا.. عن فلان، وغير ذلك. وكلما طالت الفترة الزمنية، وبعدت عن مسرح الأحداث كثرت حلقات هذا "السند" وزاد احتمال تحريف "متنه" قبل تدوينه.

إن الخبر يكون صادقا إذا جاء مطابقاً للواقع، فإذا لم يطابق الواقع كان كذبا. وهذه المطابقة لها قرائنها وأدلتها المثبتة. ذلك أن الراوي إما أن ينقل الخبر عن مصدره بصورة صحيحة، مائة في المائة، أو بصورة غير صحيحة. وكلما بعدت المسافة الزمنية بين الإخباريين ومسرح الأحداث، كان من الصعب التثبت من صحة الخبر وقد يصل إلينا محرفا!! ذلك أن الكلام المتحدث به شفاهة يكون متصلا بين المتكلم والمستمع اتصالا مباشرا وقت الأداء فقط.

فإذا رمزنا للمتكلم بالرمز [أ] ولمجموعة المستمعين بالرمز [ب] فإذا انفصل [ب] عن [أ] وباعد الزمان بينهما، فإن دقة ضبط [ب] في نقل حديث [أ] بكلماته وحروفه إلى مجموعات أخرى مثل [ج] و[د] تتوقف على عوامل كثيرة أهمها الفترة الزمنية بين [أ] و[ب] ومدى ما يتمتع به أفراد الحلقة الأولى [ب] من قوة الذاكرة، وهل لهم توجهات مذهبية يمكن أن تؤثر على نقل حديث [أ] بالتحريف أو التبديل؟! وأيضا طبيعة الموضوع، وأهميته، وعدد كلماته.

وما ينطبق على المجموعة [ب] ينطبق على المجموعات [ج] و[د]... إلى آخر سلسلة رواة حديث [أ]. لذلك لا يمكن أن تتساوى قوة الإلزام الواجبة على المجموعة [ب] في قبول حديث [أ] الذي استمعته منه مباشرة، مع كل من [ج] و[د] هؤلاء الذين لم يسمعوا حديث [أ] منه مباشرة، وإنما روي لهم عن طريق المجموعة [ب].

أما إذا كان كل من [ج] و[د] من المعاصرين لـ [أ] وبإمكانهم التحقق من صحة ما نقلته المجموعة [ب] عنه، بالرجوع إليه شخصيا، ثم لم يفعلوا ذلك، لأي سبب من الأسباب، فإن مسئولية العمل بهذه الرواية المنقولة عن [أ] تقع على عاتقهم هم، خاصة إذا كانت هذه الرواية تحمل أمراً يتعلق بأحكام الشريعة الإسلامية.

فإذا توفي [أ]، ونقلت المجموعة [ب] حديثه، يصبح من حق المعاصرين لـ [ب] الذين لم يسمعوا مباشرة حديث [أ]، ولا كانوا معاصرين له، بحيث يمكنهم الرجوع إليه للتأكد من صحة نقل [ب] لحديثه، يصبح من حقهم أن يتشككوا في رواية [ب] عن [أ].

ولا علاقة لنا في إثبات صحة حديث [أ] بمسألة إحسان الظن بالمجموعة [ب] وعدالتهم، أو بضبطهم لكلمات [الحديث] الذي نقلوه. فإذا توفي [ب] وأصبح المرجع الوحيد المعاصر في نقل حديث [أ] هو الحلقة الثانية [ج] نقلا عن [ب] فأيضا يحق للمعاصرين لـ [ج] أن يزداد تشككهم في صحة الرواية عن [أ] الذي لم يعاصروه، ولم يسمعوا منه، وإنما نُقل إليهم [حديثه] رواية عن [ب].

وهكذا، كلما بعدت حلقات "السند الروائي" عن المجتمع [أ] أي عن مسرح الأحداث تعقدت مسألة التثبت من صحة الأخبار المنقولة شفاهة عبر هذا السند الروائي إلى أن تصل إلى درجة لا يمكن عندها القول بأن هذه الرواية المنقولة عن [أ] هي حديثه يقينا إلا إذا كان لدينا برهان من الله تعالى يثبت صحة ذلك.

إن قوة الإلزام في اتباع ما نقله الرواة من أخبار لا تقوم فاعليتها إلا في عصر الحدث نفسه، حيث يمكن للمرء إن أراد أن يتحقق من صحة الرواية أن يذهب إلى مصدر الخبر ويتحقق بنفسه من صحته، وهنا يظهر صدق الراوي أو كذبه.

فهل يعقل أن تقول لي سأخبرك بحديث [أ] فإذا بك تأتي لي برواية منقولة عن [ب] و [ج] و [د]، أن [أ] قال كذا وكذا، في الوقت الذي لا يمكنني فيه الرجوع إلى هؤلاء الرواة للتأكد من صحة هذه الرواية، لأنهم فارقوا الحياة!!

نعطي مثالا على تزييف الحقائق عن طريق "السند الروائي":

إن إخوة يوسف، عليه السلام، عندما أرادوا أن يقيموا شهادتهم على صدق نقلهم خبر استبقاء العزيز لأخيهم، بتهمة سرقة صواع الملك، قالوا لأبيهم يعقوب، عليه السلام: "وما شهدنا إلا بما علمنا، وما كنا للغيب حافظين".

لقد أرشدوا أباهم إلى البراهين الدالة على صدق الخبر المنقول: أي متن الرواية وأمانة النقلة: أي سند الرواية، فقالوا: "واسأل القرية التي كنا فيها، والعير التي أقبلنا فيها، وإنا لصادقون".

لقد كان الخبر بالنسبة لأبيهم مقترنا بآلية التحقق من صدقه وصحته. أما بالنسبة لنا اليوم، فما كان لهذه القصة أن تأخذ حجيتها في قلوبنا لولا أن الله تعالى هو الذي أخبر بها في كتابه الحكيم، من غير سند من رواة، لا سبيل لنا للتثبت من عدالتهم أو من ضبطهم لأحداث هذه القصة.

لقد أحال إخوة يوسف أمر التثبت من صدق وصحة روايتهم إلى شهادة المعاصرين لموضوع هذا الخبر، ذلك لأن أباهم لم يعد يثق بهم ولا في أخبارهم. ولكنهم صدقوا هذه المرة فيما رووه من خبر أخيهم.

إن بإمكان يعقوب عليه السلام، أن يتحقق من صحة الخبر، إما بوحي من الله تعالى أو بالسفر إلى المنطقة التي حدثت فيها هذه الواقعة، وسؤال أهل القرية، أو سؤال القافلة التي كانوا في صحبتها، فالأمر يرجع إليه.

فإذا طبقنا مثالنا السابق على هذه القصة، فإن المتحدث [أ] هو يوسف عليه السلام و[ب] هم إخوة يوسف [أي الرواة] الناقلون لحديثه، و[ج] هو أبوهم المتلقي للخبر.

وعلى الرغم من أن إخوة يوسف على يقين بحقيقة ما حدث، وأن موضوع الخبر الذي نقلوه لأبيهم حقيقة واقعة فإن من حق أبيهم أن يشك في صدق هذا الخبر لأسباب عدة كما ذكرنا من قبل.

إنه بدون الأدلة والبراهين المعاصرة للحدث، والتي يمكن ليعقوب عليه السلام [ج] أن يتحقق عن طريقها من صحة الخبر الذي نقله إخوة يوسف [ب] لا يمكن لإخوة يوسف [ب] إلزام أبيهم [ج] بتصديقه. وعلى الرغم من أن [ب] و[د] و[هـ]... إلى آخر السند كلهم يمثلون الحلقة الأولى المعاصرة والناقلة للحدث، فإن احتمال تحريفهم للكلم عن مواضعه قائم.

فإذا توفى [ب] و[د] و[هـ]...، ولم يوَثَّق هذا الحدث بالتدوين الفوري وقت ولادته، ولم يتول الله تعالى حفظه، يصبح احتمال التحريف أكبر في الحلقات التالية لهذا السند الروائي الحامل لهذا الحدث.

ودليل ذلك أن قصة يوسف، عليه السلام، قد ذكرها العهد القديم [الإصحاح السابع والثلاثين من السفر الأول، التكوين] بتفصيلات بعضها لا يليق بمقام النبوة، كما أنه أغفل حقائق مهمة قد جاء القرآن بذكرها.

فيحكي العهد القديم أن امرأة العزيز كانت تراود يوسف، عليه السلام، كل يوم. وذات يوم تعلقت بقميصه فتركه في يدها "وهرب فخرج إلى السوق"، فدعت أهل بيتها وقالت لهم: انظروا إنه أتانا رجل عبراني ليفضحنا، لأنه دخل عليَّ يريد مضاجعتي، فلما رفعت صوتي وهتفت ترك قميصه في يدي "وهرب إلى السوق".

وحفظت امرأة العزيز قميص يوسف، عليه السلام، عندها حتى دخل سيدها البيت فقالت له مثل هذه الأقاويل. فلما سمع سيده كلام امرأته استشاط غيظا فأمر به سيده فقذف في الحبس الذي كان أسرى الملك فيه محبوسين..، إلى آخر هذه الرواية المفتراة.

والمتدبر لهذه الرواية المفتراة يجد أنها ذكرت واقعة لم تحدث في حقيقة الأمر وهي هروب يوسف، عليه السلام، إلى السوق. وتغفل واقعة مهمة حدثت، وهي أن كلا منهما، يوسف وامرأة العزيز، قد بذل أقصى جهده في التسابق حتى لحقت امرأة العزيز بيوسف عند الباب حيث وجدا سيدها، وذلك بعد أن قطعت قميصه من الخلف.

كما لم تذكر رواية العهد القديم شهادة الشاهد من أهلها الدالة على براءة يوسف من هذه التهمة وقول سيدها لها: "إنه من كيدكن، إن كيدكن عظيم" بعد أن قطع بصدق يوسف وكذبها. كما ذكرت الرواية أن العزيز حبس يوسف بعد أن كذبه وصدقها، بينما القرآن يذكر عكس ذلك.

إن هذا مجرد مثال لبيان أن "السند الروائي" الذي حملته "منظومة التواصل المعرفي" قد يكون حقّا أو باطلا، ولولا أن الله حفظ ميزان الحق في كتابه الحكيم لاتبع الناس ما نقلته لهم هذه المنظومة من باطل، ولم يصلنا من قصة يوسف عليه السلام إلا ما نقلته لنا مرويات أهل الكتب السابقة، من خرافات وأكاذيب القصاصين.

وتلك هي طبيعة البشر يحرفون الكلم عن مواضعه، خاصة ما كان دينا إلهيا وشريعة واجبة الاتباع.

إن "السند الروائي" إذا كان يحمل شريعة إلهية فلا بد أن يحمل برهان صدقه في ذاته وليس باجتهادات المحدثين، ومدارسهم في الجرح والتعديل.

إن حديث فلان، هو كلامه الذي نُقل بالصوت أو الكتابة، بحروفه المتعاقبة، أي كلامه الذي يحدث كل حرف فيه عقب الحرف الذي قبله. أما إذا نقل كلام [أ] شخص آخر [ب] بأسلوبه هو ولفظه، فإن هذا الكلام المنقول يصبح في حقيقة الأمر رواية [ب] عن [أ] وليس بكلام [أ] على وجه القطع واليقين، لتدخل عوامل كثيرة في هذا النقل.

لذلك فإني أرى أن استخدام علماء السلف مصطلح "الحديث النبوي" استخدام غير صحيح، لأنه في حقيقة الأمر ليس بالحديث الذي خرج على لسان النبي، كلمة كلمة وإنما هو "رواية" منسوبة إلى النبي..، والفرق شاسع.

إن "الشاهد" هو الحاضر المعاصر للحدث، لذلك لا يقبل القاضي شهادة الأموات. فكيف نقيم علما يبحث في عدالة وجرح أموات، لا يعلم حالهم إلا الله تعالى، وهو علم "الجرح والتعديل"، بدعوى أنهم هم الرواة الذين حملوا "السنة النبوية" واجبة الاتباع؟!!

إن الشيء الوحيد الذي يُستثنى منه شرط معاصرة الشاهد للحدث، هو أن يحمل الحدث نفسه حجيته في ذاته، على مر العصور. فنحن لم نشاهد رسول الله، ولم نشهد نزول القرآن، بل ولم نشهد عصر الرسالة أصلا، ومع ذلك نؤمن إيمانا يقينيا بأن هذا القرآن هو كلام الله الذي أنزله على رسوله محمد في عصر الرسالة، فعلى أي أساس أقمنا إيماننا هذا؟!

يستحيل أن نقول: هكذا وجدنا آباءنا يفعلون، إلا إذا كنا أعضاءً في "منظومة الآبائية"!! لأننا بذلك نتساوى مع أهل الديانات الأخرى في اتباعهم ما وجدوا عليه آباءهم بغير علم، ولا مانع عندنا إذن أن تتساوى حجية أمهات كتب تراثنا الديني خاصة كتب المرويات المنسوبة إلى رسول الله، مع حجية كتاب الله تعالى!!

إن حجية كتاب الله قامت على كونه "آية" تحمل برهان صدقها في ذاتها، متجددة العطاء حسب مقتضيات وتحديات كل عصر. إننا عندما نشهد بصحة نسبة القرآن إلى الله تعالى، فشهادتنا هذه شهادة معاصرة لعطاء القرآن. أما الذين يدّعون أن حجية كتاب الله ثبتت بـ "السند الروائي" متصل الحلقات بقُرّاء القرآن ورواته، فإنما يقولون ذلك لعلمهم أنه إذا سقط "السند الروائي" سقط علم الحديث كله. فهل يعلمون أنهم بادعائهم هذا يُفقدون كتاب الله فاعليته باعتباره آية إلهية، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا!!

وإن مما يُستثنى منه معاصرة الشاهد للحدث الحقائق العلمية، التي حملتها "منظومة التواصل المعرفي"، من علوم الآفاق والأنفس. ذلك أن حلقات هذه العلوم لا تتواصل، ولا تتفاعل، ولا تعطي نتائجها الإيجابية في كل عصر، إلا وهي تحمل دليل صحتها في ذاتها، فتدبر:

سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلْءَافَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾ فصلت

تدبر قوله تعالى: "حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ"، وأيضا معنى الشهادة في قوله تعالى "أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ".

وهذا دليل على أن الله تعالى سيحفظ من "منظومة التواصل المعرفي" ما يشهد بذاته أن الله تعالى واحد أحد، وأن هذا القرآن حق، والرسول حق، وكل ما حملته آيات الذكر الحكيم من شريعة إلهية حق واجب الاتباع.

إن معاصرة الشاهد للحدث هي الأصل الذي تقوم عليه حجية شهادته، وذلك في عالم الأحياء، وليس في عالم الأموات. فالدارس لكتاب الله يعلم علم اليقين أن نقل الأخبار، وتوثيق المعاملات، وتنفيذ العقوبات، يقوم على شهادة الشهود الذين عاصروا مسرح الأحداث، وعاينوا الوقائع بأنفسهم، حتى يقطع الطريق أمام المزيفين للحقائق، أن يضعوا سندا روائيا لأموات، أو لأشخاص مختلقين، لا وجود لهم!!

إن القاضي إذا سأل الشاهد، الناقل للخبر: هل رأيت الحدث بنفسك؟! فإن قال لا ولكن فلانا هو الذي رآه، فإن القاضي سيستبعد على الفور هذا الشاهد من القضية ويستدعي من رأى الحدث بنفسه، ليدلي بشهادته.

فإذا كان هذا هو حال توثيق الأخبار والشهادات في ما يتعلق بأمور الدنيا، فكيف إذا كانت تتعلق بدين الله تعالى وشريعته؟! فهل غابت هذه المسألة عن علماء السلف حتى نأتي نحن اليوم ونذكر الخلف بها؟!!

وإذا كان تاريخ المذاهب المختلفة، وعلوم الحديث، تشهد بافتراء، "أسانيد"، يدعم بها كل فريق تواتر مروياته عن رسول الله، وستأتي الأمثلة على ذلك، فكيف يقيم مسلم إيمانه، بوجود نصوص مصدر تشريعي إلهي ثان، باسم "الأحاديث النبوية"، قد قامت حجيته عند علماء السلف على هذا "السند الروائي"؟! لماذا لم نتعلم الدرس عن طبيعة البشر، الذين اعتادوا تحريف الرسالات الإلهية، بعد وفاة الرسل؟!

لقد وضع أتباع الأمم السابقة "المرويات" المنسوبة إلى الرسل، وكتبوا الكتب ونسبوها إلى الله تعالى، فحذر الله أتباع رسوله الخاتم محمد، عليه السلام، من أن يحذوا حذوهم.

فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾ البقرة

إن "أهل السنة" لهم كتب خاصة بهم في "الحديث النبوي"، ويشككون في رواة الشيعة. و"الشيعة" لهم كتب في "الحديث النبوي" خاصة بهم، ويشككون في رواة "أهل السنة". ويقول ابن سيرين عن هذه الإشكالية، كما ورد في صحيح مسلم:

لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى "أهل السنة" فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع، يقصد الفرق الأخرى، فلا يؤخذ حديثهم!! أليس هذا دليلا على أن هناك يدا خفية، استطاعت أن تقيم للمسلمين نصوص شريعة مفتراة، تحت راية "السنة النبوية"، بعد أن عجزت عن اختراق "كتاب الله"؟!

إن الحكمة بيّنة لكل ذي بصيرة، فرسول الله محمد، هو النبي الخاتم الذي تعهد الله تعالى بحفظ كتابه بنفسه، ليكون حجته على العالمين إلى يوم الدين. ولم يعهد إلى المسلمين القيام بهذه المهمة كما عهد إلى أتباع الرسل السابقين، فتدبر:

إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَۚ فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗاۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ المائدة

لقد علم الله تعالى أن أتباع رسوله الخاتم لن يحفظوا كتابه الخاتم، مثلهم في ذلك مثل أتباع الكتب السابقة، مهما كانت درجة ضبطهم وملكات حفظهم، وعدالتهم، وذهبية حلقات "السند الروائي"، ساعد على ذلك انتماءاتهم المذهبية، وتقديسهم لأئمتهم، بدعوى أنهم ورثة الأنبياء، ولولاهم لضاع الدين الإلهي؟!

إن دين الله تعالى لم يقم على "عدالة" الأبناء، الذين قد يكونون عدولا، ولا على "ضبطهم" وقد يكونون ضابطين، وإنما قام على الحجة والبرهان، أي على "الآية الإلهية" متجددة العطاء إلى يوم الدين.

ولقد رحم الله أتباع رسوله الخاتم محمد، عليه السلام، من ضنك، ومتاهات، وأمواج المذهبية الدينية المدمرة لوحدتهم، فحفظ لهم الكتاب و"الآية" الدالة على صدق "نبوة" رسوله محمد، عليه السلام، دون عناء البحث والتنقيب عن "السند" و"المتن" الصحيحين. ومع كل هذا، يصر أعضاء منظومة "الآبائية" على أن القرآن الحكيم نُقل إلينا بـ "السند الروائي"، كما نُقلت إلينا "المرويات" المنسوبة إلى النبي، يريدون بذلك أن يساووا بين "الآية" و"الرواية" في حجية ثبوتهما!!!

يقولون: "إن الرواة الذين نقلوا إلينا "القرآن"، هم الذين نقلوا إلينا "المرويات" لذلك كان الطعن في الرواة طعنا في القرآن، وفي صحة نسبته إلى رسول الله!!

إن المسلم، الذي دخل الإسلام من باب الإيمان العلمي، القائم على الحجة والبرهان يعلم علم اليقين أن حجية القرآن لم تقم على أساس صحة نسبته إلى رسول الله، وإنما على أساس صحة نسبته إلى الله تعالى. وصحة النسبة إلى الله تعالى تحتاج إلى دليل وبرهان قطعي الثبوت عن الله، وليس فقط عن رسوله.

إنَّ إخلاص العبودية لله تعالى يستلزم تنزيه الله عن كل ما لا يليق بجلاله، وبفاعلية أسمائه الحسنى في هذا الوجود، ومن ذلك أن ينسب إليه عز وجل ما لم يأذن به، وما لم ينزل به سلطانا. لذلك فإننا إذا كنا نعبد الله تعالى حق عبادته، علينا أن نقيم الدليل العلمي على حجية نصوص الدين الإلهي الذي نتبعه، وصحة نسبتها إلى الله تعالى.

لقد جاء القرآن يحمل حجيته في ذاته، بحفظ الله تعالى إياه، وليس بعدالة رواته وضبطهم آياته. ففي الوقت الذي استطاع فيه الشيطان أن يخترق "السند الروائي" للحديث المنسوب إلى النبي، لم يستطع اختراق نصوص "الآية القرآنية".

فهل قرأ علماء السلف، في يوم من الأيام، الآية المبينة، بالدلالة القطعية، لكيفية انتقال "النص التشريعي الإلهي" عبر العصور، جيلا بعد جيل، محفوظا بحفظ الله له؟!

وَٱلَّذِىٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرُۢ بَصِيرٞ (٣١) ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ (٣٢) فاطر

تدبر قوله تعالى: "ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا".

إن نصوص الشريعة الإلهية يرثها الناس عن الله تعالى مباشرة، دون "سند روائي" يصنعه علماء الحديث بأيديهم، حسب مدارسهم في "الجرح والتعديل"!!

إن القرآن الكريم كلام الله الذي يخاطبنا به في كل وقت نتلوه فيه، فعندما نقول في أى وقت: "قال الله" فلا حاجز من زمان، ولا من مكان، يفصلنا عن كلام الله عز وجل. وكذلك كلام الرسول في عصر الرسالة لا يفصله عن المستمعين له حاجز.

أما الكلام المنسوب إلى الرسول، والمنقول إلينا عبر "السند الروائي" المذهبي، فقد تحول من حقيقة حادثة في عصر الرسالة، إلى مرويات تاريخية، لا نملك أدوات إثبات صحة نسبتها إلى رسول الله، على وجه القطع واليقين، فضلا عن نسبتها إلى الله تعالى.

لذلك فمن زعم أن "السند الروائي" من الدين فقد أساء إلى الدين، وإلى الله ورسوله. أما إذا كان علماء السلف يعتبرون "علم الحديث" من التراث الديني، كالتاريخ والسير الذي صنعه المحدثون والإخباريون بأيديهم، فهنا من حق كل فريق منهم أن يضع لهذا العلم الأصول والقواعد التي تتماشى مع مذهبه، كجهد بشري لا علاقة له بنصوص الشريعة الإلهية المحفوظة بحفظ الله تعالى لها.

وعلى أساس أن "علم الحديث" تراث ديني، قام على علم "الإسناد"، وعلم "الجرح والتعديل"، للوقوف على صحة نسبة "المرويات" إلى الرواة الذين نقلوها..، يمكن قبول مقولة عبد الله بن المبارك التي ذكرها الإمام مسلم في مقدمته، حيث قال: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"، مع تعقيب على هذه المقولة أقول:

يستحيل أن يكون عبد الله بن المبارك قد قصد بقوله "من الدين" الدين الإلهي الذي أنزل الله تعالى نصوصه على رسوله الخاتم محمد، عليه السلام، لأن هذه النصوص هي آيات الذكر الحكيم التي تعهد الله تعالى بحفظها دون إسناد إلى رسول الله نفسه.

فلا شك أن ابن المبارك قصد بالدين هذه "المنظومة الروائية" التي أحكم عصر التدوين قبضته عليها، وذلك بتدوين أمهات كتب الحديث التي بين أيدينا اليوم، ولولا ذلك لقال: "من شاء ما شاء"، أي لولا هذا "الإسناد" ما كان لعلم الحديث أن يوجد أصلا، وما أخذت هذه الأحاديث قدسيتها المزعومة.

لقد مر "السند الروائي"، شفاهة، عبر فتن كبرى، حدثت بين رجال الحلقة الأولى من هذا "السند"، وهم صحابة رسول الله، ثم أخذ ينمو أيضا "شفاهة" في عصر الخلافة الأموية، وما أدراك ما الخلافة الأموية. ثم وصل إلى عصر التدوين في القرن الثاني الهجري، على أقل تقدير، بعد أن تفرقت الأمة إلى فرق ومذاهب متصارعة، فدوّن كل فريق مدوناته حسب أصول مذهبه، وشروطه في الجرح والتعديل.

فهل يعقل أن يفوض الله تعالى رسوله في استكمال ما نقص من أحكام الشريعة بوحي ثان هو "الأحاديث النبوية" يكون هذا "السند الروائي" هو حاملها عبر العصور وإلى يومنا هذا؟! وسؤال آخر:

هل استطاع "السند الروائي" أن يمنع افتراء الكذب على الله ورسوله واستغلال حجيته المزعومة في نسبة "أحاديث نبوية" ما أنزل الله تعالى بها من سلطان؟!

سأضرب بعض الأمثلة لبيان أنه يستحيل أن يكون للرواة، أصحاب حلقات هذا "السند الروائي"، دور في صحة أو عدم صحة نصوص الشريعة الإلهية واجبة الاتباع إلى يوم الدين.

– يقول الإمام البخاري في التاريخ: فلما كان عند آخرهم عصر التابعين، وهو حدود الخمسين ومائة [١٥٠هـ] تكلم في التوثيق والتجريح طائفة من الأئمة. فقال أبو حنيفة: ما رأيت أكذب من جابر الجعفي [ت١٢٨هـ]. وضعَّف الأعمش جماعة ووثق آخرين ونظر في الرجال شعبة بن الحجاج [ت١٦٠هـ].

– ويقول ابن حجر في التهذيب: فلما مضى القرن الأول، ودخل القرن الثاني، كان في أوائله من أواسط التابعين جماعة من الضعفاء الذين ضعفوا غالبا من قبل تحملهم وضبطهم للحديث، فتراهم يرفعون الموقوف، ويرسلون كثيرا.

تدبر قوله: "فتراهم يرفعون الموقوف"!! والحديث الموقوف: هو الذي تنتهي حلقات "السند" فيه عند الصحابي، فهو من كلام الصحابي، وليس من كلام الرسول. لذلك كان من الخطأ أن يكون الكلام كلام الصحابي ثم ينسب إلى الرسول.

انظر قوله: "ويرسلون كثيرا"!! والحديث المرسل: هو ما رفعه التابعي إلى رسول الله دون أن يذكر اسم الصحابي الذي أخذ عنه، أي يقول مباشرة: قال رسول الله.

– ويقول مسلم [ت٢٦١هـ] في مقدمة صحيحه: ".. فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا. لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد. ولا تخليط فاحش. كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين. وبان ذلك في حديثهم"!!

تدبر قوله عن إشكالات "الحديث": "أسلم من العيوب"، "وأنقى"، "اختلاف شديد"، "ولا تخليط فاحش". وهي شهادة من الإمام مسلم بأن هذه "الأحاديث" المنسوبة إلى النبي، قد وصلت إلى عصره [القرن الثالث الهجري] وهي تحمل كل هذه الإشكالات!!

ويقول مسلم: فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني وعمرو بن خالد..، وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار.

تدبر قوله: "بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار"!!

ويقول: وحدثني سلمة بن شبيب. حدثنا الحميدي. حدثنا سفيان. قال: كان الناس يحملون عن جابر قبل أن يُظهر ما أظهر، فلما أظهر ما أظهر اتهمه الناس في حديثه وتركه بعض الناس. فقيل له: وما أظهر؟ قال: الإيمان بالرجعة.

إن قول الراوي: "كان الناس"، يقصد به "أهل السنة"، وما كان من تخاصم بينهم وبين الفرق الأخرى. فلما أظهر "جابر" الإيمان بـ "الرجعة"، وهي من عقائد الشيعة، ترك هؤلاء الناس الأخذ عنه!!

فهذه صورة لما كان عليه المحدثون من تخاصم عقدي عند تدوين كتبهم.

ويقول مسلم في ختام مقدمته: "وأشباه ما ذكرنا من كلام أهل العلم في متهمي رواة الحديث، وإخبارهم عن معايبهم، كثير، يطول الكتاب بذكره على استقصائه. وفيما ذكرنا كفاية، لمن تفهم وعقل مذهب القوم"!!

تدبر قول الإمام مسلم: "لمن تفهم وعقل "مذهب" القوم"!! واتباع مذهب القوم هو الذي يحدد ما إذا كان الراوي ثقة أم لا. وهذا يبين لنا حال المسلمين في القرن الثالث الهجري، وكيف أنهم كانوا فرقا ومذاهب شتى، ترى كل فرقة أن رواتها هم "الثقات"!!

وفي هذا السياق نذكر ما قاله الحاكم أبو عبد الله الحافظ النيسابوري في كتابه المدخل إلى معرفة المستدرك: عدد من خرج لهم البخاري في الجامع الصحيح، ولم يخرج لهم مسلم، أربعمائة وأربعة وثلاثون شيخا!! وعدد من احتج بهم مسلم في المسند الصحيح، ولم يحتج بهم البخاري، في الجامع الصحيح ستمائة وخمسة وعشرون شيخا!!

ويعتبر معظم علماء الحديث أن مقدمة ابن الصلاح [ت٦٤٣هـ] أشهر كتاب في علم مصطلح الحديث، فتعالوا نلقي بعض الضوء على ما قاله في هذا الكتاب.

قال: "ثم إن درجات الصحيح تتفاوت في القوة بحسب تمكن الحديث من الصفات المذكورة التي تُبتنى الصحة عليها. وتنقسم باعتبار ذلك إلى أقسام يستعصي إحصاؤها على العادّ الحاصر.

ولهذا نرى الإمساك عن الحكم "لإسناد" أو حديث بأنه الأصح على الإطلاق. على أن جماعة من أئمة الحديث خاضوا غمرة ذلك، فاضطربت أقوالهم:

– فروينا عن إسحاق بن راهويه أنه قال: أصح "الأسانيد" كلها: الزهري، عن سالم عن أبيه. وروينا نحوه عن أحمد بن حنبل.

– وروينا عن عمرو بن علي الفلاس أنه قال: أصح "الأسانيد": محمد بن سيرين عن عَبيدة، عن علي. وروينا نحوه عن علي بن المديني. روي ذلك عن غيرهما.

– وروينا عن أبي بكر بن أبي شيبة قال: أصح "الأسانيد" كلها: الزهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي.

– وروينا عن أبي عبد الله البخاري، صاحب الصحيح، أنه قال: أصح "الأسانيد" كلها: مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

– وبنى الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي على ذلك، أن أجلّ "الأسانيد": الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، واحتج بإجماع أصحاب الحديث على أنه: لم يكن في الرواة عن مالك أجلُّ من الشافعي، رضي الله عنهم أجمعين، والله أعلم.

ويقول: "إذا وجدنا فيما نروي من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيح "الإسناد"، ولم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوصاً على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فإنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته".

ثم انظر ماذا قال بعدها: "فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار "الأسانيد"، لأنه ما من "إسناد" من ذلك إلا ونجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه، عريّا عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان.

فآل الأمر إذاً في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتدة المشهورة التي يُؤمن فيها لشهرتها من التغيير والتحريف وصار معظم المقصود بما يتداول من "الأسانيد" خارجاً عن ذلك، إبقاء سلسلة "الإسناد" التي خصت بها هذه الأمة، زادها الله تعالى شرفاً، آمين.

ويقول عن صحيحي البخاري ومسلم: "وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز. وأما ما روينا عن الشافعي، رضي الله عنه، من أنه قال: ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك، ومنهم من رواه بغير هذا اللفظ، فإنما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم.

تدبر قوله: "فإنما قال ذلك قبل وجود كتابَي البخاري ومسلم"!! فهل لو ظل باب الاجتهاد مفتوحا، إلى اليوم، لكانت "سلسلة الصحيح" للألباني أكثر صوابا؟!!

ويظهر علينا من يقول: إن الذين رووا "الأحاديث النبوية"، هم الذين رووا "القرآن الكريم"، لإضفاء القدسية على "مرويات" الفرق المختلفة، ولإيجاد علاقة وثيقة بين الكتاب والسنة، ليصبح الاثنان وحدة متكاملة لا ينفصلان، ويصبح من السهل إصدار أحكام التكفير على منكر هذه "المرويات"، بدعوى أن إنكاره إياها إنكار للكتاب والسنة!!

إنه في الوقت الذي ما زال فيه علماء الحديث مختلفين حول صحة نسبة هذه "المرويات" إلى رسول الله، عليه السلام، هناك من يعمل جاهدا على ربط حجية "النص القرآني" بحجية "الحديث" المنسوب إلى الرسول الكريم، بدعوى أننا إذا كنا قد اعترفنا بأن القرآن قد نُقل إلينا عن طريق "القراء"، وذلك بسندهم الروائي، فعلينا أن نعترف أن "الأحاديث النبوية" قد نقلت إلينا أيضا عن طريق "الرواة" بسندهم الروائي.

وعلى أساس ما سبق، يكون الطعن في هذا "السند الروائي" طعنا في منهج وأسلوب نقل "القرآن"، و"السنة النبوية" إلينا، وتشكيكا في صحة نسبتهما إلى رسول الله!! يقولون ذلك لأنهم يعلمون علم اليقين أنه إذا سقط "السند الروائي" سقط "علم الحديث" كله.

إن القرآن الكريم لم يتوارثه المسلمون كموروث ديني، تواترت نصوصه بسند روائي قام على مدارس "القراء" في الجرح والتعديل، والتصحيح والتضعيف لنصوصه، كما هو الحال في "مرويات" مذاهبهم المختلفة، وإنما توارثه المسلمون حقا مطلقا، وآية إلهية تعهد الله تعالى بحفظ نصوصها إلى يوم الدين، وما "القراء"، وما "المصاحف"..، إلا آلية من آليات هذا الحفظ الإلهي.

وإنني عندما أرد حجية "السند الروائي" باعتباره مصدرا معرفيا حاملا لنصوص "الأحاديث" المنسوبة إلى النبي، فذلك لأني لا أملك الدليل على أن الله تعالى قد أسند إلى الرواة والمحدثين مهمة البحث والتنقيب عن نصوص وأحكام شريعته، التي أنزلها على رسوله الخاتم محمد، عليه السلام، كلٌّ حسب توجهه العقدي والتشريعي.

إنني عندما أرد حجية "السند الروائي"، لا أكون عاصيا لرسول الله، لأن الرسول لو كان معنا اليوم، ما وسعني إلا طاعته طاعة مطلقة. أما أن يساوي علماء السلف بين "الرواية" التي حملها هذا "السند الروائي" وبين شخص الرسول، فهذا ما لا يقبله الشرع.

إنه من الخطر الكبير على ملة التوحيد ألا ينظر المسلم في تدينه المذهبي ليقف على حقيقة المصدر التشريعي الإلهي واجب الاتباع، فلقد أنزل الله "الكتاب" ليتدبر الناس آياته، وليقفوا على أصول الدين الحاكمة، والضابطة، لتدينهم الوراثي.

مذهب "أهل السنة" في الجرح والتعديل

لم يظهر علم "الجرح والتعديل" في ثوبه الكامل إلا في القرن الرابع الهجري. لقد بدأ الحديث عن "الجرح والتعديل" في القرن الثاني الهجري، على يد الزهري [ت١٢٥هـ] والأعمش [ت١٤٧هـ]، وشعبة [ت١٦٠هـ]، ومالك بن أنس [ت١٧٩هـ] وغيرهم. ويرجع الفضل في وضع وصياغة القواعد التي قام عليها علم "الجرح والتعديل" في القرون التالية، لشعبة، ولخليفته يحيى بن سعيد القطان [ت١٩٨هـ].

وفي القرن الثالث الهجري بدأت بعض مصنفات "الجرح والتعديل" في الظهور. ومن علماء القرن الثالث أذكر: الواقدي [ت٢٠٧هـ]، الهيثم بن عدي [ت٢٠٧هـ]، ابن سعد [ت٢٣٠هـ]، يحيى بن معين [ت٢٣٣هـ]، علي بن المديني [ت٢٣٤هـ]، أحمد بن حنبل [ت٢٤١هـ]، العجلي [ت٢٦١هـ]، وغيرهم.

ولم يكتمل علم "الجرح والتعديل" بصورته وبمصطلحاته المتكاملة، إلا في القرن الرابع الهجري، على يد ابن أبي حاتم الرازي [ت٣٢٧هـ] وكتابه "الجرح والتعديل".

إن إشكالات "الجرح والتعديل"، عند "السنة" و"الشيعة"، تُدوّن فيها آلاف الصفحات ويصعب اختصارها في فصول من كتاب، إلا أن أهم هذه الإشكالات، التي من الضروري إلقاء بعض الضوء عليها: الخلاف حول القواعد التي قام عليها هذا العلم!!

إن "الجرح" هو: وصف الراوي بصفات خُلقية ودينية تقتضي عدم قبول روايته. و"التعديل" هو: وصف الراوي بصفات خُلقية ودينية تقتضي قبول روايته. فعلم "الجرح والتعديل"، قواعد قامت عليها معرفة أحوال الرواة، الذين تقبل رواياتهم أو ترد، حسب مذاهب وتوجهات علمائه العقدية والمذهبية.

لقد انشغل علماء "الجرح والتعديل" بعد الفتن الكبرى بتجريح وتعديل آلاف "الأموات" من الرواة، ورد شهاداتهم، وتركوا وراء ظهورهم، الشهادة الكبرى، و"السنة النبوية" العظمى، سنة "الشهادة" على الناس!! فأي تعديل هذا، وأي تجريح هذا، الذي شغل العلماء به أنفسهم، ودوّنوا فيه مئات الكتب، لنصرة مذاهبهم، بعد أن تفرق المسلمون إلى مذاهب متخاصمة، متقاتلة، ظلت قائمة بينهم إلى يومنا هذا؟!

فهل يعقل أن يكلفنا الله تعالى باتباع شريعة تقوم حجية نصوصها على شهادات وآراء بشر، لكل منهم توجهاته العقدية والمذهبية، التي لا يعلم حقيقتها إلا الله تعالى؟!

لقد قامت حجية نصوص رسالة الله الخاتمة، على حجية "الآية القرآنية"، الدالة على صدق بلاغ رسول الله محمد عن الله تعالى، ولم تقم على صفاته الشخصية، فتدبر:

وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾ آل عمران

فهل يعقل أن يقيم الله تعالى حجية نصوص رسالته الخاتمة على "آية إلهيه"، ثم يُنزل على رسوله نصوص شريعة ثانية تقوم على أحوال "الرواة"، وصفاتهم الشخصية؟!

لقد تخلق رسول الله بخلق القرآن وقام بتطبيقه عمليا في واقع حياته وحياة أصحابه الكرام. وهذه هي السنة النبوية الحقيقة التي يجب أن يتأسى بها المسلمون كافة إلى يوم الدين. لقد قامت سنة رسول الله الحقيقة، على نصوص آيته الدالة على صدقه وصدق من أرسله.

وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَـٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَـٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ العنكبوت

فالرحمة والذكرى أن جعل الله تعالى الدليل والحجة والبرهان على وجوب اتباع رسالته الخاتمة، "آية قرآنية" لا يستطيع البشر اختراق نصوصها أو تحريفها، كما اخترقوا وحرفوا الرسالات السابقة!!

إن الرحمة الإلهية، تنزل على المسلمين المؤمنين عندما يلتفون جميعا، أمة واحدة حول نصوص "الآية القرآنية"، يفعّلونها في حياتهم. ومنذ أن هجر كثير من المسلمين "الآية" واتبعوا "الرواية"، فقدوا عطاء "الآية" المتجدد مع كل عصر.

وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَـٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ﴿٢٧﴾ يَـٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴿٢٨﴾ لَّقَدْ أَضَلَّنِى عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِى ۗ وَكَانَ ٱلشَّيْطَـٰنُ لِلْإِنسَـٰنِ خَذُولًا ﴿٢٩﴾ وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَـٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُوا۟ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا ﴿٣٠﴾ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴿٣١﴾

لقد هجرنا "الآية القرآنية"، فتفرقنا، وتخاصمنا، وتقاتلنا، وذاق بعضنا بأس بعض.

لقد بعث الله تعالى رسوله محمدا في قوم كانوا يشهدون له بالأخلاق العظيمة، كما أفاد بذلك القرآن، فلماذا لم يُقم الله حجته عليهم، على أساس هذه "الصفات الشخصية" وعلى رأسها "العدالة"، و"الصدق"، و"الضبط"؟!

لقد تحولت "سنة النبي" من واقع حي، يتفاعل مع "النص القرآني"، سلوكا عمليا في عصر الرسالة، إلى "مرويات" تتناقلها الألسن شفاهة، عبر قرن ونصف قرن من الزمان قبل تدوينها، ولا يعلم حقيقتها إلا الله تعالى، الأمر الذي دفع علماء السلف إلى إنشاء علم يبحث في صحة هذه "المرويات" وأحوال رواتها، من حيث العدالة والضبط، وعلى أساس هذا البحث يتحدد مصير "السنة النبوية"!

نعم، إن الله تعالى يصطفي رسله وهم في قمة الصفات الحميدة، والأخلاق العظيمة ويشهد لهم أقوامهم بذلك. فهل اكتفى الله تعالى بهذه الصفات، وبهذه الشهادات، في إقامة حجته على الناس، أم أيد رسله بالآيات الدالة على صدق بلاغهم عنه عز وجل؟!

إن القول بأن "الراوي" العدل الضابط الأمين الثقة، إلى آخر الصفات الشخصية، إذا قال بعد وفاة الرسول: إن الرسول قال كذا وكذا، علينا أن نصدقه، قول لا أساس له في شريعة الله تعالى. إن شريعة الله لا تثبت بـ "قال الراوي"، وإن اتصف بجميع مكارم الأخلاق، وإنما بالبراهين والآيات الدالة على صحة نسبة هذا القول إلى الله تعالى وليس فقط إلى رسوله!!

إن علم "الجرح والتعديل" الذي مهمته أن يبحث في أخلاق الرواة وصفاتهم الشخصية قام على شروط مذهبية، وتوجهات عقدية وتشريعية، استخدمها المحدثون سلاحا يحاربون به مخالفيهم، سواء أكانوا من أتباع فرقة واحدة، كفرقة أهل "السنة والجماعة" وتجريح أتباع "مدرسة الحديث" لأتباع مدرسة "أهل الرأي"، أم كانوا من أهل الفرق الأخرى، كتجريح "أهل السنة" رواة "الشيعة"، وتجريح "الشيعة" رواة "أهل السنة"!!

ولقد أسهمت مدونات "الجرح والتعديل" المعروفة بـ "علم الرجال"، والتي اكتملت هياكلها المذهبية في القرن الرابع الهجري، في لصق الجروح والأوصاف السيئة بموتى لا يعلم حقيقة حالهم إلا الله تعالى، وما زالوا إلى يومنا هذا يُذكرون بالسوء، ولا يُتَرحم عليهم، وقد يتهم بعضهم بالخروج من ملة الإسلام!!

لقد حمل علم "الجرح والتعديل" مقومات هدم "علم الحديث" الذي قام عليه، باعتباره مصدرا يحمل نصوص شريعة إلهية واجبة الاتباع.

إن من أهم حلقات "السند الروائي" حلقتي "الصحابة" و"التابعين". وأصحاب هاتين الحلقتين قد شهدوا أحداثا وفتنا كبرى، وسفكا للدماء، في القرن الأول الهجري. فلماذا استثنى علماء "الجرح والتعديل" الصحابة، من دائرة "الجرح"؟! والجواب: فعلوا ذلك لقطع الطريق أمام كل من تسول له نفسه هدم "السند الروائي" من أول حلقة فيه.

إنه لا يمكن أن نتحدث عن إشكالات "الجرح والتعديل"، بدون أن نأخذ في الاعتبار ما سبق تدوين أمهات الكتب، من فتن كبرى، وتخاصم مذهبي، شق طريقه بين جموع المسلمين، وعلى رأسهم رواة "الأحاديث"!!

لقد مرت خلافة أبي بكر [ت١٣هـ] وعمر بن الخطاب [ت٢٣هـ] بسلام، ثم بدأت رياح "الفتنة" تهب على المسلمين. فقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان [ت٣٥هـ] والرابع عليّ بن أبي طالب [ت٤٠هـ] بمؤامرات اشترك فيها أصحاب لرسول الله، ثم جاءت أحداث الفتن الكبرى الجمل وصفين..، وغيرهما، فسالت أنهار الدماء بغير حق!!

وجاء عصر الخلافة غير الراشدة، خلافة الدولة الأموية، بقيادة معاوية بن أبي سفيان [ت٦٠هـ] وسمي العام الذي تولى فيه الخلافة بعام "الجماعة"، وفيه انتصر مذهب "أهل السنة والجماعة" على سائر المذاهب الأخرى، وعلى رأسها المذهب الشيعي وصدرت الأوامر بـ "لعن" عليّ بن أبي طالب، وشيعته، على المنابر، فقد كان مذهب الخليفة هو الشريعة الحاكمة للبلاد، والعباد.

لقد اتّهم "الشيعة" قديماً وحديثاً بـ "لعن" الصحابة، الأمر الذي جعل كثيرا من المحققين يعتبرون أن ذلك رد فعل على ما فعله الأمويون من اضطهاد ولعن لعليّ ابن أبي طالب وشيعته، ما يزيد على نصف قرن من الزمان.

إن مسألة لعن عليّ بن أبي طالب، وشيعته، على منابر الدعوة الأموية، مسألة مشهورة ومدونة في كثير من أمهات كتب الحديث والتاريخ عند الفرقتين: السنة والشيعة.

يروي الإمام مسلم في صحيحه، باب "فضائل عليّ":

"عن سهل بن سعد رضي الله عنهما قال: استعمل على المدينة رجل من آل مروان قال: فدعا سهل بن سعد، فأمره أن يشتم عليا، قال: فأبى سهل، فقال له: أما إذ أبيت فقل: لعن الله أبا تراب!! فقال سهل: ما كان لعليّ رضي الله عنه اسم أحب إليه من أبي تراب، وإن كان ليفرح إذا دعي بها...، إلى آخر الرواية.

ويروي المؤرخون عن المدائني أن معاوية كتب نسخة واحدة إلى عماله، بعد عام "الجماعة"، يقول فيها: أن برئت الذمة ممن روى شيئا في فضل أبي تراب وأهل بيته. وكتب معاوية إلى عماله في جميع الآفاق: ألا يجيزوا لأحد من شيعة عليّ، وأهل بيته شهادة"، فأصبح كل "حديث" يرويه رواة "الشيعة" مردودا.

لقد كانت هناك خطة لمحو تراث وسيرة عليّ بن أبي طالب وشيعته وفضائلهم، حتى لا تُنقل إلى العامة، فتدخل في ثقافتهم وعقائدهم. لقد جاءت أحاديث "فضائل الصحابة" تعبر عن التوجه السياسي والمذهبي الذي كان سائدا وقت تدوينها. وفي هذا السياق وضعت كثير من "الأحاديث"، فقد كتب معاوية إلى عماله: "لا تتركوا خبرا يرويه أحد من المسلمين في أبي تراب إلا وتأتوني بمناقض له في الصحابة"!!

انظر كيف يأمر خليفة المسلمين عماله، "أهل السنة"، بوضع "أحاديث" تناقض ما يرويه "الشيعة" في فضل عليّ!!

وفي العقد الفريد، يقول ابن عبد ربه: "ولما مات الحسنُ بن عليّ حَجّ معاوية فدخل المدينة وأراد أن يَلْعن عليًا على منبر رسول الله صلى عليه وسلم. فقيل له: إن هاهنا سعدَ بن أبي وقاص ولا نراه يرضى بهذا، فابعث إليه وخُذ رأيه. فأرسل إليه وذكر له ذلك،. فقال سعد: إن فعلت لأخرُجن من المسجد ثم لا أعود إليه. فأمسك معاوية عن لعنه حتى مات سعد!!

وورد في طبقات الحنابلة، عن بن محمد الحمصي، قال: دخلت على أبي عبد الله أحمد بن حنبل حين أظهر "التربيع" بعليّ، أي قبول أن يكون عليّ رابع الخلفاء، فقلت له: يا أبا عبد الله إن هذا لطعن على طلحة والزبير، فقال: بئسما قلت، وما نحن وحرب القوم وذكرها؟! فقلت: أصلحك الله إنما ذكرناها حين ربَّعت بعليّ، وأوجبت له الخلافة وما يجب للأئمة قبله!! فقال لي: وما يمنعني من ذلك؟! قلت: حديث ابن عمر. قال: عمر خير من ابنه!!

وتُظهر هذه الرواية أن الذي أنكر على أحمد بن حنبل أن يكون عليّ بن أبي طالب معدودا من الخلفاء الراشدين، وتركه وخرج غاضبا، كان من "أهل السنة"، بدليل قوله: "إنما ذكرناها"!! وحديث ابن عمر، الذي أشار إليه، هو ما رواه البخاري، باب مناقب عثمان، حيث يقول: "كنا في زمن النبي لا نعدل بأبي بكر أحدا، ثم عمر ثم عثمان، ثم نترك أصحاب النبي، لا نفاضل بينهم"!! فلم يذكر عليّا!!

لقد انتشرت فضيحة "اللعن"، و"السب"، والشتم"، بين المسلمين، ولم يمض على وفاة النبي نصف قرن من الزمان، ثم استمر التخاصم المذهبي حتى وصل إلى القرن الثالث الهجري، عصر الإمام أحمد بن حنبل [ت١٢٤١هـ].

والسؤال: كيف قبل كبار المحدثين، من الفرقتين، تدوين "مرويات" اشترك أصحابها في سب الصحابة؟! وكيف نفسر ما رواه مسلم في صحيحه، أن الرسول كان يقول لعليّ ابن أبي طالب: "لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق"!!

فهل تنبأ رسول الله قبل وفاته بأن "الشيعة" سيتهمون "السنة" ببغض عليّ بن أبي طالب؟! أم أن هذه الرواية من وضع "الشيعة"، واخترقت كتب "أهل السنة"؟!

وجاءت الخلافة العباسية [١٣٢هـ]، وتغيرت الأدوار، ولُعن معاوية وشيعته على المنابر!! يقول المسعودي في مروج الذهب: أصدر "المأمون" عام [٢١١هـ] تحذيره المشهور: "برئت الذمة ممن ذكر معاوية بن أبي سفيان بخير".

ويقول الطبري في تاريخه: أمر "المعتضد بالله" عام [٢٨٤هـ] بلعن معاوية بن أبي سفيان على المنابر، في كتاب له تم توزيعه على الأمصار، شن فيه حملة تخاصمية تكفيرية على بني أمية، مستشهدا بآيات من الذكر الحكيم على أنهم هم الشجرة الملعونة في القرآن، ومن "السنة النبوية" بدعاء الرسول: "اللهم العن أبا سفيان بن حرب ومعاوية وابنه يزيد بن معاوية، ومروان بن الحكم وولده، اللهم العن أئمة الكفر وقادة الضلالة وأعداء الدين..، إلى آخر ما أورده الطبري!!

لقد انطلقت سهام "اللعن"، و"التفسيق"، و"الزندقة"، بأيدي علماء "الجرح والتعديل"، في القرنين الثالث والرابع الهجري لتصيب خلفاء ورواة القرون السابقة. لقد جاء عصر تدوين كتب "الجرح والتعديل"، وقد تشربت قلوب علماء السلف أزمة "التخاصم المذهبي" وأصبح الحكم على "الرواة" حكما طائفيا ينطلق من طبيعة هذه "الأزمة".

ولكن اللافت للنظر، هو غض علماء "الجرح والتعديل" الطرف عن الحلقة الأولى من حلقات "السند الروائي"، وهي حلقة "الصحابة"، بدعوى أن كلّهم "عدول"، يحرم الاقتراب منهم، بنقد أو بجرح..، فلماذا، مع أن كثيرا منهم قد شاركوا في إشعال نار "الفتن الكبرى" بين المسلمين، والتي ما زالت تسري في قلوب كثير منهم إلى يومنا هذا؟!

وسنأتي إلى بيان هذه المسألة فيما بعد، عند الحديث عن "عدالة الصحابة".

لقد اهتم المحدثون بـ "السند الروائي" أكثر من اهتمامهم بنقد "المتن"، فإذا وجدوا أن سلسلة الرواة غير مجروحة، حسب الشروط التي وضعوها، قالوا بصحة "الرواية" بصرف النظر عن سلامة موضوعها!! فالقول بأن هذا الحديث "صحيح"، لا يعني صحة نسبته إلى رسول الله، وإنما موافقته الشروط التي وضعها المذهب القائل بصحته، لأنهم لا يستطيعون القطع بأن "قول الراوي" هو "قول الرسول" يقينا!!

كذلك فإن قولهم: هذا حديث "ضعيف"، لا يعني أنه كذبٌ على رسول الله، وإنما يعني أن شروط الصحة لم تتوافر في رواة "السند الروائي"!! وقد تختلف آراء علماء "الجرح والتعديل" في الراوي الواحد، ففي الوقت الذي يصف فيه الإمام مالك ابن إسحاق بقوله: "إنه دجال من الدجاجلة"، يقول عنه شعبة: "إنه أمير المؤمنين في الحديث"!!

وسأضرب مثالا واحدا لبيان إشكالات "السند الروائي" في أمهات كتب التفسير بالمأثور، أنقله من دراسة بعنوان: "أسباب النزول الواردة في كتاب جامع البيان للإمام ابن جرير الطبري" [ت ٣١٠هـ] حصل صاحبها بموجبها على درجة الدكتوراة من جامعة أم القرى كلية أصول الدين. فيقول الدكتور حسن بن محمد بن علي شبالة، عند حديثه عن الآية [٦] من سورة البقرة: أورد الإمام الطبري، رحمه الله، في سبب نزول هذه الآية الكريمة روايتين هما:

الرواية الأولى: "حدثنا ابن حُميد، قال: حدثنا سلمة، عن محمد بن إسحاق...، إلى آخر "السند". ثم بيّن الدكتور تراجم رواة هذا السند، فقال:

ابن حميد: محمد بن حميد بن حيان الرازي [ت٢٤٨هـ]. قال ابن معين: "ثقة" لابأس به. وقال البخاري: "في حديثه نظر". وقال النسائي: "ليس بثقة". وقال ابن حبان: "ينفرد" عن الثقات بالمقلوبات. وقال ابن حجر: "حافظ ضعيف". وكان ابن معين "حسن الظن فيه" من المعاشرة.

سلمة: ابن الفضل الأبرش، مولى الأنصار، قاضي الري [ت١٩٠هـ]. قال البخاري: "عنده مناكير". وقال أبو حاتم: محله الصدق "في حديثه نكارة" يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال ابن معين: "ثقة". وقال ابن سعد: "كان ثقة" صدوقا. وقال ابن عدي: عنده غرائب وأفراد، ولم أجد في حديثه حديثا قد جاوز الحد في الإنكار، وأحاديثه متقاربة "محتملة". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال "يخطئ ويخالف". وقال ابن حجر: "صدوق كثير الخطأ".

ابن إسحاق: محمد بن إسحاق بن يسار [ت١٥٩هـ]. قال علي بن المديني: "صالح وسط". واختلف قول ابن معين فيه، فقال: "صدوق"، وقال: ليس بذاك، "ضعيف" وقال: "ثقة"، و"ليس بحجة"، وقال: "سقيم ليس بالقوي". وقال العجلي: "مدني ثقة". وقال النسائي: "ليس بالقوي". وقال ابن عدي: "لا بأس به". وقال ابن حجر: صدوق، يدلس "ورمي بالتشيع والقدر".

محمد بن أبي محمد النصاري: مولى زيد بن ثابت، ذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الذهبي: "لا يُعرف". وقال ابن حجر: "مدني مجهول".

عكرمة أبو عبد الله: مولى ابن عباس، أصله بربري، "ثقة"، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر "ولا يثبت عنه بدعة".

سعيد بن جبير الأسدي: مولاهم، الكوفي، "ثقة"، ثبت، فقيه، وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما "مرسلة".

ابن عباس: هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، ابن عم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أحد المكثرين في الرواية، وأحد الفقهاء، من العبادلة، من "الصحابة".

انظر إلى قوله: من "الصحابة"، فهذا اللقب لا يدخله دائرة "الجرح والتعديل"!!

تراجم الرواية الثانية:

عمار بن الحسن الهلالي: أبو الحسن الرازي [ت٢٤٢هـ] ثقة.

عبد الله بن أبي جعفر: عيسى بن ماهان، الرازي. قال أبو زرعة وأبو حاتم: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن عدي: وبعض حديثه "مما لا يتابع". وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ".

أبو جعفر الرازي: التميمي [ت١٩٠هـ] مولاهم، مشهور بكنيته، واسمه: عيسى بن أبي عيسى، عبد الله بن ماهان. قال أحمد بن حنبل: "ليس بالقوي في الحديث". وقال آخرون: صالح في الحديث. وقال ابن معين: ثقة، وهو "يغلط" فيما يروي عن مغيرة. ووثقه علي بن المديني. وقال أبو حاتم: ثقة، صدوق، صالح الحديث. وقال النسائي: "ليس بالقوي". وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وقد روى عنه الناس وأحاديثه عامتها مستقيمة، وأرجو أنه "لا بأس به". وقال ابن حجر: صدوق "سئ الحفظ" خصوصا عن المغيرة.

الربيع بن أنس: البكري أو الحنفي، البصري، ثم الخراساني [ت١٤٠هـ]. قال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: "ليس به بأس". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الناس يتقون من حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه، لأن في أحاديثه عنه "اضطرابا كثيرا". وقال ابن حجر: صدوق، "له أوهام، ورمي بالتشيع".

ثم يقول الدكتور تعليقا: "لكن مدار هذه الرواية على أبي جعفر، عن الربيع بن أنس وروايته عنه فيها "اضطراب كثير"، لكنه يروي عنه نسخة كبيرة "مشهورة" عن أبي العالية عن أبي بن كعب، في التفسير. قال السيوطي عن إسنادها: هذا إسناد صحيح [الاتقان٢/٤١٧]. وقد تداول الأئمة هذه النسخة واستفادوا منها، وخرجوها في كتبهم من هذا الطريق. وإذا كان الرواة هنا يروون نسخة، فإن الكلام الذي قيل في بعضهم: أنه صدوق سيء الحفظ، أو صدوق "له أوهام" لا يضر، لأنه لا يروى من حفظه، بل يروي ذلك من كتاب".

ثم يقول الدكتور بعدها: "أما ما قيل عن "الاضطراب" في السند، بسبب أن الرواية أحيانا تكون عن أبي العالية، وأحيانا تنزل إلى الربيع بن أنس، فهذا لا يُعد في نظري اضطرابا، بل هو من قبيل أن الراوي "ينشط" أحيانا فيرفع، و"يكسل" أحيانا فينزل أو يذكره على سبيل "الفتيا أو الرأي"، وهذا يكثر في باب التفسير.

وغاية ما في الأمر أن نحكم على إسناد هذه الرواية أو تلك: أنها صحيحة إلى قائلها، ومن ثم ننظر في حالها، هل هذه الرواية في حكم المرفوع، أي إلى رسول الله؟! فلا نحتج إلا بالمتصل، أو من قبيل الفتيا والرأي، فالأمر فيه سعة!!! انتهى

لقد مرت توثيقات الرواة، وتوهيناتهم، بعصور زمنية مختلفة، إلى أن وصلت إلى عصر تدوين كتب "الجرح والتعديل" دون إشراف من الخلافة الإسلامية. فكيف تقوم نصوص مصدر تشريعي إلهي على أكتاف "رواة" تم تعديلهم وتجريحهم على أيدي قلة من أفراد المجتمع، في غيبة السلطة الحاكمة، المنوط بها القيام بمثل هذا العمل، بما لديها من إمكانات البحث والتحري؟!!

لذلك سيظل السؤال قائما: إذا كان "الحديث النبوي" قد تعذر تدوينه في حياة النبي لسبب أو لآخر، فلماذا لم يدوّن في عصر الخليفة الأول، أو الثاني، فنتجنب بذلك معظم إشكالاته؟! لماذا أخذ "السند الروائي" ينمو وينمو حتى توقف عند عصر التدوين، وهو يحمل مصدرا تشريعيا إلهيا باسم "السنة النبوية"؟! هل هذا الكلام يمكن أن يقبله عاقل؟!

لقد فوجئ علماء "الجرح والتعديل"، بعد قرن من تدوين المحدثين كتبهم، أن عددا كبيرا من "الرواة"، المذكورين في أمهات كتب الحديث، ليسوا من "أهل السنة"، وإنما من أتباع فرق أخرى، فنَبّهوا على ذلك في كتبهم، وقالوا على سبيل المثال:

"فلان ثقة إلا أنه رافضي" - "إلا أنه رمي بالتشيع" - "إلا أنه مغال في التشيع" - "يروي أحاديث في فضائل أهل البيت" - "من شيعة عليّ" - "قد عيب بالتشيع" - "كان معروفا بالتشيع من غير سب" - "كثير العبادة والغزو، لكنه شيعي"...، إلى آخره.

قولهم: فلان "رافضي"، أي من الذين رفضوا خلافة أبي بكر، والمقصود "الشيعة".

وقولهم: فلان "ناصبي"، أي ممن ناصبوا عليا العداء، والمقصود "أهل السنة".

ثم انظر ماذا يعني قولهم: "فلان كان معروفا بالتشيع من غير سب"، والذي يعكس حال الأمة الإسلامية بعد أحداث الفتن الكبرى، وتفرقها إلى طوائف متصارعة، يسب بعضهم بعضا، تحت رعاية الدولة الأموية، والعباسية!!

إذن فمسألة "الجرح والتعديل" مسألة اجتهادية، خضعت لوجهات النظر المذهبية. وفي رسالة علمية عن "أسباب اختلاف المحدثين"، حصل بموجبها الدكتور خلدون الأحدب على درجة الدكتوراة في الحديث، أنقل منها، بشيء من التصرف، ما يلي:

سؤال: هل الحكم على الراوي جرحا أو تعديلا يخضع لاختلاف وجهات نظر علماء الجرح والتعديل في الرواة؟!

الجواب: نعم، فلا يلزم من جرّح راو أن يكون هذا الراوي مجروحا عند الكل بل قد تتعارض أقوال الجارحين والمعدلين في الراوي الواحد، فيوثقه بعضهم ويجرحه آخرون وهذا كله يقوم على مدى اختلافهم مع هذا الراوي. وفي المسألة ثلاثة مذاهب رئيسة:

١- أن الجرح مقدم على التعديل مطلقا.

٢- إن كان عدد المعدلين أكثر قدم التعديل.

٣- لا يترجح أحدهما إلا بمرجح.

وقد يكون لعالم الجرح والتعديل رأيان في الراوي الواحد، أحدهما بالجرح والآخر بالتعديل، فقد يحكم على الراوي بحكم ثم تتكشف له أمور تجعله يغير رأيه فيه، فالمسألة نسبية وتخضع لوجهات النظر الشخصية!!

لذلك فإن علماء الحديث عندما يقولون: "هذا حديث صحيح"، إنما يقصدون بهذه الصحة ظاهر الحال لا حقيقا، فقد يصح الحديث وفق شروطهم في ظاهر الحال بينما هو باطل في حقيقته، وذلك لمضي قرن ونصف تقريبا من الزمان على ما وصل إليهم من معلومات عن الرواة، وما حملوه من مرويات، دون توثيق لها من الخلافة الإسلامية عبر رحلتها إلى عصر التدوين.

قال ابن الصلاح: ومتى قالوا هذا "حديث صحيح" فليس من شرطه أن يكون مقطوعا به في نفس الأمر!! وكذلك إذا قالوا في حديث إنه غير صحيح فليس ذلك قطعا بأنه كذب في نفس الأمر، إذ قد يكون صدقا في نفس الأمر.

وقال الأمير الصنعاني: قال زين الدين: وحيث يقول المحدثون هذا حديث صحيح فمرادهم فيما ظهر لنا عملا بظاهر الإسناد، لا أنه مقطوع بصحته، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة، وكذا قولهم هذا حديث ضعيف مرادهم فيما لم يظهر لنا فيه شروط الصحة، لا أنه كذب في نفس الأمر لجواز صدق الكاذب وإصابة من هو كثير الخطأ.

وعلق الصنعاني على قول زين الدين فقال: لا يخفى أن هذا الإخبار عن مرادهم قليل الإفادة، لأنه معلوم أن ما في نفس الأمر لا يطلع عليه إلا الله تعالى، وأنه سبحانه لا يكلف أحدا إلا بالعمل بما خوطب به، وظهر له صحته أو غيرها.

سؤال: هل يجب بيان سبب الجرح والتعديل أم لا؟!

الجواب: وأيضا هذه مسألة لا ضابط لها:

فقول يقبل التعديل بدون بيان سببه.

وقول لا يقبل الجرح إلا مبينا فيه سبب الجرح.

وقول لا يقبل التعديل والجرح إلا ببيان أسبابهما.

وقول يقبل التعديل والجرح بدون بيان أسبابهما.

ولاشك أنه بناء على هذه الأقوال أقام كل عالم مذهبه في رد الحديث أو قبوله.

ومما يفقد علم الجرح والتعديل مصداقيته، في ميزان الشريعة الإلهية، ما يسمى عند أهله بالجرح بسبب "الاختلاف المذهبي"!! فكيف يكون تصحيح الحديث وتضعيفه على أساس طائفي مذهبي، ثم يدعى بعد ذلك أنه وحي الله تعالى إلى رسوله؟!

سؤال: من تقبل روايته؟! هل تقبل رواية التائب من الكذب في حديث رسول الله؟! اختلفوا على أقوال:

الأول: تقبل رواية التائب من الكذب في حديث رسول الله قياسا على صحة قبول رواية من كان كافرا فأسلم، وأكثر الصحابة كانوا بهذه الصفة، أي كفارا فأسلموا ولا فرق بين الشهادة والرواية في هذا.

الثاني: لا تقبل رواية التائب من الكذب متعمدا في حديث رسول الله أبدا وإن حسنت توبته!! وحجتهم في ذلك أن الزاني إذا تاب لا يعود محصنا ولا يحد قاذفه. وأما إجماعهم على صحة رواية من كان كافرا فأسلم فلنص القرآن على غفران ما سلف.

والفرق بين الرواية والشهادة، أن الرواية الكذب فيها أغلظ منه في الشهادة لأن متعلقها لازم لكل المكلفين وفي كل الأعصار.

ولقد قبل الإمامان البخاري ومسلم "إسماعيل بن إبي أويس" وهو ممن اتهم بالكذب واحتجا بحديثه، إلا أنهما لم يكثرا عنه. قال الإمام يحى بن معين فيه: "مخلط يكذب ليس بشيء". وقال ابن حزم في "المحلى"، قال أبو الفتح الأزدي: حدثني سيف بن محمد أن ابن أبي أويس، كان يضع الحديث. وقال سلمة بن شبيب سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: "ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم".

وقال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر الأقوال المتقدمة: "ولعل هذا كان من إسماعيل في شبيبته ثم انصلح. وأما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات وقد أوضحت ذلك في مقدمة شرحي على البخاري".

سؤال: هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد أو لا بد من اثنين؟! اختلفوا:

القول الأول: لا يقبل في التزكية والجرح أقل من اثنين، كالشهادة.

القول الثاني: الاكتفاء بواحد في الشهادة والرواية معا.

القول الثالث: يشترط اثنان في الشهادة، ويكتفي بواحد في الرواية.

ومعلوم لكل ذي بصيرة أن الشهادة تتعلق بالحقوق الخاصة التي يمكن التقاضي فيها، أما الرواية فتتعلق بحق الله تعالى على الناس جميعا، فكيف يخضع هذا الحق لاجتهادات ومذاهب الفقهاء والمحدثين، واختلافهم حول الرواية والشهادة؟!!

سؤال: هل يشترط في أمر التعديل تسمية المعدّل؟! اختلفوا:

القول الأول: أن التعديل من غير تسمية المعدل لا يكفي مطلقا.

القول الثاني: أنه يكفي في التعديل مطلقا.

القول الثالث: أنه يكفي إذا صدر عن عالم مجتهد، إلا أن كفايته تختص بمن وافق العالم المجتهد في مذهبه.

القول الرابع: أنه يكفي بشرط أن يكون هذا العالم المجتهد قد قال: كل من أروي لكم عنه ولم أسمه فهو عدل!!

سؤال: هل رواية الثقة عن رجل سماه تدل على توثيقه؟! اختلفوا:

القول الأول: أن رواية العدل عن راو سماه ليست تعديلا له.

القول الثاني: أن رواية العدل عن الراوي المصرح باسمه تعديل مطلقا بدعوى أنه لو كان يعلم فيه جرحا لذكره.

القول الثالث: أنه إن كان ذلك العدل الذي روي عنه لا يروي إلا عن عدل كانت روايته تعديلا، وإلا فلا.

سؤال: هل من غلب على حديثه الوهم والغلط تقبل روايته؟! اختلفوا.

القول الأول: جواز الرواية عنه.

القول الثاني: عدم جواز الرواية عنه.

سؤال: وما هو حال من وقع في حديثه الوهم والغلط ولكن ليس هو الغالب عليه؟!

القول الأول: جواز الاحتجاج به.

القول الثاني: عدم جواز الاحتجاج به.

ولأن مسألة الحكم على ضبط الرواة أمر اجتهادي، نجد أن هناك من يؤديه اجتهاده إلى قبول رواية من لم يغلب عليه الوهم والغلط، في حين أن البعض الآخر يؤديه اجتهاده إلى عكس ذلك فيرد روايته!!

والسبب الرئيس لكل هذه الإشكالات، عدم وجود سجلات لأحوال الرواة، تبين مدى عدالتهم وضبطهم، قبل عصر تدوين مروياتهم!!

فعندما نسمع قول المحدث: حدثني فلان عن فلان... أن رسول الله قال...، فإن هذا المحدث لا يعلم عن حال رواة هذا "السند الروائي" إلا الحلقة الأخيرة منه، وهم الرواة المعاصرون له. أما من قبلهم، فلا يعلم عن حقيقة حالهم شيئا، فلم تكن هناك مدونات يُرجع إليها تذكر سير هؤلاء الرواة، من الصحابة والتابعين، جرحا أو تعديلا!!

لذلك نجد أن معظم علماء "الجرح والتعديل" قد وثّقوا رواة ماتوا قبل أن يولدوا هم!! فكثير من الذين توفوا قبل [١٥٠هـ] قام بتوثيقهم قوم ولدوا [١٦٠هـ] أي أن المُوثِّق ولد بعد وفاة المُوَثَّق، فهل يمكن أن تقوم شريعة إلهية على هذه التوثيقات العشوائية؟!

إن "التوثيق" الحقيق كان للرواة الذين عاصرهم علماء "الجرح والتعديل" وشهدوا بعدالتهم وضبطهم، أما باقي الرواة الذين لم يدركهم علماء "الجرح والتعديل"، وصولا إلى طبقة الصحابة، فقد وثقوهم بناء على توثيق علماء السلف، أتباع المذهب!! ولما كان كل مذهب عنده إشكالات في "الجرح والتعديل"، من وجهة نظر المذاهب الأخرى، فقد اضطروا إلى قبول الرواة المخالفين في المذهب حتى لا تسقط معظم "الأحاديث".

وها هو عليّ بن المديني، شيخ البخاري، يقول: "لو تركنا رواة البصرة بسبب عقيدتهم في "القدر"، وتركنا رواة الكوفة بسبب مسألة "التشيع"، لذهب الحديث كله"!! فهل هذا اعتراف من أحد علماء الحديث، بأنه لولا قبول توثيقات الرواة الطائفية، ولو كانوا "أهل بدع" لسقطت "الأحاديث" كلها؟!

بل ولم يسلم علماء "الجرح والتعديل" أنفسهم، وكبار المحدثين، من الجرح والنقد. فها هو "الذهبي"، وهو من كبار علماء "الجرح والتعديل"، يذكر أسباب تحامل "البخاري" على "أبي حنيفة" فيقول، نقلا عن المحدث ظفر: إن انحراف البخاري عن أبي حنيفة منشأه صحبة البخاري نعيم بن حماد المروزي، وقد كان نعيم شديد التعصب على أبي حنيفة فتأثر البخاري به.

أما تعصب "نعيم" فقد ذكره "الذهبي" في الميزان، قال: قال الأزدي: كان نعيم ممن "يضع" الحديث في تقوية "السنة"، وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة، كلها كذب.

ويدافع "الذهبي" عن أبي حنيفة، أمام تحامل البخاري عليه فيقول: "هذا يحيى ابن معين هو ممن أخذ عن خاصة أصحاب أبي حنيفة، وخالطهم وصاحبهم، فعرفه حق المعرفة بالصحبة الطويلة لهم، وهو شيخ البخاري ومسلم وأبي داود وأحمد بن حنبل وأبي حاتم، وهو إمام "الجرح والتعديل" بالاتفاق.

وينقل "الذهبي" شهادة على بن المديني شيخ البخاري، في توثيق أبي حنيفة فيقول: "فمثل هذا الإمام إذا وثق أبا حنيفة وهو بعهده أقرب، وبزمنه وسيرته أعرف، وجرحه البخاري، وعلى فرض خلو جرح البخاري من الدوافع والمؤثرات، من دافع تعصب، أو نقل مدخول أو اختلاف مذهب، إذ أبو حنيفة "فقيه"، ومن أهل الرأي والبخاري "محدث" لا يحتمل التوسع في الرأي. وأبو حنيفة لا يري أن "الإيمان" قول وعمل يزيد وينقص والبخاري يري أن "الإيمان" قول وعمل يزيد وينقص فتوثيق ابن المديني مقدم بلا ريب على جرح تلميذه البخاري!!

ولقد كانت أهم القضايا التي جُرّح بسببها كثيرون، قضية "خلق القرآن". قال "الذهبي" في تذكرة الحفاظ: ومن أخطر العلوم علم "الجرح والتعديل"، وفي كثير من الكتب المؤلفة في ذلك غلو وإسراف بالغ، ويظهر منشأ هذا الغلو مما ذكره ابن قتيبة في الاختلاف في "اللفظ".

والاختلاف في "اللفظ" يعني قضية "خلق القرآن"، أي هل القرآن مخلوق، أم غير مخلوق"؟! ولقد جُرّح البخاري، بسبب دخوله في مناقشة هذه القضية!! قال "الذهبي" عند ترجمة الحافظ أبي الوليد حسان بن محمد النيسابوري: قال الحاكم: سمعت أبا الوليد يقول: قال أبي: أي كتاب تجمع؟! قلت: أخرج على كتاب البخاري. قال: عليك بكتاب مسلم، فإنه أكبر بركة، فإن البخاري كان يُنسب إلى "اللفظ".

وقد ذكر "الذهبي" البخاري في كتابه "الضعفاء والمتروكين"، فقال: "ما سلم من الكلام لأجل مسألة "اللفظ"، تركه لأجلها الرازيان"، يقصد أبا زرعة الرازي، وأبا حاتم الرازي. قال الحاكم: ولما وقع بين "البخاري" وبين "الذهلي" في مسألة اللفظ، انقطع الناس عن البخاري إلا مسلم بن الحجاج، وأحمد بن سلمة.

قال ابن أبي حاتم الرازي، في "الجرح والتعديل"، في ترجمة البخاري: "سمع منه أبي أبو حاتم، وأبو زرعة، ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري الذهلي، أنه أظهر عندهم في نيسابور، أن لفظه بالقرآن مخلوق".

وقال الحافظ ابن حجر، في هدي الساري: "قال أبو حامد بن الشرقي: سمعت محمد ابن يحيى الذهلي يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن زعم أن لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع، ولا يجالس، ولا يكلم، ومن ذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل البخاري فاتهموه، فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مذهبه.

قال الذهلي: ألا من قال بـ "اللفظ"، فلا يحل له أن يحضر مجلسنا. فأخذ مسلم رداءه فوق عمامته، وقام على رؤوس الناس، فبعث إلى الذهلي جميع ما كان كتبه عنه. وقال ابن حجر: وقد أنصف مسلم، فلم يحدث في صحيحه عن الذهلي ولا عن البخاري.

والحقيقة أنه لا يخلو كتاب في "الجرح والتعديل" أُلّف بعد الفتن الكبرى، وخاصة فتنة الإمام أحمد [ت٢٤١هـ]، المسماة بـ "خلق القرآن"، من البعد عن الصواب، كما لا يخفى على أهل البصيرة، الذين درسوا تلك الكتب بإمعان.

واللافت للنظر أنه مع وجود البخاري [ت٢٥٦هـ] في عصر كان التحرك الشيعي فيه بارزا وملموسا في مختلف العواصم، لا سيما الكوفة وبغداد وقم وغيرها، فإنه لم يرو عن أئمة الشيعة، ومنهم:

الإمام جعفر الصادق [ت١٤٨هـ] مؤسس مدرسة الفقه والحديث الشيعي وولده الإمام موسى بن جعفر الصادق، والإمام الحسن بن علي، والإمام على بن موسى الرضا والإمام محمد الجواد، والإمام الهادي، والإمام الحسن العسكري، الذي كان معاصرا للإمام البخاري.

كذلك لم يرو حديثا واحدا عن أحد من أبنائهم وقد كانوا أصحاب مصنفات في الحديث. وفي الوقت الذي لم يرو البخاري فيه عن "جعفر الصّادق"، يروي عن "مروان ابن الحكم" الّذي قتل طلحة بن الزبير، وقد قال ابن حبّان، وغيره، معاذ الله أن نحتج بخبر رواه مروان بن الحكم.

الأهم من ذلك أنه لم يرو عن الإمام علي بن أبي طالب إلا حديثا واحدا، وفي مسألة فقهية تسيء إلى الإمام عليّ، وإلى المذهب الشيعي.

فقد روى عن عليّ بن أبي طالب أن رسول الله قال له ولفاطمة ليلة: ألا تصليان؟! فقال عليّ يا رسول الله أنفسنا بيد الله فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا، فانصرف النبي عنهما وهو يضرب فخذه ويقول: وكان الإنسان أكثر شيء جدلا.

إن "الجوزجاني" [ت٢٥٦هـ] وهو من غلاة "السنة"، جعل حب "الشيعة" أو بغضهم مقياسا لرد الرواية أو قبولها، لذلك جرحه "الذهبي" في الميزان، فقال: متقنا ثبتا، لكنه "مبتدع". وقال عنه في الكاشف: ثقة، وهو ناصبي، أي ناصب عليّا وأهل بيته العداء!!

وكان من الطبيعي أن يظهر متطرف من غلاة "الشيعة" ليرد عليه، وهو ابن خراش [ت٢٨٣هـ]، فجرح أهل الشام ببدعة أنهم من "أهل السنة"!!

وإذا كان مصطلح "أهل البدع" من المصطلحات التي تسقط عدالة الراوي، فكيف يستقيم تجريح عليّ وشيعته مع القول بـ "عدالة الصحابة"؟! لقد استخدم علماء كل مذهب مصطلح "أهل البدع" لرمي علماء المذاهب الأخرى به وإسقاط أحاديثهم.

ومع اتهام "أهل السنة" الخوارج، والقدرية، والشيعة..، بأنهم "أهل بدع" نجد بعض علماء "الجرح والتعديل" يعتبرون رواة "الخوارج" من أوثق الرواة، لأنهم يكفِّرون مرتكب الكبيرة، فالكذب عندهم كبيرة، لذلك يستحيل عليهم الكذب على الرسول.

والسؤال: كيف يكون رواة "الخوارج" ثقة عند فريق، و"أهل بدعة" خارجين عن ملة الإسلام عند فريق آخر؟!

فقد روى البخاري في صحيحه عن أبي الأحمر السائب بن فروج [ت١٣٦هـ] وعن عمران بن حطان السدوسي [ت٨٤هـ] وهما من شعراء الخوارج. أما مسلم فيعتبر الخوارج خارجين عن الإسلام، لا تجوز الرواية عنهم، ويذكر حديثا عن سهل بن حنيف: "أنه سمع رسول الله يذكر الخوارج، وقد أشار بيده نحو العراق، فقال: يخرج منه قوم يقرؤون القرآن بألسنتهم لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية"!!

يقول أحد كبار المدافعين عن "حجية السنة"، الشيخ مصطفى السباعي، في كتابه ""السنة ومكانتها في التشريع"، ردا على اتهام "الخوارج" بوضع "الأحاديث: بحثت كثيرا في كتب الموضوعات فلم أعثر على خارجي عُدّ من الكذابين والوضاعين".

ثم قال: "على أني أعود فأقول: إن المهم عندنا أن نلمس دليلا محسوسا يدل على أنهم ممن وضعوا الحديث، وهذا ما لم أعثر عليه حتى الآن، كيف وقد قال أبو داود: "ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج!!

ولكن اللافت للنظر، أنه مع علم أئمة "الجرح والتعديل" أن "الصحابة" كان عندهم تخوف من انتشار ظاهرة الكذب والوضع في "الحديث"، أصروا على تدوين كتبهم، وعلى تجريح "الأموات" وتعديلهم، دون المساس أو الاقتراب من "دائرة الصحابة"!!

أخرج الإمام مسلم عن مجاهد: "جاء بشير بن كعب العدوي إلى ابن عباس رضي الله عنهما، فجعل يحدِّث ويقول: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟! أحدِّثك عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ولا تسمع؟!

فقال ابن عباس: إنَّا كنا مرَّةً إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"!!

وفي رواية سفيان بن عيينة، زاد: "إنا كنا نحدث عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم إذا لم يكن يُكذَب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول، تركْنا الحديث عنه!!

فانظر وتدبر هذه "الروايات"، التي تهدم "علم الحديث" من قواعده!!

إنهم يعترفون أن "الأحاديث" المنسوبة إلى رسول الله، قد أتاها الباطل من بين يديها ومن خلفها، وذلك في حياة الصحابة، وعلى مسمع منهم. فها هو عبد الله بن عباس [ت٦٨هـ] الملقب بترجمان القرآن، رفض أن يسمع من صحابي مثله ما يرويه من "أحاديث نبوية"، قائلا: "لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف".

فلماذا لم يدع ابن عباس كبار التابعين، ومن بقي من الصحابة، لجمع وتدوين هذه "الأحاديث" المعروفة لهم، في كتاب واحد، تحت إشرافهم، وذلك لتجنب اختراقها في العصور التالية؟! ولو فعلوا، لما تجاوزت حلقات "السند الروائي" الصحابة والتابعين، ولما حدث اختراق لـ "الأحاديث" بأسانيد مضروبة، حتى وصل الأمر بالراوة، أنهم إذا وجدوا كلاما لا بأس من نسبته إلى رسول الله، وضعوا له إسنادا من الأسانيد المقبولة عندهم!!

ففي صحيح مسلم، شرح النووي، يروي خالد بن يزيد فيقول: "سمعت محمد بن سعيد الدمشقي يقول: "إذا كان كلام حسن لم أر بأسا من أن أجعل له إسنادا". وقيل لأبي عصمة من أين لك عن عكرمة، عن ابن عباس، في فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟! فقال: "إني قد رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة، ومغازي ابن إسحاق، فوضعت هذا "الحديث" حسبة"!!

لم يكن المحدثون يملكون في عصر التدوين، إلا شهادات الشهود، المنقولة إليهم عبر سلسلة من الرواة الأموات، فما الذي يمنع جانبا كبيرا من هذه الشهادات أن يكون مفترى، خاصة إذا علمنا أن من الرواة من عرفوا الأسانيد المقبولة عند المحدثين، فقاموا بتركيب "المتون" المفتراة على هذه الأسانيد، والمسألة مفصلة في كتب "الجرح والتعديل".

إن مما يسقط حجية "الجرح والتعديل" أنه لم يقم على معلومات موثقة توثيقا رسميا فلم تكن هناك مؤسسات متخصصة في التعرف على أحوال الناس وصفاتهم الشخصية.

عدالة الصحابة:

اختلف علماء الفرق والمذاهب المختلفة اختلافا كبيرا حول تعريف "الصحابي"، لغة واصطلاحا!! ومجمل القول في تعريف "الصحابي" عند "أهل السنة"، هو: "من لقي النبي، عليه السلام، مؤمنا به، ومات على الإسلام. أما "الصحابي" عند "الشيعة"، هو: كل من صحب النبي، أو رآه، أو سمع منه، سواء أكان مؤمنا أم منافقا، عدلا أو فاسقا. فالصحبة عند "الشيعة" ليست لباسا يعصم صاحبه من الخطأ أو من ارتكاب الفواحش لذلك فهم يرفضون مصطلح "عدالة الصحابة" بمفهوم "أهل السنة".

ولا شك أن الذين صحبوا النبي، عليه السلام، في دعوته، ورضي الله عنهم، كانت لهم مكانتهم التي شرفهم الله بها في كتابه، والآيات الدالة على ذلك كثيرة، منها:

وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾ التوبة

لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾ الفتح

ولكن السؤال: من هم هؤلاء "الصحابة" الذين رضي الله عنهم؟! وكيف السبيل إلى معرفة أسمائهم ومعظم المصادر التاريخية مصادر مذهبية، دافعت عن رواتها بما يخدم منظومتها "الروائية"، التي قام عليها "علم الحديث"؟!

لقد تحدث القرآن عن وجود منافقين، من الصحابة، في كثير من الآيات، منها:

لَقَدِ ٱبْتَغَوُا۟ ٱلْفِتْنَةَ مِن قَبْلُ وَقَلَّبُوا۟ لَكَ ٱلْأُمُورَ حَتَّىٰ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَهُمْ كَٰرِهُونَ ﴿٤٨﴾ التوبة

وكما أن منهم من ابتغوا الفتنة، هناك من كرهوا أمر الله تعالى، ولم يرضوا بحكم الله ورسوله.

وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُوا۟ مِنْهَا رَضُوا۟ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا۟ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴿٥٨﴾ التوبة

ومنهم من كانوا يؤذون النبي، عليه السلام.

وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ ۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦١﴾ التوبة

ولم يفَرّق القرآن بين المنافقين، وبين الذين في قلوبهم مرض، من ضعاف الإيمان من الصحابة، ذلك لأن خطرهما على وحدة الصف الإسلامي سواء.

لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾ الأحزاب

إن هؤلاء المنافقين قد صاحبوا رسول الله، ورووا عنه "أحاديث"، انتشرت شفاهة بين الناس، ثم دونت بعد قرن ونصف من الزمان!!

لقد بدأت سورة البقرة في بيان صفات المؤمنين في خمس آيات، والكافرين في آيتين والمنافقين في ثلاث عشرة آية، ثم تحدث القرآن عن المنافقين في سورة آل عمران والأنفال، والنساء، والتوبة، والأحزاب، والمنافقون..، ويفهم من سياق هذه السور أن المنافقين كانوا قوة لا يستهان بها، تعمل على تفكيك الصف الإسلامي.

ولكن المهم في هذا السياق، أن الله تعالى قد أخبر نبيه، عليه السلام، أن من بين أهل المدينة منافقين،لا يعلمهم النبي شخصيا.

وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴿١٠١﴾ التوبة

إذن فعلى أي أساس شرعي، أعطى علماء "السنة" أنفسهم الحق، في استثناء كل الصحابة، من أن تمسهم يد "الجرح"؟!

انظر ماذا يقول ابن الأثير في أسد الغابة: "الصحابة كلهم عدول، لا يتطرق إليهم الجرح"!! ويقول ابن حجر في الإصابة:

"اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة"!! طبعا يقصد الشيعة في المقام الأول.

إن تعريف ابن حجر يُدخل في الصحابة، "المنافقين" من أهل المدينة، الذين لا يعلمهم النبي نفسه، وهم عند علماء "الجرح والتعديل" عدول!!

ثم انظر ما أورده الخطيب البغدادي، في الكفاية، بسنده إلى أبي زرعة الرازي قال: إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فاعلم أنه "زنديق"، وذلك أن الرسول حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة، و"هؤلاء" يريدون أن يجرحوا "شهودنا"، ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة"!!

تدبر قوله: "وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة"، والذي يريد أن يقول: إن الصحابة الذين نقلوا إلينا "القرآن" هم الصحابة الذين نقلوا إلينا "الأحاديث"، فإذا شككنا في صحة نقل الصحابة لـ "الأحاديث" فهذا يعني التشكيك في صحة نقل القرآن!!

فهل غاب عن البغدادي أن "القرآن"، وإن كان قد نُقل إلينا عن طريق الصحابة، إلا أن هذا النقل ما هو إلا آلية من آليات الحفظ الإلهي لكتابه، التي لم تحظ بها هذه "الأحاديث"، مما يدل على عدم حجيتها، كشريعة إلهية واجبة الإتباع؟!

إن حفظ كتاب الله مضمون بضمانة إلهية، ولا علاقة لنقل الصحابة العدول له بهذه الضمانة. فنصوص الكتاب محفوظة وثابتة، وإن لم ينقلها الصحابة.

إن الله تعالى هو الشاهد المتكفل بإيصال كتابه إلى من يشاء من عباده، وعدالة الصحابة، بل والناس أجمعين، لن تزيد المحفوظ حفظا، لذلك لا مبرر لإقحام نقل الصحابة للقرآن في هذه المسألة.

إن من الصحابة من سرق، ومنهم من زنى، ومنهم من ارتد...، ومنهم من انقلب على عقبيه، ومنهم من سفك الدماء في أحداث الفتن الكبرى!! فهل يمكن للمسلم العدل أن يقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق؟!

ثم أين كانت هذه "العدالة" عندما ذُبح الخليفة الثالث، عثمان بن عفان، بأيد مسلمة وساعد على ذلك من حاصروا بيته، وكبار الصحابة يقفون متفرجين؟! ألم يكن معاوية ابن أبي سفيان من الصحابة، ولم يعد من الخلفاء الراشدين؟!

إن الصحابة كلهم لو كانوا عدولا، لما حدثت الفتن الكبرى، ولما تفرقت الأمة، ولما قتل الصحابي صحابيا مثله!!

لقد ذكرت أمهات كتب "الحديث" أن الصحابة كانوا يتهمون بعضهم بعدم الدقة في رواية "الحديث"، ويتوقفون في قبوله، مع أنهم سمعوا من رسول الله مباشرة، فكيف بحال التابعين، وتابعي التابعين؟!

وهذه بعض الأمثلة:

١- لقد ردت أم المؤمنين عائشة كثيرا من روايات الصحابة، كما ذكر ذلك الإمام الزركشي في كتابه "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة"، من ذلك رواية:

"إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه"، وقالت: إنكم تحدثون عن غير كاذبين، ولكن السمع يخطئ، واللّه ما حدث رسول اللّه:

"إن اللّه يعذب المؤمن ببكاء أهله عليه" حسبكم القرآن: "ولا تزر وازرة وزر أخرى" إنما قال: "إنه ليعذب، بخطيئته وذنبه، وإن أهله ليبكون عليه".

٢- موقف الزبير من رجل كان يحدث عن رسول اللّه فقال له: أنت سمعت هذا من رسول اللّه؟! قال الرجل: نعم. قال الزبير: هذا وأشباهه مما يمنعاني أن أتحدث عن النبي، قد لعمري سمعتَ هذا من رسول اللّه، وأنا يومئذ حاضر، ولكن رسول اللّه ابتدأ بهذا الحديث، فحدثناه عن رجل من أهل الكتاب، فجئت أنت بعد انقضاء صدر الحديث، فظننت أنه حديث رسول اللّه". [ابن الجوزي: شبهة التشبيه]

٣- قول عمران بن حصين: "واللّه إن كنت لأرى أني لو شئت لحدثت عن رسول اللّه يومين متتابعين، ولكن بطأني عن ذلك أن رجالا من أصحاب رسول اللّه، صلى الله عليه وسلم، سمعوا كما سمعت، وشهدوا كما شهدت، ويحدثون أحاديث ما هي كما يقولون!! وأخاف أن يشبه لي كما شبه لهم، فأعلمك أنهم كانوا يغلطون، وفي رواية يخطئون، لا أنهم كانوا يتعمدون"!! [ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث]

فكيف يذهب علماء "أهل السنة"، وهم يعلمون كل هذه الإشكالات، إلى القول بعدالة كل الصحابة، ويحكمون بالردة على من ينكر ذلك؟!

وإذا كان "أهل السنة" قالوا بـ "عدالة الصحابة"، فإن "الشيعة" قالوا بـ "عصمة الأئمة" ولا فرق بين العدالة والعصمة، فكلاهما وليد العصبيات المذهبية التي جعلت من التاريخ مصدرا تشريعيا إلهيا ممنوع الاقتراب منه بنقد أو تشكيك!!

فعندما يقود الصحابة حملة الهجوم على خليفة المسلمين عثمان بن عفان، التي انتهت بقتله، والاشتراك في أحداث "الفتن الكبرى"، ثم يأتي المحدثون ويجدون أن هؤلاء الصحابة قد رووا معظم "الأحاديث" المنسوبة إلى النبي، فكان لا بد من إيجاد مخرج ينقذهم من ميزان "الجرح"!!

إن قضية الإفتاء باستحلال دماء المسلمين المخالفين للمذهب، كان وراءها فقهاء من الصحابة، سواء في فتنة مقتل عثمان، أو في أحداث "الفتن الكبرى"!!

ألم يقتل عليّ بن أبي طالب "القراء" في النهروان، وهم من الصحابة الذين حملوا القرآن وعلموه الناس؟!

ولقد وضع رواة كل فرقة "أحاديث"، منسوبة إلى النبي، عليه السلام، تدعم هذه الطائفية، و"أحاديث" في فضائل الصحابة، أو في الإساءة إليهم، حسب الموقف المراد إثباته، أو الصفة المراد إلصاقها!!

لقد واجه "علم الحديث" عند أهل السنة إشكالات كبيرة، بإقراره مبدأ "عدالة الصحابة" منها على سبيل المثال ما يسمونه بـ "مرسل الصحابي"!!

فقد يروي الصحابي عن النبي أحاديث لم يسمعها بنفسه من النبي، إما لصغر سنه أو لتأخر إسلامه، أو لغيابه عن شهود ميلادها. وجمهور أهل السنة لا يعتبرون هذه الأحاديث "مرسلة" لأن روايتها عن الصحابة، يجعلها في حكم "الموصول" المسند.

روى الخطيب بسنده عن أنس بن مالك أنه قال:

"ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، سمعناه منه، ولكن حدثنا أصحابنا، ونحن قوم لا يكذب بعضهم بعضا".

تدبر قول أنس: "نحن قوم"، لتعلم أن جل هذه "الأحاديث"، المنسوبة إلى النبي، قد وضعت بعد أحداث الفتن الكبرى، وتفرق المسلمين إلى فرق ومذاهب مختلفة!!

لقد أصبح هناك قوم يُسمون أنفسهم باسم "أهل السنة"، وقوم باسم "الشيعة"، وهكذا قامت باقي الفرق الإسلامية الأخرى!!

لذلك كان من الضروري إقرار مبدأ "عدالة الصحابة"، و"عصمة الأئمة"، حتى لا يجرؤ على تجريحهم أحد، فتكون النتيجة أن يسقط "علم الحديث" من قواعده!!

صحيح البخاري:

لقد "تواتر" بين المسلمين، أن "الأمة" قد تلقت الصحيحين، البخاري ومسلم، بالقبول!! فهل هذا حدث فعلا؟! وعلى فرض أنه حدث، فأية أمة هذه التي تلقت الصحيحين بالقبول؟! هل هي أمة "أهل السنة"، أم "الشيعة"، أم "المعتزلة"..؟! هل هم "الحنفية"، أم "المالكية".. وغيرهم، وكلهم في فرقة واحدة؟! وهل هذا التلقي يجعل هذه "الأحاديث" حجة في دين الله تعالى، كوحي نزل على رسول الله باسم "السنة النبوية"؟!

وماذا عن قول الإمام النووي، في شرح صحيح مسلم: "ولا يلزم من إجماع "الأمة" على العمل بما فيهما، إجماعهم على القطع بأنه، أي "الحديث"، كلام النبي!!

لقد أكمل الإمام البخاري تأليف كتابه في ستة عشر عاما، وخرّجه من بين ستمائة ألف [٦٠٠٠٠٠] حديث، وكان لا يضع فيه حديثا إلا اغتسل وصلى ركعتين، يستخير الله في وضعه، فوصلت عدد أحاديث صحيحه، بحذف المكرر، [٢٦٠٢] حديثا، فمن الذي كلف البخاري بهذا العمل، ولماذا كان يستخير الله قبل تدوين أحاديثه، والمفترض أن تصل إليه هذه "الأحاديث"، محفوظة بحفظ الله تعالى لها، إذا كانت حقا تحمل نصوص مصدر تشريعي إلهي واجب الاتباع؟!

وإذا كان إسحاق بن راهويه، وهو أستاذ البخاري، هو الذي اقترح عليه أن يجمع هذه "الأحاديث"، أي أنه كان اجتهادا شخصيا منهما، فلماذا هذا "التعصب"، وهذه "الضجة" وكل هذا "التخاصم"، إذا مُسّ حديث من أحاديث البخاري بسوء؟!

لقد ترك البخاري كتابه على هيئة مسودة لم تكتمل فيها أشياء، و"أحاديث" لم يترجم لها، وأبواب من غير عناوين..، ثم جاء تلاميذه واستكملوا ذلك، ومنهم: محمد بن يوسف الفربري، ومحمد ابن إبراهيم المستملي!! ويؤكد ذلك قول ابن حجر في الفتح:

"لم أقف في شيء من نسخ البخاري على ترجمة "عبد الرحمن بن عوف" ولا "سعيد بن زيد"، وهما من العشرة [أي المبشرين بالجنة] وإن كان قد أفرد ذكر إسلام "سعيد بن زيد" بترجمة في أوائل السيرة النبوية. وأظن أن ذلك من تصرف "الناقلين" لكتاب البخاري، كما تقدم مرارا أنه ترك الكتاب مسودة"!!

وإذا كان البخاري قد ترك كتابه مسودة، فلماذا لم يراجع "مسلم" كتاب شيخه البخاري ويستكمل ما نقص منه، وذهب يكتب صحيحا خاصا به؟!

لقد جرح مسلم "عِكرمة" مولى ابن عباس، ورَدَّ حديثه، حسب شروطه في "الجرح والتعديل". ولكن البخاري ترجح عنده عدالة "عكرمة"، فروى عنه أحاديث كثيرة!! ولقد ترتب على هذا الخلاف، أن ردّ مسلم "أحاديث" لشيخه البخاري، وردّ البخاري أحاديث لتلميذه مسلم!! فكيف تكون الأمة قد تلقت الصحيحين بالقبول؟!

ولأنها كانت جهودا بشرية فكما انفرد البخاري بصحيحه، وانفرد مسلم بصحيحه، انفرد النسائي، والترمذي، وأبو داود، وابن ماجه، كلٌّ بكتابه، وقد عاصر هؤلاء الأئمة بعضهم بعضا!! ففي الوقت الذي كان يبلغ فيه البخاري من العمر ٥٦ سنة، كان مسلم يبلغ ٤٦ سنة، وأبو داود ٤٨ سنة، وابن ماجة ٤٣ سنة، والترمذي ٤١ سنة، والنسائي ٣٥ سنة.

لقد عاش أصحاب الكتب الستة في عصر واحد، فلماذا لم يجتمعوا على شيخهم البخاري وكتابه الصحيح؟! بل لماذا لم يجتمع أصحاب الكتب الستة على "الأحاديث" التي جمعها مالك في "الموطأ"، وهو الأقرب إلى عصر الرسالة من البخاري، فقد توفي مالك عام [١٧٩هـ] أي قبل أن يولد البخاري [١٩٤هـ]؟!

إن التعريف العام للحديث الصحيح، هو: أن يكون إسناده متصلا، وأن يكون راويه مسلما صادقا غير مدلس، ولا مختلط، متصفا بصفات العدالة، ضابطا متحفظا، سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد. وينقل ابن حجر، في هدي الساري، قول الإمام البخاري: "لم أخرج في هذا الكتاب إلا "صحيحاً". و"الصحيح" عند البخاري يعني ما صح وفق شروطه هو، وهذا ما جعل علماء الحديث الذين عاصروه [ت٢٥٦هـ] يرفضون الاجتماع على صحيحه، وذهب كل منهم إلى إنشاء مدرسة في الحديث خاصة به، حسب شروطه!!

يقول ابن حجر في هدي الساري، مقدمة فتح الباري: أنصار مدرسة البخاري يقولون: "رحم الله محمد بن إسماعيل البخاري الإمام، فإنه الذي ألف الأصول وبين للناس، وكل من عمل من بعده، فإنما أخذه من كتابه، كمسلم، فرق كتابه في كتابه، وتجلد فيه حق الجلادة، حيث لم ينسبه إليه"!! ويقولون: "لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء". وأيضاً: "إنما أخذ مسلم كتاب البخاري فعمل فيه مستخرجاً وزاد فيه أحاديث!!

ويقول المليباري، في عبقرية الإمام مسلم: وإن كان مسلم قد استفاد من كتاب البخاري ومن علمه، لكنه "أضاف إليه" مما ليس فيه، وركز فيه على الأسانيد، واختلاف الروايات ومتون الأحاديث، وغيرها، مما يتعلق بالصنعة الحديثية، مما لم يركز عليه الإمام البخاري في صحيحه.

والسؤال: ما معنى أن يضيف الإمام مسلم إلى صحيح البخاري مما ليس فيه؟!! وإذا كان أصح كتاب في الحديث، عند أهل السنة، لم يستطع في القرن الثالث الهجري أن يجمع كل الصحيح فما الدليل على أن ما فعله أصحاب باقي الكتب الخمسة قد استوعب كل الصحيح؟!

ثم أي مصدر معرفي هذا الذي يحمل نصوص شريعة إلهية ويكون بهذه الصفات؟!

ثم يأتي الإمامان أبو زرعة الرازي [ت٢٦٤هـ] وأبو حاتم الرازي [ت٢٧٧هـ] ينتقدان البخاري في حوالي واحد وسبعين رجلاً وسبعمائة [٧٧١] راويا!!

ثم يأتي محدثون من القرون التالية يستدركون عليهما، حتى جاء القرن الرابع عشر الهجري، وقام المحدث المعلمي [ت١٣٨٦هـ] بتحقيق الكتاب الذي كتبه "الرازيان" في نقد البخاري، وقدم اعتذارا للإمام البخاري عما صدر من "الرازيين" في هذا الكتاب!!

يقولون: إن السبب في هذه الإشكالات أن علم "الجرح والتعديل" لم يُعرف في عصر البخاري بهذا الاسم، وإنما عرف باسم "التاريخ"، حيث غلبت على المؤلفات في هذا الوقت الصبغة التاريخية. فقد كانت كلمة "تاريخ" تشمل علم الرجال والسير والمغازي.

ومن هذه المؤلفات: "الطبقات الكبرى"، لابن سعد [٢٣٠هـ]، كتاب "التاريخ" لأبي بكر ابن أبي شيبة [ت٢٣٥هـ]، وهو في علم الرجال، وكذلك "التاريخ الكبير"، و"التاريخ الأوسط" و"التاريخ الصغير"، للإمام البخاري، والذي كان محل نقد الرازيين.

أما في القرن الرابع الهجري، فقد حدث فصل بين الأحداث التاريخية، وعلم الرجال، وعلل الحديث. فكتب ابن أبي حاتم الرازي [ت٣٢٧هـ] كتابه وسماه "الجرح والتعديل". ولقد اعتمد على المؤلفات التي سبقته في هذا المجال، بل وأضاف إليها، لذلك كان لكتابه مكانته العلمية عند كثير من علماء الحديث.

ولنفترض أن المشيئة الإلهية اقتضت أن تترك نصوص "السنة النبوية" على هذا الحال من العشوائية، مئات السنين، حتى جاء علماء الحديث، والحفاظ، فقاموا بفرزها وغربلتها، لاستخراج الصحيح منها، كلٌّ حسب مدرسته في "الجرح والتعديل" والتصحيح والتضعيف، إذن فلماذا لم يجتمع علماء الفرق والمذاهب المختلفة، في القرن الثالث الهجري على كتاب واحد للحديث الصحيح، واضعين حدا لهذه الفوضى الروائية إذا كانت هذه "الأحاديث" حقا من دين الله واجب الاتباع؟!

بل لماذا لم يتوقف مسلسل التصحيح والتضعيف إلى يومنا هذا؟! لقد انتصر علماء كل مذهب لمذهبهم، ودافعوا عنه، وورثه أبناؤهم، وأنشأوا له المؤسسات الدينية التي تحميه وتدعمه، فظلت أزمة التخاصم المذهبي قائمة إلى يومنا هذا!!

لقد اختلف المحدثون، وعلى رأسهم البخاري ومسلم، وظهرت مدرستان للترجيح بينهما، وأصبح لكل فريق أدلته التي يقيم عليها حجته!! ويذكر الحافظ ابن حجر في "هدي الساري"، وفي "النكت"، أدلة ترجيح البخاري على مسلم، فيقول ما ملخصه:

١- انفرد البخاري دون مسلم بإخراج روايات لأربعمائة وخمسة وثلاثين [٤٣٥] رجلاً المتكلم فيهم منهم نحو من ثمانين [٨٠] رجلاً. أما مسلم فقد انفرد بإخراج روايات، دون البخاري، لستمائة وعشرين [٦٢٠] رجلاً، المتكلم فيهم بالضعف منهم مائة وستون [١٦٠] رجلاً على الضعف من كتاب البخاري.

٢- الذين انفرد بهم البخاري، ممن "تُكُلم فيه"، أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم، وعرف أحوالهم، واطلع على أحاديثهم، فميَّز جيدها من رديِّها، بخلاف مسلم فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن "تكلم فيه"، من المتقدمين. ولا شك أن المرء أشد معرفة بحديث شيوخه وبصحيح حديثهم من ضعيفه ممن تقدم عن عصرهم.

٣- أن أكثر الرجال الذين تُكُلم فيهم من المتقدمين يخرج البخاري أحاديثهم غالباً في الاستشهادات، والمتابعات، والتعليقات، بخلاف مسلم، فإنه يخرج لهم الكثير في الأصول والاحتجاج، وهذه الأوجه الأربعة كلها تتعلق بعدالة الرواة.

٤- يكتفي الإمام مسلم في السند "المُعَنْعَن" بالمعاصرة، وله حكم الاتصال، وإن لم يثبت اجتماع الراويين، أما البخاري فلا يحكم بالاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة واحدة.

وبمناسبة ذكر "السند المُعَنْعَن"، كان من الضروري إلقاء بعض الضوء على إشكالاته في سياق حديثنا عن إشكالات "الجرح والتعديل".

فالحديث "المُعَنْعَن": هو الذي يقال في سنده: فلان عن فلان، من غير بيان للتحديث "حدثني"، أو الإخبار "أخبرني"، أو السماع "سمعت".

ولقد اختلف علماء الحديث في الحكم على الحديث "المُعَنْعَن" وبالتالي في الحكم على الأحاديث قبولا وردا، وذلك على أقوال:

القول الأول: ما كان في إسناده لفظ "عن" فهو في حكم "المرسل" المنقطع، حتى يتبين اتصاله من جهة أخرى.

القول الثاني: ما كان في إسناده لفظ "عن" فيقتضي "الاتصال" إذا ثبت اللقاء بين المعنعِن والمعنعَن عنه ولو مرةً واحدة، وكان الراوي بريئا من تهمة التدليس. وهذا هو الذي عليه أكثر الأئمة.

ولقد ادعى بعض العلماء الإجماع على القول الثاني إلا أن التحقيق العلمي أثبت عدم صحة هذه الدعوى. قال الحارث المحاسبي: "لا بد أن يقول كل عدل في الإسناد:

حدثني أو سمعت إلى أن ينتهي إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فإن لم يقولوا، أو بعضهم، ذلك، فلا، لما عرف من روايتهم بـ "العنعنة" فيما لم يسمعوه".

تدبر قوله: "لما عرف من روايتهم بـ "العنعنة" فيما لم يسمعوه"!! والذي يحمل اتهاما للرواة بأنهم كانوا يقولون: "عن فلان"، وهم لم يسمعوا من فلان هذا!!

ولقد اختلف ابن المديني مع تلميذه البخاري في هذه المسألة. فالإمام علي بن المديني يشترط ثبوت اللقي في أصل صحة الحديث، أما الإمام البخاري فإنه لا يشترط ذلك في أصل الصحة وإنما لعلو الصحة!!

القول الثالث: أن الراوي إن كان طويل الصحبة للذي روى عنه بلفظ "عن" ولم يكن مدلسا، كانت محمولة على "الاتصال" وإلا فهو "مرسل".

القول الرابع: أن الراوي إن كان معروفا بالرواية عمن عنعن عنه، ولم يكن مدلسا حمل ذلك على "الاتصال".

القول الخامس: أن الراوي إذا أدرك من عنعن عنه إدراكا بينا، ولم يكن مدلسا حمل ذلك على "الاتصال".

القول السادس: أنه يكتفى بمجرد إمكان اللقاء دون ثبوت أصله، فمتى كان الراوي بريئا من تهمة التدليس، وكان لقاؤه لمن روى عنه بـ "العنعنة" ممكنا من حيث السن والبلد، كان الحديث "متصلا"، وإن لم يأت أنهما اجتمعا قط.

وهذا القول قول الإمام مسلم، وقد جعله قول كافة أهل الحديث، ويرى أن القول باشتراط ثبوت اللقاء قول مخترع!! ويرد النووي على مسلم في مقدمة صحيحه، فيقول:

"وهذا الذي صار إليه مسلم قد أنكره المحققون وقالوا: هذا الذي صار إليه ضعيف والذي رده هو المختار الصحيح الذي عليه أئمة هذا الفن: علي بن المديني والبخاري وغيرهما".

ثم جاء المحدث شبير أحمد العثماني ليقول في كتابه "فتح الملهم شرح صحيح مسلم": "ما اعترض به مسلم بن الحجاج على البخاري رحمهما الله في اشتراطه اللقاء والسماع لقبول "المعنعن"، وعدم اكتفائه بالمعاصرة مع إمكان اللقاء والسماع، قوي عندي: فإن ثبوت اللقاء والسماع مرة لا يستلزم سماع كل خبر، وكل حديث، حتى يصرح بالسماع، فيلزم على أصله ألا يقبل الإسناد "المعنعن" أبدا.

فإن قلتم إن هذا هو احتمال التدليس والمسألة مفروضة في غير المدلس قلنا: فهذا الجواب بعينه يكفي لدفع احتمال الإرسال في صورة المعاصرة مع إمكان اللقاء والسماع فإنه أيضا تدليس حقيقة كما قررنا، ولعل مسلما رحمه الله يسميه تدليسا، وإن سماه بعضهم إرسالا خفيا، بل هو أشد وأشنع من التدليس، كما قال ابن عبد البر، والنزاع إنما كان في غير المدلس"!!

إن أزمة الخلاف المذهبي، بين البخاري ومسلم، حول شروط الصحة والضعف، في سياق الحديث عن علم يُدّعى أنه قد حمل نصوص شريعة إلهية، وهو ما يسمى بـ "علم الحديث"، إن هذه الأزمة جزء من مئات الأزمات التي قام عليها بناء "علم الحديث"!!

وها هو الإمام الذهبي، وهو من كبار علماء "الجرح والعديل"، يقول في "السير" عند ترجمته لمسلم: "قال أبو بكر الخطيب: كان مسلم يناضل عن البخاري، حتى أوحش ما بينه وبين محمد بن يحيى الذهلي بسببه. قلت، القائل الذهبي: ثم إن مسلماً لحدّة في خُلُقه انحرف أيضاً عن البخاري، ولم يذكر له حديثاً ولا سماه في صحيحه، بل افتتح الكتاب بالحط على من اشترط اللقي لمن روى عنه بصيغة "عن"، وادعى الإجماع على أن المعاصرة كافية، ولا يتوقف في ذلك على العلم بالتقائهما، ووبخ من اشترط ذلك وإنما يقول ذلك أبو عبد الله البخاري وشيخه علي بن المديني"!!

وقد استشعر الإمام النووي هذا التناقض فقال، في شرح مسلم: "والبخاري لا يحمله على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما، وهذا المذهب يرجح كتاب البخاري، وإن كنا لا نحكم على مسلم بعمله في "صحيحه" بهذا المذهب، لكونه يجمع طرقاً كثيرة يتعذر معها وجود الحكم الذي جوّزه، والله أعلم"!!

وقد ردّ المعلمي، في التنكيل، كلام النووي بقوله: "وزعم النووي في شرح صحيح مسلم أنه "لا يحكم على مسلم بأنه عمل في صحيحه بقوله المذكور وهذا سهو من النووي، فقد ذكر مسلم في ذلك الكلام أحاديث كثيرة زعم أنه لم يصرح فيها بالسماع، ولا علم اللقاء وأنها صحاح عند أهل العلم، ثم أخرج منها في أثناء صحيحه تسعة عشر حديثاً، كما ذكره النووي نفسه، ومنها ستة في "صحيح البخاري" كما ذكره النووي أيضاً"!!

وسأضرب مثالا واحدا يكشف عن حقيقة إشكالات "الجرح والتعديل" نستعرض فيه مذاهب العلماء حول "أحاديث" الحسن بن عليّ، عن أبي بكرة".

فقد أخرج البخاري عند ترجمته لـ "الحسن عن أبي بكرة" أربعة أحاديث، اعتبرها "الدارقطني" مرسلة، ولم يصحح سماع الحسن من أبي بكرة، بينما البخاري يرى صحة سماعه، أي فهي متصلة عند البخاري وغير متصلة عند الدارقطني!!

ومع أن البخاري يرى صحة سماع الحسن من أبي بكرة، فإنه في "التاريخ الكبير" وعند ترجمته للحسن، لم يذكر أنه سمع من أبي بكرة!! أما إمام الجرح والتعديل، يحيى ابن معين، فلم يصح عنده سماع الحسن من أبي بكرة، وذلك لأن الطرق التي ورد منها التصريح بالسماع طرق ضعيفة، وسبب ضعفها، على حد قوله، هو "مبارك بن فضالة".

واللافت للنظر أن يستشهد البخاري برواية "مبارك بن فضالة" في "حديث الكسوف"!!

ولقد عرض الحافظ ابن حجر، في مقدمة فتح الباري، مذاهب المؤيدين والمعارضين لمسألة سماع الحسن من أبي بكرة، وجاء من صحيح البخاري بالأحاديث التي تؤيد ذلك، وقال: "لكن الإمام البخاري يرى صحة ذلك، وقد اعتمد في تصحيح سماع الحسن من أبي بكرة على رواية أبي موسى عن الحسن أنه سمع أبا بكرة، وقد أخرجه مطولاً في كتاب الصلح، وقال في آخره : قال لي علي بن عبد الله، يقصد ابن المديني، إنما ثبت عندنا سماع الحسن من أبي بكرة بهذا الحديث".

وقال ابن حجر في شرح الحديث: "وإنما قال ابن المديني ذلك لأن الحسن كان "يرسل" كثيراً عمن لم يلقهم بصيغة "عن"، فخشي أن روايته عن أبي بكرة مرسلة، فلما جاءت هذه الرواية مصرحة بسماعه من أبي بكرة، ثبت عنده أنه سمعه منه"!!

وبمناسبة قول ابن المديني: "أن الحسن كان "يرسل" كثيراً..."، أريد أن ألقي بعض الضوء على معنى "الإرسال" وإشكالاته.

قال الذهبي: "الحديث المرسل": عَلَمٌ على ما سقط ذِكْر الصحابي في إسناده، فيقول "التابعي": قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم".

و"الحديث المرسل" قسم من أقسام الحديث الضعيف، لانقطاع سنده بين التابعي والنبي. وهناك من قال: لو كنا نجزم أن الساقط بين التابعي والنبي هو "الصحابي" لكان هذا الحديث من "الصحاح"، لأن الصحابة لا يُسأل عن عدالتهم، ولا يحتاج إلى البحث عن أحوالهم!!

ويقول مسلم في صحيحه، في سياق بيان أن معاصرة المحدث للراوي لا تكفي، وإنما يشترط اللقاء معه: و"المرسل" من الروايات في أصل قولنا، وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة.

ولقد اعترض بعض أهل الحديث على اشتراط ذكر الصحابي في إسناد الحديث بدعوى أن نصف "الأحاديث النبوية" يرفعها الصحابة إلى رسول الله، دون أن يسمعوها منه مباشرة، وهو ما يسميه أهل الحديث بـ "مراسيل الصحابة"، أي يقول الصحابي: "قال رسول الله"، وهو لم يسمع من الرسول، وإنما سمع من صحابي مثله!!

لذلك قالوا: لو أخذنا بتعريف الذهبي للمرسل: "ما سقط ذِكْر الصحابي في إسناده" لأصبحت جل "مراسيل الصحابة" كغيرها من الأحاديث المرسلة، وهذا يخالف مبدأ إجماع أهل العلم على أن الصحابة لا يُسأل عنهم!!

فابن عباس، وابن الزبير، وابن عمرو، وغيرهم، رووا عن صحابة مثلهم، ولم يسمّوهم، وإنما أسندوا الحديث إلى النبي مباشرةً، فقالوا: عن رسول الله، أو قال رسول الله، ولم يبحث العلماء فيما بين هذا الصحابي وبين النبي!!

ولم يثبت سماع ابن عباس من النبي إلا في أربعين حديثا فقط، وأضعاف أضعاف هذه الأحاديث رواها عن النبي، ولم يسمعها منه، وإنما أخذها عن غيره من الصحابة!!

قالوا: ولم يُنقل عن أهل العلم، أن أحدا منهم أعَلَّ أحاديث ابن عباس لكونه لم يسمعها من النبي مباشرة.

والخلاصة: أن علماء الحديث اختلفوا حول "الحديث المرسل" على أقوال:

القول الأول: هو ما انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه، بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه.

القول الثاني: هو قول غير الصحابي: قال رسول الله دون تقييده بعصر دون عصر.

القول الثالث: هو مرفوع التابعي الكبير الذي لقي جمعا كثيرا من الصحابة وروى عنهم، واحترز به عن التابعي الصغير الذي صح له لقاء بعضهم وقلت روايته عنهم فإن مرفوعه يسمى: منقطعا، لا مرسلا.

القول الرابع: هو مرفوع التابعي صغيرا كان أو كبيرا.

القول الخامس: هو رواية الراوي عمن لم يسمع منه.

ومع اختلاف علماء الحديث في تعريف الحديث المرسل، اختلفوا أيضا حول مدى حجيته، على النحو التالي:

١- رده مطلقا حتى مراسيل الصحابة.

٢- قبول مراسيل الصحابة ورد ما عداها مطلقا.

٣- قبول مراسيل الصحابة وكبار التابعين مطلقا ورد ما عداها.

٤- قبول مراسيل الصحابة والتابعين كلهم، كبارهم وصغارهم.

٥- قبول مراسيل الصحابة والتابعين وتابعيهم.

٦- قبول المرسِل، أي الراوي، مطلقا وإن كان من أهل هذه الأعصار.

٧- إن كان المرسِل عرف من عادته أنه لا يرسل إلا عن ثقة مشهور قُبل.

٨- إن كان المرسِل من أئمة النقل المرجوع إليهم في الجرح والتعديل قبل.

لذلك كان من الطبيعي أن يترتب على اختلاف المحدثين، والاختلاف حول هذه المصطلحات، اختلاف الفقهاء في أحكام الشريعة، حتى وصل الخلاف إلى حد الحكم ببطلان الصلاة بسبب الخلاف على مسألة فرعية، صحت أدلتها عند مذهب، ولم تصح عند الآخرين، كمسألة "نقض الوضوء بلمس المرأة"!!

فقد ذهب "الحنفية" إلى أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء، واحتجوا بحديث مرسل. واشترط "مالك" الشهوة. وذهب "الشافعية" إلى أن لمس المرأة غير المحْرم مطلقا ينقض الوضوء، سواء أكان بشهوة أم بغير شهوة.

أما الإمام "أحمد" فتنسب إليه ثلاث روايات: إحداها كالشافعي والثانية كمالك، والثالثة كالإمام أبي حنيفة!!

فهل حسمت الأحاديث المنسوبة إلى النبي، والتي يدعي البعض أنها "السنة النبوية" مسائل الخلاف حول أحكام الشريعة، والتي لعب فيها "الحديث المرسل" دورا كبيرا؟! لقد ذكر القاسمي في كتابه "قواعد التحديث" مذاهب العلماء في حجية "الحديث المرسل" وعده في أنواع الضعيف، ثم قال في بيان المذهب الثالث، تحت عنوان "تتمة":

أورد العلامة القرافي رحمه الله تعالى في التنقيح سؤالا فقال: "الإرسال" هو إسقاط صحابي من السند، والصحابة كلهم عدول، فلا فرق بين ذكره والسكوت عنه، فكيف جرى الخلاف فيه؟!

ولقد ظل العمل بـ "الحديث المرسل" بين المسلمين، حتى جاء الشافعي [ت٢٠٤هـ] وتكلم فيه. قال أبو داود صاحب "السنن" في رسالته إلى أهل مكة والمتداولة بين أهل الحديث: وأما "المراسيل"، فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى، مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي، فتكلم فيها.

والغريب أن الشافعي نفسه اضطربت أقواله في الحديث المرسل، فمرة يقول: إنه ليس بحجة مطلقاً، ثم نجد في مسنده مراسيل كثيرة!! قال ابن جرير الطبري: "لم يزل الناس على العمل بالمرسل، وقبوله، حتى حدث بعد المائتين القول برده!!

فلنا أن نتخيل المسلمين، وعلماءهم، وقد عاشوا قرنين من الزمان، يحتجون بالحديث المرسل، ويقيمون عليه أحكام شريعتهم، كسنة نبوية مبينة للقرآن، ثم يأتي من بعدهم ويرفضون الاحتجاج به؟!

إن إشكاليات "الحديث المرسل" تكتب فيها المجلدات، وما زالت قائمة إلى يومنا هذا ثم بعد ذلك يُدّعى أن هذه "المرويات" قد حملت نصوص "السنة النبوية" المبينة للقرآن!!

لقد قامت مرويات المصدر الثاني للتشريع، عند الفرق والمذاهب المختلفة، على سند روائي لا يعلم حقيقة رواته إلا الله تعالى، وعلى أساسه أقام أعضاء "منظومة الآبائية" أتباع هذه الفرق، تدينهم الوراثي وهم على قناعة تامة بأنهم يطيعون الرسول، ويتمسكون بسنته، والحقيقة أنهم يطيعون المحدثين، وعلماء الجرح والتعديل، الذين قام عليهم "علم الحديث"، تماما كما فعل أتباع الرسل السابقين مع أئمتهم وعلمائهم!!

يقول البدر العيني: في الصحيح جماعة جرحهم بعض المتقدمين. وجاء في العلم الشامخ: في رجال الصحيحين من صرح كثير من الأئمة بجرحهم، وتكلم فيهم من تكلم بالكلام الشديد.

وقال ابن الصلاح: لقد احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الطعن بهم كعكرمة وإسماعيل بن أويس، وعاصم بن علي، وعمر بن مرزوق، وغيرهم.

لذلك كان من الطبيعي ألا تجد بين المحدثين، وعلماء الجرح والتعديل، إجماعاً على "توثيق" رواة بعينهم، حتى رواة الشيخين، قد تكلم فيهم كثير، وقد خصص ابن حجر العسقلاني شارح صحيح البخاري، بابا بعنوان: "أسماء من طعن فيهم من رجال البخاري" للرد على الطعون التي وجهت لرواة البخاري وأنهم لم يكونوا محل "ثقة" عند آخرين!!

يقول العراقي في شرح "ألفية الحديث، للسخاوي" في مقام الرد على من قال: إن من شرط البخاري أنه لا يخرج إلا عن "الثقة"، حتى ينتهي إلى الصحابي، قال: هذا القول ليس بجيد، لأن النسائي ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان، يقصد البخاري ومسلم!!

ومصطلح "الثقة" هذا، وهو من شروط الحكم على عدالة الراوي، والذي هو شرط البخاري، كان محل خلاف كبير بين العلماء. وليس هذا وحده، بل خلافهم شمل جميع المصطلحات المستخدمة، مثل: فلان "ثبت"، "حجة"، "متقن" "مأمون"..، إلى آخره.

يقول المعلمي [ت١٣٨٦هـ] في مقدمة كتابه "الاستبصار في نقد الأخبار"، عند حديثه عن الخلاف حول مصطلح "الثقة":

– فمنهم من لا يطلق "ثقة" إلا على من كان في الدرجة العليا من العدالة والضبط.

– ومنهم من يطلقها على كل عدل ضابط وإن لم يكن في الدرجة العليا.

– ومنهم من يطلقها على العدل وإن لم يكن ضابطاً.

– ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً واحداً قد تُوبع عليه.

– ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً له شاهد.

– ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً لم يستنكره هو.

– ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى عنه ثقة.

ثم اختلفوا في صور الزيادة التي تقع من "الثقة"، سواء أكان واحداً أم أكثر، وسواء أكانت الزيادة صحيحة أم ضعيفة، وسواء أكانت في السند والمتن أم في أحدهما، فقالوا:

– إذا كان "الثقة" لم يكن واهماً حين زاد في الحديث، وهناك قرائن تدل على ذلك فيكون ما زاده صحيحاً.

– وإذا كان "الثقة" واهماً، لكونه قد أدرج في الحديث ما ليس منه، وذلك بسبب الاختلاط، أو لروايته بالمعنى، أو غير ذلك من الأسباب، فتكون تلك الزيادة معلولة وإن شئت سمها شاذة، أو منكرة، أو مدرجة، أو مقلوبة.

– أما إذا لم يتبين الخطأ ولا الصواب في تلك الزيادة، التي زادها أحد "الثقات" فتصير هذه الزيادة مقبولة. ثم فصلوا الزيادة التي تقع من بعض الصحابة على صحابي آخر فقالوا بقبولها مطلقا إن ثبتت عنه دون خلاف.

فانظر إلى هذه الآراء، التي تستوعب عددا من الاحتمالات، وعشوائية التصحيح والتضعيف، لكلٍ حسب توجهه المذهبي، لتوافق واقع "المرويات"، التي حملت في عصر التدوين "الكذب" و"البدع"، و"الأهواء"، باسم "السنة النبوية"!!

فأي "علم" هذا الذي صنعه أصحابه بأيديهم، ثم يقولون هذا من عند الله، بدعوى أنه قد حمل "الحديث النبوي" الذي يكفر من ينكر حجيته؟!!

لقد أمر الله تعالى الناس أن يقيموا دينهم على البراهين الدالة على صحة نسبته إليه عز وجل، وليس إلى رسوله. لذلك جاء الأمر الإلهي قاطعا في هذا السياق، فتدبر:

وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾ الإسراء

والقفو: الاتباع، يقال: قفاه، يقفوه، إذا اتبعه.

فالآية تنهى عن الاتباع بغير علم، وقد جاء تعليل النهي بجملة: "إن السمع والبصر والفؤاد، كل أولئك كان عنه مسئولا" لبيان أن الإنسان سيسأل عما يسنده إلى هذه الأعضاء من عقائد، ومعارف، وثقافات.

لقد قامت حجية "النص القرآني" على "الآية" الدالة على صدق الرسول فيما بلغ عن ربه، والقائمة بين الناس إلى يوم الدين، وليس على عدالة وضبط الرواة، أصحاب "السند الروائي".

إن هذه "الآية الإلهية" يستحيل أن تتحول إلى "رواية بشرية"، تحمل أحكام الحِلّ والحرمة، التي صنعها أئمة المذاهب الفقهية بأيديهم، ثم نسبوها إلى "السنة النبوية"!!

قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَـٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴿٥٩﴾ يونس

مذهب "الشيعة" في الجرح والتعديل

لا تختلف إشكالات علم الحديث عند "الشيعة"، عنها عند "السنة"، وعند باقي الفرق الأخرى، فالكل قد استقى مروياته، قبل عصر التدوين، من مصدر واحد، وهو منظومة "السند الروائي" الشفهية. إلا أن لكل فرقة من الفرق الإسلامية أصولها العقدية والتشريعية التي قامت عليها هذه الإشكالات.

فيرى "الشيعة" أن الحديث النبوي قد دوّن على يد عدد من الصحابة الذين أخذوه عن الإمام عليّ بن أبي طالب مباشرة، ومنهم ابن عباس، وسلمان الفارسي، وأبو ذر الغفاري وقد نقله عنهم التابعون إلى رواة الفرق المختلفة، ثم حدث بعد ذلك الوضع والتحريف. ويستدلون على ذلك بقول أحد أئمة "أهل السنة"، وهو الإمام الذهبي، الذي ذكر في كتابه "ميزان الاعتدال":

"إن بدعة التشيع، وحب آل البيت، قد ظهرت في أكثر التابعين، وتابعيهم، مع الدين والورع والصدق فلو رد حديث هؤلاء لذهبت جملة الآثار النبوية وهذه مفسدة بينة"!!

أي أن الذهبي، وهو من أعلام "الجرح والتعديل"، يعترف بأنه لم يكن هناك مفر من قبول "الرواة" الذين ظهرت فيهم بدعة التشيع في عصر التابعين، لأنهم لو ردّوا ببدعتهم لكانت مفسدة، ولضاع أكثر الحديث!!

لذلك وجدنا رواة "الشيعة" يخترقون "أسانيد "السنة"، باعتبارهم رواة ثقات، وعندما اكتشف علماء "السنة" تشيعهم، نبّهوا على ذلك في كتبهم!!

لقد أورد الشيخ محمد جعفر الطبسي في كتابه "رجال الشيعة في أسانيد السنة" مائة وأربعين رجلا من رجال الشيعة، دخلوا "أسانيد" أهل السنة في أصح كتبها، ثم بعد ذلك تمت الإشارة إلى تشيعهم، ومن هؤلاء:

١- سليمان بن صرد الخزاعي [ت٦٥هـ]: انظر صحيح البخاري: باب من أفاض على رأسه ثلاثا. وصحيح مسلم: كتاب الحيض.

٢- ظالم بن عمرو الدؤالي [ت٦٩هـ]: انظر صحيح البخاري: كتاب الجنائز، كتاب الشهادات. وصحيح مسلم: كتاب الإيمان، كتاب الزكاة.

٣- فضيل بن مرزوق [ت قبل٧٠هـ]. انظر صحيح مسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب.

٤- قيس بن عباد البصري [ت بعد٨٠هـ]. انظر صحيح البخاري: كتاب الأنبياء باب مناقب عبد الله بن سلام.

٥- عبد الله بن شداد [ت٨١هـ]. انظر صحيح البخاري: ذيل باب الصلاة على النفساء وسنتها. وصحيح مسلم: كتاب الصلاة.

٦- إبراهيم بن يزيد النخعي [ت٩٦هـ]. انظر صحيح البخاري: كتاب الحيض. وصحيح مسلم: كتاب الإيمان.

٧- سليمان بن مهران [ت١٤٨هـ]. انظر صحيح البخاري: باب ما كان النبي يتخولهم بالموعظة. وصحيح مسلم: كتاب الإيمان.

٨- شعبة بن الحجاج [ت١٦٠هـ]. انظر صحيح البخاري: باب الصلاة على النفساء. وصحيح مسلم: المقدمة .

٩- يحيى القطان [ت١٩٨هـ]. انظر صحيح البخاري: باب غزوة ذات الرقاع. وصحيح مسلم: المقدمة.

١٠- علي بن الجعد [ت٢٣٠هـ]. انظر البخاري: باب أداء الخمس من الإيمان.

إن ما سبق ذكره هو مجرد أمثلة، من مجموع ما أورده المؤلف في كتابه، ممن وقعوا في أسانيد "أهل السنة"، من رجال "الشيعة"، والبالغ عددهم مائة وأربعون [١٤٠] راويا.

وعندما ظهر علماء "الجرح والتعديل"، وأرادوا تدوين الكتب في أحوال الرواة، كان عليهم أن يبيّنوا توجهات هؤلاء الرواة العقدية والمذهبية، حتى لا يختلط على الناس أحوالهم. فمثلا استخدم علماء "أهل السنة" هذه العبارات:

فلان ثقة إلا أنه "رافضي"، أو رمي بـ "التشيع"، إلا أنه مغال في "التشيع"، ضعيف لأنه يروي أحاديث في فضائل "أهل البيت"، فلان من شيعة علي ومن كبار أصحابه قد عيب بـ "التشيع"، فلان كان معروفا بـ "التشيع" ولكن من غير سبّ، فلان كثير العبادة والغزو، ولكنه "شيعي"!!

تدبر قولهم: "كان معروفا بالتشيع من غير سبّ"، والذي يعكس حال المسلمين بعد أحداث الفتن الكبرى، وتفرقهم إلى طوائف متصارعة، يسب بعضهم بعضا.

لقد جاء عصر التدوين والرواة يحملون "أسانيد" روائية عشوائيا، و"متونا" مختلطة تعبر عن عقائد أهل السنة، وعن عقائد الشيعة، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

ما رواه البخاري عن جابر بن سمرة قال: سمعت النبي، صلى الله عليه وسلم، يقول: "يكون اثنا عشر أميرا"، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إنه قال: كلهم من قريش".

فهذا "الحديث"، المنسوب إلى رسول الله، ظل محل نزاع بين علماء "السنة"، وعلماء "الشيعة" إلى يومنا هذا!!

فـ "الشيعة" يعتبرونه إقرارا من "أهل السنة" على إمامة الإثني عشر إماما. و"أهل السنة" يرفضون هذا التأويل الشيعي، ويعتبرونه دليلا على افتراق الناس على إثني عشر أميرا، كلهم في وقت واحد!!

وحديث آخر في صحيح البخاري يقول: "لا يزال هذا الدين قائما حتى يكون عليهم اثنا عشر خليفة، كلهم تجتمع عليه الأمة"!!

إذن فهذه شهادة بصلاح هؤلاء الخلفاء. ولكن من هم هؤلاء الخلفاء الذين ستجتمع عليهم الأمة؟! ولماذا هذا العدد بالذات، الذي يخدم التوجه الشيعي في نظرته للإمامة؟!

لم يكن أمام علماء "أهل السنة" إلا محاولة تفصيل هذا العدد على خلفاء بني أمية الذين بلغ عددهم في الحقيقة أربعة عشر خليفة!! لذلك اختلفوا هل يدخل معاوية بن أبي سفيان في هذا العدد، وهو أول خلفاء بني أمية؟! أم هو امتدادا لولاية النبوة، وبذلك يُستبعد من هذا العدد، ويصبح هو والخلفاء الأربعة من قبله أولياء للنبوة، وليسوا خلفاء؟!

لقد أخرجوا معاوية من هذا التعداد بمسألة "ولاية النبوة"، وعلى هذا الأساس وُضعت "الروايات" في فضائله، ثم جاء عصر التدوين ودونت هذه "الروايات" في أمهات كتب "أهل السنة"، نكاية في "الشيعة"، وكرد فعل لما رواه "الشيعة" في ذمه!!

والحقيقة أن سيرة معاوية، ومواقفه مع مخالفيه، وتأسيسه لمبدأ توريث الحكم، كان قد هدم من الناحية العملية، ما حملته هذه "المرويات" من فضائله!!

وفي إطار محاولات تسييس "الأحاديث" لمدح أو ذم الخلفاء، قد تم تركيب "الأسانيد" الموثقة، لخدمة توجهات الفرقتين، وليسهل اختراق هذه "الأحاديث" كتب الصحاح.

فنجد مثلا "روايات" "سنية" تمدح معاوية وخلافة الدولة الأموية [٤١-١٣٢هـ] وأخرى "شيعية" تذم معاوية، وخلافاءه من بعده!!

وكما استخدم علماء "أهل السنة" أدوات "الجرح والتعديل" في تصنيع "الأحاديث" المنسوبة إلى رسول الله، فعل "الشيعة"!!

ولكن اللافت للنظر أن القرنين الرابع والخامس الهجري كانا هما العصر الذهبي لتدوين معظم كتب "الجرح والتعديل" عند الفرقتين. لذلك لم يكن مستغربا هذا التشابه الكبير بين إشكالات "الجرح والتعديل" عندهما!!

فأشهر كتب "الجرح والتعديل" عند "الشيعة"، هي ما دوّن في القرنين الرابع والخامس الهجري وهي الكتب المسماة بـ "الأصول الرجالية" وهي: رجال الكشي – فهرس النجاشي – رجال الشيخ الطوسي – فهرس الطوسي – رجال البرقي – رسالة أبي غالب الزراري – مشيخة الصدوق – مشيخة الشيخ الطوسي.

وأشهر كتب "الحديث" عند "الشيعة" هي:

١- الكافي: ألفه الشيخ أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكُليني [ت٣٢٩هـ] الملقب بثقة الإسلام، وهو من أبرز الفقهاء المُحدِّثين الإماميين، وعلم من أعلامها، وفيه [١٦٠٩٩] حديثاً تقريبا، ويعد عند "الشيعة" بمنزلة صحيح البخاري عند "أهل السنة".

٢- من لا يحضره الفقيه: ألفه الشيخ أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المعروف بالشيخ "الصدوق"، [ت٣٨١هـ]. وفيه [٥٩٦٣] حديثا.

٣- تهذيب الأحكام: ألفه الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، المعروف بشيخ الطائفة [ت٤٦٠هـ]، وفيه [١٣٥٩٠] حديثا.

٤- الاستبصار فيما اختلف من الأخبار: وهو أيضا مما ألفه الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي. وفيه [٥٥١١] حديثا.

ومن علماء "الشيعة" من يرون عدم صحة كل ما جاء في هذه الكتب، ومنهم الفيض الكاشاني، وهو من علماء القرن الحادي عشر الهجري، وصاحب "تفسير الصافي"، من أهم كتب التفسير عند "الشيعة"، وكتاب "الوافي" الذي جمع فيه هذه الكتب الأربعة ، مع شرح أحاديثها المُشكلة.

ويذكر الشيخ الكاشاني، في مقدمة "الوافي"، عدم وجود كتاب في "الحديث" يقال عنه إنه أصح كتاب بعد كتاب الله، كما ينسب "أهل السنة" ذلك إلى صحيح البخاري، فيقول: "هذا يا إخواني كتاب واف في فنون علوم الدين، يحتوي على جملة ما ورد منها في القرآن المبين، وجميع ما تضمنته "أصولنا الأربعة"...، حداني إلى تأليفه، ما رأيت من قصور كل من "الكتب الأربعة" عن الكفاية وعدم وفائه بمهمات الأخبار الواردة للهداية".

وبعد بيان أوجه النقص في هذه الكتب، قال: "وبالجملة، فالمشايخ الثلاثة شكر الله مساعيهم، وإن بذلوا جهدهم فيما أرادوا، وسعوا في نقل "الأحاديث" وجمع شتاتها وأجادوا إلا أنهم لم يأتوا فيها بنظام تام، ولا وفي كل واحد منهم بجميع الأصول والأحكام، ولم يشرحوا المبهمات منها شرحا شافيا، ولم يكشفوا كثيرا مما كان منها خافيا".

وقال، تحت عنوان تنبيه: "إنه لما افتتن الناس، بعد وفاة رسول الله، فغرقوا في لجج الفتن، وهلكوا في طوفان المحن، إلا شرذمة ممن عصمه الله، وبسفينة "أهل البيت" نجاه، وبالتمسك بالثقلين أبقاه..، فاستبقى الله عز وجل بهم رمق الشريعة في هذه الأمة وأبقى بإبقاء نوعهم "سنة" خاتم النبيين إلى يوم القيامة. فبعث إمام هدى بعد إمام، وأقام خلف شيعة لهم بعد سلف، فكان لا تزال طائفة من "الشيعة" رضي اللّه عنهم، يحملون "الأحاديث" في الفروع والأصول، عن أئمتهم، عليهم السلام، بأمرهم، وترغيبهم، ويروونها لآخرين، ويروي الآخرون لآخرين، وهكذا إلى أن وصلت إلينا، والحمد لله رب العالمين".

وقال دفاعا عن المذهب الشيعي: "فظلت المقلدة في غمار آرائهم يعمهون، وأصبحوا في لجج أقاويلهم يغرقون..، أو لم يدبروا قول الله عز وجل:

"...فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾ آل عمران

أما طن آذانهم أن المراد بـ "وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ" الأئمة عليهم السلام...، أو خفي عليهم أن قول "المعصوم" عليه السلام إنما يعرف بـ "الحديث" المسموع عنه عند حضوره والمحفوظ في صدور الثقات، أو المثبت في دفاترهم عند غيبته، ولا مدخل لضم الآراء معه، اتفقوا أو اختلفوا.

ثم قال: نعم قد يكون "الحديث" مما اتفقت الطائفة المحقة على نقله أو العمل بمضمونه بحيث اشتهر عنهم، وفيما بينهم، ويسمى ذلك "الحديث" بالمجمع عليه..، وهذا معنى "الإجماع" الصحيح المشتمل على قول "المعصوم" عند قدماء الشيعة لا غير... وليت شعري ما حملهم على أن تركوا السبيل الذي هداهم إليه أئمة الهدى، وأخذوا سبلا شتى، واتبعوا الآراء والأهواء، كل يدعو إلى طريقة ويذود عن الأخرى. ثم ما الذي حمل مقلدتهم على تقليدهم في الآراء دون تقليد "الأئمة" عليهم السلام، على الطريقة المثلى إن هي إلا "سنة" ضيزى..."!!

وقال عن مسألة "التصحيح والتضعيف" عند علماء الشيعة: "قد اصطلح متأخرو فقهائنا على تنويع الحديث المعتبر في صحيح، وحسن، وموثَّق. فإن كان جميع سلسلة "سنده" إماميين ممدوحين بالتوثيق، سموه "صحيحا"، أو إماميين ممدوحين بدونه كلا أو بعضا مع توثيق الباقي سموه "حسنا"، أو كانوا كلا أو بعضا غير إماميين مع توثيق الكل سموه "موثقا".

وقال: وأول من اصطلح على ذلك، وسلك هذا المسلك، العلامة "الحلي" رحمه الله وهذا الاصطلاح لم يكن معروفا بين قدمائنا، قدس الله أرواحهم، كما هو ظاهر لمن مارس كلامهم، بل كان المتعارف بينهم إطلاق "الصحيح" على كل "حديث" اعتضد بما يقتضي الاعتماد عليه، واقترن بما يوجب الوثوق به والركون إليه...".

ثم قال: "وقد جرى صاحبا كتابي "الكافي" و"الفقيه" على متعارف المتقدمين، في إطلاق "الصحيح" على ما يركن إليه ويعتمد عليه، فحكما بصحة جميع ما أورداه في كتابيهما من "الأحاديث"، وإن لم يكن كثير منه صحيحا على مصطلح المتأخرين".

فإذا ذهبنا إلى "الحر العاملي" وجدناه يقول في وسائل الشيعة عن الحديث الصحيح: "الحديث الصحيح هو ما رواه العدل "الإمامي" الضابط في جميع الطبقات، وهذا يستلزم ضعف كل الأحاديث عند التحقيق، لأن العلماء لم ينصوا على عدالة أحد من الرواة إلا نادراً، وإنما نصوا على "التوثيق"، وهو لا يستلزم العدالة قطعاً"!!

إن علماء "الشيعة" لم يعطوا أشهر وأصح كتب الحديث عندهم، وعلى رأسها "الكافي"، تلك المنزلة التي أعطاها علماء "السنة" إلى صحيحي البخاري ومسلم!!

إنهم يروْن أن هذه الكتب فيها الصحيح المعتبر، والضعيف الذي لا يُحتج به!!

قال السيد الخوئي، في معجم رجال الحديث: لم تثبت صحة جميع روايات الكافي بل لا شك في أن بعضها ضعيفة، بل إن بعضها يُطمأن بعدم صدورها من المعصوم عليه السلام. وقال السيد محمد المجاهد، في مفاتيح الأصول: الذي عليه محققو أصحابنا عدم حجية ما ذكره الكليني، ولهذا لم يعتمدوا على كل رواية مروية في الكافي"!!

فهل نفعت "عصمة الأئمة"، أو "عدالة الصحابة"، في التوصل إلى اتفاق بين علماء السنة والشيعة، لإصدار كتاب واحد، يحوي "الأحاديث النبوية" التي خرجت على لسان النبي، على وجه القطع واليقين؟!!

"أصول الكافي"، للكليني:

إن من أصح كتب الحديث عند الشيعة، كتاب "أصول الكافي" لصاحبه محمد بن يعقوب الكليني [ت٣٢٩هـ]. ويبلغ عدد أحاديث الكافي [١٦١٩٩] حديثاً. وقد ألّف الكليني كتابه استجابة لمن طلب منه أن يجمع حديث رسول الله، بالآثار الصحيحة عن أئمة "الشيعة"، فألفه في عشرين عاماً.

ويختلف كتاب الكافي عن صحيح البخاري، في أن علماء الشيعة لم يعطوا "الكليني" تلك المنزلة التي أعطاها علماء السنة "البخاري"!! وكما لم تسلم أحاديث "أهل السنة" من نقد علمائهم، لم تسلم أيضا أحاديث "الشيعة"!!

يقول آية الله السيد أبو الفضل بن الرضا، في مقدمة كتابه "كسر الصنم"، في نقد كتاب "أصول الكافي":

"اعلم أن الإسلام دين إلهي، يدعو الناس إلى الوحدة والاتحاد. وقد كان المسلمون متحدين في عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وحتى بعد وفاته بمدة لم يكن لهم اسم إلا الإسلام، ولم يكن فيهم من هدي إلا هدي القرآن، ولم تكن العصبية المذهبية ولا كتبها وجدت آنذاك، وكان القرآن هو حجتهم الوحيدة، وكان كتاب هداية للمتقين، وذلك حيث قال الله في سورة البقرة [الآية ٢]: "هدى للمتقين".

ولكن بعد مضي قرن أو قرنين من الزمان، ظهرت أخبار باسم الدين، ووجد أشخاص باسم المحدثين، أو المفسرين، الذين جاءوا بأحاديث مسندة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أو أقوال لأكابر المسلمين، محاولين بذلك توجيه الأنظار إليهم. ثم شيئاً فشيئاً ظهرت فئة تزيّت بزيّ العلماء، فرقوا أمر هذه الأمة، ونشروا بينها الاختلاف، عن طريق هذه الأخبار والأحاديث. وصدق الله تعالى حين قال في القرآن:

وَمَا ٱخۡتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡ ... [٢١٣] البقرة

وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡ... [١٩] آل عمران

فَمَا ٱخۡتَلَفُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡ... [١٧] الجاثية

تبين هذه الآيات بوضوح أنه بعد نزول تلك الكتب الإلهية التي كانت تدعو إلى الوحدة، جاء علماء تلك الكتب نفسها وأحبارها، وأوجدوا الاختلاف.

ولم يكن ذلك منهم لوجه الله ولإظهار الحق والحقيقة، بل كان "بغياً بينهم" وتحاسداً وحقداً وظلماً وجوراً وانتفاعاً، وليجعلوا الناس مطايا لهم، ويستفيدوا منهم، وكل ذلك باسم الدين والإيمان.

وقد أشار الله تعالى إلى هذه الفئة من العلماء، إتماماً للحجة وإرشاداً منه تعالى لطالبي الهداية:

وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَفِي شِقَاقِۭ بَعِيدٖ... [١٧٦] البقرة

فالله جعل القرآن هو الحكم لفصل الخلاف وأمر بالرجوع إليه درءاً للفساد والاختلاف:

وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ... [١٠] الشورى

وقال أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه بصدد هذه الآية في نهج البلاغة في خطبة [٢١٣]، وفي مكتوب[٥٣]:

"فالرد إلى الله رد إلى كتابه"، يعني أن الله قال: إذا اختلفتم فارجعوا إلى الله ابتداءً والقصد منه هو الرجوع إلى كتابه، ولم يقل: ارجعوا إلى الحديث".

وطلباً لرضى الله تعالى وقياماً بواجب الإرشاد ولرفع الخلافات، وللدعوة إلى الوحدة والاتحاد بين المسلمين، ودفعاً للبغض والشقاق والنفاق، وتوضيحاً لطريق الاتحاد لأبناء وطني، وضعت كتابي هذا موضحاً فيه أن:

هذه الخلافات إنما نشأت بسبب الأخبار المفتراة الواردة في كتبنا المعتبرة نحن الشيعة. هذه الكتب التي قد توهّمنا أنها حجة إلهية وكافية لأبناء مذهبنا هي التي أنشأت الاختلاف وأوجدت الخرافات وضللت شعبنا.

واخترت من بين كتب الشيعة المعتبرة كتاب الأصول للكافي، لأنهم يعتبرونه من أوثق الكتب وأحسنها، لأنه إذا تناقضت أخبار هذا الكتاب مع حجتين إلهيتين وهما القرآن والعقل، وصار ذلك كالعيان فستنهار قيمة غيره من الكتاب بداهة!!

ونحن في هذا الكتاب سنأتي على ذكر أخبار الكافي وأحاديثه التي تخالف الحجة الإلهية وسنحقق في "السند" و"المتن"، لأنه إذا تبين فساد "السند" ورواته، تبين للقارئ من هم الذين اختلقوا المذهب، وعمدوا للتفرقة بين المسلمين بوضع الأخبار الملفقة". انتهى

ويقول الطبرسي في "مستدرك الوسائل":

إن شهادة الكليني على صحة خبر ترجع إلى أن الخبر موجود في الأصول والكتب المعمول بها، المعلومة الانتساب إلى أربابها والمتصلة طرفه وأسانيده إليها، وقد أخرجه منها أو تلقاه من الثقاة الذين لا تتوقف معرفتهم على الأمور النظرية لكونهم من مشايخه أو مشايخ مشايخه، وقرب عصره منهم، وعدم اشتباههم بغيرهم، وكلها شهادة حسية مقبولة عند الفقهاء.

وقال: فلو شهد عادل بأن هذا الكتاب لفلان، وهذا الكلام موجود في كتاب فلان، أو شهد بأن فلانا ثقة، فهل رأيت أحدا يستشكل في ذلك، بل عليه مدار الفقه في نقل الآراء والفتاوى والأقوال، والتزكية والجرح!!

فمن اعتبر تصحيح "الكليني" لمرويات "الكافي" شهادة منه بتزكية رواتها، وبوجود قسم منها في الكتب المعتبرة، بنى على صحتها وجاز له العمل بها في الأحكام وغيرها.

ومن بنى على أن تصحيحه لها، كان من نتيجة فحصه واجتهاده ودراسته لإسناد الحديث ومتونه، خلال تلك المدة الطويلة، من بنى على ذلك، لم يفرق بين مرويات الكافي وغيرها، من حيث كونها خاضعة للنقد والجرح والتعديل.

ثم قال: إن اجتهاد شخص لا يكون حجة على غيره، ولا بد في مثل ذلك من عرض ذلك الموضوع على الأصول والقواعد الموضوعة لتمييز الصحيح من غيره!! اهـ

ولقد اتبع الكليني في كتابه الكافي، منهج "التوثيق" العشوائي، فقد روى عن الغلاة والعصاة لاعتماده على بعض الموثوقين في سند الرواية، دون دراسة "متون" أحاديثهم دراسة علمية. ومن رجال الكافي الذين طعن فيهم بعض علماء الشيعة نذكر:

١- أحمد بن أبي زاهر أبو جعفر الأشعري: كان يروي عن الضعفاء والمجاهيل ولم يكن قويا في نفسه، فلم يسلم حديثه من العيوب، كما جاء في الخلاصة للعلامة الحلي.

٢- أحمد بن مهران: ضعفه ابن الغضايري والعلامة في الخلاصة، ولم يشر أحد من المؤلفين في الرجال إلى توثيقه.

٣- يونس بن ظبيان: نص المؤلفون في الرجال على أنه ضعيف، لا يلتفت إلى حديثه، واتفقوا على أنه من الغلاة الوضاعين.

٤- علي بن حسان: كان من الغلاة المعروفين في عصره بالكذب، وتأويل الآيات والأحاديث حسب معتقداته، وقد ألف كتابا في تفسير القرآن اسماه تفسير الباطن.

روى أكثره عن عمه عبد الرحمن بن كثير. وروى عنه الكليني رحمه الله في تفسير بعض الآيات ما يؤكد غلوه وفساد عقيدته.

٥- علي بن أسباط: المعروف بأبي الحسن المقري، كان من القائلين بإمامة عبد الله الملقب بالأفطح، ابن الإمام جعفر بن محمد الصادق، عده المؤلفون في الرجال من الضعفاء، لذلك ولغيره من أسباب التضعيف.

٦- عبد الرحمن بن كثير: من موالي العباس بن محمد بن عبد الله بن العباس. كان من الوضاعين كما جاء في كتب الرجال. وأخذ عنه ابن أخيه علي بن حسان. واعتمد عليه في كتابه تفسير الباطن كما ذكرنا. وقد أكثر عنه وعن علي بن حسان الكليني في كتاب الحجة من الكافي، وقلّ أن تجد رواية من مروياتهما سالمة عن الشذوذ والعيوب والغلو المفرط.

٧- محمد بن الحسين بن سعيد الصايغ: جاء في النجاشي، والخلاصة للعلامة الحلي، أنه ضعيف جدا، ومتهم بالغلو المنافي لأصول الإسلام.

٨- علي بن العباس الجرازيني: قال في الإتقان: أنه ضعيف جدا، ونص في الخلاصة أن له تصنيفا في الممدوحين والمذمومين يدل على خبثه وفساد مذهبه، لا يلتفت إليه، ولا يعبأ بما رواه.

٩- علي بن حمزة البطائني: كان ممن وقف على إمامة موسى بن جعفر، وادعى بأنه غاب وسيرجع. ونص الكشي في رجاله أن علي بن الحسن بن فضال قال:

علي بن حمزة كذاب متهم ملعون، رُويت عنه أحاديث كثيرة ، وكتبت عنه تفسير القرآن من أوله إلى آخره، إلا أني لا استحل أن أروي عنه حديثا واحدا.

١٠- عمر بن شمر بن يزيد الجعفي: ضعفه المؤلفون في الرجال، ونسبوا إليه أنه دس أحاديث في كتب جابر الجعفي ونسبها إليه، وأضاف إلى ذلك في الخلاصة: إني لا اعتمد على شيء مما يرويه.

١١- صالح بن أبي حماد أبو الخير الرازي: ضعفه أكثر المؤلفين في الرجال وتوقف في أمره العلامة في الخلاصة.

١٢- صالح بن يحيى المزني: ضعفه جماعة من المحدثين، ونسبوا إليه ما يُشعر بعدم جواز الاعتماد عليه، واتفقوا على أنه كان "زيدي" المذهب.

١٣- صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان: جاء في نقد الرجال للتفريشي أنه كان من الغلاة الكذابين، لا يلتفت إلى أحاديثه، وأكد ذلك في الخلاصة، ولم يرد عن أحد من المؤلفين في الرجال ما يشير إلى جواز الاعتماد على مروياته، أو وثاقته.

١٤- محمد بن جمهور العمي البصري: جاء في النجاشي عنه أنه ضعيف في الحديث فاسد المذهب، وأضاف إلى ذلك أنه قد قيل فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها. وأكد ذلك عنه أكثر المؤلفين في الرجال ونصوا على أن له شعرا يحلل فيه محرمات الله.

١٥- محمد بن سليمان بن عبد الله الديلمي: نص في إتقان المقال على أنه ضعيف جدا، لا يعول عليه في شيء، ومع ذلك فهو متهم بالغلو والانحراف في عقيدته، كما نص على ذلك أيضا المؤلفون في أحوال الرواة.

وغير ذلك من عشرات الرواة المجروحين موجودون في كتاب الكافي للإمام الكليني.

وكما اختلف المحدثون، من "أهل السنة"، في تصحيح وتضعيف "الأحاديث" لاختلافهم في "جرح وتعديل" الرواة، اختلف أيضا علماء "الشيعة".

فمنهم من ذهب إلى أنّ جميع "الأحاديث" الموجودة في كتب "الشيعة" هي الصحيحة والمعتبرة، ومنهم الشيخ الصدوق في مقدمة كتاب "من لا يحضره الفقيه".

ومنهم من ضعفوا بعض هذه "الأحاديث". وهناك من ذهب إلى صحة معظمها وليس جميعها. ومنهم من قال بعدم الحاجة أصلا لقواعد "الجرح والتعديل".

ومن علماء "الشيعة" من يرى أن هناك "الأحاديث" الضعيفة، بل والموضوعة، ومن هؤلاء: الشيخ الطوسي، الذي يعترف بأن في كتابيه: "التهذيب" و"الاستبصار"، بعض الأحاديث الضعيفة.

وحكم الشيخ المفيد بضعف عدة من "الروايات" التي أخرجها الكليني في "الكافي" ولم ينتبه إلى أنها مثبتة في أبواب "النوادر"، التي نبه الكليني نفسه على عدم صحتها، وأنها ليست مما يصح العمل به.

ومما تقدم يتضح: أنه لا يوجد عند الشيعة كتاب حديث صحت جميع أحاديثه.

إن إشكالات "علم الحديث"، عند الفرق المختلفة، قامت بسبب عدم وجود منهج علمي يستمد مادته، من قاعدة بيانات موثقة، من مصدرها الأساس في عصر الرسالة. ذلك أن أغلب كتب الحديث لم تصنف على أساس صحة "المتن" وإنما صحة "السند"!!

لقد حمل "السند الروائي" إلى عصر التدوين آلاف "المرويات"، التي دوّنها المحدثون جميعها، لضمان عدم ضياع شيء منها، دون النظر في مضامينها، ليأتي بعد ذلك علماء الحديث ليغربلوها، وينقوا منها الصحيح!!

لقد واجه علماء "الشيعة" مثلهم مثل "أهل السنة"، إشكاليات كبيرة عندما أرادوا تطبيق شروط "الجرح والتعديل" [النظرية] على ما هو موجود [عمليا] في الكتب.

فمثلا: إذا أخذنا شرط "الاتصال" وهو أن يكون "الحديث" متصل الإسناد، وجميع رواته عدولاً إمامية، وأردنا عرض كتاب "الكافي" على هذا الشرط وحده، فإن نصف أحاديثه يكون ضعيفاً!! فإذا ذهبنا إلى "صحيح البخاري"، وأردنا تطبيق هذا الشرط، مع حذف كلمة "إمامية" منه، لضاقت دائرة الضعيف، واتسعت دائرة الصحيح.

فكيف تقام نصوص مصدر تشريعي إلهي، يكفر منكره، على أساس هذه العشوائية في الجرح والتعديل، وهذه المدارس المذهبية في التصحيح والتضعيف؟!

إن معظم علماء الشيعة يعتبرون أن مجيء العلامة "الحلي" في القرن السابع الهجري قد فتح باب النقد للكتب الأربعة وقبول رواية "العامي" دون التقيد بأن يكون "إماميا".

لقد تحرر العلماء من قيود وشروط السلف، وأعادوا تصنيف "الأحاديث" وفق أصول وقواعد جديدة. وعلى هذا الأساس، تم تقسيم أحاديث "الكافي" على النحو التالي:

الصحيح: خمسة آلاف واثنان وسبعون [٥٠٧٢] حديثا.

الحسن: مائة وأربعة وأربعون [١٤٤] حديثا.

الموثق: ألف ومائة وثمانية وعشرون [١١٢٨] حديثا.

القوي: ثلاثمائة وحديثان [٣٠٢] حديثا.

الضعيف: تسعة آلاف وأربعمائة وخمسة وثمانون [٩٤٨٥] حديثا.

إن اتصاف هذا المقدار، من مرويات الكافي بالضعف، لا يعني عند علماء "الشيعة" سقوطها بكاملها عن درجة الاعتبار، وعدم جواز الاعتماد عليها في أمور الدين، ذلك لأن وصف الرواية بالضعف من حيث سندها، لا يمنع من قوتها من ناحية ثانية!!

يقول علماء "الشيعة": قد توجد الرواية الضعيفة في بعض الكتب المعتبرة، أو تكون موافقة للكتاب والسنة، أو معمولا بها عند العلماء!!

ولقد نص أكثر فقهاء "الشيعة" على أن الرواية الضعيفة، إذا اشتهر العمل بها تصبح كغيرها من الروايات الصحيحة، وربما تترجح عليها في مقام التعارض!!

ومن رواة "الكافي"، الذين جرحهم علماء الشيعة، أذكر فقط بعض الأمثلة ممن أوردهم "الحلي" في الخلاصة:

١- أحمد بن أبي زاهر أبو جعفر الأشعري: كان يروي عن الضعفاء والمجاهيل ولم يكن قويا في نفسه، ومن أجل ذلك لم يسلم حديثه من العيوب.

٢- أحمد بن مهران: من الضعفاء.

٣- يونس بن ظبيان: ضعيف، لا يلتفت إلى حديثه، من غلاة الوضاعين.

٤- علي بن حسان: من الغلاة الكذابين، يفسر الآيات والأحاديث حسب معتقداته.

٥- علي بن أسباط، المعروف بأبي الحسن المقري: من الضعفاء.

٦- عبد الرحمن بن كثير: من الوضاعين.

٧- محمد بن الحسين بن سعيد الصايغ: ضعيف جدا ومتهم بالغلو المنافي للإسلام.

٨- علي بن العباس الجرازيني: ضعيف جدا، فاسد المذهب.

٩- علي بن حمزة البطائني: كذاب، متهم ملعون.

١٠- عمر بن شمر بن يزيد الجعفي: ضعيف، ينسب أحاديث الآخرين إليه.

فإذا أضفنا إلى "منظومة الضعفاء" ما ذهب إليه العلامة "الحلي"، من عدم اشتراط أن يكون الرواي "إماميا" للحكم على الرواية بالصحة، علمنا مدى حجم الإشكالات التي كانت تواجه المحدثين في عصر التدوين، ما اضطر "المتأخرين" منهم، إلى إيجاد مخرج لما وقع فيه "المتقدمون" من حرج، لمواجهة هذه الإشكالات!!

لذلك تعدّت اجتهادات "الحلي"، وغيره من علماء "الشيعة"، ثوابت "المنظومة الروائية" السلفية. لقد أصبح "الحديث" الذي يرويه غير الإمامي الموثوق به، في عداد "الأحاديث" الصحيحة المقبولة عند "الشيعة"، حتى وإن كان رواته من "أهل السنة"!!

لقد احتوى "الكافي" [٢١١٨] حديثا، لرواة مخالفين للشيعة في مذهبهم، وهم "العامة".

لقد اخترقت مرويات "العامة" كتب الحديث، ليس فقط عند "الشيعة"، وإنما عند معظم الفرق الإسلامية!!

ولمواجهة هذه الأزمة، رفع المتأخرون من المحدثين مبدأ: "أن الاختلاف في العقيدة لا يمنع من الاعتماد على ما يرويه الراوي، إذا كان صادقا ومأمونا في النقل". وقالوا: إن فساد العقيدة لا يسري إلى فساد القول.

وعلى الجانب الآخر، وجه فريق من علماء "الشيعة"، المتعصبين لمذاهبهم، النقد والتهم للعلامة "الحلي"، واعتبروا تصنيفه الحديث إلى أصناف أربعة، وعدم اشتراط أن يكون الرواي إماميا..، اعتبروا ذلك بدعة، وخروجا على طريقة السلف الصالح، الذين لم يفرطوا في قدسية هذه "الأحاديث"، باعتبارها وحيا إلهيا منزل من السماء!!

لقد عرفنا أن الصحيح في مفهوم "المتقدمين" يختلف اختلافا كبيرا عن مفهوم "المتأخرين" عند علماء الشيعة. وفي هذا السياق يرى "الكليني" أن مسألة "الثقة" في المصدر المنقول عنه "الرواية" شرط أساسي لصحتها. ذلك لأن الصحة، حسب ما ذهب إليه، لا تتوقف فقط على عدالة وضبط رواة "السند"، بل يصح وصف الحديث بالصحة لمجرد "الثقة" في مصدره، ولو لم يكن رواة "السند" كلهم عدولا!!

ولم تكن هذه الرؤية لمنظومة "الحديث الصحيح" خاصة بعلماء الشيعة فقط، فكما أن مجرد ورود "الحديث" في كتاب "الكافي"، يجعله صحيحا، عند الشيعة، ولو لم يكن كذلك "سندا" أو "متنا"، فكذلك الحال بالنسبة لكتاب "البخاري" عند "أهل السنة"!!

فانظر إلى هذا المصدر التشريعي، المفترى على الله ورسوله، والذي تُقطّع بسببه الرقاب، وتقوم الدنيا ولا تقعد إذا مسه إنسان بسوء، ويحكم عليه بالردة، ويُفَرّق بينه وبين زوجه..، انظر كيف يحمل براهين سقوطه، كالشمس الساطعة في كبد السماء.

إن الواقع المعاصر، الممتد جذوره إلى عصر الرسالة، يثبت أن الرسالة التي أمر الله رسوله أن يبلغها للناس، وأمر الناس باتباعها، هي كلام الله تعالى: القرآن الكريم، ولا دليل مطلقا يشهد بغير ذلك.

إن المسلمين عندما يريدون الاستدلال بآية قرآنية، في أي زمان، وفي أي مكان يقولون: "قال الله تعالى"، دون "إسناد" هذه الآيات إلى الرسول المبلغ لها. أما هذه "الأحاديث" المنسوبة إلى النبي، عليه السلام، فلم تكن لتقوم لها قائمة، لولا هذا "السند الروائي" المذهبي!!

فما هي طبيعة الجدل القائم حول كتابة الأحاديث في عصر النبوة، وما هو مصيرها في عصر التدوين؟!

جدلية "كتابة" الحديث و"تدوينه"

لقد حملت منظومة التواصل المعرفي كتبا حوت "مرويات"، منسوبة إلى رسول الله وسمها المحدثون باسم "السنة النبوية"، لتأخذ قدسيتها في قلوب أتباعها. ولكن الإشكالية التي واجهت المحدثين عند تدوين هذه الكتب، أنهم أخذوا هذه "المرويات" من أفواه وصحف "الرواة" المعاصرين لهم، باعتبار أنهم محل "ثقة"!! فلم تكن هناك مخطوطات لهذه "المرويات"، موثقة من الخلافة الإسلامية، يمكن الرجوع إليها عند إرادة التحقيق العلمي، لهذا الكمّ الهائل من "المرويات"، الذي كان موجودا في عصر التدوين!!

لقد كان الصحابة والتابعون يتناقلون "الأحاديث" بالرواية الشفهية، وكانوا هم المرجعية الأولى التي يرجع إليها للتأكد من صحة هذه "الأحاديث". فكيف يُترك "الحديث النبوي" دون تدوين بعد وفاة النبي، عليه السلام، وبعد وفاة صحابته، وقد أظهرت "الفتن الكبرى" أن تراث الأمة الديني بوجه عام، سيُمزق على أيدي أتباع الفرق والمذاهب المختلفة، كلٌّ حسب توجهه العقدي والتشريعي!!

وللخروج من إشكالية عدم وجود مخطوطات موثقة رسميا لهذه "المرويات"، خاصة بعصر النبوة، أو بعصر الخلافة الراشدة، وظهور الكتب الجامعة للحديث فجأة في القرنين الثاني والثالث الهجري..، ذهب المحدثون إلى "بدعة" التفريق بين "كتابة" الحديث و"تدوينه"!! فقالوا: إن "الأحاديث النبوية" كانت "مكتوبة" في عصر النبوة في صحف مفرقة، فلما جاء عصر التدوين جُمعت و"دُونت" في الكتب!!

قالوا هذا لإعطاء الشرعية لما دونوه من "مرويات"، ولبيان أن هذه "المرويات" كانت متصلة الحلقات بعصر النبوة!!

إن تدوين "الحديث" يعني، وضع كل "الأحاديث النبوية" بين دفتين، وفق نظام وضوابط، وآليات علمية، حسب العصر المراد تدوينه فيه. فلماذا لم "يُدوّن" الصحابة الأحاديث التي "كتبوها" بين يدي رسول الله، في كتاب جامع لها، وهم المرجعية الأولى التي لو فُقدت سقطت هذه "الأحاديث" كلها؟! هذا إن كانت هذه "الأحاديث" حقا مصدرا تشريعيا إلهيا واجب الاتباع!!

ولكن السؤال: لو افترضنا أن هذه "الأحاديث النبوية" قد دُوّنت في عصر النبوة، في كتاب واحد جامع لها، فهل تعتبر في هذه الحالة شريعة إلهية واجبة الاتباع؟!

أقول: إن استيفاء شرط تدوينها في كتاب جامع في عصر النبوة، يحقق لها صحة النسبة إلى النبي، عليه السلام. أما صحة النسبة إلى الله تعالى، فتحتاج إلى برهان قطعي الثبوت عن الله، وليس فقط عن رسوله، تماما كما أثبتنا صحة نسبة "القرآن" إلى الله تعالى لكونه "آية" إلهية.

إن نصوص الشريعة الإلهية لا تثبت بصحة النسبة إلى الرسل، عن طريق علوم الحديث، ومدارس الجرح والتعديل، والتصحيح والتضعيف..، وإنما بصدق "الآية" الدالة على صحة النسبة إلى الله تعالى.

أقول هذا، لبيان أن حديثي عن إشكالات "علم الحديث" ليس معناه إقرارا مني بشرعية ما اصطلحوا على تسميته بـ "علم الحديث"، لأنني أرى أنه لا يوجد دليل قرآني واحد على شرعيته. وإنما جاء حديثي عن هذه الإشكالات للرد على الذين يدّعون أن هذه "الأحاديث"، المنسوبة إلى النبي، قد حملت مصدرا تشريعيا إلهيا لتفسير آيات الذكر الحكيم، واستكمال ما نقص من أحكامها!!

فكيف يقبل مسلم أن تكون هذه "المرويات"، التي نسبها الرواة إلى النبي، ودونت مذهبيا بعد وفاته، عليه السلام، بقرن ونصف قرن من الزمان، على أقل تقدير، كيف تكون مصدرا تشريعيا إلهيا؟!!

الحقيقة أنني لا أرى أمامي في هذا الوجود، نصا اتصف بالصفات التي تليق بجلال الله تعالى وبفاعلية أسمائه الحسنى، غير "النص القرآني" الذي هو "آية" رسول الله محمد الدالة على صدق نبوته.

عصر الخلافة الراشدة:

وإذا كانت هناك أسباب منعت الرسول من تدوين "الحديث" في حياته، فلماذا لم تفعل ذلك أم المؤمنين عائشة، وهي زوجه، ومن كبار رواة الحديث، بعد أن شعرت أن الصحابة يخطئون في نقل الحديث النبوي وروايته؟! روى الإمام مسلم في صحيحه، أن أم المؤمنين عائشة ردت حديث عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وقالت: "إنكم لتحدثوني عن غير كاذبين، ولا مكذبين، ولكن السمع يخطئ!!

لقد علمت السيدة عائشة أن "السمع يخطئ"، وكان لها استدراكات كثيرة على "روايات" الصحابة، فلماذا لم تأمر السيدة عائشة بتدوين كتاب جامع لـ "الأحاديث النبوية" وقد عاشت حتى خلافة عليّ بن أبي طالب [ت٤٠هـ] وعاصرت الفتن الكبرى؟!

وعلى الجانب الآخر، يرى الشيعة أن سبب النهي عن تدوين "الأحاديث"، بعد وفاة النبي هو: إبعاد الأمة عن واحد من أعظم مصادر الفكر الإسلامي الأصيل, ورافد من أزخر روافده غنىً وثروةً وصفاءً وأصالةً, ألا وهو حديث أهل البيت النبويّ الطاهر الذي جمعوه كلمة كلمة. كما يرون أن إشكالية عدم تدوين الحديث ارتبطت بمسألة "الإمامة" وأن ثمة مؤامرة حدثت لاستبعاد أهل بيت رسول الله من هذه "الإمامة"، ورسول الله في مرض الموت.

فقد منع عمر بن الخطاب رسول الله أن يكتب لأمته كتابا لن يضلوا بعده، والذي كان سينص فيه على خلافة علي بن أبي طالب!! ومن هنا، بدأ الصراع بين المؤيدين والمعارضين، لكتابة وتدوين الحديث!!

يروي البخاري في صحيحه عن ابن عباس، قال: لما اشتد بالنبي وجعه قال: "ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده. قال عمر: إن النبي غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا، فاختلفوا، وكثر اللغط. قال النبي: قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع. فخرج ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله وبين كتابه. وقد جاءت هذه الرواية بعدة طرق عند البخاري.

واختلف العلماء في المراد بالكتاب، فقيل: كان أراد أن يكتب كتابا ينص فيه على بعض الأحكام المختلف عليها ليرتفع الاختلاف!! وقيل: بل أراد أن ينص على أسامي الخلفاء بعده، حتى لا يقع بينهم الاختلاف!! لقد ضاعت الحقيقة بين أمواج التفرق والتخاصم، وبين "مرويات" الطائفية والهوى المتبع!!

فالشيعة يتهمون "أهل السنة" بأنهم ساروا على خطى الخلفاء غير الراشدين، ووضعوا لهم "الأحاديث" التي تخدم مصالحهم, وتوجهاتهم العقدية والتشريعية، في الوقت الذي ضحى فيه عليّ بن أبي طالب بالخلافة، بعد وفاة عمر بن الخطاب، حفاظا على "السنة" أن تنتهك مكانتها، حين رفض أن يبايعوا له بالخلافة على كتاب الله وسنة رسوله، وسيرة الشيخين أبي بكر وعمر، فرفض أن يقرن إلى كتاب الله وسنة رسوله سيرة الشيخين، ولا أي شيء آخر!!

فالشيعة لا يعترفون بمرويات "أهل السنة"، التي حملها الصحابة من غير أهل البيت لاتهامهم بالتخطيط لاستبعاد عليّ من الخلافة، ورسول الله ما زال على فراش الموت. و"أهل السنة" ينفون كل ما ادعاه "الشيعة"، وما أثاروه من شبهات، حول هذه المسألة!!

ومما سبق يتضح لنا أن السبب الحقيق وراء الخلاف حول الأمر بكتابة "الحديث" والنهي عنه، اللذين تحدثت عنهما "الروايات" في عصر التدوين، هو انقسام المسلمين إلى طائفتين: طائفة مؤيدة للتدوين، وكان على رأسها عليّ بن أبي طالب، وهم طائفة الشيعة. وطائفة معارضة للتدوين، وكان على رأسها أبو بكر الصديق، والخلفاء من بعده، وهم طائفة "أهل السنة"، التي كان بيدها زمام أمور البلاد، وظلت معارضة لتدوين "الحديث"، حتى فرض التدوين نفسه، عندما سُمح به في خلافة الدولة العباسية!!

وتستند الطائفة المؤيدة للتدوين إلى رواية أبي هريرة، أن رسول الله قال: "اكتبوا لأبي شاة". أما الطائفة المعارضة للتدوين فتستند إلى رواية أبي سعيد الخدري أن رسول الله قال: "لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه".

وتستند أيضا الطائفة المعارضة للتدوين إلى ما ورد في تذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي عن السيدة عائشة أنها قالت: "جمع أبي "الحديث" عن رسول الله، وكانت خمسمائة حديث، فبات ليلته يتقلب كثيرا. قالت: فغمني، فقلت: أتتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟! فلما أصبح قال: أي بنية، هلمي "الأحاديث" التي عندك. فجئته بها، فدعا بنار فحرقها. فقلت: لم أحرقتها؟! قال: خشيت أن أموت وهي عندي، فيكون فيها "أحاديث" عن رجل قد ائتمنته، ووثقت به، ولم يكن كما حدثني فأكون نقلت ذلك".

وأيضا ورد أن أبا بكر الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم، فقال: إنكم تحدثون عن رسول الله أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافا، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئا. فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله، وحرموا حرامه".

والسؤال: هل يعقل أن يتشكك أبو بكر في "حديث النبي" فيحرقه، ورسول الله حي يمكنه الرجوع إليه للتثبت منه؟! إذن فهذه الحادثة وقعت لا شك بعد وفاة رسول الله. وإذا كان الأمر كذلك فهل يعقل أن يصدر من الخليفة الأول هذا الموقف الغريب؟! والأغرب منه أن يتخذ الفريق الآخر هذه الرواية دليلا على إباحة الكتابة، بدعوى أن احتفاظ أبي بكر بخمسمائة "حديث" يعني أن كتابة الحديث كانت مباحة!!

أما عن قول أبي بكر: "بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلوا حلاله، وحرموا حرامه"، فقد رد عليه الفريق الآخر برواية منسوبة أيضا إلى رسول الله تقول: "يوشك الرجل متكئا على أريكته يُحدث بحديث فيقول بيننا وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه من حلال أحللناه ومن حرام حرمناه".

وزيد في بعض الروايات هذه الجملة: "ألا وإني قد أوتيت القرآن ومثله". وفي رواية أخرى زيد: "ومثله معه"!! فهل كانوا يقصدون بهذه الرجل أبا بكر؟!

ولم يكن الخليفة الأول أبو بكر الصديق هو وحده الذي نسب إليه كراهية تدوين المرويات وإنما نسب ذلك أيضا إلى الخليفة الثاني عمر بن الخطاب:

جاء في تقييد العلم، للخطيب البغدادي، عن عروة بن الزبير: "أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن، فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله، فأشاروا عليه أن يكتبها فطفق عمر يستخير الله فيها شهرا، ثم أصبح يوما، وقد عزم الله له، فقال: إني كنت أردت أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتبا، فأكبوا عليها، فتركوا كتاب الله تعالى، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبدا". وجاء في نفس المرجع السابق، عن يحى بن جعدة: "أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنة ثم بدا له أن لا يكتبها ثم كتب في الأمصار: من كان عنده منها شيء فليمحه".

وفي الطبقات لابن سعد، عن القاسم بن محمد بن أبى بكر: أن عمر بن الخطاب بلغه أنه قد ظهرت في أيدي الناس كتب فاستنكرها وكرهها وقال: أيها الناس إنه قد بلغني أنه قد ظهرت في أيديكم كتب فأحبها إلى الله أعدلها وأقومها، فلا يبقين أحد عنده كتابا إلا أتاني به، فأرى فيه رأيي. قال: فظنوا أنه يريد أن ينظر فيها ويقومها على أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم فأحرقها بالنار!! ثم قال: أمنية كأمنية أهل الكتاب؟!

ولقد أجمع المؤرخون مع اختلاف توجهاتهم المذهبية، على أن أول من أنشأ الدواوين والكتابة الديوانية، هو خليفة المسلمين عمر بن الخطاب، وذلك عام [٢٠هـ] وكان عنده كُتّاب رسميون في كل ديوان.

والسؤال: فلماذا لم يبذل عمر بن الخطاب، وهو خليفة المسلمين، أي جهد رسمي توثيقي، لجمع "الأحاديث النبوية" في كتاب واحد، لحمايتها من التحريف والضياع، وهو يملك هذه الأدوات؟!

هل لأن هذا العمل كان مخالفا لسنة النبي، لذلك كان يمنع الصحابة من كتابة هذه "الأحاديث"، ويشدد في ذلك، والمسألة مبسوطة في أمهات كتب سير الخلفاء؟!

إن عدم وجود مدونة واحدة جامعة للحديث النبوي في عصر النبوة، أو في عصر الخلافة الراشدة، من الحقائق التي تهدم "علم الحديث" من قواعده.

فمعلوم أنه كلما طالت الفترة الزمنية بين مولد الرواية وتدوينها، زادت حلقات "السند الروائي"، أي زاد عدد الرواة وبالتالي زادت احتمالات التحريف والتبديل والوضع.

أعطي مثالا: روى مسلم في صحيحه، باب التيمم، أن رجلا أتى عمر فقال: إني أجنبت فلم أجد ماء، فقال عمر: لا تصل، فقال عمار: أما تذكر يا أمير المؤمنين إذا أنا وأنت في سرية، فأجنبنا فلم نجد ماءً، فأما أنت فلم تصل، وأما أنا فتمعكت في التراب وصليت، فقال النبي: إنما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض، ثم تنفخ، ثم تمسح بهما وجهك وكفيك؟! فقال عمر: اتق الله يا عمار!! قال عمار: إن شئت "لم أحدث" به!!

قال الإمام النووي، في شرح هذه الرواية: قول عمر: اتق الله يا عمار معناه: اتق الله فيما ترويه وتثبت، فلعلك نسيت، أو اشتبه عليك الأمر. وقول عمار: إن شئت لم أحدث به معناه، والله أعلم: إن رأيت المصلحة في إمساكي عن "التحديث" به راجحة على مصلحة تحديثى به أمسكت، فإن طاعتك واجبة علي في غير معصية، وأصل تبليغ هذه "السنة"، وأداء العلم، قد حصل. فإن أمسك بعد هذا لا يكون داخلا فيمن كتم العلم. و"يحتمل" أنه أراد إن شئت لم "أحدث" به تحديثا شائعا، بحيث يشتهر في الناس، بل لم "أحدث" به إلا نادرا، والله أعلم".

فانظر كيف كان يساء إلى الخلفاء، بوضع مثل هذه "الأحاديث"!! لذلك أقول:

أولا: هذه الرواية، التي وردت في صحيح مسلم، تنقل واقعة حدثت في خلافة عمر ابن الخطاب..، فهل يعقل أن يمر عصر الرسالة، وتمر خلافة أبي بكر، ولم تحدث واقعة واحدة، يتعلم منها خليفة المسلمين أحكام التيمم؟!

ثانيا: الرواية تتهم خليفة المسلمين بأنه نسي بيان الرسول الخاص بأحكام التيمم لذلك أفتى الرجل بترك الصلاة!!

ثالثا: ما معنى قول عمر لعمار "اتق الله في ما ترويه وتثبت"؟ إن عمر بن الخطاب صحابي، وعمار بن ياسر صحابي، ولم يمض على وفاة رسول الله إلا القليل!! فما بالك إذا مضى قرن ونصف من الزمان، على نقل هذه "الروايات" شفاهة، ثم جاء بعد ذلك عصر تدوينها؟!

رابعا: ماذا يعني قول عمار لعمر: "إن شئت لم أحدث به"؟! هل كان الصحابة حقا يخافون من رواية "الأحاديث" في خلافة عمر بن الخطاب، لأنه كان ينهاهم عن ذلك ويتوعد فاعله، كما اشتهر عنه ذلك في كتب السير؟!

فكيف تترك نصوص مصدر إلهي ثان للتشريع بين أيدي الرواة، قرنا من الزمان دون توثيق لها، ليأتي علماء الحديث بعد ذلك فيغربلوها، ويستخرجوا منها عدد "الأحاديث النبوية" الصحيحة، الذي كان موجودا في عصر النبوة؟!

وهذه بعض الشواهد على ما أسفرت عليه عشوائية كتابة الحديث وتدوينه في القرنين الثاني والثالث الهجري:

- لقد اختار الإمام مالك [ت١٧٩هـ] الموطأ من [١٠٠ألف] حديث.
- واختار الإمام أحمد بن حنبل [ت٢٤١هـ] مسنده من [٧٥٠ ألف] حديث.
- واختار البخاري [ت٢٥٦هـ] صحيحه من [٦٠٠ ألف] حديث.
- واختار مسلم [ت٢٦١هـ] صحيحه من [٣٠٠ ألف] حديث.

والسؤال: كم كان عدد "الأحاديث" في عصر النبوة، إذا أردنا إجراء تحقيق علمي؟!

إن من إشكاليات عصر التدوين، أن عامة المسلمين، أتباع الفرق المختلفة، كانوا في معزل عن هذه الصناعة الحديثية المذهبية، وما كان يحدث بداخلها!! لقد كانت حكرا على أهلها، وعلى العامة السمع والطاعة، بدعوى احترام "التخصص العلمي"!!

ومع تسليمي لهذا المبدأ، بالنسبة للعلوم المختلفة، فإنني لا أسلم أن يشمل أيضا علم الدين والشريعة الإلهية، الواجب على كل إنسان أن يتحمل مسئوليته بنفسه.

إشكالات القرن الأول الهجري:

وإن الذين يدّعون وجود مدونات للحديث النبوي، في القرن الأول الهجري، هؤلاء نسألهم: أين هي هذه المدونات، ولماذا لم تأخذ طريقها إلى الشهرة، كمدونات القرنين الثاني والثالث؟! سيقولون: لقد اندثرت، ولكن مادتها حفظت في مدونات القرون التالية!!

نسألهم: إذا كانت مدونات القرن الأول الهجري قد اندثرت، فلماذا لم تندثر أيضا مدونات القرن الثاني؟! ما الحكمة من بقاء هذه واندثار تلك؟! لماذا لم يندثر موطأ الإمام مالك [ت١٧٩هـ] ولماذا لم يأخذ أهمية وشهرة صحيح البخاري [ت٢٥٦هـ]؟! هل كانت مدونات القرن الأول أقل علماً وأهمية من مدونات القرن الثاني والثالث؟!

سيقولون: إن العلوم لم تكن قد دونت بصورتها المتكاملة، حتى جاء عصر التدوين فدونت وحفظت بصورتها التي هي عليها الآن!!

إن القول بأن مدونات القرنين الأول والثاني لم تكن مرتبة موضوعياً، وأن "الأحاديث" الصحيحة كانت مختلطة بالضعيفة، والموضوعة، وأن معظمها كان مرتباً ترتيباً فقهياً... إلى آخر هذه الادعاءات، هو في الحقيقة قول مذهبي، لا أساس له من الصحة.

فما علاقة هذه الادعاءات بنصوص من المفترض أنها وحي من الله تعالى، أنزله على رسوله باسم "الأحاديث النبوية"، معلومة العدد، على وجه اليقين، وموجودة بين دفتين؟! لماذا لم تُدوّن بصورتها المتكاملة في القرن الأول الهجري، على أقصى تقدير؟!

وهل يرضى الله تعالى لنصوص وحيه أن تضيع بين "مرويات" الفرق والمذاهب المختلفة، قرنا ونصف قرن من الزمان، ليأتي علماء الحديث، فيستخرجوها من بين هذه "المرويات" حسب مذاهبهم في "الجرح والتعديل"، و"التصحيح والتضعيف"؟!!

إن رواية "العشرة المبشرين بالجنة"، على سبيل المثال، لا شك أنها من الروايات التي وضعها أنصار مذهب "أهل السنة والجماعة" للخروج من إشكالات سفك الدماء بغير حق، في أحداث "الفتن الكبرى"!!

فإذا سلمنا بصحة رواية البخاري التي تقول: "إذا التقى المسلِمان بسيفهما فالقاتل والمقتول في النار"، فقد سفك كبار الصحابة دماء بعضهم في الجمل وصفين..، فها هو جيش السيدة عائشة، وطلحة والزبير، يقاتل جيشا آخر، كان على رأسه خليفة المسلمين عليّ بن أبي طالب، وفيها سفكت الدماء بغير حق!!

فإذا كان الحق واحدا، فكيف يكون الجميع من أهل الجنة، إذا أخذنا في الاعتبار رواية البخاري، التي يقول فيها، "فقلت: يا رسول الله، هذا القاتل فما بال المقتول؟! قال: إنّه كان حريصاً على قتل صاحبه"!!

فإذا ذهبنا إلى الدولة الأموية لنتعرف موقف الخلفاء من ظاهرة وضع الأحاديث وجدنا خليفة المسلمين عبد الملك بن مروان [ت٨٦هـ]، وهو خامس الخلفاء الأمويين يشهد بأن "الأحاديث" كانت توضع في عصره!! يذكر ابن سعد في الطبقات، أن عبد الملك بن مروان خرج على أهل المدينة، واعظا، ومحذرا، ومهددا، يقول لهم: "يا أهل المدينة إن أحق الناس أن يلزم الأمر الأول لأنتم، وقد سالت علينا "أحاديث" من قبل هذا المشرق، لا نعرف منها إلا قراءة القرآن، فالزموا ما في مصحفكم الذي جمعكم عليه الإمام المظلوم رحمه الله، يقصد عثمان، وعليكم بالفرائض التي جمعكم عليها إمامكم المظلوم رحمه الله، فإنه قد استشار في ذلك زيد بن ثابت، ونعم المشير كان للإسلام".

فانظر، كيف كان خليفة المسلمين ينهى أهل المدينة عن قبول "أحاديث" كانت تأتيهم من الشرق في ذم بني أمية..، ويحدث هذا في القرن الأول الهجري، فلماذا نستبعد أن يكون حكام بني أمية، قد وضعوا هم أيضا "الأحاديث"، خلال فترة حكمهم البلاد، والتي دامت ما يقرب من قرن من الزمان، ومنها "الأحاديث" التي جاءت تمدح خلافتهم؟!

لقد سفكت في هذا القرن دماء أبرياء، من أتباع الفرق المختلفة، والقاتل هو "المذهب" الحاكم للبلاد والعباد!! لقد قُتل علماء "المعتزلة" على أيدي خلفاء الدولة الأموية لمخالفتهم مذهب "أهل السنة" الحاكم!!

لقد قُتل معبد الجهني [ت٨٠هـ] وغيلان الدمشقي [ت٩٩هـ] والجعد بن درهم [ت١٢٠هـ] لأنهم يقولون: إن المسئول عن أفعال الإنسان هو الإنسان نفسه، و"أهل السنة" يقولون إن المسئول عن أفعال الإنسان هو الله تعالى!!

لقد أراد "المعتزلة" أن ينفوا عن الله الظلم والاستبداد، الذي هو من أفعال العباد، ومع هذا التوجه الكريم، والمتفق مع الفهم الواعي لكتاب الله، وأن الله تعالى خلق الإنسان بآليات مسئولة عن اختيار أفعاله..، لأجل هذا التوجه سمّاهم "أهل السنة" بـ "القدرية" ووضعوا "الأحاديث" التي تذم "القدرية"، وتقول إنهم "مجوس هذه الأمة"، ومن الصحابة المتأخرين من أفتوا بعدم الصلاة عليهم!!

ويقول الخطيب البغدادي [ت٤٦٣هـ] في كتابه "الفرق بين الفرق": "ثم اختلفوا بعد ذلك في شأن عليّ وأصحاب الجمل، وفي شأن معاوية وأهل صفين، وفي حكم الحكمين أبي موسى وعمرو بن العاص، اختلافا باقيا إلى اليوم. ثم حدث في زمان المتأخرين من الصحابة خلاف "القدرية" في القدر والاستطاعة، من معبد الجهني، وغيلان الدمشقي والجعد بن درهم، وتبرأ منهم المتأخرون من الصحابة، كعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وابن عباس، وأنس بن مالك، وعبد الله بن أبي أوفى، وعقبة بن عامر الجهني، وأقرانهم، وأوصوا أخلافهم بأن لا يسلموا على "القدرية"، ولا يصلوا على جنائزهم ولا يعودوا مرضاهم. ثم اختلف الخوارج بعد ذلك فيما بينها، فصارت مقدار عشرين فرقة كل واحدة تكفر سائرها".

إن ما سبق بيانه من أحداث، مثال من مئات الأمثلة، التي تبين كيف انتشر الوضع في "الحديث"، منذ عصر النبوة، وحتى وصل إلى عصر التدوين. والآن تعالوا نلقي بعض الضوء على إشكالات أشهر الصحف التي قيل إنها دُوّنت في القرن الأول.

الصحيفة الصادقة:

قالوا: إنها دونت في عصر الرسالة، لذلك كانت لها أهميَّة كبيرة باعتبارها مرجعا للحديث النبوي، وقد نقل عنها المحدثون كثيرا من مروياتها. كتبها "عبد الله بن عمرو بن العاص" عن رسول الله، عليه السلام، مباشرة وبإذن منه. وجدير بالذكر أن عبد الله بن عمرو بن العاص توفى عام [٦٣هـ]، وقيل [٦٥هـ]. وخبر هذه الصحيفة، كما ورد في الطبقات لابن سعد عن مجاهد قال: "رأيتُ عند عبد الله بن عمرو صحيفة، فسألته عنها فقال: هذه "الصادقة"، فيها ما سمعتُ من رسول الله ليس بيني وبينه أحد".

وروى البخاري في صحيحه، باب كتابة العلم، عن أبي هريرة: "ما كان أحد أكثر حديثاً مني عن رسول الله إلا عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب".

وقد ذكر ابن الأثير، في أسد الغابة، أن عدد الأحاديث التي حوتها هذه الصحيفة كان على أقل تقدير ألف حديث.

والسؤال: لماذا سُميت هذه الصحيفة بـ "الصادقة"؟! فهل يعقل أن تسمى بـ "الصادقة" وقد كتبها صاحبها بين يدي رسول الله؟! هل كانت هناك صحيفة "كاذبة" فجاءت هذه "الصادقة" لترد عليها؟! ألا يشتم من هذا رائحة الوضع؟!

فإذا رجعنا إلى رواية البخاري، وقول أبي هريرة: "ما كان أحد أكثر حديثاً مني عن رسول الله إلا عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب"، علمنا أن الذي كان أكثر حديث، وهو عبد الله بن عمرو، كان يكتب أحاديثه في عصر النبوة!!

إذن فما معنى أن يكون هناك صحابيان، مشهود لهما بالصلاح، والضبط، والعدالة وهما أكثر من نقلوا الحديث عن رسول الله، أحدهما كان يحفظ الحديث عن ظهر قلب والثاني كان يكتبه، ثم لم يجرؤ أحد منهما، ولا من الصحابة، ولا من الخلفاء الراشدين أن يجمع كل هذه الأحاديث في كتاب واحد، باسم "الأحاديث النبوية" ليرثها المسلمون مع كتاب الله، دون تحريف أو تصحيح أو تضعيف؟!

وإذا كانت المسئوليات والحروب التي فُرضت على الخليفة الأول حالت دون أن يقوم بهذه المهمة، فلماذا لم يقم بها الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، أو الثالث عثمان بن عفان، الذي جمع المسلمين على رسم واحد للمصحف، عندما ظهر خلاف بين المسلمين على رسمه، لارتباط ذلك بلهجات القبائل المختلفة؟!

والغريب أن عبد الله بن عمرو بن العاص صاحب "الصادقة" أسلم في السنة السابعة وقيل الثامنة، من الهجرة، أي قبل وفاة الرسول بسنتين، أو ثلاث، فما هو السبب الذي جعل رسول الله يخصه هو بالذات دون غيره من كبار الصحابة بهذه المهمة الكبرى؟!

يقول الذهبي في ترجمة عبد الله بن عمرو بن العاص: "يبلغ ما أسند سبعمائة حديث اتفقا له على سبعة [٧] أحاديث، وانفرد البخاري بثمانية [٨] ومسلم بعشرين [٢٠]!!

والسؤال: كيف تحول الـ [٧٠٠] حديث في عصر النبوة، إلى [١٠٠ألف] حديث في عصر الإمام مالك [ت١٧٩هـ]؟!!

واللافت للنظر أنه لم يدّع أحد أنه رأى هذه الصحيفة "الصادقة" بنفسه إلا "مجاهد". ورواية مجاهد معيبة، كما يعلم علماء "الجرح والتعديل". حتى الذين رووا عن عبد الله ابن عمرو لم يذكروا أنهم استقوا مروياتهم من هذه الصحيفة!!

يقول بدر الدين العيني، في عمدة القارئ: "ما لابن عمرو من "الحديث" في كتب "السنة"، قد جاء عن طريق "الرواية" لا من سبيل "الكتابة"!!

وجدير بالذكر، أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان ممن حاربوا علياً في صفين فقد كان مع معاوية، وكان على الميمنة، يضرب بسيفين، وولاه معاوية الكوفة!! لذلك لم يرو عبد الله بن عمرو بن العاص مطلقا عن عليّ بن أبي طالب، في الوقت الذي روى عن باقي الخلفاء: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وغيرهم من الصحابة!!

صحيفة علي بن أبي طالب:

أخذها عليّ عن رسول الله، وليس على خبرها خلاف بين أهل السنة والشيعة، فقد وردت عدة روايات بخصوصها، تدور حول قول الإمام عليّ بن أبي طالب، كما روى أحمد في المسند: "والله ما عندنا كتاب نقرؤه عليكم إلاَّ كتاب الله تعالى، وهذه الصحيفة أخذتها من رسول الله، فيها فرائض الصدقة، معلقة بسيفٍ له". ومجمل الفروض التي ذكرتها "الروايات" التي تحدثت عن هذه الصحيفة هي:

أسنان الإبل, أشياء من الجراحات. المدينة حرم ما بين عِير إلى ثور، فمن أحدث فيها حدثاً وآوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه يوم القيامة عدلاً وصرفاً، ومن ادعى إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة عدلاً ولا صرفاً.

وفي الصحيفة أيضا: ذمَّة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم، وهم يد على من سواهم، لعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من سرق منار الأرض، ولعن الله من لعن والده، ولعن الله من آوى محدثاً. العقل وفكاك الأسير. لا يقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد بعهده، ولا يتوارث أهل ملتين. لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها. لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس. لا تسافر المرأة ثلاث ليال إلاَّ مع ذي محرم.

والسؤال: فهل هذه المسائل، التي وردت في هذه الصحيفة، هي كل ما حوته الشريعة الإسلامية؟! وإذا كان المذهبان، السني والشيعي، يريان أن هذه الفروض التي احتوتها الصحيفة كانت موجودة في قراب سيف رسول الله، أو مُعلَّقة بسيفه، وأنها انتقلت إلى عليّ بن أبي طالب بعد وفاة الرسول، إذن فلماذا لم يُدوّن في كتاب واحد جامع ما يلي:

ما في الصادقة، وما في صحيفة عليّ بن أبي طالب، وما في الصحف الأخرى غير المشهورة، كصحيفة جابر بن عبد الله الأنصاري، وصحيفة سعد بن عبادة الأنصاري وسمرة بن جندب، وعبد الله بن أبي أوفى...، وما روي من قول محمد الباقر أبي جعفر: "إن عندي لصحيفة فيها تسعة عشر صحيفة قد حباها رسول الله"، وقوله:

"إن عندنا صحيفة من كتب عليّ بن أبي طالب طولها سبعون ذراعاً"..، وكل ما قيل إنه كان يحوي "الأحاديث النبوية" في القرن الأول الهجري، هذا إذا كنا حقا نتحدث عن نصوص مصدر تشريعي إلهي واجب الاتباع؟!

إشكالات القرن الثاني الهجري:

يقول الإمام الذهبي [ت٧٤٨هـ] في كتابه تاريخ الإسلام، عند ذكره أحداث سنة ثلاث وأربعين ومائة [١٤٣هـ]:

"وفي هذا العصر "شَرَعَ" علماء الإسلام في تدوين الحديث والفقه، والتفسير، فصنف ابن جريج التصانيف بمكة، وصنف سعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة وغيرهم بالبصرة، وصنف الأوزاعي بالشام وصنف مالك الموطأ بالمدينة.

وصنف ابن إسحاق المغازي، وصنف معمر باليمن، وصنف أبو حنيفة وغيره الفقه والرأي بالكوفة، وصنف سفيان الثوري كتاب الجامع..، ثم بعد يسير صنف هشيم كتبه وصنف الليث بمصر، وابن لهيعة، ثم ابن المبارك، وأبو يوسف، وابن وهب. وكثر تدوين العلم وتبويبه، ودونت كتب العربية واللغة والتاريخ وأيام الناس"..، إلى أن قال:

"وقبل هذا العصر كان سائر الأئمة يتكلمون عن "حفظهم"، أو يروون العلم من صحف صحيحة غير مرتبة. فسهل ولله الحمد تناول العلم، وأخذ الحفظ يتناقص، فلله الأمر كله".

فهذه شهادة من أحد أئمة "الجرح والتعديل"، و"التاريخ والسير"، يذكر فيها أنه حتى منتصف القرن الثاني الهجري، لم تكن أمهات كتب تراث الأمة قد دُوّنت، وإنما "شُرِع" فقط في تدوينها!! بل إن الكتب التي دوّنت في هذا العصر، قد خلط فيها أصحابها بين الحديث والسيرة والتفسير..، فلما جاء علماء القرنين الثالث والرابع الهجري، قاموا بعملية "فرز وتصنيف" هذه العلوم!!

والآن تعالوا نلقي بعض الضوء على إشكالات أشهر الصحف التي قيل إنها دُوّنت في القرن الثاني الهجري.

صحيفة "همام بن منبه:

أراد واضعوها إثبات أن هناك من دوّن "الحديث النبوي" في بداية القرن الثاني الهجري، أي في عصر التابعين، وهو "همام بن منبه بن كامل بن سيج الأبناوي الصنعاني"، توفي عام [١٣٢هـ] وعند التحقيق، لم يعثر إلا على صحيفة دونت في نهاية القرن السادس الهجري، برواية أبي هريرة عن رسول الله!!

وهذا هو سند هذه الصحيفة:

"بسم الله الرحمن الرحيم عونك اللهم الحمد لله رب العالمين والصلاة على رسوله محمد وآله أجمعين. حدثنا الشيخ الإمام الأجل الأوحد الحافظ تاج الدين بهاء الإسلام بديع الزمان أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مسعود المسعودي البندهي وفقه الله وبصره بعيوب نفسه، بقراءته علينا من أصل سماعه المنقول منه في المدرسة الناصرية الصلاحية، خلد الله ملك واقفها، في السادس والعشرين من ذي القعدة سنة سبع وسبعين وخمسمائة [٥٧٧هـ] قال:

أخبرنا الشيخ الثقة الصالح أبو الخير محمد بن أحمد بن محمد بن عمر المقدر الأصبهاني قراءة عليه وأنا أسمع قال: أخبرنا الشيخ أبو عمرو عبد الوهاب بن أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده الأصبهاني قال: أخبرنا والدي الامام أبو عبد الله محمد بن إسحاق قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسين بن الحسن بن الخليل القطان قال: حدثنا أبو الحسن أحمد بن يوسف السلمي قال:

حدثنا عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري عن معمر عن همام بن منبه قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة عن محمد رسول الله قال:...إلى آخر الرواية. والصحيفة تحوي [١٣٨] حديثا. ولكن تعالوا ننظر إلى تاريخ وفاة رجال سند هذه الصحيفة:

- معمر: هو ابن راشد الصنعاني أبو عروة الأزدي [ت١٥٣هـ]
- عبد الرازق: هو عبد الرازق الصنعاني [ت٢١١هـ]
- أحمد بن يوسف السلمي: فهو محدث نيسابور [ت٢٦٤هـ]
- أبوبكر محمد بن الحسين القطان [ت٣٠٢ أو ٣٣٢هـ]
- أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده [ت٣٩٥هـ]
- أبو عمرو عبد الوهاب [ت٤٧٥هـ]
- أبو الخير محمد بن أحمد الأصبهاني [ت٥٥٩هـ]
- أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن المسعودي البندهي [ت٥٨٤هـ]

يقول الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، عن رجال سند هذه الصحيفة: "أدركه "معمر" أيام السودان، فقرأ عليه "همام" حتى إذا ملّ "معمر" فقرأ عليه الباقي، و"عبد الرازق"، لم يعرف ما قرئ عليه مما قرأه هو، وهي نحو من مائة وأربعين حديثا".انتهى

تدبر قوله عن الراوي الثاني "عبد الرازق": "لم يعرف ما قرئ عليه مما قرأه هو"!!

وإذا كان ما احتوته هذه الصحيفة، التي يُدّعي أنها دونت في أوائل القرن الثاني الهجري، هو ما يقرب من [١٤٠] حديث، فلماذا أخذ البخاري [ت٢٥٦هـ] ومسلم [ت٢٦١هـ] بعض أحاديث هذه الصحيفة، وتركا بعضها، مع أن إسنادها واحد، وقد رواها أحمد [ت٢٤١هـ] في مسنده كاملة؟!

وهناك إشكال حول صحة سند هذه الصحيفة، وهو ما ذكره السمعاني في كتابه "الأنساب" من أن محمد بن الحسين القطان توفي سنة [٣٠٢هـ] وليس سنة [٣٣٢هـ] فكيف التقى "القطان" بـ "ابن منده"، الذي ولد [٣١٠هـ] وسمع منه؟!

وهذا الإشكال واحد من الإشكالات الكثيرة المتعلقة بـ "علم الأنساب"، والخاص بتأريخ مولد ووفاة الرواة والإخباريين، فليس كل ما دُوّن في أمهات الكتب، من تاريخ مولد ووفاة الأشخاص، مقطوعا به!!

كتاب محمد بن إسحاق:

ولد محمد بن إسحاق بن يسار في المدينة المنورة، مع اختلاف في تاريخ مولده وتاريخ وفاته [ت١٥٤هـ]. وعن كتاب "سيرة ابن إسحاق" يقول الأستاذ عبد العزيز الدوري: "وَصَلَنا أخيراً قسم من سيرة ابن إسحاق بصورتها الأصلية، قبل تهذيب ابن هشام". ثم تحدث عن عدد القطع التي وجدوها من هذا الكتاب، وعما لحق بها من أضرار، وأن بعضها مؤرخة في منتصف القرن الخامس الهجري!!

ولقد روى سيرة محمد بن إسحاق كثيرون، منهم: عبد الملك بن هِشام الحميري البصري [ت٢١٨هـ] الذي أخذها عن رواية زياد بن عبد الملك البَكّائي العامري الكُوفي [ت١٨٣هـ] ولكنّ ابن هشام لم يروها كما هي بل تناولها بكثير من الاختصار والإضافة والنقد أحياناً، والمعارضة بروايات أُخر لغيره.

واللافت للنظر أن سيرة ابن إسحاق عرفت بين الناس، وبين العلماء، باسم سيرة ابن هشام، لما لابن هشام فيها من رواية وتهذيب.

ومع أن ابن إسحاق كان عالما بالحديث، قال ابن المديني، كما ذكر الذهبي في السير: "مدار حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، على ستة، ثم صار علم الستة عند اثني عشر، أحدهم ابن إسحاق". وقال إبراهيم بن حمزة: "كان عند ابن إسحاق نحو من سبعة عشر ألف حديث في الأحكام سوى المغازي".

وعلى الرغم من أن كتاباته عن السيرة هي المصدر الأول المعتمد لدى كُتّاب السيرة فإنه لم يسلم من الجرح!! فقد تباينت أقوال العلماء في ابن إسحاق، وقد جمع ابن سيد الناس [ت٧٣٤هـ] الاتهامات التي وجهت إلى ابن إسحاق في كتابه "عيون الأثر في المغازي والسير"، وقام بالرد عليها. وفي ما يلي ملخص لبعض هذه الاتهامات:

– إذا "حدّث" ابن إسحاق عمن سمع منه من المعروفين، فهو حسن "الحديث" صدوق، وإنما أُتي من أنه "يُحدّث" عن المجهولين أحاديث باطلة.

– لم "يُحدث" عنه يحيى القطان شيئا قط، وكان لا يرضى عنه. وقال ما تركت "حديثه" إلا لله، وأشهد أنه كذاب. وقال ابن معين إنه ضعيف، وما أحب أن أحتج به في الفرائض. وقال النسائى ليس بالقويّ. وقال مالك: ابن إسحاق كذاب، ودجال من الدجاجلة، وقد نفيناه عن المدينة.

– وقال أحمد بن حنبل: كان رجلا يشتهي "الحديث"، فيأخذ كتب الناس فيضعها في كتبه، وكان يدلس جدا، وأحسن "حديثه" عندي ما قال أخبرني وسمعت. أما في المغازى وأشباهه فيكتب، وأما في الحلال والحرام فيحتاج إلى مثل هذا، ومد يده وضم أصابعه!!

– "يُحدث" عن جماعة بالحديث الواحد، ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا. قيل لهشام ابن عروة إن ابن إسحق يحدث بكذا وكذا عن فاطمة، فقال: كذب الخبيث، يروي عن امرأتي من أين رآها!!

– قد أمسك عن الاحتجاج بروايات ابن إسحق غير واحد من العلماء لأسباب منها أنه كان يتشيع، وينسب إلى القدر، ويدلس، وأما الصدق فليس بمدفوع عنه!!

ولقد أجاب "ابن سيد الناس" عن هذه الاتهامات، ونذكر في ما يلي بعض ما قاله:

– أما ما رميّ به من التدليس والقدر، والتشيع: فلا يوجب رد روايته، ولا يوقع فيها كبير وهن.

– أما القول بأنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة: فلو لم ينقل توثيقه وتعديله لتردد الأمر في التهمة بما بينه وبين من نقلها عنه، وأما مع التوثيق والتعديل، فالحمل فيها على المجهولين المشار إليهم لا عليه.

– أما القول بأنه كان يحدث عن جماعة بالحديث الواحد، ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا: فقد تتحد ألفاظ الجماعة، وإن تعددت أشخاصهم، وعلى تقدير أن لا يتحد اللفظ فقد يتحد المعنى.

– أما قوله لا يبالي عمن يحكي عن الكلبي وغيره: فهو إشارة إلى الطعن بالرواية عن الضعفاء لمحل ابن الكلبي من التضعيف، والراوي عن الضعفاء لا يخلو حاله من أحد أمرين: إما أن يصرح باسم الضعيف، أو يدلسه، فإن صرح به فليس فيه كبير أمر روى عن شخص ولم يعلم حاله. أو علم وصرح به ليبرأ من العهدة، وإن دلسه.

– أما إنكار هشام سماعه من فاطمة: فالذي قاله ليس مما يجرح به الإنسان في الحديث، وذلك أن التابعين، كالأسوَد وعلقمة، سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها، بل سمعوا صوتها، وكذلك ابن إسحاق كان يسمع من فاطمة والستر بينهما مسبل.

– كان ابن إسحاق يزعم أن مالكا من موالي ذي أصبح، وكان مالك يزعم أنه من أنْفَسِها، فوقع بينهما لذلك مفاوضة، فلما صنف مالك الموطأ قال ابن إسحاق ائتوني به فأنا بيطاره، فنقل ذلك إلى مالك فقال:

هذا دجال من الدجاجلة يروي عن اليهود، وكان بينهما ما يكون بين الناس حتى عزم محمد على الخروج إلى العراق فتصالحا حينئذ، وأعطاه عند الوداع خمسين دينارا ونصف ثمرته تلك السنة.

– ولم يكن يقدح فيه مالك من أجل الحديث إنما كان ينكر عليه تتبعه غزوات النبي صلى الله عليه وسلم، من أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصة خيبر وقريظة والنضير، وما أشبه ذلك من الغرائب عن أسلافهم. وكان ابن إسحاق يتتبع ذلك عنهم ليعلم ذلك من غير أن يحتج بهم، وكان مالك لا يرى الرواية إلا عن متقن صدوق.

أقول: نحن الآن نتحدث عن النصف الأول من القرن الثاني الهجري، وهذا هو حال أصحاب المدونات التي قيل إنها كُتبت في هذا القرن، فكيف بحال ما دُوّن في القرن الثالث أو الرابع؟!

ولماذا لم يجمع الإمام مالك [ت١٧٩هـ] "الأحاديث النبوية"، في كتاب واحد جامع وهو الأقرب إلى عصر النبوة، وإمام دار الهجرة، المقيم بين ظهراني أهل المدينة؟!

وإذا كان من علماء "الجرح والتعديل" من اعتبر ابن إسحاق من أعلام "علم الحديث" الإثني عشر، كما ذكر الذهبي في السير، عن ابن المديني، وكما وصفه سفيان بن عيينة حيث قال: ابن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث!!

فلماذا لم يُدوّن ابن إسحاق "الأحاديث النبوية"، كما دَوّن السيرة والمغازي، وقد كان معاصرا للإمام أبي حنيفة [ت١٥٠هـ]، ولم يكن إمام المذهب السلفي أحمد بن حنبل قد ولد بعد [ولد عام١٦٤هـ]؟!

كتاب الواقدي:

وهو مُحمّد بن عمر بن واقد [ت٢٠٧هـ] صاحب أشهر كتاب في السير والمغازي بعد كتاب ابن إسحاق. وقد ذكر تلميذه ابن سعد في "الطبقات الكُبرى" أنه ولد في المدينة سنة [١٣٠هـ] بعد خروج ابن إسحاق منها بخمسة عشر عاماً، وكان عالماً بالمغازي والسيرة والفتوح، واختلاف الناس في "الحديث" والأحكام، واجتماعهم على ما أجمعوا عليه، وقد فسّر ذلك في كتب استخرجها ووضعها وحدّث بها.

ونقل الخطيب البغدادي، في تاريخ بغداد، عن علي بن المديني: "أنّ ما جمع الواقدي من الأحاديث بلغ عشرين ألف حديث"!!

أقول: إذا كانت هذه هي المكانة العلمية للواقدي، وهو من علماء القرن الثاني الهجري، فلماذا لم يجعل جل اهتمامه أن يجمع "الأحاديث النبوية" في كتاب واحد، مهما بلغ عدد أجزائه، خاصة وقد شهد له شيخ البخاري، علي بن المديني [ت٢٣٤هـ]، بأنه جمع عشرين ألف حديث؟!!

ومن القصص المفترى الذي اتُّهم الواقدي بأنه كان وراء نشره: "قصة الغرانيق"!! فتعالوا نتعرف على ما دار من جدل حول هذه الفرية، بين المؤيدين والمعارضين، وكل هذا يحدث في عصر سبق عصر أصحاب أصح كتب في الحديث، عند أهل السنة بقرن من الزمان. يقول الأستاذ عبد الله النعيم في كتابه "الاستشراق في السيرة النبوية" المعهد العالمي للفكر الإسلامي:

"إن المصادر التي روت حديث الغرانيق هي: طبقات ابن سعد وتاريخ الطبري، وابن الأثير، وسيرة ابن سيد الناس..، ثم قال ص٩٧: "يعتبر الواقدي أول من روج لهذه الفرية، ثم أخذها عنه ابن سعد والطبري وغيرهما"!! ونقل عن كتاب الدكتور القرضاوي "كيف نتعامل مع السنة النبوية"، قوله: "لم يروِ ابن إسحاق وابن هشام هذه الواقعة إطلاقاً، ومهما يكن من أمر، فالواقدي هو أصلها. إن ما يدعو للتساؤل هو: كيف أمكن تمرير هذه الواقعة مع علم أصحابها بعصمة الرسل"؟!

وأنا أيضا أتساءل: لماذا ترك علماء السلف هذا الملف مفتوحا حتى وصل إلى عصر التدوين، وكيف جرؤ المحدثون على تدوينه في كتبهم، ليأتي المتأخرون فينقسمون إلى رافض لهذه الفرية، ومدافع عنها؟!!

أما الأغرب من ذلك فهو محاولة أنصار المذهبية تبرئة البخاري من "قصة الغرانيق" بدعوى أن اسمها لم يرد في صحيحه، وإنما الذي ورد هو سجود النبي، عليه السلام وسجود المشركين معه!! وهم يعلمون جيدا أن سجود المشركين بعد سماع القرآن لم يرد في جميع أمهات كتب التراث وليس فقط كتب الحديث، إلا وكان خاصا بقصة الغرانيق.

ألم يعلم المشاركون في نقل هذه القصة، بأية صورة من صور المشاركة، أن مجرد الإشارة إلى موضوعها، يعد مشاركة في إشاعة ونشر أخبار تتنافى مع حفظ الله تعالى لكتابه؟! فكيف سمح الرواة والمحدثون لأنفسهم، بنقل هذه الفرية وإشاعتها بين الناس؟! ثم كيف سمح البخاري لنفسه أن يشير إلى موضوع هذه القصة في أكثر من موضع من صحيحه، ومن هذه المواضع رواياته عن:

– عبد الله رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ سورة النجم فسجد بها فما بقي أحد من القوم إلا سجد فأخذ رجل من القوم كفا من حصى أو تراب فرفعه إلى وجهه وقال يكفيني هذا فلقد رأيته بعد قُتل كافرا".

– وكان ابن عمر رضي الله عنهما يسجد على غير وضوء. حدثنا مسدد قال: حدثنا عبد الوارث قال: حدثنا أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد بالنجم، وسجد معه المسلمون والمشركون، والجن والإنس. ورواه ابن طهمان، عن أيوب.

– وعن عبد الله رضي الله عنه، قال: قرأ النبي، صلى الله عليه وسلم، النجم فسجد فما بقي أحد إلا سجد، إلا رجلا رأيته أخذ كفاً من حصى فرفعه فسجد عليه وقال: هذا يكفيني، فلقد رأيته بعد قُتل كافراً بالله".

وغير ذلك من الروايات الموزعة على أبواب صحيح البخاري، والتي دفعت ابن حجر إلى الدفاع عن صحة سند هذه القصة، بدعوى تعدد طرقها. وهذا نص ما ورد في شرح ابن حجر لحديث البخاري عن ابن عباس، في بيان سبب نزول قوله تعالى: "إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته"، فيقول ابن حجر:

"أخرج ابن أبي حاتم والطبري وابن المنذر من طرق عن شعبة عن أبي بشر عنه قال: قرأ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بمكة والنجم، فلما بلغ "أفرأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى" ألقى الشيطان على لسانه:

تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لترتجى فقال المشركون: ما ذكر آلهتنا بخير قبل اليوم، فسجد وسجدوا فنزلت هذه الآية".

وأخرجه البزار وابن مردويه من طريق أمية بن خالد عن شعبة فقال في إسناده: عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فيما أحسب، ثم ساق الحديث. وقال البزار: لا يروى متصلا إلا بهذا الإسناد، تفرد بوصله أمية بن خالد، وهو ثقة مشهور، قال: وإنما يروى هذا من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. والكلبي متروك ولا يعتمد عليه.

وكذا أخرجه النحاس بسند آخر، فيه "الواقدي". وذكره "ابن إسحاق" في السيرة مطولا وأسندها عن محمد بن كعب. وكذلك "موسى بن عقبة" في المغازي عن "ابن شهاب الزهري" وكذا ذكره أبو معشر في السيرة له عن محمد بن كعب القرظي ومحمد بن قيس. وأورده من طريقه "الطبري".

وأورده ابن أبي حاتم من طريق أسباط عن السدي؛ ورواه ابن مردويه من طريق عباد بن صهيب، عن يحيى بن كثير عن الكلبي عن أبي صالح وعن أبي بكر الهذلي وأيوب عن عكرمة، وسليمان التيمي عمن حدثه، ثلاثتهم عن "ابن عباس".

وأوردها الطبري أيضا من طريق العوفي عن ابن عباس، ومعناهم كلهم في ذلك واحد، وكلها سوى طريق سعيد بن جبير إما ضعيف وإما منقطع.

أقول: تدبر رأي ابن حجر في طرق ورود هذه الرواية، الناقلة لهذه الفرية، وقوله عن طرقها: "وكلها سوى طريق سعيد بن جبير، إما ضعيف، وإما منقطع"!!

ثم انظر ماذا قال ابن حجر بعدها، وهو الملقب بأمير المؤمنين في الحديث، متمسكا بالسند الروائي وآليات صحته وضعفه، دون تدبر لإشكالات متنه، شأنه شأن كثير من المحققين وشُرّاح الحديث، قال:

"لكن كثرة الطرق تدل على أن للقصة أصلا، مع أن لها طريقين آخرين مرسلين رجالهما على شرط الصحيحين:

أحدهما: ما أخرجه الطبري من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب حدثني أبو بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فذكر نحوه.

والثاني: ما أخرجه أيضا من طريق المعتمر بن سليمان وحماد بن سلمة، فرقهما عن داود بن أبي هند عن أبي العالية.

ثم قال ابن حجر بعدها: "وقد تجرأ أبو بكر بن العربي كعادته فقال: ذكر الطبري في ذلك روايات كثيرة باطلة لا أصل لها. ثم رد ابن حجر على ذلك بقوله: "وهو إطلاق مردود عليه"!! وبعد أن ذكر ابن حجر آراء آخرين رفضوا هذه الفرية، قال:

"وجميع ذلك لا يتمشى على القواعد فإن الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها، دل ذلك **على أن لها أصلا**، وقد ذكرت أن ثلاثة أسانيد منها على شرط الصحيح، وهي مراسيل يَحْتَج بمثلها من يحتج بالمرسل، وكذا من لا يحتج به **لاعتضاد بعضها ببعض**"!!

فانظر كيف أدت أصول وقواعد علم الحديث إلى تقديس المحدثين لها وللمرويات التي قامت عليها!! فبعد أن دافع ابن حجر عن هذا "السند" المفترى، لم يبق أمامه إلا الدفاع عن إشكاليات "المتن"، فجاء بآراء بعض العلماء في هذه الإشكالات، والتي تأبى النفس أن ترد عليها، لتهافُتها وسخافتها، فليرجع إليها من أراد الوقوف عليها.

ثم انظر ماذا قال ابن كثير عن هذه الفرية، مقرا أنها ثبتت في الصحيح: ما ثبت في الصحيح وغيره، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، جلس يوما مع المشركين وأنزل الله عليه "والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم"، يقرؤها عليهم، حتى ختمها وسجد فسجد من هناك من المسلمين والمشركين، والجن والإنس، وكان لذلك سبب ذكره كثير من المفسرين عند قوله تعالى: "وما أرسلنا قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته والله عليم حكيم!!

وقال: "وذكروا قصة الغرانيق، وقد أحببنا الإضراب عن ذكرها صفحا، لئلا يسمعها من لا يضعها على مواضعها، إلا أن أصل القصة في الصحيح"!! [البداية والنهاية]

ولمزيد من إشكالات هذه الفرية، يُرجع إلى كتاب "صحيح السيرة النبوية"، للشيخ الألباني، محدث القرن، وفيه يدافع عن كتب الصحاح، ويفصل بين هذه القصة، ومسألة سجود المشركين مع المسلمين، الذي ورد في سورة النجم!!

والحقيقة أنها فرية واحدة، تشهد عليها معظم كتب تراث الفرق المختلفة، إلا أنها موزعة بين آية سورة الحج وآيات سورة النجم، فحدث الاضطراب، وأصبح من الصعب الإمساك بالجاني!!

وانظر ماذا قال الحاكم في المستدرك عن هذا الاضطراب: "عن عبد الله قال: أول سورة قرأها رسول الله على الناس الحج، حتى إذا قرأها سجد فسجد الناس، إلا رجل أخذ التراب فسجد عليه فرأيته قُتل كافراً". ثم قال:

"هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، بالإسنادين جميعاً، ولم يخرجاه، إنما اتفقا على حديث شعبة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله أن النبي قرأ: والنجم، فذكره بنحوه، وليس يعلل أحد الحديثين الأخيرين، فإني لا أعلم أحداً تابع شعبة على ذكره النجم، غير قيس بن الربيع. والذي يؤدي إليه الاجتهاد صحة الحديثين، والله أعلم!!

فالحاكم يريد أن يقول: إنه كان الأولى بالبخاري ومسلم أن يرويا السجود في سورة الحج، لأنها أصح، ولكنهما تركاها، ورويا السجود في سورة النجم!! ويكشف السيوطي عن العلاقة بين سبب نزول آية الحج، وقصة "الغرانيق" الواردة في سورة النجم، فيقول في الدر المنثور، عن ابن عباس، قال:

إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قرأ: "أفرأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لترتجى"!!

ففرح المشركون بذلك وقالوا: قد ذكر آلهتنا. فجاء جبريل فقال: اقرأ عليّ ما جئتك به، فقرأ: "أفرأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لترتجى"!! فقال: ما أتيتك بهذا!! هذا من الشيطان، فأنزل الله: "وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى...إلى آخر الآية.

والسؤال: إذا كان ابن إسحاق [ت١٥٤هـ] قد أعلنها مدوية، وقال: إن هذه القصة من وضع الزنادقة، ثم جاء من يدعي أن الواقدي [ت٢٠٧هـ] كان وراء نشر هذه الفرية فلماذا لم يُغلق ولاة الأمور في القرن الثاني أو الثالث الهجري، هذا الملف تماما، ويعاقبوا من يفتحه بأقصى العقوبات؟!

ثم من سمح لأصحاب كتب الصحاح وعلى رأسهم البخاري [ت٢٥٦هـ] بتداول هذه الفرية بأية صورة من الصور، ولأي سبب من الأسباب، وذلك في القرن الثالث الهجري بعد وفاة ابن إسحاق والواقدي؟! ولماذا يُسمح بتداولها إلى اليوم على منابر الدعوة المحلية والفضائية؟!

واللافت للنظر، أنه عندما أخذ المستشرقون الملحدون هذه الفرية، ونسجوا عليها قصصا شيطانية، تسيء إلى الله تعالى وإلى رسوله، قامت الدنيا ولم تقعد، والجاني الحقيقي مازال مختبئا في أمهات كتب تراث الفرق والمذاهب المختلفة؟!

وهذه بعض المصنفات التي قيل إنها دُوّنت في القرن الثاني الهجري:

١- كتاب عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج [ت١٥٠هـ] فقد جمعه بمكة، في الآثار وشئ من التفسير عن عطاء بن أبي رباح [ت١١٤هـ] وغيره من أصحاب ابن عباس. ومع أن كتاب ابن جريج لم يصل إلينا، إلا أن تلميذه عبد الرزاق بن همام الصنعاني [ت٢١١هـ] قد جمع كثيرًا من مروياته في كتابه المصنف حيث أكثر من إيراد رواياته عن ابن جريج باعتباره شيخا له، كما ذُكر عنه كثيرا من المسائل الفقهية التي وقعت بين ابن جريج وشيخه عطاء.

وقد ذكر بعض العلماء أن ابن جريج كان له "كتاب السنن" على مثل ما تحتوي كتب السنن، مثل الطهارة والصلاة والزكاة وغير ذلك.

٢- مسند الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت [ت١٥٠هـ] وله خمسة عشر مسندا وقد أوصلها الإمام أبو الصبر أيوب الخلوتى إلى سبعة عشر مسندا، كلها تنسب إليه لكونها من حديثه، وإن لم تكن من تأليفه.

وقد جمع الخوارزمي أبو المؤيد محمد بن محمود [ت٦٥٥هـ] بين خمسة عشر منها في كتاب سماه جامع المسانيد، رتبه على ترتيب الأبواب الفقهية، بحذف المعاد وترك تكرير الإسناد وهو مطبوع في مجلدتين بمطبعة مجلس دائرة المعارف بالهند.

٣- جامع مَعْمَر بن راشد اليماني [ت١٥١هـ] ويقع في عشرة أجزاء وصل إلينا منها الخمسة الأجزاء الأخيرة، وهي مخطوطة في تركيا.

٤- موطأ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب [ت١٥٨هـ] بالمدينة، وكان أكبر من موطأ الإمام مالك بن أنس.

٥- موطأ الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي [ت١٧٩هـ] بالمدينة، جمع الآثار المرفوعة والمراسيل والبلاغات وفقه الصحابة وكبار التابعين وعمل أهل المدينة. ولقد توفي مالك ولم يعثر على مدونة للموطأ بخطه، وإنما هي روايات عنه بلغت نحوا من ثلاثين نسخة من أشهرها: موطأ يحيى بن يحيى الليثي، وموطأ ابن بكير، وموطأ أبي مصعب وموطأ ابن وهب وموطأ محمد بن الحسن.

واللافت للنظر أن نُسخ "الموطأ" تختلف في ما بينها، تقديما وتأخيرا، وزيادة ونقصا لاختلاف الزمن الذي رويت فيه عن مالك حتى وصلت درجة الاختلاف إلى حدٍ يبطل حجيتها. لذلك اختلفت الأقوال في عدد أحاديث "الموطأ" لاختلاف هذه النسخ المتداولة.

وأشهر روايات الموطأ رواية يحيى بن يحيى الأندلسى [ت٢٣٤هـ] وعدد أحاديثها ألف وثمانمائة وخمسة وخمسون حديثًا، وإذا أُطلق موطأ مالك فالمقصود به رواية يحيى. ومنها رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي [ت٢٢١هـ] وهي من أكبرها.

ومن أكثر الروايات زيادات رواية أبي مصعب أحمد بن أبي بكر القرشي الزهري [ت٢٤٢هـ] وهي مطبوعة. ومن جملتها رواية محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، وفيها أحاديث يسيرة يرويها عن غير مالك، وأخرى زائدة على الروايات المشهورة وهي أيضا خالية من عدة أحاديث ثابتة في سائر الروايات.

فإذا كان [الموطأ] الذي عاش صاحبه في "المدينة"، لم يأخذ شهرة الكتب التي دونت بعده في القرن الثالث الهجري، فكيف بتلك التي يُدّعي أنها دونت قبل عصر الإمام مالك، على يد خليفة المسلمين عمر بن عبد العزيز [ت١٠١هـ] أو الزهري [ت١٢٤هـ]؟!

٦- وكيع بن الجراح الرؤاسي [ت١٩٧هـ] وله كتاب الزهد، وهو مطبوع.

٧- جامع سفيان بن عيينة الهلالي [ت١٩٨هـ] في السنن والآثار، وشيء من التفسير، وقد بقيت منه أوراق قليلة نحو ست ورقات.

٨- كتاب الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة [ت١٩٩هـ] وهو مرتب على الأبواب الفقهية وهو مطبوع بالهند في مجلدة وأخرى بتحقيق الشيخ أبي الوفا الأفغاني في مجلدتين.

٩- مسند الإمام محمد بن إدريس الشافعي [ت٢٠٤هـ] وليس هو من تصنيفه وإنما هو عبارة عن الأحاديث التي أسندها الإمام الشافعي مرفوعها وموقوفها. وقد جمعها بعض أصحابه النيسابوريين من كتابه الأم وغيره من مسموعات أبي العباس الأصم التي انفرد بها عن الربيع وله طبعات كثيرة.

١٠- مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي [ت٢٠٤هـ] وهو أول مسند صُنِّف وقد جمعه عنه بعض حفاظ خراسان وهو مطبوع.

إشكالات القرن الثالث الهجري:

الحقيقة أن مسألة الازدهار "المفاجئ"، وتوسع تدوين أمهات كتب الفرق والمذاهب المختلفة في عصر واحد تقريبا، بين القرنين الثالث والرابع، مسألة يحار فيها القلب السليم!!! ففي كتابه "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي"، يقول الشيخ مصطفى السباعي عن التدوين في القرن الثالث الهجري:

"ثم جاء القرن الثالث فكان "أزهى عصور السنة" وأسعدها بأئمة الحديث وتآليفهم العظيمة الخالدة...، إلى أن قال: "وكانت طريقة هؤلاء في التأليف أن يفردوا حديث النبي، صلى الله عليه وسلم، بالتأليف دون أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، ولكنهم كانوا يمزجون فيها الصحيح بغيره، وفي ذلك من العناء ما فيه على طالب الحديث فإنه لا يستطيع أن يتعرف على الصحيح منها إلا أن يكون من أئمة الشأن، فإن لم يكن له وقوف على ذلك اضطر إلى أن يسأل أئمة الحديث، فإن لم يتيسر له بقي الحديث مجهول الحال عنده"!!

ها نحن نتحدث عن القرن الثالث الهجري، والشيخ السباعي يقول: "ولكنهم كانوا يمزجون فيها الصحيح بغيره، وفي ذلك من العناء ما فيه على طالب الحديث!! ثم قوله بعد ذلك: "فإن لم يتيسر له بقي الحديث مجهول الحال عنده"!!

وسأضرب بعض الأمثلة للمصنفات التي قيل إنها دونت في القرن الثالث الهجري:

١- عبد الرزاق بن همام الصنعاني [ت٢١١هـ] وله الجامع، وكتاب المصنف، وهذا المصنف مرتب على الكتب والأبواب الفقهية، وهو مطبوع في إحدى عشرة مجلدة. وأما الجامع فلم يصلنا منه شيء.

٢- مسند أبي بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى الحميدي [ت٢١٩هـ] وهو من شيوخ الإمام البخاري ومسنده مطبوع في مجلدتين.

٣- سعيد بن منصور المروزي [ت٢٢٧هـ] صاحب السنن المتوفى بمكة، وسننه من مظان المعضل والمنقطع والمرسل وقد طبعت منه قطعة في مجلدتين بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي وبقيته في خمس مجلدات بتحقيق سعد بن عبد الله آل حميد.

٤- مصنف أبي بكر بن عبد الله بن أبي شيبة العبسي [ت٢٣٥هـ] وقد جمع فيه الروايات على طريقة المحدثين بالأسانيد وفتاوى التابعين وأقوال الصحابة، مرتبا على الكتب والأبواب على ترتيب الفقه وهو مطبوع في أربع عشرة مجلدة.

٥- مسند الإمام أحمد بن حنبل [ت٢٤١هـ]، وفيه شبهات وطعون تشكك في صحة نسبته إليه. فقد ذكر ابن حجر العسقلاني [ت٨٥٢هـ] في كتابه: "القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد"، أن بعض أهل الحديث، زعموا أن بالمسند أحاديث موضوعة وأن هناك طعونا في رواية "القطيعي"، وفي زيادات أضافها "عبد الله" بن أحمد بن حنبل بعد وفاة أبيه.

والحقيقة أن كل الطعون والشبهات التي نُسبت إلى مسند الإمام أحمد لم تتعد دائرة إثبات أن للإمام أحمد مسندا، ولكن هل هذا المسند الذي يتحدثون عنه، هو ذاته الذي بين أيدينا اليوم؟! لم يستطع أحد إثبات ذلك على وجه القطع واليقين.

إن المسند، الذي بين أيدينا اليوم، لم يروه عن الإمام أحمد إلا ابنه "عبد الله"، ولم يروه عن عبد الله إلا "القطيعي" ولم يروه عن القطيعي إلا "ابن المذهب". وإن صح الإسناد من "القطيعي" إلى الإمام "أحمد" فإن هذا لا يكفي حتى يصح من "ابن المذهب" إلى "القطيعي"، وهذا لم يحدث فإن "ابن المذهب" مجروح، وليس بحجة.

إن آراء علماء "الجرح والتعديل" في إشكالات "مسند الإمام أحمد" مفصلة في كتب "علم الرجال"، ويعلمها أهل الاختصاص.

يقول ابن حجر في الفتح: "وقع في مسند أحمد حديث "ربيعة بن أمية بن خلف الجمحي"، وهو ممن أسلم في الفتح، وشهد مع رسول الله حجة الوداع، وحَدّثَ عنه بعد موته، ثم لحقه الخذلان فلحق في خلافة عمر بالروم و"تنصر" بسبب شيء أغضبه وإخراج حديث مثل هذا مشكل". فها هو صحابي ارتد عن الإسلام، ومع ذلك روى له الإمام أحمد في مسنده حديثا عن النبي، فأين كانت آليات "الجرح والتعديل" في عصره؟!

٦- مسند أبي محمد عبد بن حميد بن نصر الكِشِّي [ت٢٤٩هـ] وله مسندان كبير وصغير ومسنده خال من مسانيد كثير من مشاهير الصحابة، وقد طبع المنتخب من مسند عبد بن حميد في مجلدتين.

٧- كتاب الإمام الجليل أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري [ت٢٥٦هـ] المسمى بالجامع الصحيح وهو مشهور باسم صحيح البخاري وقد اقتصر في كتابه على الصحيح، وإن كان لم يستوعب كل الصحيح.

٨- صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري [ت٢٦١هـ] في المرتبة التالية لصحيح البخاري وقد أخذ الحديث عن شيخه أبي عبد الله البخاري وهو على طريقة شيخه اعتنى بالحديث الصحيح فقط في كتابه ولكنه اختلف عن شيخه بأنه لم يُقَطِّع الحديث في الأبواب بل ضم الأحاديث وطرقها في موطن واحد بأسانيدها المتعددة وألفاظها المختلفة فسهل تداوله.

٩- مسند أبي عبد الرحمن بَقِي بن مَخْلَد الأندلسي [ت٢٧٦هـ] وقد روى فيه عن ١٣٠٠ صحابي ورتبه على أبواب الفقه ويُعد من أوسع المسانيد فهو أكبر من مصنف ابن أبي شيبة ومصنف عبد الرزاق ولم يطبع إلا مقدمته ولم يُعثر على مخطوطاته.

١٠- مسند أبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي [ت٢٨٠هـ] وهو مسند كبير يقع في جزأين وهو مطبوع.

١١- مسند أبي بكر أحمد بن عمرو البزار [ت٢٩٩هـ]، وله مسندان المسند الصغير والمسند الكبير المعلل، وهو المسمى البحر الزخار، يبين فيه الصحيح من غيره، ويتكلم في تفرد بعض رواة الحديث ومتابعة غيره عليه، وهو مطبوع.

وإذا كان القرن الثالث لم يحْسِم الخلاف بين المحدثين، ما اضطر كل واحد منهم أن ينفرد بكتابه، ويدعي أنه "الجامع الصحيح"، فهل يمكن أن يحسم هذا الخلاف بعد أن دُوّنت أمهات الكتب، وأصبحت هي المرجعية المقدسة عند معظم المسلمين؟!

إن الدارس لهذه الكتب، يعلم علم اليقين، حجم المأساة التي مهما حاول الإنسان وصفها فلن تصل إلى القارئ بصورتها الحقيقة، إلا إذا قرأ بنفسه هذه الكتب. إن مسألة تدوين الحديث لم تنطلق من الإحساس بضرورة حفظ نصوص "السنة النبوية" كما يدعي أنصار الفرقة والمذهبية وإنما انطلقت من مسرح الصراع المذهبي بين الطوائف المختلفة وما قام من مناظرات جدلية بين أئمتها، ما دفع كل واحد منهم لأن ينقل المعركة من أرض الواقع إلى صفحات الكتب!!

فأي مصدر تشريعي هذا الذي يقوم على هذا التوثيق العشوائي، وعلى هذا العناء في البحث والتنقيب، عما صح منه وما لم يصح، بعد وفاة رسول الله بقرنين من الزمان على أقل تقدير؟! فهل يُعقل أن يتحمل "الخلف" تقصير وإهمال "السلف" في عدم حفظهم لنصوص "السنة النبوية" في كتاب واحد، وتحت إشراف الخلافة الإسلامية، باعتباره عملا من أعمال الدولة واختصاصها؟!

هل يعاقب الخلف لإنكارهم أن يكون ما وصلهم اليوم من أحاديث، عن طريق هؤلاء السلف، وبهذه الطريقة التخاصمية المذهبية، هو نصوص "السنة النبوية" التي أمر الرسول باتباعها، على حد قولهم، ولا يعاقب السلف لأنهم هم الذين تركوا هذه الأحاديث يعبث بها الصغير قبل الكبير، والمسلمون قبل المنافقين، وأعداء الدين من الملل الأخرى ليأتي المحدثون، وعلماء "الجرح والتعديل" بالعصا السحرية، في القرن الثالث الهجري يغربلوها، ويستخرجون منها ما خرج على لسان رسول الله من حديث نبوي على وجه القطع واليقين؟!

إن مسألة ظهور معظم أمهات كتب الفرق، والمذاهب المختلفة في القرن الثالث الهجري وما بعده، وانتفاء ذلك عن القرنين الأول والثاني، في الوقت الذي مر فيه كتاب الله تعالى بسلام، منذ عصر الرسالة وإلى يومنا هذا، مسألة تحتاج من ذوي البصيرة إلى وقفة تأمل ونظر!!

فهل كانت هناك أيدٍ خفية وراء ظهور أمهات كتب الحديث، المشهورة عند أهل السنة وهي الكتب الستة، في عصر واحد، هو القرن الثالث الهجري، ثم الكتب الأربعة، عند الشيعة، دون أي إشراف من الخلافة الإسلامية؟!

ويؤكد شيخ المفسرين، والمؤرخين، الإمام الطبري [ت٣١٠هـ] أن إشكالات تدوين وتوثيق "المرويات"، ظلت مستمرة حتى عصره، فيقول في مقدمة تاريخه:

"فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين، مما **يستنكره قارئه**، أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجها في الصحة، ولا معنى في الحقيقة فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتي من قبل **بعض ناقليه إلينا**، وإنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا"!!

إشكالات القرن الرابع الهجري:

يقول أحد كبار المؤسسين لمذهب "أهل السنة والجماعة"، وهو الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري [ت٣٢٤ وقيل٣٣٠هـ] في كتابه: "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين": "اختلف الناس بعد نبيهم، صلى الله عليه وسلم، في أشياء كثيرة، ضلل فيها بعضهم بعضا، وبرئ بعضهم من بعض، فصاروا فرقا متباينين، وأحزابا متشتتين...، ثم قال: وأول ما حدث من الاختلاف بين المسلمين بعد نبيهم، صلى الله عليه وسلم اختلافهم في "الإمامة"...، ثم تكلم الشيخ عن الخلاف المشهور حول أمامة أبي بكر التي كان من المفترض أن يحظى بها عليّ بن أبي طالب.

وقال الشيخ: "ثم بويع علي بن أبي طالب، رضوان الله عليه، فاختلف الناس في أمره، فمن بين منكر لإمامته، ومن بين قاعد عنه، ومن بين قائل بإمامته، معتقد لخلافته، وهذا اختلاف بين الناس إلى اليوم!!

ثم قال: "اختلف المسلمون عشرة أصناف: الشيعة، والخوارج، والمرجئة، والمعتزلة والجهمية، والضرارية، والحسينية، والبكرية، والعامة، وأصحاب الحديث، والكلابية أصحاب عبد الله بن كلاب القطان. فالشيع ثلاثة أصناف، وإنما قيل لهم الشيعة لأنهم شايعوا عليا، ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله..."، ثم ذكر الشيخ عشرات الفرق التي تفرعت عن هذه الأصناف الثلاثة، في ما يقرب من تسعين صفحة، ذكر بعدها باقي الطوائف، خصص لكل طائفة عشرات الصفحات!!

فهل حقا كانت مسألة "الإمامة" هي المشكلة الرئيسة التي أدت إلى استبعاد الإمام علي بن أبي طالب من الخلافة، مما ترتب عليه منع تدوين الخلفاء الراشدين للحديث بالشكل المتكامل، الذي ظهر به بعد أن زالت الدولة الأموية وظهرت الدولة العباسية؟!

كما هو معلوم لكل ذي بصيرة أن القضية الرئيسة في هذا الصراع، كانت الطرح الشيعي لقضية "الإمامة"، ويقابله الطرح السني لقضية "الخلافة"، والتي امتدت واتسعت حتى وصلت إلى عصر البخاري [ت٢٥٦هـ]، ومن بعده عصر الأشعري].

ويذكر ابن خلدون في مقدمته، أن الأشعري تكلم في "الإمامة" كرد فعل لما أعلنه الإمامية من أن "الإمامة" من عقائد الإيمان!!

وكما اخترقت عقيدة "الإمامة"، والإمام "المهدي"، المذهب الشيعي، اخترقت عقيدة "الخلافة"، و"المهدي المنتظر" المذهب "السني". وكان من المتوقع أن يخرج "المهدي" في خلافة الدولة الأموية، ثم العباسية، ولما لم يتحقق ذلك، وُضعت "الأحاديث" التي تخبر بخروجه آخر الزمان، ووظفت الآيات القرآنية، وأولت تأويلات باطنية، لخدمة أطراف هذا الصراع.

وهذه من أكبر الإشكالات التي واجهت منظومة "الروايات" المذهبية، فلا يكاد يظهر توجه عقدي ما لفرقة من الفرق، إلا وظهر في مقابله توجه آخر، كرد فعل له. فإذا طعن "الشيعة" في معاوية بن أبي سفيان، وُضِعَت "الأحاديث" في فضائله وأحقيته بالخلافة.

وسأضرب مثالا واحدا فقط لبيان ذلك، بروايتين وردتا في صحيح البخاري:

إحداهما: أن معاوية سمع أن عبد الله بن عمرو يُحَدّث أنه سيكون ملك من قحطان. فقام وخطب في الناس قائلا: "أما بعد فإنه بلغني أن رجالا منكم يحدثون "أحاديث" ليست في كتاب الله، ولا تؤثر عن رسول الله، وأولئك جهالكم، فإياكم والأماني التي تضل أهلها، فإني سمعت رسول الله يقول: إن هذا الأمر في قريش، لا يعاديهم أحد إلا كبه الله في النار على وجهه، ما أقاموا الدين".

والثانية: عن أبي هريرة عن رسول الله: "لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بعصا".

والمتدبر لهاتين الروايتين يجد أن قول ابن عمرو: "إنه سيكون ملك من قحطان" تؤكده الرواية الثانية!! ومع ذلك غضب معاوية من هذه الرواية، غضبا شديدا بل وأنكرها مع أنها في صحيح البخاري، واتهم رواتها بأنهم يفترون الكذب على الله ورسوله.

وتعالوا نتعرف طبيعة الصراع المذهبي بين المحدثين في القرن الرابع الهجري وتواصله، بعد أن دُوّنت أشهر أمهات كتب الحديث في القرن الثالث، بشهادة صاحب أول كتاب صُنِّف في علم أصول الحديث، وهو "الرامهرمزي" [ت٣٦٠هـ] صاحب كتاب "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي". فيصف "الرامهرمزي" أحوال من رفعوا راية "السنة والجماعة"، في عصره، ولم يتمسكوا بأصولها، فيقول:

"وكان حرب بن إسماعيل السيرجاني قد أكثر من السماع وأغفل الاستبصار، فعمل رسالة سماها "السنة والجماعة"، تعجرف فيها، واعترض عليها بعض الكتبة من أبناء خراسان، ممن يتعاطى الكلام، ويذكر بالرياسة فيه والتقدم.

فصنف في ثلب "رواة الحديث" كتابا تلفظ فيه من كلام يحيى بن معين، وابن المديني، ومن كتاب التدليس للكرابيسي، وتاريخ ابن أبي خيثمة، والبخاري، ما شنع به على جماعة من شيوخ العلم، خلط الغث بالسمين والموثوق بالظنين، وادعى دعاوى لم يضبط أكثرها، ولا عرف وجوه التصرف فيها..، فإنه ذكر ابن شهاب الزهري فيمن ذكره وعيره بتقليد الأعمال..، ولو كان "حرب" مؤيدا مع الرواية بالفهم، لأمسك من عنانه ودرى ما يخرج من لسانه، ولكنه ترك أولاها، فأمكن القارة من راماها".

وإذا كان كتاب "الرامهرمزي" من أقدم الكتب في علوم الحديث، فإنه باهتمامه بعرض أزمة الصراع المذهبي بين المحدثين، في كتابه هذا، قد كشف عن حقيقة أثبتتها المؤلفات التي دُوّنت في علوم الحديث: كالجرح والتعديل، والناسخ والمنسوخ، والتصحيح والتضعيف، ومختلف الحديث، وشرح معاني الآثار، وتأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه إلى آخره. وهذه الحقيقة هي:

أن هذه المدونات كانت ثمرة الخصومات والصراعات المذهبية بين محدثي الفرق والمذاهب المختلفة، وذلك للرد على الشبهات والخصومات التي قامت بينهم.

فإذا تتبعنا هذه الأزمة، وتواصل حلقاتها، علمنا أن ما يحدث بين علماء الفرق والمذاهب المختلفة اليوم، من تخاصم مذهبي، وتسفيه وتجريح لآراء بعضهم، ما هو إلا امتداد للصراع المذهبي بين الأولين، وتأكيد لاستحالة التقريب بينهم!!

إشكالات "حجية السنة" عند المعاصرين:

وكان لابد أن يشمل هذا الفصل آراء بعض كبار العلماء المعاصرين، المدافعين عن حجية "السنة وتدوينها"، في القرن الخامس عشر الهجري.

١- الدكتور عبد العظيم المطعني

يقول في كتابه "الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية"، عن شبهة تأَخُّر تدوين السنة: "فهم يقولون: لو كان أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يرون للسنة أهمية في الدين، لعجلوا بجمعها وكتابتها كما صنعوا بالقرآن.

ثم قال: ولكن الصحابة أهملوها طيلة حياتهم وماتوا ولم تدون السنة في عهدهم وإنما تولى تدوينها التابعون بعد مائتي سنة من بدء التقويم الهجري، بل إن تدوينها تم في القرن الثالث الهجري، عصر البخاري ومسلم وابن حنبل وغيرهم، هكذا يقولون".

ثم قال عند تفنيده هذه الشبهة ونقضها: "إن الحق الذي لا محيد عنه، أن عصر النبوة **يوصف بقلة التدوين** للحديث النبوي، ولا يوصف بالخلو التام من تدوين الحديث. وممن عُرفُوا بكتابة الحديث في صدر الإسلام الأول: عبد الله بن عباس، وسعيد بن جبير، وابن هشام، وغيرهم".

وأقول: وما السبب في قلة "التدوين" في العصر النبوي؟!

أجاب فضيلته على هذا السؤال، تحت عنوان "أسباب قلة التدوين في العصر النبوي" فقال: "قلة التدوين للحديث النبوي في حياة النبي، صلى الله عليه وسلم، وما تلاه، حتى نهاية القرن الأول الهجري، لها أسباب وجيهة تُعزى إليها. ذلك أن حال القرن الأول كانوا إما من الصحابة وإما من كبار التابعين، الطبقة الأولى، وكان هذا القرن يتميز بميزتين:

الأولى: أن سنة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، القولية كانت محفوظة في صدور الرجال، حاضرة ماثلة في ذاكرة الأمة، فلم تدعُ ضرورة إلى كتابتها وتدوينها.

الثانية: أن الصحابة الذين عاصرهم رجال الطبقة الأولى من كبار التابعين كانوا محيطين إحاطة كاملة بالسنة العملية، يهتدون بها وبالسنة القولية، دون الحاجة إلى الرجوع إلى كتاب مكتوب، وربما كان الصحابة وكبار التابعين يتذاكرون هذه السنن فيما بينهم، أو يسأل من جهل شيئاً من السنن من هو عالم بها، وكل هذا قام مقام "التدوين" فلم يُحْتَج إليه.

ويضاف إلى هاتين الميزتين ميزة ثالثة، لا تقل عنهما قيمة وجدلاً، وهي أن السنة خلال القرن الأول كانت صافية نقية محفوظة في الصدور على الصور التي سُمِعَتْ بها من فم النبي الطاهر. صافية نقية من كل دخيل وعليل ومكذوب، لأن هذه الآفات والقوادح ألَّمت بالسنة في وقت متأخر عن القرن الأول، كما سيأتي، وفي ظروف وملابسات طارئة ما كان لها وجود في القرن الأول الهجري، قرن الصفاء والنقاء". اهـ

أقول: وهل حفظ نصوص "السنة القولية" في الصدور سبب وجيه لعدم كتابتها وتدوينها، كمصدر تشريعي إلهي يخشى عليه من التحريف؟!

ألم يكن كتاب الله محفوظا في الصدور أكثر من حفظ "السنة القولية"، ومع هذا كان النبي يأمر بتدوينه فور نزول آياته؟! ألا يعارض هذا السبب الوجيه قول فضيلته: "إن السنة خلال القرن الأول كانت صافية نقية محفوظة في الصدور، على الصور التي سُمِعَتْ بها من فم النبي الطاهر"؟! ثم قولك بعدها: "لأن هذه الآفات والقوادح ألَّمت بالسنة في وقت متأخر عن القرن الأول"؟!

إذن فحفظ "السنة القولية" في الصدور لم يمنع من أن يأتيها الباطل، خاصة بعد موت الحُفّاظ، مما دفع المحدثين إلى تدوينها ولكن بعد أن أصابها الباطل وبعد أن افتقدنا مدونات القرن الأول، التي يرجع إليها عند إرادة التحقيق العلمي.

ثم انظر ماذا قال فضيلته تحت عنوان "تدوين السنة في أول القرن الثاني":

"تدوين السنة بدأ مع بداية القرن الثاني الهجري [عام ١٠١هـ] في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، رضي الله عنه. فقد رأى هذا الإمام المسارعة إلى جمع السنة وكتابتها وتدوينها خشية أن يضيع منها شيء أو يلتبس الحق منها بالباطل من غيرها"!!

ثم ذكر فضيلته "الروايات" التي تحكي عن دور عمر بن عبد العزيز، وأبي بكر ابن محمد بن حزم، في جمع "الحديث النبوي"، بعد أن: "زال الأثر الذي كان عالقاً في النفوس من النهي عن كتابة الحديث، والإقلال من الرواية فيه، والتحدث به. واستقر الأمر على جواز الكتابة، بل والحث عليها، بل وجوب كتابته إذا خيف عليه النسيان والضياع"...، كما نقل ذلك عن فتح الباري، شرح صحيح البخاري.

أقول: إذا كان علماء السنة يَدّعون أن عمر بن عبد العزيز، وهو من خلفاء الدولة الأموية [ت١٠١هـ] قد بادر برفع الحظر عن تدوين "المرويات" المنسوبة إلى النبي وأذن بتحويل ما كان يتداول شفاهة، عبر قرن مضى، إلى كتب ومصنفات، فأين ذهبت هذه الكتب، التي دوّنت تحت إشراف هذا الخليفة الراشد، وبشهادة ابن شهاب الزهري، الذي قال عن هذه الكتب: "فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترا"؟!

فأي مصدر تشريعي إلهي هذا، الذي يُخاف من تدوين نصوصه، حتى يأتي عمر ابن عبد العزيز، في نهاية القرن الأول الهجري، فيجد أنه من الضروري تدوينه؟!

وفي سياق حديثه عن الجهود التي بذلت لتنقية السنة، وتصنيفها، مرورا بالقرن الثالث وحتى القرن السابع الهجري، يقول فضيلته:

"فالقول بأن "السنة لم تدون إلا في القرن الثالث خطأ متعمد، وشأن السنة شأن غيرها من العلوم الإسلامية والعربية، من حيث النشأة، والتدوين، وهي بالقياس إلى غيرها نرى تدوينها بدأ مبكراً، وإن كان على نطاق ضيق في أول الأمر، ثم أتسع بمرور الأيام".

ثم قال: "والقرآن نفسه، وهو أصل أصول الإسلام، لم يدون في صحف في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما تم جمعه وتدوينه في مصاحف في خلافة أبي بكر بإشارة من عمر رضي الله عنه". ثم استشهد بقصة زيد بن ثابت، ودوره في جمع القرآن.

وقال: "فإذا كان هذا هو موقفهم من القرآن، وهو أصل الملة، فكيف يتخذ منكرو السنة من بطء تدوين السنة قدحاً في منزلة السنة نفسها؟! فهلا اتخذوا من عدم تدوين القرآن في صحف في حياة النبي، ومعارضة أبي بكر وزيد جمعه وتدوينه وسيلة للحط من منزلة القرآن، وأنه ليس من الدين؟! فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً"!!

وأقول لفضيلته: وإذا كانت نصوص "السنة القولية"، مصدرا تشريعيا إلهيا ثانيا، فلماذا لم تُجمع في خلافة أبي بكر، أو في خلافة عمر، أو في خلافة عثمان؟! أليست من الدين واجب الاتباع، كما تدّعون؟!

ثم من قال: إن القرآن لم يجمع في الصحف في حياة النبي، وتحت إشرافه، عليه السلام، باعتباره كتابا إلهيا، حمل في ذاته دليل جمعه؟! لماذا جعلتم "الرواية" حاكمة على "الآية"، ثم أقمتم على هذا فهمكم لقضية جمع القرآن؟! ألم يخش النبي مما خشيتم منه فنزل القرآن يبين للناس، أن الله تعالى هو المتكفل بجمع وحفظ كتابه، وفي حياة نبيه؟!

لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ القيامة

الحقيقة ما كان للدكتور المطعني، وهو العالم الجليل، أن يدخل هذا المأزق، الذي يستحيل أن يخرج منه أحد سالما، بدعوى الدفاع عن حجية "السنة النبوية".

٢– الشيخ مصطفى السباعي

يقول في كتابه "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي"، تحت عنوان "الوضع في الحديث": "كانت سنة أربعين من الهجرة [٤٠هـ] هي الحد الفاصل بين صفاء السنة وخلوصها من الكذب والوضع، وبين التزيد فيها، واتخاذها وسيلة لخدمة الأغراض السياسية والانقسامات الداخلية، بعد أن اتخذ الخلاف بين عليّ ومعاوية شكلا حربيا سالت به دماء، وأزهقت منه أرواح، وبعد أن انقسم المسلمون إلى طوائف متعددة".

ثم قال: "ومع الأسف إن هذا الانقسام اتخذ شكلا دينيا كان له أبلغ الأثر في قيام المذاهب الدينية في الإسلام. فلقد حاول كل حزب أن يؤيد موقفه بالقرآن وبالسنة.

وطبيعي ألا يكونا مع كل حزب يؤيدانه في كل ما يدعي، فعمل بعض الأحزاب على أن يتأولوا القرآن على غير حقيقته وأن يحملوا نصوص السنة مالا تتحمله وأن يضع بعضهم على لسان الرسول أحاديث تؤيد دعواهم، بعد أن عز عليهم مثل ذلك في القرآن لحفظه وتوفر المسلمين على روايته وتلاوته. ومن هنا كان وضع الحديث واختلاط الصحيح منه بالموضوع".

أقول: انظر إلى شهادة الشيخ وهو يتحدث عن الحد الفاصل بين "صفاء السنة" وبين تحريفها واتخاذها وسيلة لخدمة الأغراض السياسية والمذاهب الفقهية، التي راح ضحيتها آلاف المسلمين!!

إذن فكيف مرت نصوص "السنة النبوية" بسلام، وسط تمزق المسلمين وسفك دماء بعضهم، بعد أربعين سنة فقط من وفاة رسول الله محمد عليه السلام؟!

ثم يقول الشيخ تحت عنوان: "البواعث التي أدت إلى الوضع، والبيئات التي نشأ فيها":

قدمنا أن الخلافات السياسية التي ذر قرنها بين المسلمين في أواخر خلافة عثمان وفي خلافة عليّ كانت سببا مباشرا في وضع "الحديث"، وقدمنا قول من قال:

إن أول من تجرأ على ذلك، هم "الشيعة"، فيكون العراق أول بيئة نشأ فيها الوضع وقد أشار إلى هذا أئمة "الحديث" حيث كان الزهري يقول: "يخرج الحديث من عندنا شبرا فيرجع إلينا من العراق ذراعا". وكان مالك يسمي العراق "دار الضرب"، أي تضرب فيها "الأحاديث" وتخرج إلى الناس، كما تضرب الدراهم وتخرج للتعامل".

وعند حديثه عن الخلافات السياسية قال: "وهكذا أسرفت الرافضة، يقصد الشيعة، في وضع الأحاديث بما يتفق مع أهوائها، وبلغت من الكثرة حدا مزعجا. حتى قال الخليلي في الإرشاد: وضعت الرافضة في فضائل علي وأهل بيته نحو ثلاثمائة ألف حديث".

ثم قال الشيخ: "وقد ضارعهم الجهلة من "أهل السنة" فقابلوا مع الأسف الكذب بكذب مثله وإن كان أقل منه دائرة وأضيق نطاقا"!!

وعن الخلافات الفقهية والكلامية، التي كانت سببا في وضع "الأحاديث"، قال الشيخ:

"وهنالك أسباب أخرى للوضع، كالرغبة في الإتيان بغريب الحديث من متن وإسناد والانتصار للفتيا، والانتقام من فئة معينة، والترويج لنوع من المآكل أو الطيب أو الثياب.

وقد توسع العلماء في ذكرها وضربوا لها الأمثال..، إلى أن قال:

إن من أسباب الوضع وتفرق الأمة إلى فرق وشيع وأحزاب ومذاهب ما هو كاف لتغيير تراث أية أمة ومحو معالمه"!!

أقول: إذا كان الجيل الأول من المسلمين قد عاشوا القرن الهجري الأول ومنتصف الثاني، أي قرنا ونصف قرن من الزمان، على أقل تقدير، بدون مرجع واحد في الحديث النبوي، يرجعون إليه عند الخلاف، فهذا يعني أن عملية تدوين "الأحاديث" في كتاب، لم تكن ذات شأن بالنسبة لهم، وإلا لورثوا عن رسول الله، كتابا للحديث النبوي، كما ورثوا كتاب الله تعالى!!

ولا يقال: إن عدم وجود تدوين للحديث في عصر الرسالة، كان بسبب الخوف من اختلاطه بالقرآن، فلما استطاع الصحابة التمييز بين كلام الله وكلام رسوله، أباح لهم الرسول كتابة حديثه قبل وفاته!!

والحقيقة أن هذا القول قول غير صحيح، لأنه:

أولا: يتهم الصحابة بعدم قدرتهم اللسانية على التمييز بين كلام الله وكلام رسوله والله تعالى يقول:

وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٤﴾ إبراهيم

ثانيا: يتهم الصحابة بالتفريط وضياع نصوص المصدر الثاني للتشريع، الذي يحمل "السنة النبوية"، وعدم حفظه في كتاب واحد، لا في حياة النبي، ولا في حياة خلفائه الراشدين!! وهذا يدل على أن الشيطان استطاع أن يخترق تراث المسلمين، تحت راية "السنة النبوية"، وذلك بعد تفرقهم إلى فرق ومذاهب متصارعة، بعد أن عجز هو وجنوده عن اختراق كتاب الله تعالى.

ثالثا: يتهم الخلفاء الراشدين بالتفريط في تدوين نصوص المصدر الثاني للتشريع.

إن دعوى الخوف من "اختلاط القرآن بالحديث" في عصر النبوة، تحمل دليل هدمها في ذاتها! ذلك أن القلب الذي حفظ "الحديث النبوي" حتى عصر تدوينه، بعد قرن ونصف قرن من الزمان، هو نفسه القلب الذي حفظ "القرآن". فلماذا أمر الله تعالى رسوله بتدوين القرآن في عصر النبوة، وتوفيّ الرسول والمسلمون يعلمون عدد آياته، بل وعدد كلماتها..، ولم يأمره بتدوين "حديثه"، وملكة الحفظ في الحالتين واحدة؟!

هل كان الله تعالى يعلم أن قلوب صحابة رسول الله، ستحفظ "الحديث النبوي"، كلمة كلمة، على مر العصور، وحتى عصر تدوينه، لذلك لم يأمر رسوله بتدوينه في عصر النبوة، خشية اختلاطه بالقرآن؟! وهل عندما جاء عصر التدوين، دَوّن المحدثون "الحديث النبوي" كما خرج على لسان النبي؟!

فلماذا أنشأوا "علم الحديث"، بفروعه المختلفة؟!

كيف يكون "الحديث النبوي" مصدرا تشريعيا، مكملا لأحكام كتاب الله، ومبينا لآياته ولا يأمر الله تعالى رسوله بتدوينه ومراجعته كلمة كلمة كما فعل بالقرآن؟! ألا تعتبر هذه الدعوى طعنا في تعهد الله تعالى بحفظ كتابه؟!

هل يتصور مسلم أن يكون القرآن هو "الآية" الدالة على صدق "نبوة" رسول الله محمد، ثم إذا بالعرب، وهم أهل اللسان العربي، لا يستطيعون التمييز بين نصوص هذه "الآية"، وكلام النبي المبلغ لها؟!

ألم تكن هناك وسيلة لتعليم الصحابة كيف يميزون بين كلام الله تعالى، وكلام رسوله؟! وإذا كان أنصار الفرقة والمذهبية يقولون بأن هناك من الصحابة من سمح لهم النبي بكتابة "حديثه"، فهل كان هؤلاء وحدهم هم الذين يملكون ملكة التمييز بين "حديث الله"، وحديث رسوله؟!

وهل كان رسول الله يعلم أن إرجاء تدوين "حديثه" إلى ما بعد وفاته بقرن من الزمان سيسفر عن تقسيمه إلى حديث صحيح، وآخر ضعيف، وثالث متواتر، ورابع مشهور؟! هل كان رسول الله يعلم أن المحدثين الذين سيقومون بتدوين أحاديثه سينقسمون إلى محدث "سني"، ومحدث "شيعي"..؟!

فأي مصدر تشريعي هذا، الذي يتصف بهذه الصفات؟!!

أما إذا كانت مسألة كتابة "كلام النبي"، في عصر النبوة، مسألة رغبة شخصية من الصحابة لاقتناء كل ما كان يصدر عن النبي محبة له، وتخليدا لذكراه..، إذن فمن كان وراء تحويل هذه المسائل الشخصية المرتبطة بالقدرات والإمكانات الذهنية، إلى قانون عام، وشريعة إلهية واجبة الاتباع، بعد قرن ونصف قرن من وفاة النبي؟!

ثم كيف يُقدم المحدثون في عصر التدوين على فعل ما لم يفعله الرسول ولا صحابته ولا خلفاؤه الراشدون، ثم يبررون فعلهم هذا بتمسكهم بـ "السنة النبوية"؟!

وهل نقص إسلام أو إيمان جيل الصحابة والتابعين، الذين عاشوا "السنة النبوية" تفعيلا عمليا للنص القرآني، ولم يحتفظوا بكل هذه الكتب التي ظهرت في القرنين الثاني والثالث الهجري، بعد تفرق المسلمين وتخاصمهم، وادعاء كل فرقة أن مُحدّثيها هم أعدل وأضبط الرجال؟!

فهل نزل جبريل، عليه السلام، بـ "الأحاديث النبوية"، موسومة باسم كل فرقة، بحيث يتم التعرف عليها في عصر التدوين، عن طريق علماء الحديث؟! ثم أين هي هذه الكتب التي كتبها الصحابة في حضرة رسول الله وتحت إشرافه؟!

إن القول بأن رسول الله قد أملى على عماله عددا من الصفحات في الصدقات والديّات، والفرائض، أو أنه أمر صحابته أن يكتبوا لأبي شاة خطبة حجة الوداع، أو أن عبد الله بن عمرو بن العاص، الذي شهد له أبو هريرة بأنه كان أكثر الصحابة حديثا عن رسول الله، كانت له صحيفة بها أحاديث رواها عن رسول الله... هذه كلها "روايات"، لا تصمد مطلقا أمام التحقيق العلمي، وأمام الآيات القرآنية، المبينة لطبيعة وخصائص المصدر التشريعي الإلهي.

لقد اعتبر الشيخ السباعي القرن الثالث الهجري أزهى عصور "السنة"، وأسعدها بأئمة "الحديث"، وتآليفهم العظيمة، ومع ذلك لم يستطع علماء وأئمة هذا العصر الاتفاق على كتاب واحد يحوي الأحاديث الصحيحة، بل ظل الحال على ما هو عليه إلى يومنا هذا!!

يقول الشيخ: بهذا تم تدوين "السنة" وجمعها، وتمييز صحيحها من غيره ولم يكن لعلماء القرون التالية، يقصد بعد القرن الثالث، إلا بعض استدراكات على كتب الصحاح كمستدرك أبي عبد الله الحاكم النيسابوري [ت٤٠٥هـ] الذي استدرك فيه على البخاري ومسلم أحاديث يرى أنها من الصحاح متفقة مع شرطيهما، مع أنهما لم يخرجاها في صحيحيهما، وقد سلم له العلماء ومن أشهرهم الذهبي قسما منها، وخالفوه في قسم آخر".

إذن فقد كان هناك خلاف حتى القرن الخامس الهجري، حول ما صح وما لم يصح من "الأحاديث"، وما يجب أن يشمله صحيحا البخاري ومسلم، لموافقته شروطهما وما لا يجب!! فهل يعقل أن تكون هذه الكتب قد حملت مصدرا تشريعيا إلهيا، تُستقى منه "السنة النبوية"، التي يكفر منكرها؟!

ثم تعالوا نسأل هذا السؤال: ماذا لو أن الدولة العباسية بعصورها الثلاثة [١٣٢-٦٥٦هـ] سارت على نهج الدولة الأموية [٤١-١٣٢هـ] ولم تسمح بتدوين كتب الحديث واستمر حال "المرويات" في التوسع والانتشار بين المسلمين حتى منتصف القرن السابع الهجري [٦٥٦هـ].

ثم بدأ بعد ذلك عصر تدوين هذه الكتب، وإنشاء مدارس "الجرح والتعديل"؟! فهل يتساوى هذا العمل، مع ما إذا كان "التدوين" في خلافة عثمان بن عفان [ت٣٥هـ] الذي ينسب إليه الفضل في جمع المسلمين على رسم واحد للمصحف، عندما اختلفوا على رسمه؟! وهل يتساوى تدوين الحديث في خلافة عثمان، مع تدوينه في عصر النبوة وحصولنا على مدونة مكتوب عليها: "تم جمع وتدوين هذه الأحاديث تحت إشراف رسول الله، محمد بن عبد الله، وذلك في يوم كذا وكذا..."؟!

٣- الدكتور محمد عجاج الخطيب:

وفي سياق الجدل القائم بين أنصار كتابة "الحديث"، وأنصار تدوينه، أنقل بعض المقتطفات، من كتاب أحد المدافعين عن "حجية السنة"، وهو الدكتور محمد عجاج الخطيب، في كتابه "السنة قبل التدوين" تحت عنوان "خدمة عمر بن عبد العزيز للسنة":

"عاش عمر بن عبد العزيز في جو علمي، فلم يكن بعيدا وهو أمير الأمة، عن العلماء، ورأيناه يكتب بنفسه بعض الأحاديث ويشجع العلماء، وقد رأى أن يحفظ حديث الرسول، صلى الله عليه وسلم، ويجمعه، وربما دعاه إلى هذا نشاط التابعين آنذاك وإباحتهم الكتابة حين زالت أسباب الكراهة... ومما لا شك فيه أن خشيته من ضياع الحديث، دفعته إلى العمل لحفظه".

"ويمكننا أن نضم إلى ما ذكرنا سببا آخر كان له أثر بعيد في نفوس العلماء حملهم على تنقيح السنة وحفظها، وهو ظهور الوضع بسبب الخلافات السياسية والمذهبية... وإذا كانت المنية قد اخترمت الخليفة الراشد الخامس قبل أن يرى الكتب التي جمعها أبو بكر بن حزم، بناء على طلب الخليفة، كما ذكر ذلك بعض العلماء، فإنه لم تفته أولى ثمار جهوده التي حققها ابن شهاب الزهري الذي يقول:

أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن، فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترا..."!!

"ويمكننا أن نحمل قول الزهري: كنا نكره كتابة العلم حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء فرأينا ألا نمنعه أحدا من المسلمين، على ما بيناه، لأننا نعرف أن الإمام الزهري كان يكتب الحديث وهو في دور طلب العلم، وكان يشجع أصحابه على الكتابة حتى إنه كان يكتب في ظهر نعله...، وفعلا عندما طلب منه الخليفة هشام بن عبد الملك أن يكتب لبنيه، خرج وأملى على الناس "الحديث"، وقال: استكتبني الملوك، فأكتبتهم، فاستحييت الله إذ كتبها الملوك ألا أكتبها لغيرهم".

"إن محاولة هؤلاء المانعين من الكتابة، لم تخفف من نشاط الكتابة، ولم تقف أمام هذا الجيل الذي نشأ عليها، فقد كان تيار إباحة الكتابة أقوى بكثير من تيار كراهتها.

وما لبث التياران أن توحدا، وألحت الحاجة القاهرة إلى الكتابة، على هؤلاء المانعين بأن يجاروا التيار العام، ويعتمدوا في "حفظ السنة" على الحفظ والكتابة معا"!!

وأنا أدعو القارئ الكريم أن يتدبر هذا الكلام، الذي ذكره الدكتور الخطيب في دراسته العلمية، وكيف أنه يقر بأن "الحديث" قد أتاه الباطل في عصره الأول، بسبب الخلافات السياسية والمذهبية، وأن عمر بن عبد العزيز قد أمر بجمع السنن، فكتبها ابن شهاب الزهري دفتراً دفتراً، وبعث دفترا إلى كل أرض له عليها سلطان!!

والسؤال: أين هي هذه الدفاتر التي دونها الزهري، وأرسلها إلى الأمصار بأمر من خليفة المسلمين عمر بن عبد العزيز؟!!

الحقيقة أن البرهان على أن هذا الكلام مجرد ادعاء، هو عدم وجود أثر لهذه الدفاتر التي يدّعون أنها دونت في عصر عمر بن عبد العزيز، لأنها لو كانت موجودة، لكانت من أوثق الكتب ولكان أصحابها من أشهر المحدثين، لقربهم من عصر الرسالة، مقارنة بهؤلاء الذين ظهروا في القرنين الثاني والثالث الهجري!! بل ما كان هناك ما يدعو إلى إنشاء علم "الجرح والتعديل"، بعد قرن من وفاة الزهري، على أقل تقدير!!

٤- الدكتور محمود مصري

يقول في بحث مقدم إلى مؤتمر "المخطوطات الألفية"، بمكتبة الإسكندرية، بعنوان: "مخطوطات الحديث الألفية": "ثم جاءت الظروف التي تقتضي "تدوين السنة" في نهاية القرن الأول. فقد استقر حفظ القرآن، وبدأ حملة الحديث من الصحابة والتابعين يقلّون وبدأ أهل الأهواء يضعون الأحاديث، ونشأ جيلٌ جديدٌ نتيجة الاختلاط بالأعاجم قليلُ الضبط، ضعيفُ الحفظ، لاسيما أن تطاول الزمن يعني تطاول سلسلة إسناد الحديث.

وكان أول أمر رسمي يصدر بتدوين السنة عن "عبد العزيز بن مروان" [ت٨٥هـ] الذي كان واليًا على مصر، فطلب من التابعي "كثير بن مُرَّة الحضرمي" في حمص أن يكتب له ما سمع من الحديث، ثم عمّم "عمر بن عبد العزيز" [ت١٠١هـ] الطلب إلى علماء الآفاق بتدوين الحديث، خوفًا من دروس العلم، وذهاب العلماء. فتمَّ جمع حديث ابن شهاب الزهري [ت١٢٤هـ] والقاسم بن محمد بن أبي بكر [ت١٠٧هـ] وعَمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية [ت٩٨هـ] وغيرهم.

وكانوا يجمعون الأحاديث التي وردت في الموضوع الواحد في مصنّف واحد، إلا أنه لم يصلنا من هذه المصنفات سوى ما أدرج منها في كتب من أخذ عنهم في ما بعد".اهـ

تدبر قوله: "لم يصلنا من هذه المصنفات سوى ما أدرج منها في كتب من أخذ عنهم في ما بعد"!!

أي أن مصنفات القرن الأول الهجري لم يكن لها وجود على أرض الواقع وإنما ذكرت بعض "الروايات" منها في كتب من أخذوا عنها في ما بعد!!

والسؤال:

لماذا اشتهر من أخذوا عن هذه المصنفات، ولم يشتهر أصحابها، وهم الأقرب إلى عصر الرسالة؟!!

وقال: "ثم تلتهم طبقة أخرى، فكتب ابن جريج [ت١٥٠هـ] بمكة، وابن إسحاق [ت١٥١هـ] ومالك [ت١٧٩هـ] بالمدينة، والربيع بن صبيح [ت١٦٠هـ] وسعيد بن أبي عروبة [ت١٥٦هـ] وحماد بن سلمة [ت١٧٦هـ] بالبصرة، وسفيان الثوري [ت١٦١هـ] بالكوفة، والأوزاعي [ت١٥٦هـ] بالشام، وهشيم [ت١٨٨هـ] بواسط، ومعمر بن راشد [ت١٥٣هـ] باليمن وجرير بن عبد الحميد [ت١٨٨هـ] وابن المبارك [ت١٨١هـ] بخراسان.

وقال: "وهكذا فقد ازدهرت حركة التدوين في منتصف القرن الثاني، إلا أنه لم يصل إلينا من مؤلفات تلك الحقبة إلا القليل، كموطأ مالك ومسند الشافعي والآثار لمحمد بن الحسن الشيباني. وقد وصلنا من المخطوطات الألفية في هذه الحقبة مخطوطة واحدة هي موطأ مالك"..

تدبر قوله: "إلا أنه لم يصل إلينا من مؤلفات تلك الحقبة إلا القليل"!!

والسؤال:

هل يعقل أن يمر قرنان من الزمان، لا يوجد فيهما كتاب واحد جامع للحديث النبوي الصحيح، يتبعه المسلمون كافة، بمختلف مذاهبهم، انتظارا لصحيح "البخاري" [ت٢٥٦هـ] في القرن الثالث الهجري، ومن بعده "الكافي" للكليني [ت٣٢٩هـ]؟!

وقال: "ثم تطور أسلوب تدوين الحديث والتصنيف في فنونه، وانتقلت أحاديث الزهري وغيره إلينا في تلك المصنفات المتجددة، التي هي مصنفات القرن الثالث، وفيها أخذ التدوين أسلوبًا آخر يقوم على إفراد أحاديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن أقوال الصحابة، وفتاوى التابعين"..

ثم تحدث الدكتور بعد ذلك عن مصنفات القرن الثالث الهجري، وما بعده، وعن عدد المخطوطات التي وصلت من هذه المصنفات!!

والسؤال:

ما أهمية الكلام عن مصنفات القرن الثالث، وقد سقط "علم الحديث" بغياب الكتاب الجامع للحديث الصحيح، في عصر النبوة؟!

فإذا سلمنا بأن هناك ظروفا حالت دون تدوينه في هذا العصر، فلماذا لم يُدوّن في عصر الخلافة الراشدة، أو في القرن الأول الهجري، على أقصى تقدير؟!!

٥- الدكتور سركيس عواد:

وفي كتابه: "أقدم المخطوطات العربية، حتى القرن الخامس الهجري"، يقول:

توجد فجوة زمنية بين هذه المخطوطات ومؤلفيها لا تقل عن قرن من الزمان..، لقد جمع الحديث في القرنين الثاني والثالث الهجري، بينما تعود أقدم المخطوطات عن "السنة النبوية" لأواخر القرن الرابع الهجري، وإلى القارئ الكريم تفصيل ذلك. [دار الكتب رقم ز ٨٤٢٤٧ ، ز ٨٤٢٤٨]. وسأضرب بعض الأمثلة:

- "صحيح البخاري"، تعود أقدم مخطوطة له إلى عام [٤٩٥هـ] أي بعد وفاة البخاري [ت٢٥٦هـ] بحوالي ٢٤٠ عاما.

- "صحيح مسلم": تعود أقدم مخطوطة له إلى عام [٣٦٨هـ] أي بعد وفاة مسلم [ت٢٦١هـ] بما يزيد عن قرن كامل.

- "موطأ مالك": أقدم مخطوطة لموطأ مالك [ت١٧٩هـ] تعود للقرن الخامس الهجري، أي بعد وفاته بقرنين تقريبا.

بل لقد ذكر الشيخ الألباني، في كتابه "مختصر صحيح مسلم"، أنه اعتمد في تحقيقه على مخطوطات أقدمها النسخة التيمورية التي تعود للقرن السابع الهجري، أي بعد وفاة الإمام مسلم بأربعة قرون!!

إن عدم كتابة الحديث النبوي، أو تدوينه، سواء في عصر الرسالة، أو في العصور التالية، لم تكن معصية لله ورسوله، فلا يوجود نص قرآني يفيد ذلك. أما ما تم تدوينه فعلا من "مرويات"، فهي مجرد جهود فردية، لم توثق توثيقا رسميا، يعطيها حجيتها كمصدر تشريعي إلهي واجب الاتباع!!

لذلك كان من الطبيعي أن تلجأ كل فرقة، وكل مذهب من مذاهب الفرقة الواحدة، إلى تدعيم أصول عقيدتها وشريعتها، بهذه "المرويات"، المنسوبة إلى النبي، لتأخذ قدسيتها في قلوب أتباعها، على مر العصور.

إن حجية "النص الإلهي" حق ليس لأن سلسلة رواته كانت متصلة الحلقات بعصر النبوة، إنما لأنه قد حمل في ذاته "الآية" الدالة على أنه الحق. إن سلسلة الرواة عندما حملت "الرواية" المنسوبة إلى النبي قد فتحت الباب على مصراعيه للمنافقين والوضاعين وضعاف الإيمان لافتراء الكذب على النبي، هذه هي خصائصها!!

والسؤال:

كيف ذهب المحدثون إلى القول بحجية "السند الروائي"، وقد مرت نصوص "الآية القرآنية" بسلام، منذ عصر النبوة وإلى يومنا هذا، في الوقت الذي تعرضت فيه "الرواية" لكل أنواع التحريف؟!

فمن كان وراء تقسيم مصادر التشريع الإسلامي إلى:

- "آية" إلهية، وهي القرآن الكريم، الذي دُوِّنت نصوصه في عصر الرسالة، حاملة معها "الآية" الدالة على قطعية ثبوتها عن الله تعالى.

- "رواية" بشرية، وهي "مرويات" الرواة، ظنية الثبوت عن رسول الله، التي بدأ تدوينها "مذهبيا" بعد وفاة رسول الله، بقرن ونصف من الزمان، على أقل تقدير.

فهل حفظ الله تعالى القرآن عن طريق الرواة، "القراء" من الصحابة والتابعين، وتابعي التابعين..، إلى آخر سلسلة الرواة، ولذلك يكون الطعن، أو التشكيك، في هؤلاء الرواة أو في ما يحملونه من "مرويات"، طعنا وتشكيكا في القرآن ذاته؟!

أم أن هذا القرآن قد نُقل إلينا محفوظا بحفظ الله إياه، بصرف النظر عن أدوات وآليات هذا الحفظ؟!

إن اللافت للنظر، أن رسول الله، عليه السلام، لم يشكُ قومه إلى الله تعالى، بسبب عدم اتباعهم لـ "الأحاديث النبوية" بصورتها التي بين أيدينا اليوم، وإنما بسبب هجرهم كتاب ربهم، فتدبر.

وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلاً ﴿٢٧﴾ يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلاً ﴿٢٨﴾ لَّقَدْ أَضَلَّنِى عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِى ۗ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولاً ﴿٢٩﴾ وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا ﴿٣٠﴾ الفرقان

فلماذا هجر معظم المسلمين "الآية"، واتبعوا "الرواية"؟!

جدل "الآية" و"الرواية"

مع وضوح الفرق بين "الآية" الإلهية و"الرواية" البشرية، كالشمس في كبد السماء، فقد نجح إبليس وجنوده، في صرف الناس عن "الآية"، وزيّن لهم "الرواية"، بدعوى أنها حملت "السنة النبوية" المبيِّنة لنصوص "الآية"، والمكمِّلة لأحكامها، وعلى هذا يكون الطعن في ثبوت "الرواية"، طعنا في ثبوت نصوص "الآية"!!

لقد كان داعي الاختلاف بين الناس، بعد وفاة الرسل، تحول الرسالات والآيات الإلهية إلى تراث ديني، وروايات مذهبية، تدعمها منظومة "الآبائية"، القائمة على التقليد الأعمى، وانتصار كل فريق لتوجهاته العقدية والتشريعية.

ولقد كان "السند الروائي"، هو القاعدة التي قامت عليها "الرواية"، التي يحرم المساس بها، فما دام أئمة السلف قالوا كلمتهم في "السند الروائي"، فعلى المسلمين السمع والطاعة!!

لقد حكمت "الرواية"، "الآية"، وأوقفت فاعليتها، وعاش الناس تحت مظلة "التراث البشري"، بعيدا عن فاعلية "الدين الإلهي"، وكان من السهل أن يدعي أي إنسان أنه نبي مرسل من الله تعالى، من غير برهان يقدمه للناس يثبت صحة ادعائه.

لذلك عندما خرج رسول الله محمد، عليه السلام، على قومه، يخبرهم أنه نبي مرسل من الله تعالى كان رد فعلهم هو:

وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا ﴿٥﴾ قُلۡ أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴿٦﴾ الفرقان

لقد كانوا يعيشون في عالم "المرويات"، والقصص وأساطير الأولين، عالم يقول فيه من شاء ما شاء!!

فهل يكفي "ادعاء" الراوي صحة مروياته، أم يجب أن تكون هناك معايير أخرى لإثبات هذه الصحة؟! وهل وجود "نص" في كتاب، يُخبر أن الله تعالى يوحي إلى صاحبه، دليل على أن صاحب الكتاب مرسل من الله تعالى؟!

إن هجر الناس الرسالات الإلهية، المؤيدة بالآيات الدالة على صدق الرسل، واتباعهم تراث آبائهم الديني، وما حمله من "روايات"، وأساطير..، أفسد عليهم إيمانهم.

لقد أنزل الله تعالى كتابه الخاتم، حاملا "الآية" الدالة على صدق "نبوة" رسوله والمحفوظة بحفظ الله تعالى إياها، ليضع حدا فاصلا بين "الآية" الإلهية، و"الرواية" البشرية إلى يوم الدين، فتدبر:

وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ (٢٣) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ (٢٤) البقرة

لقد أنزل الله تعالى "الآية القرآنية" شفاءً لما في الصدور، لتأخذ بأيدي الناس إلى مرحلة النضوج العقلي، والتطور الحضاري، إلى عصر الحرية وإقامة ميزان الحق والعدل وإخراج الناس من الظلمات إلى النور.

جاءت "الآية القرآنية" تربط قلوب الناس بدلائل الوحدانية في الآفاق والأنفس، ليقيموا إسلامهم على التوحيد الخالص، الموصل لتقوى الله وخشيته، وهؤلاء هم العلماء حقا.

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا ۚ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ (٢٧) وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ (٢٨) فاطر

ولقد أثبتت "الآية القرآنية"، فاعلية حفظ الله تعالى إياها، على مر العصور، ولم يعد للتراث الديني، وما حمله من "روايات"، وأساطير، مكان في دين الله عز وجل.

وما كان للجدل القائم بين "الآية" و"الرواية"، أن تقوم له قائمة، إذا انطلق من قاعدة علمية، تنزه الوحي الإلهي عن اللهو والعبث.

فكيف نسمح لأنفسنا أن نضع "الآية" الإلهية في مقارنة مع "الرواية" البشرية؟!

وكيف نسمح لأنفسنا أن نجعل الرواية حاكمة وناسخة ومخصصة ومقيدة للآية؟!

وكيف نسمح لأنفسنا أن نجعل "الرواية" مصدرا تشريعيا مستقلا عن "الآية"؟!

فعلى سبيل المثال، إن قضية "الإمامة" التي ملئت بها مئات الكتب وآلاف الصفحات والمناظرات المذهبية التخاصمية، ما كان لها أن تأخذ هذه القدسية عند "الشيعة" لولا هذه "الروايات"، التي نسبت إلى النبي، عليه السلام، بغير حق!!

والأخطر من ذلك، الادعاء أن هذه "الروايات" هي المبينة والمفسرة لنصوص "الآية القرآنية"!! لقد اعتبر الشيعة ورود كلمة "أئمة" في القرآن، هو إشارة للأئمة الإثنى عشرية وذلك استنادا إلى هذه "الروايات" التي يعتبرونها مصدرا تشريعيا إلهيا.

ومن هذه الآيات قوله تعالى:

وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴿٧٣﴾ الأنبياء

إن "الإمامة" في الإسلام، "إقامة الدين" وعدم التفرق فيه. فكيف يستقيم أن يخبر رسول الله محمد، عليه السلام عن أئمة يقيمون الدين بين الناس وهو يعلم أنهم سيكونون فرقا وأحزابا، كل حزب بما لديهم فرحون؟! إلا إذا كانت كل فرقة تعتقد أنها وحدها "الأمة الإسلامية" التي خصها رسول الله بهذه "الروايات"، وفي هذه الحال، على كل فرقة أن تعلن صراحة، وبشجاعة، تكفيرها الفرق الأخرى، إذا كان علماؤها منطقيين مع أنفسهم ومع ما دونه علماء السلف في أمهات كتبهم من "مرويات"!!

ومما يدل على أن هذه "الروايات" صناعة بشرية، أن تجد ما يستدل به "الشيعة" من "مرويات" على صحة مذهبهم في "الإمامة"، موجودا في أمهات كتب "أهل السنة" مع استبدال كلمة "إمام" بكلمة "أمير"، أو "خليفة"!! ومن هذه "الروايات":

١- أخرج البخاري وأحمد والبيهقي وغيرهم عن جابر بن سمرة، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: يكون اثنا عشر أميراً، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إنه قال: كلهم من قريش.

٢- وأخرج مسلم عن جابر بن سمرة قال: دخلت مع أبي على النبي، صلى الله عليه وسلم، فسمعته يقول: إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة. قال: ثم تكلم بكلام خفي عليَّ، قال: فقلت لأبي: ما قال؟ قال: كلهم من قريش.

٣- وأخرج مسلم أيضاً وأحمد والطيالسي وابن حبان والخطيب التبريزي وغيرهم عن جابر بن سمرة، قال: سمعت رسول الله يقول: لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة. ثم قال كلمة لم أفهمها، فقلت لأبي: ما قال؟ فقال: كلهم من قريش.

وغيرها من "الروايات" التي يمكن التعرف عليها من مصادرها.

ولكن السؤال: هل بيّن رسول الله، عليه السلام، في هذه "الروايات"، أسماء الأئمة الذين سيخلفونه في إمامة المسلمين؟! أم أن هذه "الروايات"، بطرقها المتعددة والمختلفة قد وضعها رواة "أهل السنة"، في مقابل "روايات" الشيعة، التي كانت تتداول قبل عصر التدوين؟!

إن الذي سيجيب عن هذا التساؤل هو ابن حجر، الملقب عند أهل السنة بأمير المؤمنين في الحديث!! فبعد أن توسع في الكلام عن الخلاف بين العلماء في معنى هذه "الرواية"، ومن هم الأئمة الاثنا عشر، قال في فتح الباري:

"وقال ابن الجوزي في كشف المشكل: قد أطلت البحث عن معنى هذا الحديث وتطلبت مظانه، وسألت عنه، فلم أقع على المقصود به، لأن ألفاظه مختلفة، ولا أشك أن التخليط فيها من الرواة، ثم وقع لي فيه شيء، وجدت الخطابي بعد ذلك قد أشار إليه، ثم وجدت كلاما لأبي الحسين بن المنادي وكلاما لغيره".

وبعد أن استفاض ابن حجر في الرد على آراء العلماء حول هذا الحديث، قال: "فالأوْلى أن يحمل قوله: يكون بعدي اثنا عشر خليفة على حقيقة البعدية، فإن جميع من ولي الخلافة من الصديق إلى عمر بن عبد العزيز أربعة عشر نفسا، منهم اثنان لم تصح ولايتهما، ولم تطل مدتهما، وهما: معاوية بن يزيد، ومروان بن الحكم، والباقون اثنا عشر نفسا على الولاء، كما أخبر، صلى الله عليه وسلم.

وقال: "وكانت وفاة عمر بن عبد العزيز سنة إحدى ومائة، وتغيرت الأحوال بعده وانقضى القرن الأول الذي هو خير القرون، ولا يقدح في ذلك قوله: "يجتمع عليهم الناس" لأنه يحمل على الأكثر الأغلب، لأن هذه الصفة لم تفقد منهم إلا في الحسن بن علي، وعبد الله بن الزبير، مع صحة ولايتهما، والحكم بأن من خالفهما لم يثبت استحقاقه، إلا بعد تسليم الحسن وبعد قتل ابن الزبير والله أعلم!!

وقال: وكانت الأمور في غالب أزمنة هؤلاء الاثني عشر منتظمة، وإن وجد في بعض مدتهم خلاف ذلك، فهو بالنسبة إلى الاستقامة نادر، والله أعلم".

واللافت للنظر في كلام ابن حجر، هو حصر الأئمة الإثنى عشر في خلفاء الدولة الأموية، حتى وفاة عمر بن عبد العزيز [ت١٠١هـ]، ألا يُشتم من هذه "الروايات" رائحة الوضع الأموي، لمواجهة التوجه الشيعي؟!

لذلك يوجه علماء الشيعة، إلى أهل السنة، هذا السؤال:

"إذا كنتم لم تتفقوا على من هم الأئمة الاثنا عشر، الذين ورد ذكرهم في مروياتكم ومنكم من حصرهم في خلفاء الدولة الأموية، دولة الظلم والاستبداد والطغيان..، فلماذا تنكرون علينا اتفاقنا على أئمتنا، الذين نعرفهم جيدا، ونعرف أسماءهم فردا فردا، بل ونتبعهم إلى يومنا هذا"؟!

فإذا كان الشيعة يرون أن "الروايات" التي استدل بها أهل السنة على شرعية الخلافة الأموية، قد أثبتت شرعية مذهب "الإمامية"، وهناك خلاف بين علماء "الشيعة" حول هؤلاء الأئمة، وخاصة أتباع المذهب "الجعفري"، وخلاف حول عددهم عند "أهل السنة" إذا استبدلنا كلمة واحدة فقط في هذه "الرويات"، وهي كلمة "خليفة"، أو "أمير"..، أليس هذا دليلا على أن هذه "الروايات" صناعة بشرية؟!

ولكن الغريب، وسط هذه الأزمة التخاصمية أن يكون مصطلح "السنة النبوية"، محل اتفاق بين علماء هذه الفرق المختلفة، وذلك في سياق الاستدلال بمرويات المصدر الثاني للتشريع، مما دعاهم إلى إطلاقهم لفظة "الحكمة" عليه، ليكون لهذا المصطلح سند من نصوص "الآية القرآنية"!!!

فقالوا: لقد أنزل الله على رسوله الوحي بنصوص "الحكمة"، وهي هذه "الروايات"، كما أنزل عليه الوحي بالقرآن!! وجاءوا بدليل من القرآن، وهو قوله تعالى:

وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ۖ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْءٍ ۚ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١١٣﴾ النساء

وظلت "الآية" الإلهية، منذ عصر النبوة، وإلى يومنا هذا، تتقاذفها "الروايات"، تريد أن تهبط بها إلى عالم التراث الديني، حيث الاجتهاد والتحريف والوضع، ولولا أنها "آية" قد تعهد الله تعالى بحفظها، لنجح إبليس في اختراقها، كما نجح في اخترق "التراث الديني".

إن "الحكمة"، منهج وطريقة تفكير منطقية، ينعم الله تعالى بها على أصحاب القلوب السليمة، حسب إمكاناتهم، وتخصصاتهم العلمية المختلفة، فتدبر:

يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٦٩﴾ البقرة

ولقد تحلى النبي محمد عليه السلام، بهذه الصفة الحكيمة، وبهذا الخلق العظيم، لأنه صاحب القلب السليم.

نٓ ۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ﴿١﴾ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٍ ﴿٢﴾ وَإِنَّ لَكَ لَأَجۡرًا غَيۡرَ مَمۡنُونٍ ﴿٣﴾ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾ القلم

ولقد حملت رسالته جوامع "حكمة" الأنبياء، الذين أمر الله المسلمين أن يتأسوا بهم وعلى رأسهم أبو الأنبياء إبراهيم، عليه السلام، فتدبر:

قَدۡ كَانَتۡ لَكُمۡ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذۡ قَالُواْ لِقَوۡمِهِمۡ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمۡ وَمِمَّا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرۡنَا بِكُمۡ وَبَدَا بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةُ وَٱلۡبَغۡضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحۡدَهُۥٓ إِلَّا قَوۡلَ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسۡتَغۡفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمۡلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍ ۖ رَّبَّنَا عَلَيۡكَ تَوَكَّلۡنَا وَإِلَيۡكَ أَنَبۡنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ﴿٤﴾ الممتحنة

وجاءت الآية [٦] من السورة نفسها، تؤكد هذا المعنى، فقال تعالى:

لَقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِيهِمۡ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ ۚ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ ﴿٦﴾ الممتحنة

فكما أمر الله تعالى المسلمين بالاتساء بأبي الأنبياء إبراهيم، والذين آمنوا معه، أمرهم أيضا الاتساء برسوله الخاتم محمد، عليه السلام، فقال تعالى:

لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾ الأحزاب

فهل استقى المسلمون في عصر النبوة، وعصر نزول القرآن، سنن وحكمة الأنبياء والمرسلين، من كتاب غير كتاب الله تعالى؟! فتدبر:

نَحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ بِمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبۡلِهِۦ لَمِنَ ٱلۡغَٰفِلِينَ ﴿٣﴾ يوسف

لَقَدۡ كَانَ فِي قَصَصِهِمۡ عِبۡرَةٌ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفۡتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصۡدِيقَ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَتَفۡصِيلَ كُلِّ شَيۡءٍ وَهُدًى وَرَحۡمَةً لِّقَوۡمٍ يُؤۡمِنُونَ ﴿١١١﴾ يوسف

إن "حكمة" و"سنة" الأنبياء، عليهم السلام، لا تعمل خارج مقام النبوة، مقام الرسالة مقام العلم والاصطفاء، مقام الأسوة الحسنة..، فتدبر:

مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ ۖ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾ ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَـٰلَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴿٣٩﴾ الأحزاب

لذلك يستحيل أن تُستقى "الحكمة"، و"السنة النبوية"، من نصوص غير نصوص "الآية القرآنية"، التي أنزلها الله تعالى على نبيه، فتدبر:

وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَـٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ ۗ وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿١٠٥﴾ الإسراء

إن من "الحكمة"، الالتزام بالشريعة التي نص عليها الله تعالى في كتابه الحكيم. لذلك نلاحظ ورود لفظة "الحكمة" في سياق آيات تتحدث عن أحكام الشريعة، كالطلاق، فتدبر قول الله تعالى:

وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ۚ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ ۚ وَلَا تَتَّخِذُوٓا۟ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًا ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٣١﴾ البقرة

فالحكمة المنزلة على رسول الله، يحملها الكتاب المنزل، وتُستنبط من آياته، فبعد أن بيّن الله تعالى أصول الدين، وأحكام الشريعة الإسلامية، قال تعالى في سورة الإسراء:

ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوْحَىٰٓ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلْحِكْمَةِ ۗ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ فَتُلْقَىٰ فِى جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا ﴿٣٩﴾ الإسراء

إن المتدبر لما سبق هذه الآية من آيات [٢٢-٣٨] يستطيع أن يقف على كنوز "الحكمة" التي يمكن استخراجها منها. فهل يعقل في ظل هذا السياق القرآني المحكم، أن تكون "الحكمة"، هي هذه "الروايات"، التي يُدعى أنها مصدر تشريعي مستقل عن الكتاب ثم لا يأمر الله رسوله بتدوينها، في الوقت الذي يأمره بتدوين وحي "الكتاب"؟! أم أن الله تعالى أسند هذا التدوين إلى علماء الفرق، كل حسب توجهه العقدي والتشريعي؟!

وهل يعقل أن يتولى علماء الفرق والمذاهب المختلفة تدوين هذه "الروايات"، الحاملة للحكمة، بعد أحداث الفتن الكبرى، وبعد أن تقاتل المسلمون وتخاصموا، وبعد قرن ونصف قرن من الزمان، كان الرواة يتناقلون فيه هذه "الروايات" شفاهة؟!

أية "حكمة" هذه التي حملتها "مرويات" الفرق والمذاهب المختلفة، وقد مرت على أحداث تجعل الحكيم حيران!! ومنها:

– مقتل الخليفة الثالث بأيدٍ مسلمة عام [٣٥هـ]

– موقعة الجمل عام [٣٦هـ] بين جيش خليفة المسلمين علي بن أبي طالب، وجيش أم المؤمنين عائشة.

– موقعة صفين عام [٣٧هـ] بين خليفة المسلمين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان الذي لم يبايع عليا.

– موقعة النهروان عام [٣٨هـ] بين خليفة المسلمين علي والخارجين عليه.

– إفساد بني أمية في الأرض، وقتل الحسين بن علي عام [٦١هـ] والتمثيل بجثته.

– موقعة "الحرة" عام [٦٣هـ] وهي منطقة شرقي المدينة، وكان أهل المدينة قد رفضوا بيعة يزيد بن معاوية وخلعوه، فشنّ عليهم حملة عسكرية استباح خلالها المدينة ثلاثة أيام، قتل بجيشه من أهلها [١٢٠٠٠مقاتل] منهم [١٠٠٠] معظمهم من الأنصار والمهاجرين ومن حملة القرآن!!

– قتل عبد الله بن الزبير عام [٧٣هـ] وقطع رأسه، وصلبت جثته، لأنه رفض بيعة خليفة المسلمين عبد الملك بن مروان، وقد ساعد على ذلك نجاحه في أن ينتزع السلطة من الأمويين في معظم الأقطار الإسلامية: كالحجاز, وفلسطين, والعراق, ومصر وأجزاء كبيرة من سوريا.

لقد أخذ ابن الزبير يدعو لنفسه بمكة بعد مقتل الحسين، وحصن نفسه بها فأمر عبد الملك بن مروان الحجاج بن يوسف الثقفي أن يجهز جيشا لمحاربته، وإخراجه من حصنه. ففعل الحجاج، ورمى الكعبة بالمنجنيق، وألحق بها خسائر فادحة.

وقاتل ابن الزبير قتالاً بطولياً مخافة أن يمثل الأمويون بجثته، كما فعلوا مع الحسين ابن علي يوم كربلاء، ولكنهم قتلوه هو وأتباعه، وأرسلت رؤوس الضحايا إلى عبد الملك ابن مروان في الشام!!

والسؤال: كيف تكون "الحكمة" المنزلة، هي هذه "الروايات"، التي ولدت وسط هذه الأحداث التخاصمية الدموية، التي شارك فيها المبشرون بالجنة من صحابة رسول الله؟! وهل "الرواية" التي جاءت بهذه البشرى، قد وضعت لمواجهة الإشكالات والشبهات التي ظهرت بعد هذه الأحداث، بخصوص هذه الدماء التي سفكت؟!!

ولماذا مر كلام الله، القرآن الحكيم، بسلام، خلال هذه الأحداث ولم تمر "الأحاديث" المنسوبة إلى رسوله، إلا بعد أن أصابها التحريف والتبديل والافتراء؟!

لا شك أن المسلم المحقق، الباحث عن الحق، لن يقف مندهشا حائرا، هل يصدق "الآية"، أم يصدق "الرواية"؟! أما أعضاء منظومة "الآبائية" الذين يقلدون علماءهم تقليدا أعمى، فسيظلون في حيرتهم، لذلك تراهم دائما يتساءلون:

فهل يُعقل لم ينتبه معظم علماء الفرق والمذاهب المختلفة إلى هذه الإشكاليات التي جاء مؤلف هذا الكتاب ليفجرها مع نهاية القرن الرابع عشر الهجري؟! ثم ما هي مكانة هذا المؤلف، مقارنة بعلماء الحديث، الذين أفنوا أعمارهم من أجل غربلة وتنقية "الحديث النبوي" مما أتاه من باطل؟!

لا شك أن قولهم هذا، سواء أكانوا علماء أم من العامة، لا ينبع عن قناعة ذاتية، فهم تابعون لأئمة مذاهبهم، لا يُعملون آليات عمل قلوبهم، من تفكر وتدبر وتعقل..، فيما يسمعونه أو يقرءونه!! فإذا واجهتهم إشكالية فكرية تتعلق بعقيدتهم، أو بأصول مذهبهم ذهبوا بها إلى أهل الثقة، من مذهبهم، يستفتونهم!!

فإن أفتوهم بأن صاحب هذا الفكر "كافر"، فما عليهم إلا السمع والطاعة، وإن أُمروا أن يقتلوه، انتصارا لـ "الرواية"، وامتدادا لأزمة التخاصم الدموي..، قتلوه!!

وأنا ما زلت أسأل: كيف تكون "الرواية" قاضية على "الآية"، ولو أجمع على ذلك أهل الأرض جميعا، وليس علماء المسلمين فقط؟! هل الإجماع على "باطل" مبرر لاتباعه؟! فماذا لو كان هذا "الباطل" واضحا وضوح الشمس في كبد السماء، هل يعذر العامة من المسلمين بعدم معرفتهم إياه، بدعوى أن علماءهم لا يرونه باطلا؟!

لقد اكتملت الأصول المذهبية لبدعة أن "الرواية" قاضية على "الآية" في القرن الثاني الهجري، عندما أظهر الأوزاعي [ت١٥١هـ] قوله: إن "الكتاب أحوج إلى السنة، من السنة إلى الكتاب"، أي أن السنة تفسر الكتاب وتبيّنه.

ولقد جاء قول الأوزاعي ردا على يحيى بن أبي كثير [ت١٣٢هـ] الذي لم يقل إن السنة "أحوج"، وإنما قال إنها: "قاضية على الكتاب، وليس الكتاب قاضيا على السنة".

فإذا ذهبنا إلى منتصف القرن الثالث الهجري، وجدنا معظم المحدثين يميلون إلى القول بتقديم السنة [أي الرواية] على الكتاب. ولكنهم، ولعظم وخطورة هذا القول، ذهبوا إلى القول بأنهم يقصدون بيان "السنة" للكتاب!! واستدلوا بـ "رواية" عن ابن ماجة، أن رسول الله قال: "يوشك الرجل متكئا على أريكته، يحدث بحديث من حديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإن ما حرم رسول الله مثل ما حرم الله".

قال الخطابي [ت٣٨٨هـ] مبيّنا معنى "ألا وإن ما حرم رسول الله مثل ما حرم الله": وفي الحديث دليل على أنه لا حاجة بالحديث أن يُعرض على الكتاب، وأنه مهما ثبت عن رسول الله كان **حجة بنفسه!!**

وأظن أن الذين ذهبوا إلى أن "السنة قاضية على الكتاب" هم "أهل السنة"، ردا على الذين قالوا بعكس ذلك من أتباع الفرق الأخرى: كالمعتزلة، والخوارج، والشيعة، لإعطاء حجية وشرعية لـ "الروايات" التي حملت أحكاما استقلت بتشريعات عن كتاب الله.

لذلك كان من الطبيعي أن يُضعف المحدثون من "أهل السنة"، الحديث القائل بعرض الأحاديث على القرآن، وقالوا: إنه من وضع الزنادقة، والخوارج!!

وقال ابن القيم، في إعلام الموقعين: "لو ساغ رد سنن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لِمَا فهمه الرجل من ظاهر الكتاب، لردت بذلك أكثر السنن، وبطلت بالكلية!! فما من أحد يحتج عليه بسنة صحيحة، تخالف مذهبه ونحلته، إلا يمكنه أن يتشبث بعموم آية أو إطلاقها، ويقول: هذه السنة مخالفة لهذا العموم أو هذا الإطلاق، فلا تقبل".

ولقد كان أول المدافعين عن استقلال السنة بالتشريع، الإمام الشافعي [ت٢٠٤هـ] الذي جاهد جهادا كبيرا، من أجل تأصيل قواعد هذا المذهب بالحجج والبراهين ، ليجعل "الرواية" على الأقل في منزلة "الآية".

فهل يُعقل أن يكون هناك خلاف بين صحابة رسول الله حول: هل "السنة" تستقل بالتشريع عن القرآن أم لا؟!

ألا تُشم أيضا رائحة "الوضع" في هذه "الروايات" بلا أدنى شبهة؟!

وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا إذن لم يحسم الخلفاء الراشدون هذا الخلاف، بتدوين هذه "الروايات" التي استقلت بالتشريع، حتى لا يختلف حولها المسلمون بهذه الصورة المؤسفة، التي وصلت إلى حد اتهام المخالف للمذهب بالخروج من ملة الإسلام؟!

فإذا جئنا إلى القرن الخامس عشر الهجري وجدنا أن هذه الأزمة التخاصمية التكفيرية ما زالت قائمة!!

فها هو الدكتور موسى شاهين لاشين، الذي كان يشغل منصب نائب رئيس جامعة الأزهر، وعمل رئيسا لمركز السنة بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية يكتب بحثا بعنوان: "السنة كلها تشريع" وآخر "السنة والتشريع" يوجه فيهما اتهامات خطيرة لكل من:

فضيلة الشيخ محمود شلتوت، شيخ الأزهر الأسبق، والدكتور عبد المنعم النمر، وزير الأوقاف الأسبق، والدكتور يوسف القرضاوى، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين وعضو المجلس العالمي الأوربي للإفتاء.

لقد وجه لهؤلاء الأئمة هذه الاتهامات لإيمانهم بأن "السنة" تنقسم إلى: سنة تشريعية وغير تشريعية. أما فضيلته فيؤمن بأن "السنة" كلها تشريع!! ومن هذه الاتهامات قوله:

"ومما لا شك فيه، أن كثيرا ممن يرفع عقيرته في "السنة" بغير علم، قد رضع لبنا غير لبانها، وفطم عن ثدي غير ثديها، سواء أدرك ذلك أو لم يدرك"!!

ويستدل الدكتور موسى على موقف هؤلاء العلماء من "السنة"، بالآيات القرآنية، التي تحذر من الضلال، وتنفي صفة الإيمان عمن يفعل فعلتهم، كقول الله تعالى:

وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾ الأحزاب

وقول الله تعالى:

فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ النساء

ولمزيد من التفصيل، حول هذه الاتهامات والرد عليها، يرجع إلى مقدمة كتابي "قبل ظهور الفرق والمذاهب، السنة النبوية حقيقة قرآنية".

لقد لعبت "الرواية" دورا خطيرا في تغييب فاعلية "الآية" في واقع الفكر الإسلامي وفق خطة محكمة، يكشف عنها التحقيق العلمي يوما بعد يوم. فعن دورها في تفسير "آيات" الذكر الحكيم، أحيل القارئ الكريم إلى كتاب بعنوان "الصحيح المسند من التفسير النبوي للقرآن الكريم"، للشيخ أبِي محمد السيد إبراهيم بن أبي عمة، تحقيق ومراجعة الشيخ مصطفى العدوي، الذي يقول في مقدمته:

"وقد يسر الله عز وجل كتابه للذكر كما قال تعالى: ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر. أما الفقه في الدين واستنباط الأحكام ومعرفة الشرائع فقد اختص الله عز وجل بها بعض العباد، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، قال الله تعالى: ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم. وكثير من آيات الكتاب العزيز غنية بذاتها عن التأويل، ولكن من الآيات ما يحتاج إلى مزيد بسط لما أجمل، وتخصيص لما عمم، ومن ثم كانت التفاسير التي صنفها العلماء رحمهم الله عز وجل.

ولأن القرآن نزل على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فلا شك أنه عليه السلام أعلم الناس بتأويله فعليه أنزل، وبلسانه تلي، وبسنته فسر قال الله تعالى: "وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون" [النحل٤٤]. فسنة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كلها تفسير للقرآن، وبيان لمعانيه وألفاظه وأحكامه.

ومن أفضل التفاسير التي سارت على هذا النهج، وجمعت تفسير القرآن بـ "السنة" والأثر، تفسير ابن كثير رحمه الله. وقبله تفسير ابن جرير الطبري رحمه الله. وكذلك تفسير الدر المنثور للسيوطي وغيرها. إلا أن المصنفين في التفسير رحمهم الله لما لم يشترطوا التفسير بالصحيح فقط فقد جاء في تفاسيرهم بعض الأحاديث التي لا تثبت عن قائلها عليه السلام وجملة كبيرة من الآثار التي لا تصح إلى من نسبت إليه.

لذلك فقد راودتنا فكرة تفسير القرآن بـ "السنة الصحيحة" وبالأثر الصحيح، وكنا بصدد الشروع في ذلك إلا أنه لضخامة ذلك العمل من ناحية ومن ناحية أخرى قطع بعض الأشواط فيه من قبل إخوان لنا أفاضل ولا نزكيهم على الله فقد قاموا ويقومون بجهد مشكور في هذا الباب فجزاهم الله خيراً".

وقال الشيخ: "لذلك فقد رأينا أن نضيق نطاق العمل تضييقا آخر وصورته تفسير الآيات التي فسرها النبي، صلى الله عليه وسلم، صراحة. والآيات التي فسرها النبي صلى الله عليه وسلم، بقوله قليلة محصورة".

ثم قال: "فعهدنا بهذا العمل إلى أخينا في الله سيد بن إبراهيم أبي عمة، فقام جزاه الله خيرا بجمع الأحاديث التي فسر بها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الآيات، وقام بتحقيق هذه الأحاديث وانتقاء الصحيح منها وترك ما سواه. فبذل في ذلك جهدا طيبا نسأل الله عز وجل أن يثيبه عليه ويجازيه عليه خيرا. وقد قمت معه بمراجعة ما كتبه فجزاه الله خيرا..." انتهى.

كتبه/ أبو عبد الله / مصطفى بن العدوي.

انظر وتدبر قول الشيخ: "وكثير من آيات الكتاب العزيز غنية بذاتها عن التأويل ولكن من الآيات ما يحتاج إلى مزيد بسط لما أجمل"، والذي يعني أن القرآن الكريم غني عن التفسير بوجه عام، وفيه بعض الآيات المجملة هي التي تحتاج إلى بيان الرسول القولي. ويفهم من ذلك، والذي أوافقه عليه، أن بيان الرسول العملي لا يحتاج إلى تدوين ولا يسمى تفسيرا للقرآن، وإنما هو تفعيل للنص القرآني المجمل ببيان كيفية أدائه.

ولقد قام الشيخ سيد أبو عمة، في هذا الكتاب، بحصر "الروايات" المسندة من "التفسير النبوي للقرآن الكريم"، فوجدها قليلة جدا!!

فعلى سبيل المثال، لم يجد غير [٧] "روايات" فقط في تفسير سورة البقرة، وذلك من مجموع [٢٨٦] آية!! وهكذا حال باقي سور القرآن!! فعلى أي أساس شرعي أقام علماء السلف إيمانهم بأن "الرواية" هي الحاملة لـ "السنة النبوية" المبينة لآيات الذكر الحكيم، والمكملة لأحكامها؟!

ومثال آخر، للدور الخطير الذي لعبته "الرواية" في الفكر الإسلامي، يتعلق بما يسمى في علوم القرآن بـ "أسباب النزول".

فعندما دوّن شيخ المفسرين ابن جرير الطبري [ت٣١٠هـ] كتابه "جامع البيان"، مع بداية القرن الرابع الهجري، جمع فيه [١٦٣٢] رواية عن "أسباب نزول" الآيات القرآنية كانت تتداول بين المسلمين، ثلاثة قرون، على أساس أنها من نصوص "السنة النبوية" واجبة الاتباع!!

والذي يهمنا في هذا السياق، أن نذكر ما توصل إليه الدكتور حسن محمد علي البلوط، الأستاذ بكلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، عام [١٤١٩هـ] في رسالته التي حصل بموجبها على درجة الدكتوراه، وكان موضوعها "تحقيق أسباب النزول في تفسير الطبري"، حيث قال في خاتمة رسالته، بعد [١١] قرنا تقريبا من وفاة الطبري:

"بلغت روايات أسباب نزول القرآن الواردة في كتاب جامع البيان لابن جرير الطبري صحيحة أو ضعيفة، مرفوعة أو مرسلة...، اثنتين وثلاثين وستمائة وألف [١٦٣٢] رواية..."، ثم قال: "بعد تحقيقها وتخريجها والحكم على أسانيدها ودرجاتها بلغ:

- عدد الروايات الصحيحة لذاتها، أو لغيرها، في هذا البحث [١٨٣] رواية مرفوعة.
- عدد الروايات الحسنة لذاتها، أو لغيرها، [٢٧١] رواية مرفوعة.
- عدد الروايات الضعيفة، غير المنجبرة، [٢٢٩] رواية مرفوعة.
- عدد الروايات الضعيفة جدا، [١٨] رواية مرفوعة.

وقال: "كذلك احتوى البحث على [٣٠٥] رواية مرسلة، بإسناد صحيح إلى مرسلها و[١٥٨] رواية مرسلة، بإسناد حسن إلى مرسلها، وهذه المرسلات أغلبها تتعدد طرقها في المتن الواحد، مما يجعلها بمجموعها صالحة للاحتجاج بها، وقد بيّنت ذلك عند التعليق عليها في مواضعها من الرسالة. وباقي الروايات في هذا المبحث مرسلات، أو معضلات ضعيفة، والله أعلم".

ثم انظر بماذا أوصى الباحث في رسالته، بعد [١١] قرن من تعامل علماء "أهل السنة" مع هذا التفسير، الذي يُعد من أوثق أمهات كتب التفسير عندهم، لقربه من عصر الرسالة عن غيره:

لقد أوصى الباحثون والمهتمون بخدمة كتاب الله تعالى، أن يسعوا إلى إكمال تحقيق كتاب "جامع البيان" بعد أن توقف المحققان الشيخان: أحمد شاكر، وأخوه، رحمهما الله عن إكمال تحقيق الكتاب، حيث طبع نصفه الآخر طباعة سقيمة مليئة بالأخطاء والتصحيفات، وللكتاب عدة نسخ خطية مبثوثة في مكتبات العالم، يمكن جمعها والاستفادة منها، وإكمال التحقيق بالاعتماد عليها.

ثم قال عن الروايات الواردة في "أسباب النزول" في المراجع الأخرى:

"ففي النية عزم، إن شاء الله، على جمع واستيعاب تلك الروايات، وإلحاقها بهذه الرسالة، ليكون البحث شاملا ومستوعبا لكل "الروايات" الواردة في أسباب النزول من جميع مصادرها المعتمدة".

ولا تعليق!!

"الرواية" وتحريف نصوص "الآية":

على الرغم من اتفاق الفرق والمذاهب المختلفة على تعهد الله بحفظ كتابه، "الآية" الإلهية الدالة على صدق "نبوة" رسوله محمد، عليه السلام، فإن هناك من استغل "السند الروائي" لافتراء "روايات" تطعن في هذا الحفظ، حملتها أصح كتب الحديث المنسوب إلى رسول الله.

ونظرا لكثرة إشكالات و"روايات" هذا الباب، فسأكتفي بضرب بعض الأمثلة من أصح كتب الحديث عند السنة "البخاري ومسلم"، والشيعة "الكتب الأربعة"، علما بأن باقي كتب الصحاح، عند الفريقين، قد حملت عشرات "الروايات"، التي لا تقل خطورة عن التي سأذكرها.

النص القرآني: قول الله تعالى: وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى [١] وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى [٢] وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى [٣] الليل

الرواية: في البخاري بسنده عن علقمة: دخلتُ في نفر من أصحاب عبد الله الشام فسمع بنا أبو الدرداء فأتانا فقال: أفيكم من يقرأ؟ فقلنا: نعم، قال: فأيّكم أقرأ؟ فأشاروا إليّ فقال: اقرأ فقرأت: والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلّى والذكر والانثى. فقال: أنت سمعتها من فيّ صاحبك؟ قلت: نعم. قال: وأنا سمعتها من فيّ النبي، وهؤلاء يأبون علينا"!!

وفي رواية مسلم: "أنا والله هكذا سمعت رسول الله يقرؤها، وهؤلاء يريدونني أن أقرأها: وما خلق، فلا أتابعهم"!!

فهذه "الروايات" في أصح كتب الحديث، عند أهل السنة!! ومنسوبة إلى صحابة رسول الله، العدول، كما هو مذهب أهل السنة!! وتصور لنا خلافا حدث بين الصحابة حول آية من سور القرآن الحكيم!! وقد أقسم أحدهم بالله، أن رسول الله علمه سورة الليل بدون جملة "ما خلق"!!

فماذا تريد هذه الرواية أن تقول؟! وما معنى أن تظل مثل هذه "الروايات"، التي تشكك في تعهد الله تعالى بحفظ كتابه، قرونا من الزمان دون أن يجرؤ أحد على محوها من هذه الكتب، التي يدعى أنها حملت نصوص "السنة النبوية" التي يكفر منكرها؟! إذن فمن نصدق: كتاب الله الذي بين أيدينا اليوم، أم الصحابة العدول الذين نقلوا مثل هذه "الروايات"، أم البخاري الذي دونها في صحيحه؟!

إذا صدقنا البخاري والصحابة، كذبنا القرآن، وإذا صدقنا القرآن كذبنا البخاري والصحابة، وإذا كذبنا البخاري والصحابة في رواية واحدة، تشكك في حفظ الله كتابه كذبناه في جميع مروياته، عملا بقواعد "الجرح والتعديل"!!

والغريب أنه بدل أن تُمحى هذه "الروايات" من مصادرها، ذهب بعض علماء السلف إلى القول بأن حذف جملة "ما خلق" من آية الليل كانت هي قراءة ابن مسعود ثم عدل عنها، بدليل أن حمزة وعاصما، اللذين يرويان عن ابن مسعود، قرءا هذه الآية عنه بهذه الجملة: "وما خلق الذكر والأنثى".

فإذا ذهبنا إلى إسناد هذه الرواية، وجدناه يدور حول: سليمان بن مهران الأعمش عن قتادة بن دعامة السدوسي، عن إبراهيم بن يزيد النخعي، عن علقمة. وكل من الأعمش وقتادة وإبراهيم لم يصرح بالسماع في أي موضع، إذن فهم "مدلسون" عند من يرون أن عدم التصريح بالسماع تدليس.

النص القرآني: قول الله تعالى: الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ [٢] النور

الرواية: أخرج البخاري عن عمر بن الخطاب أنه قال: "إنّ الله بعث محمداً بالحق وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل الله آية الرجم، فقرأناها وعقلناها ووعيناها، رجم رسول الله ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله، فيضلّوا بترك فريضة أنزلها الله.

ثم إنا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله: أن لا ترغبوا عن آبائكم، فإنّه كفر بكم أن ترغبوا عن أبائكم، أو: إنّ كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم"!!

- هنا مصيبتان: الأولى، قتل نفس بغير حق.

والثانية: لا دليل من كتاب الله الذي بين أيدينا اليوم على هذه العقوبة، بدعوى أن "آية الرجم" قد نسخت تلاوة، أي أزيلت من المصحف، ولكنها بقيت حكما، أي ظل حكمها قائما!!

والغريب أن هناك من يقول: إن سبب عدم تدوين "آية الرجم" في المصحف هو عمر بن الخطاب، لأنه لم يكن معه أحد من الصحابة عندما ذهب ليكتبها!!

ويرد الحافظ ابن حجر على دعوى نسخ "آية الرجم" بقوله في فتح الباري: "فلم يلحقها بنص المصحف بشهادته وحده، ولو كانت منسوخة التلاوة لم يجز إلحاقها به حتى لو شهد معه كل الصحابة"!!

النص القرآني: قول الله تعالى: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ [٢٣٨] البقرة

الرواية: روى مسلم عن أبي يونس، أنه قال: أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفا فلما بلغت: "حافظوا على الصلوات"، أملت عليّ: "حافظوا على الصلوات، والصلاة الوسطى، وصلاة العصر"، قالت: **سمعتها** من رسول الله صلّى الله عليه وسلم"!!

– تلاوة السيدة عائشة هذه الآية، كما وردت في المصحف، مع إضافة جملة "وصلاة العصر"، وقولها: "سمعتها" من رسول الله، أي هكذا سمعت هذه الآية من رسول الله، يعني أن خلافا كان موجودا بين الصحابة، حول كلمات الآيات القرآنية!!

ولإحكام تزييف الحقائق، قالوا: إن هذه الزيادة كانت موجودة أيضا في مصحف السيدة حفصة. فقد روى مالك عن عمرو بن نافع قال: كتبت مصحفاً لحفصة، فقالت: إذا أتيت هذه الآية فآذنّي، فأملت عليّ: "حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر"!!

وإذا كانت هذه الزيادة، "صلاة العصر"، زيادة تفسير، أي أنها تفسير نبوي لمعنى "الصلاة الوسطى"، فلماذا إذن ملئت مئات الصفحات، في كتب الحديث والتفسير والفقه بالخلافات الفقهية حول ماهية "الصلاة الوسطى"؟!!

أرى أن هذه الرواية قد ولدت في عصر التدوين، أي بعد قرن من وفاة السيدة عائشة، على أيدي أنصار القائلين بأن الصلاة الوسطى هي صلاة العصر!!

أما بالنسبة لـ "مرويات" الشيعة، التي وضعها الرواة للتشكيك في حفظ الله لكتابه، فلا تختلف كثيرا عن "مرويات" أهل السنة، إلا أن معظمها كان يتعلق بقضية "الإمامة" وعصمة أهل البيت. وهذه بعض الأمثلة:

النص القرآني: قول الله تعالى: كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمْ الْفَاسِقُونَ [١١٠] آل عمران

الرواية: يقول علي بن إبراهيم القمي في تفسيره: "وأما ما هو على خلاف ما أنزل الله، فهو قوله: "كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ". فقال أبو عبد الله عليه السلام لقارئ هذه الآية: "خير أمة" يقتلون أمير المؤمنين، والحسن والحسين، ابني علي عليه السلام. فقيل له: وكيف نَزَلَت يا ابن رسول الله؟ فقال: إنما نزلت "كنتم خير **أئمة** أخرجت للناس"!!

النص القرآني: قول الله تعالى: وَإِنْ كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ [٢٣] البقرة

الرواية: روى الكليني عن جابر قال: نزل جبريل عليه السلام بهذه الآية على محمد هكذا: "وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا في <u>علي</u> فأتوا بسورة من مثله"!!

النص القرآني: قول الله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقاً [١٦٨] النساء

الرواية: روى الكليني، سمعت أبا جعفر يقول: نزل جبرائيل بهذه الآية هكذا "إن الذين كفروا وظلموا آل محمد حقهم، لم يكن الله ليغفر لهم"!!

النص القرآني: قول الله تعالى: لَكِنْ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً [١٦٦] النساء

الرواية: يتهم الشيعة "أهل السنة" بأنهم أسقطوا من القرآن كل كلمة كانت تشير إلى إمامة عليّ بن أبي طالب وإلى مكانته العلمية عند الله تعالى.

ومن ذلك ماورد في تفسير القمي، أن هذه الآية كانت: "لكن الله يشهد بما أنزل إليك في عليّ أنزله بعلمه والملائكة يشهدون.

والروايات المنسوبة إلى الشيعة، في "عليّ" وأهل البيت، كثيرة، ويكفي ما ذكره الفيض الكاشاني في تفسيره الصافي فقال:

"والمستفاد من هذه الأخبار، وغيرها من الروايات، من طريق أهل البيت، عليهم السلام، أن القرآن الذي بين أظهرنا، ليس بتمامه كما أنزل على محمد، بل منه ما هو خلاف ما أنزل الله، ومنه ما هو مغير محرف. وأنه قد **حذفت** منه أشياء كثيرة، منها اسم عليّ عليه السلام، في كثير من المواضع"!!

النص القرآني: قول الله تعالى في سورة النساء: "فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً" [٢٤] النساء

الرواية: يقول ابن بابويه القمي الصدوق، في كتابه "من لا يحضره الفقيه"، باب المتعة: "أحل رسول الله المتعة، ولم يحرمها، حتى قبض. وقرأ ابن عباس: "فما استمتعتم به منهن، إلى أجل مسمى، فآتوهن أجورهن فريضة من الله"**!!**

وغير ذلك من "المرويات" التي يُصنف كثير منها تحت باب "الناسخ والمنسوخ".

يقول السيد الخوئي، وهو من علماء الشيعة المعاصرين، في كتابه "البيان في تفسير القرآن": "إن القول بنسخ التلاوة هو بعينه القول بالتحريف والإسقاط". ويقول: "إن القول بالتحريف هو مذهب أكثر علماء "أهل السنة"، لأنهم يقولون بجواز نسخ التلاوة"**!!**

وطبعا، يرد "أهل السنة" على هذا الاتهام باتهام مثله، فقد ملئت أمهات كتب الشيعة بـ "الناسخ والمنسوخ"**!!**

"**الناسخ والمنسوخ**":

لقد جاء عصر التدوين، وأمام أئمة وعلماء الفرق والمذاهب المختلفة، تراكم معرفي حمله كم هائل من "المرويات"، لم يجدوا له مخرجا إلا إنشاء علم للحديث، وعلوم للقرآن**!!** ومن "علوم القرآن" خرج علم "الناسخ والمنسوخ"**!!**

فالآيات التي قيل إنها نُسخت بآيات أخرى، سميت منسوخة، والأخرى سميت ناسخة.

والنسخ في اللسان العربي: هو إزالة شيء بشيء يتعقبه، يقال: نسختِ الشمس الظلّ. ولقد قام ما يسمى بعلم "الناسخ والمنسوخ" على آيتين من كتاب الله هما:

مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾ البقرة

وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ۙ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ النحل

لقد فسروا "الآية" بمعنى الجملة من السورة، وفهموا المعنى على النحو التالي:

ما ننسخ من آية من "آيات القرآن"، أو نمحها، نأت بآيات قرآنية خير منها أو مثلها!! أو إذا بدّلنا آية من "آيات القرآن" مكان آية أُخرى، قالوا إنما أنت مفتر!!

فماذا تعني كلمة "آية"؟!

"الآية"، في اللسان العربي: هي العلامة الظاهرة على شيء "محسوس"، أو الأمارة الدالّة على أمر "معقول"، قال تعالى:

وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظۡلِمُونَ ﴿٣٧﴾ يس

وهي البرهان على صدق "النبوة"، وصدق البلاغ عن الله تعالى.

مثال ذلك: "آية" صالح، عليه السلام، "هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةً" ﴿٧٣﴾ الأعراف

ولم ترد كلمة "آية" في السياق القرآني، مفردة، بمعنى الجملة من السورة، المذيلة برقم عددي. أما عندما يقصد بها الجملة من السورة، نراها تأتي بصيغة الجمع، كقوله تعالى:

الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ﴿١﴾ يوسف

وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهۡلِكَ ٱلۡقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبۡعَثَ فِيٓ أُمِّهَا رَسُولٗا يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِنَاۚ وَمَا كُنَّا مُهۡلِكِي ٱلۡقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهۡلُهَا ظَٰلِمُونَ ﴿٥٩﴾ القصص

فإذا استخدمت كلمة "آية" للتعبير عن الجملة من السورة المذيلة بعدد، فلابد وأن يضاف إليها ما يفيد ذلك، فيقال: "الآية العاشرة" من سورة كذا.

وللرد على توظيفهم الآيات القرآنية، للاستدلال على وجود نسخ في كتاب الله، أقول: لقد ذكرنا في كتابنا الأول، "المدخل الفطري إلى التوحيد"، أن من أهم أدوات فهم القرآن "السياق القرآني". فإذا تدبرنا السياق الذي وردت فيه الآية [١٠٦] من سورة البقرة نلاحظ:

١- لقد جاءت الآية وسط سياق يتحدث عن بني إسرائيل وموقفهم من رسل الله موسى، وعيسى، ومحمد، عليهم السلام، وذلك من الآية [٨٧] وحتى الآية [١٢٣]. فنسخ "الآية"، في هذا السياق، له علاقة بشريعة الرسل السابقين، وموقف أتباعهم من شريعة الرسول الخاتم.

٢- مجيء كلمة "آية" هكذا مفردة في سياق الآية [١٠٦] يعني أن السياق يتحدث عن تأييد الله رسله بالبراهين الدالة على صدق نبوتهم.

فلا يشترط أن يؤيد الله تعالى رسله بآيات متحدة الصفات والخصائص، فهناك آيات حفظتها ذاكرة التاريخ، فعرفها الناس، وآيات أنساها الله ذاكرة التاريخ، فلم يعلم الناس عنها شيئا، ولا عن أصحابها.

٣- عندما نتدبر سياق الآيات من [٩٨] وحتى الآية [١٠٥]، نجد أنه يتحدث عن موقف المشركين وأهل الكتاب من "القرآن"، الذي أيد الله تعالى به رسوله الخاتم محمدا عليه السلام، وليس عن نسخ "جملة" من سورة، بدليل قوله تعالى "نزله" أي القرآن، ولم يقل "نزلها" أي الجملة القرآنية!!

٤- تعقب الآية [١٠٦] آيتان موجهتان إلى المسلمين، بألا يحذو حذو أهل الكتاب في طلب الآيات الحسية.

أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْأَلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۗ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَـٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١٠٨﴾ البقرة

إذن فعندما أتت الآية [١٠٦] في هذا السياق، لم تأت لإعلام المسلمين بأنها الدليل على وجود "ناسخ ومنسوخ" في القرآن، وإنما جاءت لبيان موقف أهل الكتاب من الرسول الخاتم و"آيته القرآنية"، وهذا ما بينته الآية التالية:

وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٩﴾ البقرة

فإذا نسخ الله تعالى "آية" رسول من الرسل، أو أنساها الناس، فإنه عز وجل إن لم يأت بمثلها، من حيث قوة الحجة والبرهان، فستكون خيرا منها. وهذا ما أكده قوله تعالى:

وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ۙ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿١٠٢﴾ النحل

لقد جاءت "الآية القرآنية" ناسخة لكل الآيات، والرسالات السابقة ومهيمنة عليها.

ولا يختلف موقف علماء "الشيعة" كثيرا عن "أهل السنة" في موضوع النسخ.

لقد استند أئمة "الشيعة" على الآيات القرآنية نفسها على وجود نسخ في القرآن وكأنهم أخذوا جميعا "مروياتهم" من مورد واحد هو: عصر "الرواية" الشفهية، أي ما قبل عصر التدوين!! إلا أنهم اختلفوا مع "أهل السنة" في تصنيفهم أنواع النسخ.

فأهل السنة يصنفون "النسخ" إلى ثلاثة:

الأول: نسخ التلاوة والحكم: وهو أن يمحو الله تعالى ما أنزله من قرآن من المصحف، نصا وحكما.

الثاني: نسخ التلاوة دون الحكم: وهو أن يمحو الله تعالى "النص القرآني" فقط مع بقاء حكمه يُعمل به في الشريعة الإسلامية!!

الثالث: نسخ الحكم دون التلاوة: وهو أن يمحو الله تعالى الحكم مع بقاء النص القرآني!!

ولم يتوقف الأمر عند هذا التصنيف، فمع ادعائهم أن موضوع النسخ خاص بالآيات القرآنية، وليس بجزء من آية، استنادا إلى قوله تعالى "ما ننسخ من آية" فقد وصل بهم الأمر إلى توظيف هذا العلم لخدمة توجهاتهم المذهبية، حسب الطلب، فلا مانع أن تكون جملة من آية، ناسخة لجملة أخرى من الآية نفسها!! فتدبر قول الله تعالى:

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿١٠٥﴾ المائدة

قالوا: إن قوله تعالى: "لَا يَضُرُّكُم" ناسخ لقوله: "عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ"!!

وأنا لا أعلم كيف ينزل الناسخ والمنسوخ معا في وقت واحد، في الآية الواحدة؟!

ولكن الأغرب من ذلك، أن تنسخ "الرواية" "النص القرآني"، بدعوى التمسك بالكتاب والسنة النبوية؟!

إن المتدبر لكتاب الله، بعيدا عن منظومة السلف الروائية، يوقن أنه يستحيل أن يُنزل الله تعالى آياته القرآنية، ويأمر رسوله أن يدونها في كتاب، وأن يخبر الناس أن هذا الكتاب هو "آيته" الدالة على صدق "نبوته"..، ثم يأتي الرسول بعد ذلك ويخبرهم أن هذه السورة، أو هذه الآيات، قد نُسخت، وأزيلت تماما من المصحف، إلا أن أحكامها باقية؟!! أو أن أحكام هذه الآيات هي التي نُسخت، أما الآيات فباقية؟!!

إن عصر النبوة عصر تنزيل واكتمال للدين، لذلك فما كان يحدث من كلام بين الله ورسوله، بغير الوحي القرآني، وإنما بوسيلة أخرى مما أشارت إليها آيات سورة الشورى [٥١-٥٢] هو الذي يمكن أن يكون محل تبديل، أو نسخ، حسب مقتضيات وتحديات عصر النبوة. فإذا نزل الوحي القرآني، فقد حُسم الأمر نهائيا، ويتسحيل أن تنسخ منه بعد ذلك كلمة أو حكم.

فإذا اقتضت مشيئة الله أن تتضمن "آيته القرآنية" موقفا أو تشريعا، خاصا بعصر النبوة، نزل به قرآن. فقد أفشت إحدى أزواج رسول الله، حديثا دار بينها وبينه فأخبر الله رسوله، بغير "الوحي القرآني"، بما حدث، ثم أنزل بعدها وحيا قرآنيا، بما شاء سبحانه أن تتضمنه "آيته القرآنية" من أخبار هذا الحدث، فتدبر قوله تعالى في سورة التحريم:

وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿٣﴾

نفهم من قوله تعالى: "وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ" أن الله أخبر رسوله بما حدث من أزواجه أولا بغير الوحي القرآني، ثم نزل بعد ذلك القرآن. فقد ينزل وحي غير قرآني، بأحكام خاصة بفترة زمنية محدودة، ثم ينزل بعدها "الوحي القرآني" بالأحكام الدائمة، أو بالنتائج والتوجيهات التي يمكن أن يستفاد منها على مر العصور.

إنه يستحيل أن يتوفى رسول الله، تاركا للناس "الآية" الدالة على صدق نبوته، ثم يأتي علماء المسلمين، وهم أهل هذا الكتاب، ويختلفون حول ما نُسخ من آياته!!

كيف سيقيمون الشهادة على الناس، وهم يشككون في تعهد الله بحفظ نصوص "الآية" الدالة على صدق "نبوة" رسولهم؟! شيء غريب وعجيب، والدليل ما يلي:

أولا: ما نُسخ نصه وحكمه:

- روى البخاري ومسلم عن السيدة عائشة: كان ممّا أُنزل: "عشر رضعات معلومات فنسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله وهي ممّا يقرأ من القرآن"!!

يقولون: هذه الآية كانت موجودة في المصحف، ثم أمر الله تعالى رسوله أن يزيلها منه، ولا يعمل بحكمها.

ولكن السؤال: كيف يتوفى رسول الله وهذه الآية كانت ممّا يقرأ من القرآن؟!!

الحقيقة أن هؤلاء الذين وضعوا هذه الرواية، وغيرها من "الروايات" التي أرادوا منها النيل من السيدة عائشة، تحت راية التمسك بـ "السنة النبوية"، هؤلاء هم الذين نسبوا إليها فتوى "إرضاع الكبير"، التي انفردت بها عن سائر أمهات المؤمنين، وكانت محل جدل كبير بين المسلمين إلى يومنا هذا!!

فينسب المحدثون إلى السيدة عائشة، أن رسول الله أمر سهلة زوجة أبي حذيفة، أن ترضع مولاها سالما، الّذي كان متبناها، ثم أصبح رجلا كبيرا، أمرها أن ترضعه خمس رضعات ليحل له الدخول عليها، والخلوة بها. ولقد أبت باقي أزواج الرسول أن يدخل عليهن أحد بهذه الفتوى، واشترطن أن يكون الرضاع في المهد، وقلن للسيدة عائشة: والله ما ندري لعلها كانت رخصة من النبيّ لسالم دون سائر الناس!!

وفرية "إرضاع الكبير"، والرد عليها، كتبت فيها الكتب، ويسهل الاطلاع عليها على شبكة الإنترنت. ولكن يبدو أن الذين نسبوا هذه "الروايات" إلى السيدة عائشة، كانوا من أنصار المذهب الفقهي القائل بأن الحرمة تقع بـ "خمس رضعات"، ردا على الذين قالوا بل تقع بـ "عشر رضعات"، ونسبوا ذلك أيضا إلى السيدة عائشة.

فقد روى أحمد بن حنبل في مسنده، عن السيدة عائشة قالت: لقد أُنزلت "آية الرجم" ورضاع الكبير عشرا، ولقد كان في صحيفة تحت سريري، فلما مات رسول الله وتشاغلنا دخل علينا داجن فأكله!!

إن الذين أرادوا أن ينالوا من السيدة عائشة، لم يجدوا سبيلا إلى تحقيق ذلك إلا توظيف "السند الروائي" لصالحهم، فقد كان "السند الروائي"، قبل عصر التدوين، يُصنّع حسب الطلب. لقد كان من السهل جدا أن يفتري الراوي حديثا، ثم يضع له سندا من رواة مشهود لهم بالعدالة والضبط، والمسألة مشهورة ومعروفة لعلماء الجرح والتعديل!!

– روى البخاري في صحيحه، عن عمر بن الخطاب: "إنا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله: أن لا ترغبوا عن آبائكم فإنّه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم أو: "إنّ كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم"!!

هذه الآية تسمى "آية الرغبة"، ويُدعى أنها سقطت من كتاب الله، وهي تحمل دليل وضعها في ذاتها!!

ولم تقف آليات وضع "الأحاديث" عند حد التشكيك في الآيات القرآنية، وإنما تعدتها إلى السور، فقالوا:

إن هناك سورا كاملة نسخت من المصحف، كسورة "الحفد"، وسورة "الخلع، وهناك سورتان منسيتان!! والذي يروى هذا هو الإمام جلال الدين السيوطي [ت٩١١هـ]، أحد كبار المفسرين، وصاحب أهم وأشهر المراجع في "علوم القرآن"، وهو كتاب "الإتقان" وصاحب أشهر كتاب في التفسير بالمأثور، أي التفسير حسب ما ورد من "مرويات" منسوبة إلى النبي، وهو كتاب "الدر المنثور".

يقول السيوطي في تفسيره، بعد أن فرغ من تفسير سورة الناس، تحت عنوان: "ذكر ما ورد في سورة الخلع وسورة الحفد:

أخرج محمد بن نصر عن ابن إسحق قال: قرأت في مصحف أبي بن كعب بالكتاب الأول العتيق:

بسم الله الرحمن الرحيم: قل هو الله أحد إلى آخرها.

بسم الله الرحمن الرحيم: قل أعوذ برب الفلق إلى آخرها.

بسم الله الرحمن الرحيم: قل أعوذ برب الناس إلى آخرها.

بسم الله الرحمن الرحيم: اللهم إنا نستعينك ونستغفرك، ونثني عليك الخير ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك.

بسم الله الرحمن الرحيم: اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك، ونخشى عذابك، إن عذابك بالكفار ملحق.

بسم الله الرحمن الرحيم: اللهم لا تنزع ما تعطي، ولا ينفع ذا الجد منك الجد، سبحانك وغفرانك، وحنانيك إله الحق.

وأخرج محمد بن نصر عن الشعبي، قال: قرأت، أو حدثني من قرأ في بعض مصاحف أبي بن كعب، هاتين السورتين: اللهم إنا نستعينك، والأخرى بينهما بسم الله الرحمن الرحيم، قبلهما سورتان من المفصل، وبعدهما سور من المفصل.

وأخرج محمد بن نصر عن سفيان قال: كانوا يستحبون أن يجعلوا في قنوت الوتر هاتين السورتين: اللهم إنا نستعينك..، واللهم إياك نعبد...!! وأخرج محمد بن نصر عن إبراهيم قال: يقرأ في الوتر السورتان: اللهم إياك نعبد..، اللهم إنا نستعينك ونستغفرك..!!

ولن يلتفت إلى قول أنصار الفرقة والمذهبية: إن هذه كانت "أدعية" خاصة بالقنوت!! لماذا؟!

لأن قولهم هذا يكذبه ما قاله أئمتهم، من أن ما جاءت به هذه "المرويات" هو سور كانت مدونة في المصاحف، كسائر سور القرآن، وليست مجرد أدعية دونها الصحابة على هوامش المصحف!!

وإذا كان هذا النوع من النسخ، نسخ التلاوة ونسخ الحكم معا، يعني خلو المصحف منذ عصر النبوة وإلى يومنا هذا، من الآيات والسور المنسوخة، فإن هناك سورا موجودة بين أيدينا اليوم قيل أنها لم تكن موجودة في مصحف أول صحابي قرأ القرآن، وكان أعلم الصحابة به، وهو عبد الله بن مسعود.

لقد رفض أنصار الفرقة والمذهبية، والمسلمون جميعا، ما نسب إلى ابن مسعود أنه كان يرى "المعوذتين" ليستا من القرآن، لذلك أسقطهما من مصحفه، أي أن مصحف ابن مسعود ينقصه سورتان عن المصحف المتداول بين المسلمين، منذ عصر النبوة !!

ثانيا: ما نُسخ نصه مع بقاء حكمه:

فكيف يُعمل بحكم، مصدره القرآن، ثم لا نجد النص القرآني الدال عليه، بدعوى وجوب اتباع مرويات "السنة النبوية"؟! ولماذا يحذف نص بعينه ويترك غيره؟!

– آية "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله"!! يقولون: إنها نسخت تلاوة، ولكن بقيت حكما، أي يظل حكمها معمولا به في الشريعة!!

ثالثا: ما نُسخ حكمه مع بقاء نصه:

– وهو في ثلاث وستِّين سورة!! ولقد ذكر السيوطي في "الإتقان"، أن الآيات المنسوخة بلغت خمسمائة آية، بل هناك من قال هي غير محصورة بعدد، فقد أكثر الناس في المنسوخ، وأدخلوا فيه آياً ليس تنحصر!! وقد رد أبو مسلم، محمد بن بحر الأصفهاني [ت٣٢٢ هـ] على كل ما قيل عنه إنه منسوخ، وذهب إلى إحكامه.

والسؤال الذي سيفرض نفسه: لماذا مع رفض معظم علماء "الحديث" حدوث هذا التحريف للآيات القرآنية، لم يجرؤ أحد منهم على محو "المرويات" التي حملت هذا المنسوخ؟! لماذا ظلت هذه "المرويات" في حماية أصح كتب "الحديث" إلى يومنا هذا؟!

لماذا لم يحرقوا كتب "الحديث" التي حملت "مرويات" تشكك في حفظ نصوص "الآية القرآنية" الدالة على صدق "نبوة" خاتم النبيين محمد، عليه السلام، إذا كانوا حقا يدافعون عن صفاء "السنة النبوية"، وأن نصوصها لم تمس بسوء؟!

إشكال جمع القرآن:

إذا كان "الحديث" النبوي لم يدون في حياة النبي خشية اختلاطه بالقرآن، فهل يعقل أن يُترك "القرآن" دون جمع، فيختلف المسلمون حول سوره وآياته، بعد وفاة النبي، ثم تظهر "علوم القرآن" لتزيد هذه الخلافات اشتعالا؟!

ثم كيف نفهم خطاب الله للنبي:

لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾ القيامة

وإذا كان المراد بكلمة "جمعه" في هذه الآية هو جمعه في الصدور، وليس في كتاب فلماذا اختلف الصحابة حول جمع وترتيب السور والآيات بعد وفاة النبي، اختلافا كبيرا؟!

ولماذا رفض "زيد بن ثابت" هذا العمل في أول الأمر، بعد أن عرضه عليه أبو بكر وعمر بن الخطاب، وقال لهما، كما ورد في صحيح البخاري: "كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله"؟!

قصة جمع القرآن:

يروي البخاري في صحيحه: أن زيد بن ثابت الأنصاري قال: "أرسل إلي أبو بكر وعنده عمر، فقال أبو بكر إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحر يوم اليمامة بالناس وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء في المواطن، فيذهب كثير من القرآن، إلا أن تجمعوه، وإني لأرى أن تجمع القرآن.

قال أبو بكر، قلت لعمر: كيف أفعل شيئا لم يفعله رسول الله؟! فقال عمر: هو والله خير. فلم يزل عمر يراجعني فيه حتى شرح الله لذلك صدري، ورأيت الذي رأى عمر.

ويروي البخاري في صحيحه، عن ابن شهاب، أن أنس بن مالك، حدثه أن حذيفة ابن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فرج أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان:

يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى!! فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك.

فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد ابن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة:

إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم!! ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف، رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق.

قال ابن شهاب وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت أنه سمع زيد بن ثابت قال: فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف، قد كنت أسمع رسول الله، صلى الله عليه وسلم يقرأ بها، فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري، وهي:

مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُواْ تَبْدِيلًا ﴿٢٣﴾ الأحزاب، فألحقناها في سورتها في المصحف".

والسؤال: كيف تكون هناك آيات مفقودة، غير مدونة في الصحف، بعد وفاة النبي واكتمال الدين؟! ولماذا لم يدوّن هذه الآية غير خزيمة؟! كيف، وقد روى البخاري في كتاب التفسير، عن أنس بن مالك، أن هذه الآية نزلت في "أنس بن النضر"؟! ألم يكن إجماع الصحابة على سبب نزولها كافيا، لاعتبارها من القرآن، وتدوينها في مصاحفهم؟!

فهل يعقل أن يمر القرآن عبر الخلافة الأولى، والثانية، ليصل إلى الخلافة الثالثة دون أن يكتشف الصحابة اختفاء الآية [٢٣] من سورة الأحزاب، حتى جاء بها خزيمة؟! إذن فمن يضمن عدم اختفاء آيات أخرى عند جمع عثمان للمصحف؟!

وعلى فرض تسليمنا بالجمع الأول الذي أشرف عليه الخليفة الأول، فلماذا ظلت الصحف مبعثرة عنده حتى توفاه الله، ثم عند عمر، ثم عند حفصة بنت عمر، ولم يقم أحد منهم، بجمع المسلمين على مصحف واحد، لا يتجاوزون خطه ورسمه، حتى جاء عثمان بن عفان [٢٥هـ] فقام هو بهذا العمل، وألغى المصاحف الأخرى، أو حرقها؟!

وإذا كانت مصاحف الصحابة قد أحرقت في خلافة عثمان، فكيف ظهرت في عصر هشام بن عروة، الذي قال إنه قرأ في مصحف عائشة: حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر، وقد توفى عام [١٤٦هـ]، كما يروي صاحب كتاب المصاحف.

آلية جمع القرآن:

يروي السيوطي في "الإتقان"، عن الليث بن سعد، قال: وكان الناس يأتون زيد بن ثابت فكان لا يكتب آية إلا بشاهدي عدل، وإن آخر سورة براءة لم يجدها إلا مع خزيمة ابن ثابت، ذي الشهادتين، فقال: اكتبوها فإن رسول الله جعل شهادته بشهادة رجلين فكتب، وإن عمر أتى بـ "آية الرجم" فلم يكتبها لأنه كان وحده!!

لقد جاء عمر بن الخطاب بـ "آية الرجم" ولم تقبل منه، لا لشيء إلا لأنه كان وحده وفي الوقت نفسه يقولون إن "آية الرجم" نُسخت تلاوة وبقيت حكما، أي إنها حذفت من المصحف، ولكن حكمها باق، فما هذا التناقض؟! كيف يأتي عمر بن الخطاب بآية قرآنية لتكتب في المصحف، وهو لا يعلم حتى وقت جمع القرآن أنها نسخت تلاوة؟!!

ثم هناك إشكال أكبر: أن الذي شهد بأن "شهادة خزيمة بمنزلة شهادة رجلين" رجل واحد هو "زيد بن ثابت"، وقد قبلت اللجنة المشرفة على جمع القرآن قبول روايته، وهو واحد، فلماذا لم تقبل أيضا "آية الرجم" من عمر بن الخطاب؟!

وإذا كانت مسألة جمع القرآن قد قامت على شهادة "الشهود"، فما المشكلة أن يأتي المنافقون، وهم كثر، ومنهم من توفوا ورسول الله لا يعلمهم، أن يأتوا بشاهدين على أن ما كان معهم من آيات مفتراة، قد سمعوها من فم رسول الله؟!!

ثم انظر كيف كان "زيد بن ثابت" يجمع القرآن. يقول زيد، كما يروي البخاري في صحيحه: "فتتبعت القرآن أجمعه من "العسب"، و"اللخاف"، و"صدور الرجال"، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري، لم أجدها مع غيره، وهي:

"لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ". وفي رواية أخرى أن الآية التي فقدها كانت من سورة الأحزاب!! فهل هي في التوبة أم في الأحزاب؟!

والعسب: جمع عسيب، وهو جريد النخل.

واللخاف: جمع لخفة وهي صفائح الحجارة الرقاق.

ومن المواد التي ورد ذكرها في روايات أخرى:

الرقاع: جمع رقعة وهي القطعة من النسيج أو الجلد.

والأدم: جمع أديم وهو الجلد المدبوغ.

والأكتاف: جمع كتف وهو عظم عريض يكون في أصل كتف الحيوان.

فكيف قَبل المحدثون، المدافعون عن "السنة النبوية"، هذه الروايات" التي جعلت القرآن متناثر الآيات، مبعثر السور، وقد توفي النبي قبل أن يعلم صحابته مواضع هذه الآيات، وترتيب هذه السور؟! أليست هذه "الروايات" هي التي تعطي أعداء الإسلام الفرصة ليطعنوا في الإسلام، ويشككوا في القرآن؟!

روى البخاري عن الزبير بن العوام قال: "أتى الحارث بن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة، فقال أشهد أني سمعتها من رسول الله، ووعيتها. فقال عمر: وأنا أشهد لقد سمعتها. ثم قال: لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة، فانظروا آخر سورة من القرآن، فألحقوها في آخرها"!!

قال ابن حجر: ظاهر هذا أنهم كانوا يؤلفون آيات السور باجتهادهم!! وقال أيضا: كان القرآن كله كتب في عهد النبي لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب السور.

وما دام الأمر كذلك، فما المانع أن يزيد عبد الله بن مسعود وينقص في الآيات، كما روى البخاري عنه أنه كان يقرأ:

– قوله تعالى: "أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا" [الكهف٧٩].

هكذا: "وَكَانَ أمامهم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صالحة غَصْبًا"!!

– وروى البخاري أن ابن عباس كان يقرأ: قوله تعالى: "وَأَمَّا الْغُلامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا" [الكهف٨٠].

هكذا: "وَأَمَّا الْغُلامُ فَكَانَ كافراً وكان أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ"!!

– وروى البخاري عن ابن الزبير اعتراضه على كتابة آية من سورة البقرة، حيث قال: "قلت لعثمان بن عفان: "وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا" [البقرة٢٤٠] قد نسختها الآية الأخرى، فلم تكتبها أو تدعها؟! قال: يا ابن أخي، لا أغير شيئاً منه من مكانه"!!

– وروى البخاري عن عمر بن الخطاب أنه كان يريد أن يكتب "آية الرجم" في المصحف ولكن الصحابة رفضوا!! قال: "كان مما أنزل الله "آية الرجم"، فقرأناها وعقلناها ووعيناها، رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد "آية الرجم" في كتاب الله"!!

ومن الغريب، أن "آية الرجم" هذه، قيل إنها كانت موجودة في صحيفة ضمن آيات منسوخة، أكلتها "الداجن"!! والداجن هو: كل مستأنس في البيوت من حيوان وطير. يقول ابن حزم [ت٤٥٦هـ] في "الإحكام في أصول الأحكام":

"وقد غلط قوم غلطا شديدا، وأتوا بأخبار ولدها الكاذبون والملحدون، منها أن "الداجن" أكل صحيفة فيها آية متلوة، ومنها أن قرآنا أخذه عثمان بشهادة رجلين، وشهادة واحدة ومنها أن قراءات كانت على عهد رسول الله أسقطها عثمان، وجمع الناس على قراءة واحدة. وهذا كله ضلال نعوذ بالله منه، ومن اعتقاده" اهـ.

وقال ابن حزم: "فصح أن حديث "الداجن" إفك وكذب وفرية، ولعن الله من جوز هذا أو صدق به، بل كل ما رفعه الله تعالى من القرآن فإنما رفعه في حياة النبي، قاصدا إلى رفعه، ناهيا عن تلاوته، إن كان غير منسي، أو ممحوا من الصدور كلها" اهـ.

وبصرف النظر عن الصراع القائم، حول مدى صحة حديث "الداجن"، وهل تغير موقف ابن حزم من هذه القصة، فإن ما يدعو إلى الأسى والأسف هو قيام كبار دعاة وعلماء "أهل السنة"، بنشر هذه القصة على منابر الدعوة المحلية، والفضائية، وذلك في إطار حملة الدفاع عن "السنة النبوية"، وعن "علوم القرآن"، وعن "الناسخ والمنسوخ"، هذا العلم المفترى، الذي يشترطون على من يريد فهم القرآن، أن يكون على علم به!!

فرية النسخ وجمع القرآن:

روى مسلم، في صحيحه، عن أبي الأسود ظالم بن عمرو، قال: بَعثَ أبو موسى الأشعري إلى قُرّاء أهل البصرة، فدخل عليه ثلاثمائة رجل قد قرءوا القرآن، فقال: أنتم خيار أهل البصرة، وقرّاؤهم، فاتلوه ولا يطولن عليكم الأمد، فتقسوا قلوبكم كما قست قلوب من كان قبلكم.

وإنا كنا نقرأ سورة كنا نشبِّهها في الطول والشدة ببراءة فأنْسيتُها، غير أنّي قد حفظت منها: "لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى واديا ثالثا ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب"!! وكنّا نقرأ سورة كنّا نشبّهها بإحدى المسبِّحات، فأنسيتها غير إنّي حفظت منها: "يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون، فتكتب شهادة في أعناقكم فتُسألون عنها يوم القيامة" ومعلوم أن الجزء الأول من هذه الآية المفتراة هو الذي بدأت به الآية [٢] من سورة الصف، حيث يقول الله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ [٢]!!

والسؤال: لقد توفي أبو موسى الأشعري عام [٤٢هـ]، وقيل [٥٢هـ]، فهل إشكالات وشبهات جمع القرآن، وما نسخ من آياته وما لم ينسخ، لم تكن قد حسمت بجمع زيد بن ثابت، ولا بالرسم العثماني، وظلت قائمة حتى منتصف القرن الأول الهجري؟!!

ثم على فرض أن هناك آيات نزلت لفترة زمنية مؤقتة، ثم أنساها الله تعالى المسلمين حتى لا تختلط بنصوص "آيته القرآنية" الخالدة، بعد وفاة الرسول، فكيف يتذكرها الصحابة، ثم يعيدون نشرها على الناس من جديد، لتصلنا اليوم بهذه الصورة المؤسفة؟!!

يقول ابن عبد البر في التمهيد: "عن مجاهد قال: كانت الأحزاب مثل سورة البقرة، أو أطول، ولقد ذهب يوم مسيلمة قرآن كثير، ولم يذهب منه حلال ولا حرام"!! فإذا سألت المتخصصين في "علوم القرآن": فما مصير هذا القرآن الكثير الذي ذهب يوم مسيلمة؟! قالوا: هذا مما نسخت تلاوته!!

ولقد أخرج الإمام أحمد، عن أبي بن كعب أنه قال: "كم تقرؤون سورة الأحزاب؟ قلت: ثلاثا وسبعين آية. قال: قط، لقد رأيتها وإنها لتعادل سورة البقرة، وفيها "آية الرجم"!! قال زرّ: قلت وما آية الرجم؟! قال: "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم"!!

ثم انظر وتدبر ما رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس قال: إن عمر بن الخطاب خطب فقال: إن الله بعث محمدا، صلى الله عليه وسلم، بالحق، وأنزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل عليه "آية الرجم"، فقرأناها، ووعيناها، ورجم رسول الله، ورجمنا من بعده، وإني حسبت إن طال بالناس الزمان أن يقول قائل ما نجد آية الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، فالرجم حق على من زنى من الرجال والنساء إذا كان محصنا إن قامت البينة أو كان حمل أو اعتراف، وأيم الله، لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله عز وجل لكتبتها!!

فما الحكمة أن تنزل آية قرآنية بعقوبة رجم الزناة، ويتلوها رسول الله على صحابته ثم تُنسخ، أي ترفع من المصحف، وهي الدليل الوحيد على هذه العقوبة؟!! ثم ما الحكمة في إظهار القرآن بأنه كان مبعثرا هنا وهناك، بعضه في رقاع، وبعضه على حجارة وبعض آخر مدوّن على عظام أكتاف الإبل؟! وهل يعقل أن يكون سبب جمعه هو الخوف من ضياعه بموت كثير من حفظته في حرب اليمامة؟! وهل يفهم من ذلك أنه لو لم يمت هؤلاء لظل القرآن مبعثرا إلى يومنا هذا؟!

وإشكال آخر لا يقل خطورة عما سبق!! كيف لا يعلم ابن مسعود، وهو من هو، ما إذا كانت الفاتحة والمعوذتان من القرآن أم لا؟! أم هما مجرد دعاء يستعان بهما طلبا من الله الشفاء؟! ينقل السيوطي في "الإتقان في علوم القرآن"، عن الفخر الرازي، قوله:

"نقل في بعض الكتب القديمة أنّ ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة والمعوّذتين من القرآن، وهو في غاية الصعوبة: لأنّا إن قلنا: إنّ النقل المتواتر كان حاصلاً في عصر الصحابة، يكون ذلك من القرآن، فإنكاره يوجب الكفر!!

وإن قلنا: لم يكن حاصلاً في ذلك الزمان، فيلزم أنّ القرآن ليس بمتواتر في الأصل. قال: والأغلب على الظنّ أنّ نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل باطل، وبه يحصل الخلاص عن هذه العقدة"!!

ثم انظر دفاع ابن حجر عن قول ابن مسعود إن الفاتحة والمعوّذتين ليستا من القرآن!! فقد روى السيوطي في الإتقان، عن أحمد وابن حبّان، عنه: أنّه كان لا يكتب المعوّذتين في مصحفه.

وأخرج عبد الله بن أحمد في زيادات المسند والطبراني وابن مردويه من طريق الأعمش عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي، قال: كان عبد الله ابن مسعود يحكّ المعوّذتين من مصحفه ويقول: إنّهما ليستا من كتاب الله!!

ثم قال ابن حجر: "فقول من قال إنّه كذبٌ عليه، مردود، والطعن في الروايات الصحيحة بغير مستند لا يقبل، بل الروايات صحيحة، والتأويل محتمل"!!

وأنا أقول: لمصلحة من ينقل لنا "المصدر الثاني للتشريع" مثل هذه "الرويات"، حتى ولو كانت ضعيفة أو موضوعة؟!

ولماذا يزج، في هذا السياق، باسم أم المؤمنين عائشة، والخلفاء الراشدين، وكبار الصحابة، وعلى رأسهم العبادلة: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود؟!

فهل كان المطلوب هو الانتصار للمذهب الشيعي على حساب المذهب السني، في مسألة جمع القرآن؟!

وهل صحيح أن أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب كان أعلم الناس بكتاب الله، وهو القائل: "والله ما نزلت آية إلاّ وقد علمت فيما نزلت وأين نزلت"!! وأن رسول الله قال: "أنا مدينة العلم، وعليّ بابها، فمن أراد المدينة فليأتها من بابها"؟!!

"الشيعة" وجمع القرآن

ويرى الشيعة أنه بعد وفاة النبي، عليه السلام، جلس عليّ في بيته حتى جمع القرآن في مصحف، ولم تمض ستة أشهر حتى فرغ من جمع المصحف، وحمله للناس على بعير. ثم حدثت حرب اليمامة، التي قتل فيها سبعون من "القراء"، ففكر الصحابة في جمع السور والآيات في مصحف خوفا من حدوث حرب أخرى، وفناء "القراء"، وذهاب القرآن على أثر موتهم!!

ولقد استقر الرأي على إسناد هذه المهمة إلى جماعة من قراء الصحابة بقيادة "زيد بن ثابت"، فجمعوا القرآن، وأرسلوا نسخة منه إلى كل بلد إسلامي.

ولقد حدث خلاف في خلافة عثمان حول قراءة القرآن حسب لهجات القبائل المختلفة فخاف عثمان على القرآن من التحريف والتبديل، فأمر بكتابة المصحف على رسم واحد وحرق كل النسخ الموجودة في الأمصار، وسمي هذا المصحف بـ "مصحف الإمام".

ولم يعترض عليّ بن أبي طالب على المصحفين، حتى أيام خلافته، ولا أهل البيت بعد وفاته، على الرغم من أن الصحابة لم يشركوه لا في الجمع الأول ولا في الثاني!! والحقيقة هذه إشكالية تظهر، إن صحت، حالة التخاصم المذهبي بين الفريقين.

أخرج ابن أبي داود في كتاب "المصاحف"، عن الأشعث عن محمد بن سيرين قال: لما توفي النبي، صلى الله عليه وسلم، أقسم عليٌّ أن لا يرتدي برداء إلا لجمعة، حتى يجمع القرآن في مصحف، ففعل، فأرسل إليه أبو بكر بعد أيام، أكرهت إمارتي يا أبا الحسن؟! قال: لا والله، إلا أني أقسمت أن لا أرتدي برداء إلا لجمعة، فبايعه ثم رجع".

ويرد "أهل السنة" على هذه الرواية، فيقول ابن حجر: "وأما ما أخرجه ابن أبي داود في "المصاحف" من طريق ابن سيرين، قال: قال عليّ: لما مات رسول الله آليت أن لا آخذ علي ردائي إلا لصلاة جمعة حتى أجمع القرآن، فجمعه. فإسناده ضعيف لانقطاعه وعلى تقدير أن يكون محفوظا، فمراده بجمعه حفظه في صدره!! ثم قال: والذي وقع في بعض طرقه: "حتى جمعته بين اللوحين"، هو وَهْمٌ من راويه"!!

ويرد "الشيعة" على "أهل السنة"، بكلام السيوطي في "الإتقان"، بأن المقصود بجمع عليّ بن أبي طالب للقرآن، هو جمع آياته وسوره، وليس فقط حفظه في الصدر، كما ذكر ابن حجر، فيقول:

"قلت قد ورد من طريق آخر أخرجه ابن الضريس في فضائله حدثنا هودة بن خليفة حدثنا عون عن محمد بن سيرين عن عكرمة قال: لما كان بعد بيعة أبي بكر، قعد علي بن أبي طالب في بيته، فقيل لأبي بكر: قد كره بيعتك!! فأرسل إليه، فقال: أكرهت بيعتي، قال: لا والله. قال: ما أقعدك عني؟! قال: رأيت كتاب الله يزاد فيه، فحدثت نفسي أن لا ألبس ردائي إلا لصلاة حتى أجمعه، قال له أبو بكر: فإنك نعم ما رأيت"!!

ويقول "الشيعة": ولعلّ إعراض القوم [يقصدون أهل السنة] عن مصحف عليّ هو السبب في قدح ابن حجر ومن تبعه في الخبر الحاكي إياه!! ويستدلون على موقف "أهل السنة" التخاصمي من عليّ وأهل بيته، بعدم إشراكهم في جمع القرآن، لا في عهد أبي بكر ولا في عهد عثمان؟!!

ويتساءل "الشيعة": إذا كان جمع القرآن قد مر بمراحل، بين عهود أبي بكر، وعمر وعثمان، فما الدليل على أن الجمع الأخير لم يكن أيضا ناقصا كالذي سبقه؟!!

فقد أخرج أبو داود، في كتاب المصاحف، عن أبي الشعثاء قال: كنا جلوساً في المسجد وعبد الله بن مسعود يقرأ، فجاء حذيفة فقال: قراءة ابن أم عبد، وقراءة أبي موسى الأشعري؟!! والله إن بقيت حتى آتي أمير المؤمنين، يعني عثمان، لأمرته بجعلها قراءة واحدة. قال: فغضب عبد الله، فقال لحذيفة كلمة شديدة، قال: فسكت حذيفة!!

وعن يزيد بن معاوية: قال إني لفي المسجد زمن الوليد بن عقبة في حلقة فيها حذيفة، وليس إذ ذاك حجزة ولا جلاوزة إذ هتف هاتف:

من كان يقرأ على قراءة أبى موسى فليأت الزاوية التي عند أبواب كندة، ومن كان يقرأ على قراءة عبد الله بن مسعود فليأت هذه الزاوية التي عند دار عبد الله!!

واختلفا في آية في سورة البقرة: فقرأ فريق "وأتموا الحج والعمرة للبيت"، وقرأ آخر ما هو مدون في المصحف الذي بين أيدينا اليوم "وأتموا الحج والعمرة لله". فغضب حذيفة واحمرت عيناه، ثم قام، فقال:

إما أن تركب إلى أمير المؤمنين، أي عثمان، وإما أن أركب، فهكذا كان من قبلكم!!

ويتساءل "الشيعة": هل كان الصحابة يختلفون بعد وفاة رسول الله في قراءة القرآن بهذه الصورة، التي استوجبت أن يجمعهم الخليفة الثالث عثمان بن عفان، على مصحف واحد، وقراءة واحدة؟!

ولماذا كانت جماعة منهم تتعصب لقراءة ابن مسعود، وجماعة تتعصب لقراءة أبي موسى، وجماعة لقراءة أبي الدرداء..، حتى آل الأمر إلى التناحر والتخاصم بينهم وبين أنفسهم، وبينهم وبين "القراء"؟!

تدبر كيف يريد واضعوا مثل هذه "الروايات" النيل من القرآن!! إنهم يريدون إيصال رسالة إلى الناس مفادها أن هذا القرآن لم يكن محفوظا من الله تعالى، كمروياتهم، فقد كان يُزاد فيه، ويُنقص منه، على مرأى ومسمع من كبار الصحابة!!

وخلاصة القول أنني أرى:

إن إسلام المرء يقوم على الإيمان بكتاب الله، الذي بين أيدينا اليوم، باعتباره هو "الآية" الدالة على صدق نبوة رسول الله محمد، عليه السلام، وأنه الكتاب الذي أنزله الله على رسوله، ودُوّن تحت إشرافه، وراجع ترتيب سوره وآياته بنفسه، قبل وفاته.

ولا دور لرسول الله، عليه السلام، ولا لصحبه الكرام، في حفظه، سواء بجمعه أو ترتيب سوره، كما ذكرت "الروايات"، لأنه يستحيل أن تحكم "الرواية"، "الآية القرآنية"؟!

"الرواية" لا تحكم "الآية":

لقد كان الناس على الحق أمة واحدة، ولكنهم ضلوا واختلفوا، لا لأن الله أراد لهم ذلك ولكن لأن مشيئته اقتضت أن يخلق الإنسان حرا، يتخذ قراره بكامل إرادته.

ولقد أرسل الله تعالى الرسل مبشرين ومنذرين، يحذرون الناس من فتنة الهوى، وإغواء الشيطان، الذي يعمل ليل نهار على إضلال الناس، وإبعادهم عن صراط ربهم المستقيم.

كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾ البقرة

لقد نجح الشيطان في إقناع الناس بهجر "الآية"، واتباع "الرواية"، فتفرقوا وتخاصموا وقاتل بعضهم بعضا، سواء أكانوا أتباع فرق مختلفة، أم أتباع فرقة واحدة، فتدبر.

"وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ"

لقد جاءت الآيات البينات لتؤلف بين قلوب الناس، وتزيل ما فيها من أمراض الشرك والنفاق والبغي والحقد..، التي تعمل على تخاصمهم وتقاتلهم.

فهل استطاعت "الآية القرآنية"، بعد وفاة رسول الله، أن تحمي صحابته، ومن اتبعوهم من التفرق والتخاصم والتقاتل، على الرغم من تحذير الله إياهم، من أن يعودوا إلى ما كانوا عليه قبل إسلامهم؟! فتدبر.

يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾

وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ آل عمران

ثم قال تعالى بعد آية واحدة، محذرا من التفرق والاختلاف، بعد مجيء "البينات":

وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ ۚ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ آل عمران

إن اتباع "الآيات" عاصم من اتباع "الروايات"، والأمة الواحدة خير من الفرق والمذاهب المختلفة، والاجتماع على نصوص الدين خير من الاختلاف فيها، فإذا حدث تفرق واختلاف، فهذا يعني وجود خلل في الاتباع!!

فمن أين جاء الخلل الذي قضى على وحدة الأمة الإسلامية؟!

إنني لم أجد في كتاب الله نصا يفيد أن لرسول الله مصدرا تشريعيا مستقلا عن كتاب الله، يسير جنبا إلى جنب كتاب الله تعالى، بل ويكون حاكما عليه!! إن أعضاء منظومة "الآبائية"، يقولون إنهم متمسكون بالكتاب والسنة، فإذا سألناهم: لقد عرفنا طريقنا إلى "الكتاب"، فما هو الطريق إلى "السنة"؟!

وهنا ستظهر أمام كل ذي بصيرة، إشكالات ما اصطلح علماء الفرق المختلفة على وسمه باسم "السنة النبوية"، كلٌّ حسب القواعد والشروط، التي أقام عليها منظومته الروائية!! لذلك كان من الضروري في سياق الحديث عن "جدلية الآية والرواية" أن نعلم:

هل حقا بيّنت "الرواية" أحكام الصلاة، التي جاءت مجملة في "الآية القرآنية"؟!!

"الرواية" وأحكام الصلاة

لقد كان من الضروري، في سياق الحديث عن جدل "الآية" و"الرواية"، أن أبين الدور الذي قامت به "الرواية" في تدعيم أزمة التخاصم بين أتباع الفرق والمذاهب المختلفة بإلقاء الضوء على بعض المسائل المتعلقة بأحكام "الصلاة"، والتي جاء الأمر بأدائها مجملا في القرآن الكريم. لقد جاء القرآن بالقواعد والأركان العامة التي قامت عليها فريضة الصلاة، يقول الله تعالى:

عن هيئة الصلاة:

وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَـٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿١٢٥﴾ البقرة

ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلْعَـٰبِدُونَ ٱلْحَـٰمِدُونَ ٱلسَّـٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّـٰجِدُونَ ٱلْـَٔامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَـٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ التوبة

وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿٢٦﴾ الحج

وعن مواقيت الصلاة:

لقد جاءت مواقيت الصلاة مرتبطة بعلامات كونية ليعلم المصلي، عند قيامه إلى الصلاة، أنه جزء من هذا الكون المسبح، الحامد الساجد لخالقه الله عز وجل.

وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَىِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَـٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴿١١٤﴾ هود

أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴿٧٨﴾ الإسراء

وعن المحافظة على مواقيت الصلاة، وما يجب أن يصاحبها من تسبيح:

حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَـٰنِتِينَ ﴿٢٣٨﴾ البقرة

فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ۚ فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا ﴿١٠٣﴾ النساء

فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ۖ وَمِنْ ءَانَآئِ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ ﴿١٣٠﴾ طه

وعن الطهارة، والوضوء، والتيمم:

إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ ﴿١١﴾ الأنفال

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟ ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ ۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾ المائدة

وعن صلاة الجماعة:

وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓا۟ أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا۟ فَلْيَكُونُوا۟ مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا۟ فَلْيُصَلُّوا۟ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا۟ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ۗ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَٰحِدَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَن تَضَعُوٓا۟ أَسْلِحَتَكُمْ ۖ وَخُذُوا۟ حِذْرَكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٠٢﴾ النساء

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَأَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ ۚ تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۙ وَلَا نَكْتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْءَاثِمِينَ ﴿١٠٦﴾ المائدة

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٩﴾ الجمعة

وعن أسماء بعض الصلوات:

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖۚ مِّن قَبۡلِ صَلَوٰةِ ٱلۡفَجۡرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِۚ ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡۚ لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ وَلَا عَلَيۡهِمۡ جُنَاحُۢ بَعۡدَهُنَّۚ طَوَّٰفُونَ عَلَيۡكُم بَعۡضُكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴿٥٨﴾ الجمعة

وعن قصر الصلاة:

حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ﴿٢٣٨﴾ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ فَرِجَالًا أَوۡ رُكۡبَانٗاۖ فَإِذَآ أَمِنتُمۡ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ﴿٢٣٩﴾ البقرة

وَإِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَقۡصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنۡ خِفۡتُمۡ أَن يَفۡتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْۚ إِنَّ ٱلۡكَٰفِرِينَ كَانُواْ لَكُمۡ عَدُوّٗا مُّبِينٗا ﴿١٠١﴾ النساء

وعن علاقة الكتاب بإقامة الصلاة:

وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ ﴿١٧٠﴾ الأعراف

فيبين القرآن أن المطلوب ليس فقط الصلاة، وإنما إقامة الصلاة، لذلك لم يصرح بالأمر بالصلاة إلا بلفظ الإقامة، فلم يقل "صلوا"، وإنما قال "أقيموا الصلاة"، ذلك أن الأمر بصيغة "صل" يفهم منه تحقيق هيئة الصلاة، بينما الأمر بصيغة "أقم" يفهم منه وجوب تحقيق مقاصد الصلاة ومقتضياتها، وعلى رأس ذلك النهي عن الفحشاء والمنكر.

ٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِۗ وَلَذِكۡرُ ٱللَّهِ أَكۡبَرُۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَصۡنَعُونَ ﴿٤٥﴾ العنكبوت

إن إقامة الشيء: جعْلُه يحقق الغرض من وجوده. وإقامة الصلاة تعني تحقق مقاصدها في واقع الحياة، وما هيئتها إلا وعاء يحمل بداخله الالتزام بأحكام الشريعة وعلى رأسها النهي عن الفحشاء والمنكر.

إن النهى عن الفحشاء والمنكر ثمرة من ثمرات إقام الصلاة، التي تؤتي أكلها خمس مرات في كل يوم. لذلك جاءت العلاقة وثيقة بين إقامة الصلاة، وتلاوة كتاب الله باعتباره منهج حياة للناس كافة، ملة وشريعة.

إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ ﴿٢٩﴾ فاطر

وعن الصفات التي يجب أن يتحلى بها مقيموا الصلاة:

إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾ إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٢٢﴾

- ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ ﴿٢٣﴾

- وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ﴿٢٥﴾

- وَٱلَّذِينَ يُصَدِّقُونَ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٢٦﴾

- وَٱلَّذِينَ هُم مِّنْ عَذَابِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ﴿٢٧﴾ إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ ﴿٢٨﴾

- وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ﴿٢٩﴾ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٣٠﴾ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ﴿٣١﴾

- وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴿٣٢﴾

- وَٱلَّذِينَ هُم بِشَهَٰدَٰتِهِمْ قَآئِمُونَ ﴿٣٣﴾

- وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٣٤﴾

أُوْلَٰٓئِكَ فِي جَنَّٰتٍ مُّكْرَمُونَ ﴿٣٥﴾ المعارج

وإن المتدبر لكتاب الله تعالى يجد أن "الخشوع" من أركان الصلاة:

قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴿٢﴾ المؤمنون

فهل فهم المسلمون معنى "الخشوع" قبل أن يختلفوا في حكم غطاء الرأس، والتشهد الأخير، ورفع اليدين، والجهر بالبسملة...، إلى آخر هذه الخلافات الفقهية؟!

لماذا غابت هذه الإشكالات عن أتباع المذاهب الفقهية المختلفة، فأبطل بعضهم صلاة بعض، من أجل مسائل فرعية، وهم يصلون جميعا في مسجد واحد، وإلى قبلة واحدة، وإلههم واحد، ورسولهم واحد، وكتابهم واحد؟!!

إن قضية الصلاة ليست في هيئتها، من قيام وركوع وسجود، ولا عدد ركعات، بقدر ما هي إقامة للدين في مناحي الحياة كافة. والذين تفرقوا في أحكام الصلاة، إلى مذاهب فقهية متخاصمة، هم الذين تفرقوا في الدين، إلى فرق وطوائف عقدية مختلفة، مخالفين بذلك أمر الله تعالى لهم:

شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ كَبُرَ عَلَى ٱلۡمُشۡرِكِينَ مَا تَدۡعُوهُمۡ إِلَيۡهِۚ ٱللَّهُ يَجۡتَبِيٓ إِلَيۡهِ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِيٓ إِلَيۡهِ مَن يُنِيبُ ﴿١٣﴾ الشورى

فهل عمل المسلمون بقوله تعالى: "أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ"؟! ألم يتفرق المسلمون في الدين؟!! ألم يتفرق المسلمون في أحكام الصلاة، وكان أتباع كل مذهب لا يصلون وراء إمام مذهب مخالف لمذهبهم؟!!

إننا منذ أن حولنا الأعمال إلى أقوال، وحولنا الأقوال إلى "مرويات"، وقدسنا "المرويات" ودوّناها في الكتب، وجعلناها حاكمة على نصوص "الآية القرآنية"..، منذ أن فعلنا ذلك تخلفنا، وضاعت أمتنا وخيريتها، فتمكن منا عدونا!!

تواصل الأداء العملي للصلاة:

لقد بيّن القرآن الحكيم القواعد العامة التي قام عليها الأداء العملي للصلاة، الذي تعلمه المسلمون كافة بالتقليد والمحاكاة، عبر "منظومة التواصل المعرفي"، بعيدا عن "السند الروائي" ومنظومة الخلافات الفقهية المذهبية.

ودليل حجية هذا الأداء العملي ما يلي:

كم كان عدد المسلمين الذين صلوا مع رسول الله في عصر الرسالة؟!

وكم عدد الصلوات التي كانوا يصلونها في اليوم الواحد؟!

ثم كم قرنا من الزمان ظل الأبناء يقلدون الآباء في أداء هذه الصلوات دون انقطاع؟!

وهل لجأ أب أو أم إلى كتاب لتعليم الأبناء كيفية الصلاة؟!

واليوم، كم عدد المسلمين المصلين، على مستوى جميع الفرق والمذاهب الإسلامية؟! فهل كان من الممكن اختراق هذه المنظومة الإيمانية التعبدية، عبر رحلتها من عصر النبوة إلى يومنا هذا؟!

إن كيفيات الأداء للصلاة قد تعلمتها الأجيال المسلمة بالتقليد والمحاكاة، ولم يكن لكتب المذاهب الفقهية أي فضل في ذلك، لأنها لم تكن قد ولدت بعد!! ثم سواء دوّن فقهاء المذاهب المختلفة، بعد ذلك، تفاصيل الصلاة أم لم يدونوها، فإن المسلمين كانوا سيصلون، كما صلى رسول الله وصحبه الكرام، وكما صلت الأجيال المسلمة من بعدهم، وكما سيصلى المسلمون إلى قيام الساعة.

ولا بد من بيان الفرق بين ما تعلمه المسلمون عن طريق "التواصل المعرفي" بالتقليد والمحاكاة، بعيدا عن المذاهب الفقهية المختلفة، وما تعلموه عن طريق "التواتر المذهبي".

فـ "التواصل المعرفي" يحمل معه كيفيات الأداء التي تواصلت حلقاتها عبر العصور من غير خلاف ولا انقطاع. أما "التواتر المذهبي"، فهو جزء من "التواصل المعرفي" يحمل معه كيفيات الأداء التي تواصلت حلقاتها عبر أتباع فرقة أو مذهب، وكانت محل خلاف على مر العصور.

فإذا نظرنا مثلا إلى وضع اليدين في الصلاة، فهناك من يضعهما على هيئة معينة اتباعا لمذهب معين ورثه الأبناء عن الآباء على مر العصور، ولا يروْن صحة الصلاة إلا به، فهذا "تواتر مذهبي"، ويدخل فيه كل المسائل المختلف فيها من أحكام الشريعة بين أتباع الفرق والمذاهب المختلفة. أما إذا نظرنا إلى المسألة من منظور "التواصل المعرفي" العام، الذي يشترك فيه المسلمون كافة، فإننا سنقول بصحة الصلاة على أية هيئة كان وضع اليدين.

فإشكالات "التواتر المذهبي"، في مختلف أحكام الشريعة، كتبت فيها آلاف الصفحات في المسألة الواحدة، وخير شاهد على ذلك أمهات كتب الفقه المقارن، التي أظهرت أزمة التخاصم والتكفير بين أتباع المذاهب المختلفة بوضوح!! فانظر مثلا ما اختلف حوله فقهاء المذاهب في مسألة رفع اليدين في الصلاة، و"تواتر مذهبيا" بين أتباعهم:

فمنهم من يرفع يديه إلى مستوى صدره، ومنهم من يرفعهما حذو منكبيه، ومنهم من يرفعهما حذو شحمتي الأذنين، ومنهم من يضع يديه على صدره، وآخر يضعهما على بطنه، ومنهم من يسدلهما، وكل ذلك حسب ما "تواتر مذهبيا" عند كل فريق منهم.

فإذا نظرنا إلى هذه المسألة من قاعدة تفعيل النص القرآني، الآمر بإقام الصلاة، مع ما "تواصل معرفيا" بين المسلمين كافة، فلن نجد في القرآن ما يمنع من أداء كل هذه الهيئات، بشرط ألا تتعارض ذلك مع مبدأ "الخشوع" في الصلاة.

إن توظيف المذاهب الفقهية لـ "المرويات" المنسوبة إلى رسول الله لخدمة توجهاتهم ورمي بعضهم بعضا بمخالفة "السنة النبوية"، عمل لا أصل له في شريعة الله تعالى فكل ما أجمله القرآن، وجاءت "منظومة التواصل المعرفي" بتفصيله، وأجمع على أدائه المسلمون كافة، فهو واجب الاتباع، وما عداه فهو من الأمور المباحة، التي لا يصح أن تكون محل خلاف بين المسلمين، ما لم يخالف نصا قرآنيا.

فماذا لو أننا تركنا "التواصل المعرفي" وأردنا أن نتعلم الصلاة من خلال أمهات كتب المذاهب الفقهية المختلفة، فكيف سيكون حالنا؟!

وهل صحيح أن المسألة ستختلف تماما، إلى درجة أننا قد لا نصلي؟!

لذلك كان من الضروري أن ألقي الضوء على بعض ما حمله تراث هذه المذاهب المختلفة من بيان لما أجمله القرآن من أحكام الصلاة، والذي اصطلح علماء الفرق والمذاهب المختلفة على وسمه باسم "السنة النبوية" المبينة لأحكام القرآن، مُتّخِذا أمهات كتب "أهل السنة" مرجعا، لا تقل إشكالاته عن إشكالات الفرق الأخرى.

"مرويات" أحكام الصلاة:

لقد جاء عدد "المرويات" في مسائل الصلاة وحدها، في أمهات الكتب "الجوامع" على النحو التالي:

– بلغت في كتاب كنز العمال [٤٧٠١] رواية.

وكنز العمال لمؤلفه ابن حسام الدين الهندي [ت٩٧٥هـ] مرجع شامل يعطي صورة كاملة لما كان متداولا من مرويات قبل عصر التدوين، وكيف كانت الألسن تتوسع في نقل "المرويات" شفاهة، الصحيح منها والضعيف، والموضوع.

– وفي مسند الإمام أحمد [ت ٢٤١هـ] بلغت [١٧٤٩] رواية.

– وفي جامع الأصول، لابن الأثير [ت ٦٠٦هـ] بلغت [١١٤٠] رواية. وابن الأثير جمع في كتابه الأصول الستة المعتمدة عند الفقهاء والمحدثين.

إن مسألة تحديد عدد "المرويات" في أي كتاب من كتب الفقه، أو في أي باب من أبواب الشريعة، كباب الصلاة، تخضع لوجهات النظر، ولمدارس الفقهاء في التصحيح والتضعيف، وفي قبول أو عدم قبول المكرر منها، بطرقه المتعددة!!

وبعد دراسة متون هذه "المرويات"، كانت ملاحظاتي على النحو التالي:

الملاحظة الأولى:

لم أقف على رواية مرفوعة إلى النبي مباشرة، يبين فيها، بصورة تفصيلية كاملة كيفية أداء الصلاة، وعدد ركعاتها. كأن يقول النبي، على سبيل المثال: فرضت صلاة الفجر ركعتين، والظهر أربعا، والعصر أربعا، والمغرب ثلاثا، والعشاء أربعا!!

انظر كيف أن المسألة ميسرة جدا، فكم عدد الكلمات التي أخذها هذا البيان؟!

فهل لم يأمر الله نبيه بتدوين هذا البيان القولي، بهذه الصورة الواضحة المجملة؟!

كما أن من الغريب وجود "مرويات" تتحدث عن عدد ركعات النوافل، ولا تتحدث عن عدد ركعات الصلاة المفروضة!!

– الرواية [١٩٣٥٥] من كنز العمال تقول: "من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع ركعات بعدها حرم على النار". ورواية أخرى تقول: "رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعا".

– الرواية [١٩٥٤٢] من كنز العمال تقول: "الوتر ثلاث كثلاث المغرب". والرواية التي تليها تقول: "الوتر حق وليس كالمغرب".

فهذه الرواية ذكر فيها أن المغرب ثلاث، كمجرد خبر، وجاءت من أجل نصرة مذهب فقهي على آخر، في مسألة عدد ركعات صلاة الوتر، ولكن أين النص المشرع أصلا لعدد ركعات صلاة المغرب؟!!

– الرواية [٣٢٣٦] من جامع الأصول تقول: سأل رجل نبي الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، كم فرض الله على عباده من الصلوات؟! قال: افترض الله على عباده صلوات خمسا. قال: يا رسول الله هل قبلهن أو بعدهن من شيء؟!

قال: افترض الله على عباده صلوات خمسا. فحلف الرجل لا يزيد عليهن شيئا ولا ينقص منه شيئا. قال رسول الله إن صدق ليدخلن الجنة.

– الرواية [٣٢٣٨] من جامع الأصول تقول: عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة.

– الرواية [٣٢٣٩] من جامع الأصول تقول: إن عائشة رضي الله عنها قالت: فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين، ثم أتمها في الحضر وأقرت صلاة السفر على الفريضة الأولى. وفي رواية، قالت: فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين في الحضر والسفر، فأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر.

وفي أخرى قالت: فرضت الصلاة ركعتين، ثم هاجر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ففرضت أربعا وتركت صلاة السفر على الفريضة الأولى. قال الزهري: قلت لعروة: ما بال عائشة تتم؟ قال: تأولت كما تأول عثمان. أراد بقوله: كما تأول عثمان، ما روى أنه رضي الله عنه أتم الصلاة في السفر وكان تأويله لذلك أنه نوى الإقامة بمكة فلذلك أتم.

– الرواية [٣٢٤٠] من جامع الأصول: عن عمر بن الخطاب قال: صلاة الأضحى ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان، وصلاة المسافر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان، تمام من غير قصر، على لسان النبي.

هذه هي معظم "الروايات" التي جاءت بها كتب الحديث، المشار إليها سابقا، حول عدد ركعات الصلاة. ولنلقي بعض الضوء على موضوع هذه "الروايات":

– الرواية رقم [٣٢٣٦]: فيها يسأل الرجل الرسول: هل قبل الفريضة أو بعدها من شيء؟! وهذا يعني أن الرجل يسأل عن صلاة النفل، وليس عن الفريضة!!

– الرواية رقم [٣٢٣٨]: وإن كانت تتحدث عن عدد الركعات، بصيغة تشريعية، وإن لم ترفع إلى الرسول، إلا أنها جاءت فاصلة بين ما هو أربع ركعات وما هو اثنتان وما هو واحدة فقط!!

وعلى فرض عدم وجود خلفية ذهنية مسبقة عند المسلمين، عما هو أربع، وما هو اثنتان، فهل يمكن لأي إنسان أن يفهم من هذه الرواية أي الصلوات هي الأربع، وأيها هي الاثنتان؟!! وهل يمكن أن يفهم منها غير أن جميع الصلوات المفروضة التي تؤدى في الحضر تصلى أربعا فإذا أديت في سفر تصلى اثنتين؟!

– الرواية رقم [٣٢٣٩]: تخبرنا أن المسلمين كانوا يصلون في أول الأمر الصلوات كلها ركعتين ركعتين ثم بعد ذلك أتموها في الحضر، ولم تحدد لنا الرواية تصنيف هذا الإتمام. فإذا كانت هذه الأحاديث تشريعا واجب الاتباع، فما أهمية أن نعلم اليوم أن المسلمين الأوائل كانوا يصلون الصلوات ركعتين ركعتين؟!

وما معنى "أتمها في الحضر" بدون خلفية مسبقة عن عدد الركعات التي تعلمناها بالتقليد والمحاكاة، عبر منظومة التواصل المعرفي، وليس عن طريق هذه "الروايات"؟!!

انظر ماذا يقول ابن حجر في الفتح عند شرحه هذه الرواية: "عن عائشة قالت: فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين. كررت لفظ ركعتين لتفيد عموم التثنية لكل صلاة، زاد ابن إسحاق قال حدثني صالح بن كيسان بهذا الإسناد إلا المغرب، فإنها كانت ثلاثا. أخرجه أحمد من طريقه وللمصنف في كتاب الهجرة من طريق معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر النبي، صلى الله عليه وسلم، ففرضت أربعا.

وقال: فعيّن في هذه الرواية أن الزيادة في قوله هنا "وزيد في صلاة الحضر"، وقعت بالمدينة، وقد أخذ بظاهر هذا الحديث الحنفية وبنوا عليه أن القصر في السفر عزيمة لا رخصة. واحتج مخالفوهم بقوله سبحانه وتعالى: "فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة"، لأن نفى الجناح لا يدل على العزيمة والقصر إنما يكون من شيء أطول منه. ويدل على أنه رخصة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم: "صدقة تصدق الله بها عليكم".

ثم قال: وأجابوا عن حديث الباب بأنه من قول عائشة غير مرفوع، وبأنها لم تشهد زمان فرض الصلاة. قاله الخطابي، وغيره. وفي هذا الجواب نظر، أما أولا: فهو مما لا مجال للرأي فيه فله حكم الرفع. وأما ثانيا: فعلى تقدير تسليم أنها لم تدرك القصة يكون مرسل صحابي وهو حجة لأنه يحتمل أن تكون أخذته عن النبي أو عن صحابي آخر أدرك ذلك". انتهى كلام ابن حجر.

أقول: انظر إلى طريقة تعامل علماء السلف مع "المرويات"، وتوظيفها حسب توجهاتهم المذهبية!! فالرواية غير المرفوعة، أي التي ليست من قول النبي، يجعلونها مرفوعة إذا كانت موقوفة على صحابي، باعتبار أن الصحابي وإن كان لم يسمع من النبي فقد سمع من صحابي مثله سمع من النبي!!

وبعد أن استعرض ابن حجر أقوال الفقهاء حول هذه الرواية، وبيّن أوجه التعارض بينها، قال: والذي يظهر لي، وبه تجتمع الأدلة السابقة، أن الصلوات فرضت ليلة الإسراء ركعتين ركعتين، إلا المغرب، ثم زيدت بعد الهجرة، عقب الهجرة، إلا الصبح كما روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة، قالت:

فرضت صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين، فلما قدم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، المدينة واطمأن، زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان، وتركت صلاة الفجر لطول القراءة، وصلاة المغرب لأنها وتر النهار.

وقال: ثم بعد أن استقر فرض الرباعية، خفف منها في السفر عند نزول الآية السابقة، وهي قوله تعالى "فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة". يؤيد ذلك ما ذكره ابن الأثير في شرح المسند، أن قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة، وهو مأخوذ مما ذكره غيره، أن نزول آية الخوف كان فيها. وقيل كان قصر الصلاة في ربيع الآخر من السنة الثانية، ذكره الدولابي، وأورده السهيلي بلفظه بعد الهجرة بعام، أو نحوه. وقيل بعد الهجرة بأربعين يوما. اهـ

لقد أردت أن أنقل بعض المقتطفات من كلام ابن حجر، لبيان حجم إشكاليات رواية واحدة من "الروايات" التي يدّعون أنها "الأحاديث النبوية" المبينة لما أجمله القرآن من أحكام الصلاة!! وإن المتدبر لشروح علماء السلف لهذه "الروايات"، واختلاف الفقهاء في أحكامها، يعلم علم اليقين أنه يستحيل أن تكون هذه "الروايات" هي "السنة النبوية" التي يكفر منكرها!! لأنه لو دوّن رسول الله أحاديثه المبينة لأحكام القرآن، ما ظهرت كل هذه الشروح، وما اختلفوا حول صحتها وضعفها!!

إن كلام رسول الله في الدين ليس ككلام غيره، لأنه في هذه الحالة يكون مبلغا عن الله، والبلاغ عن الله لا يخضع لوجهات نظر المحدثين، وفقهاء المذاهب المختلفة. لذلك الحذر كل الحذر أن يُنسب إلى رسول الله نص غير النص الذي ثبتت صحة نسبته إلى الله تعالى، أو إلى رسوله.

إننا عندما نقول: قال الله تعالى، ونأتي بآية قرآنية من كتاب الله، نكون على يقين أننا ننطق بكلام الله، والمستمع لا يطلب الدليل على صحة ما نطقنا به، لأن المصحف يشهد بصحته. فهل هذا ما يحدث بالنسبة للأحاديث المنسوبة إلى رسول الله، أم يشترط أن يسبق "السند الروائي" قولنا قال رسول الله؟!

الملاحظة الثانية:

إن المتدبر لجميع "المرويات"، التي جاءت في "كنز العمال"، باب الصلاة، يستطيع أن يستغنى عنها بما أشرنا إليه سابقا من قواعد قرآنية عامة لإقام الصلاة، بالإضافة إلى كيفية الأداء العملي التي توارثها كل المسلمين، عبر "منظومة التواصل المعرفي". وفي ما يلي حصر لهذه "الروايات":

الروايات من [١٨٨٥٩] إلى [١٩٢٥٢]: في وجوب الصلوات الخمس، وفضلهن وأنها أول ما يحاسب عليه العبد يوم القيامة، وفي المحافظة عليها، وستر العورة، وما يقطع الصلاة. ومعظم هذه "الروايات" لا يعلم معظم المصلين عنها شيئا، ومع ذلك يصلون، ويقومون الليل، وصلاتهم مقبولة، ما داموا ملتزمين بالقواعد والأحكام القرآنية السابقة الإشارة إليها.

الروايات من [١٩٢٥٣] إلى [١٩٦٢٣]: عن أوقات الصلاة بما في ذلك الوتر. وأرجو أن يتسع وقت كل مسلم لقراءة هذه "الروايات"، وعددها [٣٧٠]، ليقف بنفسه على حجم الأزمة التي وقعت فيها معظم المذاهب الفقهية المختلفة، باسم "السنة النبوية" المبينة للقرآن!!

الروايات من [١٩٦٢٤] إلى [١٩٩١٢]: حول هيئات الصلاة من قيام وركوع وسجود وقراءة وتشهد، وعددها [٢٨٨]، وليس فيها رواية واحدة يتحدث فيها النبي عن كيفية الصلاة، وذلك بصورة تشريعية مفصلة تعين من لا علم مسبق له بها على أدائها.

الملاحظة الثالثة:

عن رواية المسيء في صلاته: تقول الرواية: دخل رجل مسجد رسول الله فصلى، ثم جاء فسلم على النبي، فرد عليه النبي وقال: ارجع فصل فإنك لم تصل. فرجع فصلى كما صلى، ثم جاء فسلم على النبي، فرده وقال: ارجع فصل فإنك لم تصل. فرجع ثلاثا فقال: والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره، فعلمني، فقال: إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعا، ثم ارفع حتى تعتدل قائما، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا، ثم ارفع حتى تطمئن جالسا، وافعل ذلك في صلاتك كلها.

وفي رواية بنحوه، وفيه وعليك السلام، ارجع. وفيه: فإذا قمت إلى الصلاة، فأسبغ الوضوء، ثم استقبل القبلة، فكبر، ثم اقرأ بما تيسر معك من القرآن.

وذكر نحوه، وزاد في آخره بعد قوله: حتى تطمئن جالسا: ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا، ثم ارفع حتى تطمئن جالسا، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها. أخرجه الجماعة إلا الموطأ، وزاد أبو داود في رواية له: "فإذا فعلت هذا تمت صلاتك، وما انتقصت من هذا فإنما انتقصته من صلاتك.

فهذه الرواية، التي هي الرواية الوحيدة التي أشارت إلى كيفية أداء الصلاة، جاءت لتنتصر مذهبا فقهيا يرى عدم وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة، على مذهب آخر يرى وجوبها!! لذلك أقول باختصار:

أولا: هذه "الرواية" لا علاقة لها أصلا بتعليم كيفية الصلاة، وعدد ركعاتها!! فرسول الله قال للرجل في أول الأمر: "ارجع فصل فإنك لم تصل"، ورجع الرجل ليصلي، وهذا دليل على أن رسول الله يعلم أن الرجل يعلم كيف يصلي، وإلا ما قال له "ارجع فصل"!! إلا أنه يسيء في صلاته.

إذن فتعليم الرسول الرجل، ليس هو التعليم الأول، الذي تعلمه كل الصحابة، عندما فُرضت الصلاة. وإنما هو تصحيح لحالة رآها رسول الله فوجب عليه تنبيه صاحبها. ولكن موضوعنا هو: أين هي "الرواية"، التي تعلم المسلمون بموجبها الصلاة أول مرة عندما فرضها الله تعالى عليهم؟!

ثانيا: لو اعتبر المسلمون هذه "الرواية" "بيانا نبويا" لكيفية الصلاة، لا كتفوا بقراءة أية سورة، سواء أكانت الفاتحة أم غيرها، وهو مذهب الإمام أبي حنيفة. علما بأن هناك "روايات" أخرى توجب قراءة الفاتحة، كشرط لصحة الصلاة. واللافت للنظر، أن هذه "الرواية" رواها الترمذي والنسائي وأبي داود هكذا: "فإن كان معك قرآن فاقرأ، وإلا فاحمد الله وكبره وهلله". أي يمكن أن تصح الصلاة بدون قراءة قرآن!!

ثالثا: وردت روايات كثيرة، في موضوع "المسيء في صلاته"، غير هذه الرواية المجمع عليها من البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي، منها ما هو مرفوع ومنها ما هو موقوف، وكلها جاءت بزيادة كلمة أو جملة، لو تدبرها المسلم لوجدها تخدم صاحب مذهب فقهي معين!!

فرواية تتحدث عن حدود رفع اليدين. وأخرى عن كيفية الجلوس، وهل بتورك أم بغير تورك، مع خلافهم في معنى التورك أصلا. ورواية عن الجهر بآمين، وأخرى عن صيغ التشهد، والخلاف حول وجوب التشهد الأوسط من عدمه.

رابعا: يقول ابن حجر في الفتح، في شرح هذه "الرواية"، إنه: "جمع طرق هذه الرواية القوية والزيادات التي جاءت فيها فلم يذكر فيها صراحة أنه: من الواجبات، المتفق عليها: النية، والقعود الأخير!! ومن المختلف فيه: التشهد الأخير، والصلاة على النبي فيه، والسلام في آخر الصلاة"!!

ثم نقل عن النووي قوله: "وفيه دليل على أن الإقامة، والتعوذ، ودعاء الافتتاح، ورفع اليدين في الإحرام وغيره، ووضع اليمنى على اليسرى، وتكبيرات الانتقالات، وتسبيحات الركوع والسجود، وهيئات الجلوس، ووضع اليد على الفخذ، ونحو ذلك مما لم يذكر في الحديث، ليس بواجب".

ونقل عن ابن دقيق العيد قوله: واستدل بالحديث على أن قراءة الفاتحة لا تتعين ووجهه أنه إذا تيسر فيه غير الفاتحة فقرأه يكون ممتثلا، فيخرج عن العهدة.

والذين عينوها أجابوا بأن الدليل على تعيينها تقييد المطلق في هذا الحديث، وهو متعقب، أي مردود عليه، لأنه ليس بمطلق من كل وجه، بل هو مقيد بقيد التيسير، الذي يقتضي التخيير، وإنما يكون مطلقا لو قال اقرأ قرآنا، ثم قال اقرأ فاتحة الكتاب.

وقال بعضهم: هو بيان للمجمل، وهو متعقب أيضا، لأن المجمل ما لم تتضح دلالته وقوله "ما تيسر" متضح، لأنه ظاهر في التخيير..." إلى آخر ما قال.

وبمناسبة ما ذكره ابن حجر من أن من المسائل المختلف فيها "التشهد الأخير" و"الصلاة على النبى" أقول:

أولا: جاءت المرويات عن صيغ التشهد مختلفة اختلافا كبيرا، يرجع إليها في جامع الأصول. فمنها تشهد لأم المؤمنين عائشة، وتشهد لعمر بن الخطاب، وتشهد لابن عباس، وتشهد لابن مسعود، وآخر لأبي موسى الأشعري، ولجابر بن عبد الله، ولعبد الله ابن عمر، وغيرهم!!

ولكن اللافت للنظر، أن جميع صيغ التشهد، التي جاءت بها هذه "الروايات"، تنتهي عند "وأن محمدا عبده ورسوله"، دون: "اللهم صل على محمد وعلى آل محمد..."، فمن أين جاءت هذه الزيادة؟!!

ولماذا اختلفوا في وجوب الصلاة والسلام على رسول الله في التشهد الأول، كما اختلفوا في الثاني؟!

يقول الشيخ الألباني عن مسألة وجوب الصلاة على النبي في التشهد: "الحديث لم يخص تشهدا دون تشهد، ففيه دليل على مشروعية الصلاة عليه في التشهد الأول أيضا. وهو مذهب الإمام الشافعي، كما نص عليه في كتابه "الأم"، وهو الصحيح عند أصحابه، كما صرح به النووي في المجموع...".

ثم قال: كما أن القول بكراهية الزيادة في الصلاة عليه، صلى الله عليه وسلم، في التشهد الأول على "اللهم صل على محمد" مما لا أصل له في "السنة" ولا برهان عليه بل نرى أن من فعل ذلك لم ينفذ أمر النبي المتقدم:

"قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد".

انظر إلى قول الشيخ: "مما لا أصل له في السنة"، ثم قوله: "لم ينفذ أمر النبي" لتقف على حقيقة مصطلح "السنة" المبينة والمكملة لأحكام القرآن، وأن كل مذهب فقهي يرفع هذا الشعار دفاعا عن وجهة نظره!!

لقد ذكر ابن كثير عند تفسيره للآية [٥٦] من سورة الأحزاب تعقيبا على ما ذهب إليه الشافعي بعدم صحة صلاة من لم يصل على رسول الله في التشهد الأخير ما نصه:

"ومن ههنا ذهب الشافعي، رحمه الله، إلى أنه يجب على المصلي أن يصلي على رسول الله في التشهد الأخير، فإن تركه لم تصح صلاته، على أن الجمهور على خلافه وحكوا الإجماع على خلافه، وللقول بوجوبه ظواهر الحديث، فلا إجماع في هذه المسألة لا قديما ولا حديثا، والله أعلم".

وقال الخطابي: ولا أعلم لما ذهب إليه الشافعي قدوة، وهو مخالف لعمل السلف قبله وقال إن التشهد الذي اختاره الشافعي هو تشهد ابن مسعود، وليس فيه الصلاة على النبي، كذلك كل من روى التشهد عن رسول الله. أقول: وسبب خلافهم ناتج عن عدم ورود آية الصلاة والتسليم على رسول الله في مقام أحكام الصلاة. اهـ

ولقد فصل الإمام الشوكاني، في نيل الأوطار، باب الصلاة على الرسول، أدلة الموجبين للصلاة على النبي بعد التشهد الأخير، بداية من قول: "اللهم صل على محمد وعلى آل محمد"، وكذلك أدلة المعارضين، ومما قال:

"والحاصل أنه لم يثبت عندي من الأدلة ما يدل على مطلوب القائلين بالوجوب وعلى فرض ثبوته فترك تعليم المسيء للصلاة، لا سيما مع قول النبي له:

فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك، قرينة صالحة لحمله على الندب. ويؤيده قوله: قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد".

وقال: "وقد اختلف في وجوبها على الآل بعد التشهد. فقوله في الحديث: "قولوا" استدل بذلك على وجوب الصلاة على النبي بعد التشهد، وإلى ذلك ذهب عمر وابنه عبد الله، وابن مسعود، والشافعي، وأحمد. وذهب الجمهور إلى عدم الوجوب، منهم مالك وأبو حنيفة ، وأصحابه.

قال الطبري والطحاوي: إنه أجمع المتقدمون والمتأخرون على عدم الوجوب. أقول: ولم أقف على دليل أن أصحاب النبي كانوا يصلون على النبي كلما ذكر اسمه". اهـ

ولقد ذكر ابن كثير عند تفسيره الآية [٥٦] من سورة الأحزاب وتحت عنوان "فضائل الصلاة على النبي" بعض الروايات في فضل الصلاة على النبي ثم قال: هذا الحديث والذي قبله دليل على وجوب الصلاة على النبي كلما ذكر، وهو مذهب طائفة من العلماء، أي ليس إجماعا.

وذهب آخرون إلى أنه تجب الصلاة عليه في المجلس "مرة واحدة" ثم لا يجب في بقية ذلك المجلس، بل تستحب. وحكي عن بعضهم أنه تجب الصلاة على النبي في العمر مرة واحدة، امتثالا لأمر الآية، ثم هي مستحبة في كل حال.

ثم قال: كما لم أقف على دليل أن أصحاب النبي كانوا يكتبون الصلاة عليه إذا كتبوا اسمه، ولا على زمن كتابة ذلك بين المسلمين، إلا ما ذكره ابن الأثير في الكامل، تحت عنوان "ذكر عدة حوادث" قال: وفيها أحدث الرشيد في صدر كتبه الصلاة على رسول الله، صلى الله عليه وسلم.

ويذكر النووي في مقدمة شرحه على صحيح مسلم، أنه يستحب لكاتب الحديث أن يكتب: "صلى الله عليه وسلم"، عند ذكر النبي، وإن لم يكن ذلك موجودا في الأصل الذي ينقل منه.

يقول القاسمي في محاسن التأويل، عند الآية [٥٦] من سورة الأحزاب: "وقد استحب أهل الكتابة أن يكرر الكاتب الصلاة على النبي كلما كتبه. وقد روي في حديث: "من صلى عليّ في كتاب، لم تزل الصلاة جارية له، ما دام اسمي في ذلك الكتاب". قال الحافظ ابن كثير: وليس هذا الحديث بصحيح بل عده الحافظ الذهبي موضوعا.

وقد ذكر الخطيب البغدادي، أنه رأى بخط الإمام أحمد بن حنبل، رحمه الله، كثيرا اسم النبي من غير ذكر الصلاة عليه كتابة. قال: وبلغني أنه كان يصلى عليه لفظا.

ولقد ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح، باب الصلاة على النبي، عشرة مذاهب في حكم الصلاة على النبي، وقال: هذا حاصل ما وقفت عليه من كلام العلماء. اهـ

والسؤال: هذه مجرد عينة، من الخلاف القائم بين أئمة المذاهب الفقهية حول "الصلاة على النبي"، فماذا عن السلام؟! وهل السلام هو التسليم؟! لقد أمرت الآية [٥٦] من سورة الأحزاب بـ "التسليم"، فقال تعالى:

إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾ الأحزاب

فهل يمكن أن يقول المسلم في التشهد: "التسليم عليك أيها النبي"؟!! وكيف نفهم هذا "التسليم" في قوله تعالى:

فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ النساء

إذن فمسألة الصلاة والسلام على النبي، الواردة في كتب "الأحاديث" والمذاهب الفقهية المختلفة، لا علاقة لها بما ورد في هذه الآيات، وللموضوع بحث مستقل.

وخلاصة القول، في ما يتعلق بما سبق من ملاحظات، أن الدارس لآلاف المرويات الخاصة بأبواب الصلاة، يلاحظ أنها نَقَلَت الأداء العملي المشاهد، لأتباع المذاهب الفقهية المختلفة، في عصر التدوين، وليس ما اتفق على أدائه المسلمون كافة، ونقلته "منظومة التواصل المعرفي". لذلك خرجت أمهات كتب المذاهب المختلفة حسب توجهات أصحابها الفقهية.

ولبيان كيف تم توظيف مصطلح "السنة النبوية" لخدمة توجهات المذاهب الفقهية المختلفة، أنقل ما ذكره الإمام القرطبي، عند تفسيره قول الله تعالى: "ويقيمون الصلاة" الآية [٣] من سورة البقرة، قال: إقامة الصلاة معروفة، وهي "سنة" عند الجمهور، وأنه لا إعادة على تاركها. وعند الأوزاعي وعطاء ومجاهد وابن أبي ليلى هي "واجبة" وعلى من تركها الإعادة، وبه قال أهل الظاهر، وروي عن مالك، واختاره ابن العربي قال:

لأن في حديث الأعرابي "وأقم"، فأمره بالإقامة، كما أمره بالتكبير والاستقبال والوضوء. قال: فأما أنتم الآن وقد وقفتم على الحديث فقد تعين عليكم أن تقولوا بإحدى روايتي مالك الموافقة للحديث، وهي أن الإقامة فرض.

وقال: واختلف العلماء فيمن سمع الإقامة هل يسرع أم لا؟! فذهب الأكثر إلى أنه لا يسرع، وإن خاف فوت الركعة، لقوله عليه السلام: "إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون وأتوها تمشون وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا". رواه أبو هريرة وأخرجه مسلم.

قال القرطبي: واستعمال "سنة" رسول الله في كل حال أولى، فيمشي كما جاء الحديث، وعليه السكينة والوقار، لأنه في صلاة، ومحال أن يكون خبره، صلى الله عليه وسلم، على خلاف ما أخبر، فكما أن الداخل في الصلاة يلزم الوقار والسكون، كذلك الماشي، حتى يحصل له التشبه به فيحصل له ثوابه. وقال: واختلف العلماء فيمن دخل المسجد ولم يكن ركع ركعتي الفجر ثم أقيمت الصلاة. وركعتا الفجر إما "سنة"، وإما "فضيلة"، وإما "رغيبة"، والحجة عند التنازع حجة "السنة".

أقول: انظر كيف توظف "السنة" لتأييد كل فريق مذهبه أمام المخالف له!!

وقال: واختلفوا في حكم الجلوس الأخير في الصلاة على خمسة أقوال:

– القول الأول: أن الجلوس فرض، والتشهد فرض، والسلام فرض. وممن قال ذلك الشافعي وأحمد بن حنبل في رواية، وحكاه أبو مصعب في مختصره عن مالك وأهل المدينة وبه قال داود.

قال الشافعي: من ترك التشهد الأول، والصلاة على النبي، فلا إعادة عليه، وعليه سجدتا السهو لتركه. وإذا ترك التشهد الأخير ساهيا أو عامدا أعاد. واحتجوا بأن بيان النبي في الصلاة فرض، لأن أصل فرضها مجمل، يفتقر إلى البيان، إلا ما خرج بدليل وقد قال، صلى الله عليه وسلم: "صلوا كما رأيتموني أصلي".

– القول الثاني: أن الجلوس والتشهد والسلام ليس بواجب، وإنما ذلك كله "سنة" مسنونة، هذا قول بعض البصريين، وإليه ذهب إبراهيم بن علية، وصرح بقياس الجلسة الأخيرة على الأولى فخالف الجمهور وشذ، إلا أنه يرى الإعادة على من ترك شيئا من ذلك كله. ومن حجتهم، حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي قال:

"إذا رفع الإمام رأسه من آخر سجدة في صلاته ثم أحدث فقد تمت صلاته". وهو [حديث] لا يصح، على ما قاله أبو عمر، وقد بيناه في كتاب المقتبس وهذا اللفظ إنما يسقط السلام لا الجلوس.

– القول الثالث: أن الجلوس مقدار التشهد فرض، وليس التشهد ولا السلام بواجب فرضا. قاله أبو حنيفة وأصحابه وجماعة من الكوفيين. واحتجوا [بحديث] ابن المبارك عن الإفريقي عبد الرحمن بن زياد وهو ضعيف، وفيه أن النبي قال: إذا جلس أحدكم في آخر صلاته فأحدث قبل أن يسلم فقد تمت صلاته.

– القول الرابع: أن الجلوس فرض، والسلام فرض، وليس التشهد بواجب. وممن قال هذا مالك بن أنس وأصحابه وأحمد بن حنبل في رواية. واحتجوا بأن قالوا: ليس شيء من الذكر يجب إلا تكبيرة الإحرام، وقراءة أم القرآن.

– القول الخامس: أن التشهد والجلوس واجبان، وليس السلام بواجب، قاله جماعة منهم إسحاق بن راهويه، واحتج إسحاق بـ [حديث] ابن مسعود حين علمه رسول الله التشهد، وقال له: إذا فرغت من هذا فقد تمت صلاتك، وقضيت ما عليك. قال الدارقطني، قوله: إذا فرغت من هذا فقد تمت صلاتك، أدرجه بعضهم عن زهير في الحديث، ووصله بكلام النبي، وفصله شبابة عن زهير، وجعله من كلام ابن مسعود!! وقوله أشبه بالصواب من قول من أدرجه في حديث النبي، وشبابة ثقة. وقد تابعه غسان ابن الربيع على ذلك، فجعل آخر الحديث من كلام ابن مسعود، ولم يرفعه إلى النبي. اهـ

أقول: انظر كيف أن رواية "صلوا كما رأيتموني أصلي"، تصلح لأن تستدل بها أية جماعة على صحة توجهها المذهبي، بدعوى أن فلانا رأى رسول الله يفعل ما تفعله في الصلاة!! وهذا ما جعل "الروايات" المنسوبة إلى رسول الله، حجر عثرة أمام ما يُبذل من جهود للتقريب بين أتباع الفرق والمذاهب المختلفة.

وقال القرطبي: واختلف العلماء في وجوب التكبير عند الافتتاح:

فقال ابن شهاب الزهري، وسعيد بن المسيب، والأوزاعي، وعبد الرحمن، وطائفة: تكبيرة الإحرام ليست بواجبة. وقد روي عن مالك في المأموم ما يدل على هذا القول.

والصحيح من مذهبه إيجاب تكبيرة الإحرام، وأنها فرض وركن من أركان الصلاة وهو الصواب، وعليه الجمهور، وكل من خالف ذلك فمحجوج بـ "السنة".

أقول: انظر وتدبر هذه المصطلحات، التي ملأت كتب المذاهب الفقهية: "اختلف العلماء"، "قيل فرض وقيل سنة"، "قيل واجب وقيل ليس واجبا"، "قيل حرام وقيل حلال" "محجوج بالسنة"!!

إن ما سبق بيانه، من خلافات فقهية، يمثل تمثيلا حقيقا ما حملته أمهات كتب الفقه من خلافات في أبواب الشريعة كلها. كما يبين كيف يتأثر المفسر بمذهبه عند تفسير آيات الأحكام، الأمر الذي يجعلنا لا نَمَلُّ من السؤال: أين نجد "السنة النبوية" المبينة والحاسمة لكل هذه الخلافات، إن لم نجدها في هذه الكتب المتخصصة؟!

ولإلقاء مزيد من الضوء على إشكالات "الروايات" المبينة لأحكام الصلاة، أنقل بعض ما ذكره ابن رشد [ت٥٩٥هـ] في كتابه "بداية المجتهد ونهاية المقتصد"، وهو من أهم الكتب المتخصصة في الفقه المقارن، والمطلوب أن يُقرأ كله، لمن أراد الوقوف على حجم أزمة التخاصم المذهبي بين أئمة المذاهب الفقهية:

أولا: الفصل الأول، في أقوال الصلاة. وفي هذا الفصل تسع مسائل، اخترت منها:

١- المسألة الرابعة: اختلفوا في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في افتتاح القراءة في الصلاة. فمنع ذلك مالك في الصلاة المكتوبة، جهرا كانت أو سرا، لا في استفتاح أم القرآن ولا في غيرها من السور، وأجاز ذلك في النافلة.

وقال أبو حنيفة والثوري وأحمد: يقرؤها مع أم القرآن في كل ركعة سرا. وقال الشافعي: يقرؤها ولا بد، في الجهر جهرا وفي السر سرا، وهي عنده آية من فاتحة الكتاب، وبه قال أحمد وأبو ثور وأبو عبيد.

واختلف قول الشافعي، هل هي آية من كل سورة؟! أم إنما هي آية من سورة النمل فقط ومن فاتحة الكتاب؟! فروي عنه القولان جميعا.

وسبب الخلاف في هذا آيل إلى شيئين:

أحدهما: اختلاف الآثار في هذا الباب. [يقصد اختلاف الأحاديث]

والثاني اختلافهم: هل بسم الله الرحمن الرحيم آية من فاتحة الكتاب أم لا؟!

فأما الآثار التي احتج بها من أسقط ذلك فمنها:

حديث ابن مغفل قال: "سمعني أبي وأنا أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، فقال:

يا بني إياك والحدث فإني صليت مع رسول الله وأبي بكر وعمر فلم أسمع رجلا منهم يقرؤها. قال أبو عمر بن عبد البر: ابن مغفل رجل مجهول.

ومنها ما رواه مالك من حديث أنس أنه قال: "قمت وراء أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فكلهم كان لا يقرأ بسم الله إذا افتتحوا الصلاة.

قال أبو عمر: وفي بعض الروايات أنه قال: "صليت خلف النبي فكان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم". فقال أبو عمر: إلا أن أهل الحديث قالوا في حديث أنس هذا: إن النقل فيه مضطرب اضطرابا لا تقوم به حجة!! وذلك أنه:

– مرة رُوي عنه مرفوعا إلى النبي، ومرة لم يرفع، ومنهم من يذكر عثمان ومن لا يذكره. ومنهم من يقول: فكانوا يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم، ومنهم من يقول: فكانوا لا يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم. ومنهم من يقول: فكانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم. وأما [الأحاديث] المعارضة لهذا، فمنها:

حديث نعيم بن عبد الله المجمر قال: صليت خلف أبي هريرة، فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم قبل أم القرآن، وقبل السورة، وكبر في الخفض والرفع، وقال: أنا أشبهكم بصلاة رسول الله. حديث ابن عباس أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم. حديث أم سلمة أنها قالت:

"كان رسول الله يقرأ ببسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين". فاختلاف هذه الآثار أحدُ ما أوجَبَ اختلافهم في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة.

والسبب الثاني، كما قلنا هو: هل "بسم الله الرحمن الرحيم" آية من أم الكتاب وحدها أو من كل سورة، أم ليست آية لا من أم الكتاب ولا من كل سورة؟!

فمن رأى أنها آية من أم الكتاب، أوجب قراءتها بوجوب قراءة أم الكتاب عنده في الصلاة. ومن رأى أنها آية من أول كل سورة وجب عنده أن يقرأها مع السورة.

وهذه المسألة قد كثر الاختلاف فيها والمسألة محتملة.

ثم قال ابن رشد: "ولكن من أعجب ما وقع في هذه المسألة أنهم يقولون:

ربما اختلف في هل بسم الله الرحمن الرحيم آية من القرآن في غير سورة النمل؟!

أم إنما هي آية من القرآن في سورة النمل فقط؟!

ويحكون على جهة الرد على الشافعي أنها لو كانت من القرآن في غير سورة النمل لبيّنه رسول الله، لأن القرآن نقل تواترا، هذا الذي قاله القاضي في الرد على الشافعي وظن أنه قاطع.

وأما أبو حامد فانتصر لهذا، بأن قال: إنه أيضا لو كانت من غير القرآن لوجب على رسول الله أن يبيّن ذلك!!

ثم تدبر قول ابن رشد بعدها: وهذا كله تخبط، وشيء غير مفهوم، فإنه كيف يجوز في الآية الواحدة بعينها، أن يقال فيها إنها من القرآن في موضع، وإنها ليست من القرآن في موضع آخر. بل يقال إن بسم الله الرحمن الرحيم قد ثبت أنها من القرآن حيثما ذكرت، وأنها آية من سورة النمل. وهل هي آية من سورة أم القرآن ومن كل سورة يستفتح بها: مختلف فيه. والمسألة محتملة، وذلك أنها في سائر السور فاتحة، وهي جزء من سورة النمل، فتأمل هذا فإنه بين، والله أعلم.

٢- المسألة السادسة: اتفق الجمهور على منع قراءة القرآن في الركوع والسجود لحديث عليّ في ذلك قال، قال رسول الله: "نهاني جبريل عليه السلام أن أقرأ القرآن راكعا وساجدا". قال الطبري: وهو حديث صحيح، وبه أخذ فقهاء الأمصار. وصار قوم من التابعين إلى جواز ذلك، وهو مذهب البخاري لأنه لم يصح الحديث عنده، والله أعلم.

واختلفوا: هل في الركوع والسجود قول محدود يقوله المصلي أم لا؟!

فقال مالك: ليس في ذلك قول محدود. وذهب الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وجماعة غيرهم إلى أن المصلي يقول في ركوعه: سبحان ربي العظيم ثلاثا، وفي السجود سبحان ربي الأعلى ثلاثا، على ما جاء في [حديث] عقبة بن عامر.

قال الثوري: أحب إلي أن يقولها الإمام خمسا في صلاته، حتى يدرك الذي خلفه ثلاث تسبيحات.

والسبب في الاختلاف معارضة حديث ابن عباس لحديث عقبة بن عامر. وذلك أن في [حديث] ابن عباس، أنه عليه الصلاة والسلام قال: "ألا وإني نهيت أن أقرأ القرآن راكعا أو ساجدا، فأما الركوع فعظموا فيه الرب، وأما السجود فاجتهدوا فيه في الدعاء فقمن أن يستجاب لكم". وفي حديث عقبة بن عامر أنه قال: "لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم، قال لنا رسول الله: اجعلوها في ركوعكم، ولما نزلت سبح اسم ربك الأعلى، قال: "اجعلوها في سجودكم".

وكذلك اختلفوا في الدعاء في الركوع بعد اتفاقهم على جواز الثناء على الله. فكره ذلك مالك لحديث عليّ أنه قال عليه الصلاة والسلام: "أما الركوع فعظموا فيه الرب، وأما السجود فاجتهدوا فيه في الدعاء". وقالت طائفة يجوز الدعاء في الركوع، واحتجوا [بأحاديث] جاء فيها أنه عليه الصلاة والسلام، دعا في الركوع، وهو مذهب البخاري واحتج بحديث عائشة قالت: "كان النبي عليه الصلاة والسلام، يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي".

وأبو حنيفة لا يجيز الدعاء في الصلاة بغير ألفاظ القرآن، وكذا ما ورد من "السنة"!! ومالك والشافعي يجيزان ذلك. والسبب في ذلك اختلافهم فيه، هل هو كلام أم لا؟!

٣- المسألة السابعة: اختلفوا في وجوب التشهد، وفي المختار منه. فذهب مالك وأبو حنيفة، وجماعة، إلى أن التشهد ليس بواجب. وذهبت طائفة إلى وجوبه، وبه قال الشافعي، وأحمد، وداود.

وسبب اختلافهم معارضة القياس لظاهر الآثار. وذلك أن القياس يقتضي إلحاقه بسائر الأركان التي ليست بواجبة في الصلاة، لاتفاقهم على وجوب القرآن، وأن التشهد ليس بقرآن، فيجب.

وحديث ابن عباس أنه قال: "كان رسول الله يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن"، يقتضي وجوبه، مع أن الأصل عند هؤلاء أن أفعاله وأقواله في الصلاة، يجب أن تكون محمولة على الوجوب، حتى يدل الدليل على خلاف ذلك.

والأصل عند غيرهم على خلاف هذا، وهو أن ما ثبت وجوبه في الصلاة، مما اتُفق عليه، أو صرح بوجوبه، فلا يجب أن يلحق به، إلا ما صرح به، ونص عليه. فهما كما ترى أصلان متعارضان".

وبعد أن ذكر ابن رشد صيغ التشهد قال: "وسبب اختلافهم اختلاف ظنونهم في الأرجح منها، فمن غلب على ظنه رجحان [حديث] ما من هذه الأحاديث الثلاثة مال إليه، وقد ذهب كثير من الفقهاء إلى أن هذا كله على التخيير، كالأذان والتكبير على الجنائز، وفي العيدين، وفي غير ذلك مما تواتر نقله، وهو الصواب، والله أعلم.

وقد اشترط الشافعي الصلاة على النبي في التشهد، وقال: إنها فرض، لقوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما".

ذهب إلى أن هذا التسليم هو التسليم من الصلاة. وذهب الجمهور إلى أنه التسليم الذي يؤتى به عقب الصلاة عليه. وذهب قوم من أهل الظاهر إلى أنه واجب، أن يتعوذ المتشهد من الأربع التي جاءت في الحديث، من عذاب القبر، ومن عذاب جهنم، ومن فتنة المسيح الدجال، ومن فتنة المحيا والممات، لأنه ثبت "أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان يتعوذ منها في آخر تشهده" وفي بعض طرقه "إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير، فليتعوذ من أربع", الحديث خرجه مسلم.

ثانيا: الفصل الثاني في الأفعال، التي هي أركان، وفيها ثماني مسائل، اخترت منها:

١- المسألة الأولى: اختلف العلماء في رفع اليدين في الصلاة في ثلاثة مواضع:

أحدها: في حكمه.

والثاني: في المواضع التي يرفع فيها من الصلاة.

والثالث: إلى أين ينتهي برفعها. فأما الحكم، فذهب الجمهور إلى أنه سنة في الصلاة. وذهب داود وجماعة من أصحابه إلى أن ذلك فرض، وهؤلاء انقسموا أقساما:

فمنهم من أوجب ذلك في تكبيرة الإحرام فقط. ومنهم من أوجب ذلك في الاستفتاح وعند الركوع: أعني عند الانحطاط فيه، وعند الارتفاع منه. ومنهم من أوجب ذلك في هذين الموضعين، وعند السجود، وذلك بحسب اختلافهم في المواضع التي يرفع فيها.

وسبب اختلافهم معارضة ظاهر حديث أبي هريرة، الذي فيه تعليم فرائض الصلاة لفعله، عليه الصلاة والسلام. وذلك أن حديث أبي هريرة إنما فيه أنه قال له وكبر، ولم يأمره برفع يديه، وثبت عنه، صلى الله عليه وسلم، من حديث ابن عمر، وغيره، "أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة".

وأما اختلافهم في المواضع التي ترفع فيها: فذهب أهل الكوفة، أبو حنيفة، وسفيان الثوري، وسائر فقهائهم، إلى أنه لا يرفع المصلي يديه إلا عند تكبيرة الإحرام فقط، وهي رواية ابن القاسم عن مالك.

وذهب الشافعي، وأحمد، وأبو عبيد، وأبو ثور، وجمهور أهل الحديث، وأهل الظاهر إلى الرفع عند تكبيرة الإحرام، وعند الركوع، وعند الرفع من الركوع: وهو مروي عن مالك، إلا أنه عند بعض أولئك فرض وعند مالك سنة!!! وذهب بعض أهل الحديث إلى رفعها عند السجود، وعند الرفع منه.

والسبب في هذا الاختلاف كله، اختلاف الآثار الواردة في ذلك، ومخالفة عمل أهل المدينة لبعضها. والأحاديث هي:

– حديث عبد الله بن مسعود، وحديث البراء بن عازب "أنه كان عليه الصلاة والسلام يرفع يديه عند الإحرام مرة واحدة لا يزيد عليها".

– حديث ابن عمر عن أبيه، أن رسول الله كان إذا افتتح الصلاة، رفع يديه حذو منكبيه، وإذا رفع رأسه من الركوع، رفعهما أيضا كذلك، وقال: "سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد". وكان لا يفعل ذلك في السجود. وهو حديث متفق على صحته، وزعموا، أنه روى ذلك عن النبي ثلاثة عشر رجلا من أصحابه.

– حديث وائل بن حجر، وفيه زيادة على ما في حديث عبد الله بن عمر: "أنه كان يرفع يديه عند السجود".

فمن حمل الرفع ههنا على أنه ندب أو فريضة، منهم من اقتصر به على الإحرام فقط، ترجيحا لحديث عبد الله بن مسعود، وحديث البراء بن عازب، وهو مذهب مالك لموافقة العمل به.

ومنهم من رجح حديث عبد الله بن عمر، فرأى الرفع في الموضعين، أعني في الركوع وفي الافتتاح لشهرته، واتفق الجميع عليه, ومن كان رأيه من هؤلاء أن الرفع فريضة، حمل ذلك على الفريضة، ومن كان رأيه أنه ندب، حمل ذلك على الندب. ومنهم من ذهب مذهب الجمع وقال: إنه يجب أن تجمع هذه الزيادات بعضها إلى بعض على ما في حديث وائل بن حجر.

فإذن العلماء ذهبوا في هذه الآثار مذهبين: إما مذهب الترجيح، وإما مذهب الجمع. والسبب في اختلافهم في حمل رفع اليدين في الصلاة: هل هو على الندب أو على الفرض، هو السبب الذي قلناه قبل، من أن بعض الناس يرى أن الأصل في أفعاله صلى الله عليه وسلم، أن تحمل على الوجوب، حتى يدل الدليل على غير ذلك.

وأما الحد الذي ترفع إليه اليدان: فذهب بعضهم إلى أنه المنكبان، وبه قال مالك والشافعي، وجماعة. وذهب بعضهم إلى رفعهما إلى الأذنين، وبه قال أبو حنيفة. وذهب بعضهم إلى رفعهما إلى الصدر. وكل ذلك مروي عن النبي، إلا أن أثبت ما في ذلك أنه كان يرفعهما حذو منكبيه، وعليه الجمهور. والرفع إلى الأذنين أثبت من الرفع إلى الصدر وأشهر. اهـ

٢- المسألة الثانية: عن الأسباب التي تقتضي إعادة الصلاة، وهي مفسدات الصلاة، قال: اختلف العلماء هل يقطع الصلاة مرور شيء بين يدي المصلي، إذا صلى لغير سترة، أو مر بينه وبين السترة؟!

فذهب الجمهور إلى أنه لا يقطع الصلاة شيء، وأنه ليس عليه الإعادة. وذهبت طائفة، إلى أنه يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب الأسود.

وسبب هذا الخلاف معارضة القول للفعل: وذلك أنه خرّج مسلم عن أبي ذر، أنه عليه الصلاة والسلام قال: "يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب الأسود". وخرّج مسلم والبخاري عن عائشة أنها قالت: "لقد رأيتني بين يدي رسول الله معترضة كاعتراض الجنازة وهو يصلي".

ولا خلاف بينهم في كراهية المرور بين يدي المنفرد والإمام، إذا صلى لغير سترة، أو مر بينه وبين السترة، ولم يروا بأسا أن يمر خلف السترة. وكذلك لم يروا بأسا أن يمر بين يدي المأموم، لثبوت حديث ابن عباس وغيره، قال: "لقد أقبلت راكبا على أتان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام، ورسول الله يصلي بالناس، فمررت بين يدي بعض الصفوف فنزلت وأرسلت الأتان ترتع ودخلت في الصف، فلم ينكر علي ذلك أحد وهذا عندهم يجري مجرى المسند، وفيه نظر!!

وإنما اتفق الجمهور على كراهية المرور بين يدي المصلي، لما جاء فيه من الوعيد في ذلك، ولقوله عليه الصلاة والسلام، فيه "فليقاتله فإنما هو شيطان. اهـ

٣- وعن سجود السهو قال: اختلفوا في سجود السهو هل هو فرض أو سنة:

فذهب الشافعي إلى أنه سنة. وذهب أبو حنيفة إلى أنه فرض. وفرَّق مالك بين السجود للسهو في الأفعال وبين السجود للسهو في الأقوال وبين الزيادة والنقصان فقال: سجود السهو الذي يكون للأفعال الناقصة واجب، وهو عنده من شروط صحة الصلاة هذا في المشهور، وعنه أن سجود السهو للنقصان واجب، وسجود الزيادة مندوب!!

والسبب في اختلافهم: اختلافهم في حمل أفعاله، عليه الصلاة والسلام، في ذلك على الوجوب أو على الندب. فأما أبو حنيفة فحمل أفعاله عليه الصلاة والسلام في السجود على الوجوب، إذ كان هو الأصل عندهم، إذ جاء بيانا لواجب، كما قال عليه الصلاة والسلام: "صلوا كما رأيتموني أصلي".

وأما الشافعي فحمل أفعاله في ذلك على الندب، وأخرجها عن الأصل بالقياس، وذلك أنه لما كان السجود عند الجمهور ليس ينوب عن فرض، وإنما ينوب عن ندب، رأى أن البدل عما ليس بواجب ليس هو بواجب.

وأما مالك فتأكدت عنده الأفعال أكثر من الأقوال، لكونها من صلب الصلاة أكثر من الأقوال، أعني أن الفروض التي هي أفعال، هي أكثر من فروض الأقوال. فكأنه رأى أن الأفعال آكد من الأقوال، وإن كان ليس ينوب سجود السهو إلا عما كان منها ليس بفرض، وتفريقه أيضا بين سجود النقصان والزيادة على الرواية الثانية، ليكون سجود النقصان شُرِعَ بدلا مما سقط من أجزاء الصلاة، وسجود الزيادة كأنه استغفار لا بدل.

٤- وعن مواضع سجود السهو قال: اختلفوا على خمسة أقوال:

فذهبت الشافعية إلى أن سجود السهو موضعه أبدا قبل السلام. وذهبت الحنفية إلى أن موضعه أبدا بعد السلام. وفرقت المالكية فقالت: إن كان السجود لنقصانٍ كان قبل السلام وإن كان لزيادة كان بعد السلام.

وقال أحمد بن حنبل: يسجد قبل السلام، في المواضع التي سجد فيها رسول الله قبل السلام، ويسجد بعد السلام في المواضع التي سجد فيها رسول الله بعد السلام، فما كان من سجود في غير تلك المواضع يسجد له أبدا قبل السلام.

وقال أهل الظاهر: لا يسجد للسهو إلا في المواضع الخمسة التي سجد فيها رسول الله فقط، وغير ذلك إن كان فرضا أتى به، وإن كان ندبا فليس عليه شيء.

والسبب في اختلافهم أنه عليه الصلاة والسلام ثبت عنه أنه سجد قبل السلام وسجد بعد السلام. وذلك أنه ثبت من حديث ابن بحينة عنه أنه قال:

"صلى لنا رسول الله ركعتين، ثم قام فلم يجلس، فقام الناس معه، فلما قضى صلاته سجد سجدتين وهو جالس". وثبت أيضا أنه سجد بعد السلام في حديث ذي اليدين المتقدم إذ سلم من اثنتين.

فذهب الذين جوزوا القياس في سجود السهو، أعني الذين رأوا تعدية الحكم، في المواضع التي سجد فيها عليه الصلاة والسلام، إلى أشباهها في هذه الآثار الصحيحة ثلاثة مذاهب:

أحدها مذهب الترجيح. والثاني مذهب الجمع. والثالث الجمع بين الجمع والترجيح.

فمن رجح حديث ابن بحينة قال: "السجود قبل السلام"، واحتج لذلك بحديث أبي سعيد الخدري الثابت أنه عليه الصلاة والسلام قال: "إذا شك أحدكم في صلاته، فلم يدر كم صلى، أثلاثا أم أربعا، فليصل ركعة، وليسجد سجدتين، وهو جالس قبل التسليم. فإن كانت الركعة التي صلاها خامسة، شفعها بهاتين السجدتين، وإن كانت رابعة فالسجدتان ترغيم للشيطان".

قالوا: ففيه السجود للزيادة قبل السلام لأنها ممكنة الوقوع خامسة، واحتجوا لذلك أيضا بما روي عن ابن شهاب، أنه قال: "إن آخر الأمرين من رسول الله السجود قبل السلام".

وأما من رجح حديث ذي اليدين فقال: السجود بعد السلام، واحتجوا لترجيح هذا الحديث بأن حديث ابن بحينة قد عارضه حديث المغيرة بن شعبة، أنه عليه الصلاة والسلام قام من اثنتين ولم يجلس، ثم سجد بعد السلام. قال أبو عمر: ليس مثله في النقل فيعارض به، واحتجوا أيضا لذلك بـ [حديث] ابن مسعود الثابت، "أن رسول الله صلى خمسا ساهيا، وسجد لسهوه بعد السلام".

وأما من ذهب مذهب الجمع، فإنهم قالوا: إن هذه الأحاديث لا تتناقض، وذلك أن السجود فيها بعد السلام، إنما هو في الزيادة، والسجود قبل السلام في النقصان، فوجب أن يكون حكم السجود في سائر المواضع، كما هو في هذا الموضع، قالوا: وهو أولى من حمل الأحاديث على التعارض.

وأما من ذهب مذهب الجمع والترجيح، فقال: يسجد في المواضع التي سجد فيها رسول الله، على النحو الذي سجد فيها رسول الله، فإن ذلك هو حكم تلك المواضع.

وأما المواضع التي لم يسجد فيها رسول الله فالحكم فيها السجود قبل السلام، فكأنه قاس على المواضع التي سجد فيها عليه الصلاة والسلام قبل السلام، ولم يقِسْ على المواضع التي سجد فيها بعد السلام، وأبقى سجود المواضع التي سجد فيها على ما سجد فيها.

فمن جهة أنه أبقى حكم هذه المواضع على ما وردت عليه، وجَعَلها متغايرة الأحكام هو ضرب من الجمع، ورَفْعٌ للتعارض بين مفهومها.

ومن جهة أنه عدّى مفهوم بعضها دون البعض، وألحق به المسكوت عنه، فذلك ضرب من الترجيح: أعني أنه قاس على السجود الذي قبل السلام، ولم يقس على الذي بعده.

وأما من لم يفهم من هذه الأفعال حكما خارجا عنها، وقصر حكمها على أنفسها وهم أهل الظاهر، فاقتصروا بالسجود على هذه المواضع فقط. وأما أحمد بن حنبل، فجاء نظره مختلطا من نظر أهل الظاهر، ونظر أهل القياس، وذلك أنه اقتصر بالسجود كما قلنا بعد السلام، على المواضع التي ورد فيها الأثر ولم يَعْدُه.

وعّدَّ السجود الذي ورد في المواضع التي قبل السلام، ولكل واحد من هؤلاء أدلة يرجح بها مذهبه من جهة القياس: أعني لأصحاب القياس.

والمواضع الخمسة التي سها فيها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، هي:

أحدها: أنه قام من اثنتين على ما جاء في حديث ابن بحينة.

والثاني: أنه سلم من اثنتين على ما جاء في حديث ذي اليدين.

والثالث: أنه صلى خمسا على ما في حديث ابن عمر، خرجه البخاري ومسلم.

والرابع: أنه سلم من ثلاث على ما في حديث عمران بن الحصين.

والخامس: السجود عن الشك على ما جاء في حديث أبي سعيد الخدرى وسيأتي بعد.

هذه نظرة سريعة إلى بعض المقتطفات، من بعض مسائل الصلاة، وكيف عالجتها المذاهب الفقهية المختلفة، نقلتها من أهم كتب الفقه المقارن، "بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد"، ومن كتاب الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي المالكي المذهب.

وأعتذر للقارئ، أني أطلت بعض الشيء في بيان ذلك، ولكن لم يكن أمامي بديل غير هذا، للرد على أنصار الفرقة والمذهبية، الذين يستغلون جهل كثير من المسلمين بأزمة التخاصم المذهبي، بين أئمة المدارس الفقهية المختلفة، لإثارة شبهة لا وزن لها في ميزان المنهج العلمي، وهي:

إذا كنا سنكتفي بالقرآن، ولن نأخذ بأقوال، أي بأحاديث النبي، المبينة لأحكام القرآن إذن فكيف سنتعلم الصلاة؟!!

والجواب: وهل تعلم أحد من المسلمين الصلاة من هذه الكتب، التي نقلت منها هذه المقتطفات؟! ثم أين هي هذه "السنة النبوية"، المبينة لأحكام الصلاة، وسط هذه الخلافات الفقهية، وكلها قائمة على "مرويات" منسوبة إلى النبي؟!! إلا إذا كان النبي عليه السلام، قد وزع نصوص "سنته النبوية"، على المحدثين، وأئمة المذاهب الفقهية وأعطاهم حرية التعامل معها، واختيار ما يوافق توجه كل منهم العقدي والتشريعي!!

إن كافة المسلمين من أتباع الفرق المختلفة، مع اختلافهم في أصول الدين وفروعه مجمعون على كيفية الأداء العملي، للأصول العامة التي قامت عليها الشعائر والمناسك التعبدية، التي جاءت أحكامها مجملة في القرآن الحكيم.

لقد أجمعوا على هيئة الصلاة، من قيام وركوع وسجود، وعلى وجوب أداء خمس صلوات في اليوم، وعلى مواقيتها، وعدد ركعاتها، ويولّون وجوههم نحو قبلة واحدة، ألا يعد ذلك دليلا عمليا على حجية "منظومة التواصل المعرفي"، التي تعلم المسلمون عن طريقها الصلاة، بعيدا عن كتب المحدثين وفقهاء المذاهب المختلفة؟! [راجع كتابنا الأول: المدخل الفطري إلى التوحيد].

إن القول: إنه من غير هذه الكتب، التي حملت "المرويات" المنسوبة إلى النبي، ما عرف المسلمون كيف يصلون، قول لا أساس له من الصحة، فالمسلمون كانوا يصلون قرنا ونصف قرن من الزمان، قبل تدوين هذه الكتب، متبعين الرسول وصحبه الكرام، ولم يكونوا منكرين وقتها "السنة النبوية"!!

فهل أجمع المحدثون على صحة ما ورد في هذه الكتب؟! الجواب: لا!!

وهل أجمع فقهاء المذاهب على صحة ما ورد في هذه الكتب؟! الجواب: لا!!

ذلك أن مرجعيات الفرق الإسلامية مختلفة، فالصحيح عند "الشيعة"، ضعيف عند "أهل السنة"، وهكذا باقي الفرق!!

وإذا قال الراوي "الشيعي": أمر رسول الله بفعل كذا، نجد الراوي "السني" يقول: نهى رسول الله عن فعل كذا، والمسألة واحدة!!

وعلى هذا، فهل يمكننا القول: إن أئمة المذاهب الفقهية، الذين رفضوا العمل ببعض الأحاديث الواردة، على سبيل المثال، في صحيح البخاري، عند "السنة"، أو الكافي عند "الشيعة"، هل هؤلاء قد أنكروا "السنة النبوية"، لرفضهم العمل بهذه الأحاديث ووصفها بالضعيفة، أو الموضوعة، مع ورودها في أصح كتب الحديث عند الفرقتين؟!

لذلك سيظل السؤال قائما:

أين "الأمة" التي أجمعت على صحة هذه الكتب؟! وفي أي مكان أجمعت؟! ومتى أجمعت؟! ثم أين نجد فاعلية مصطلح "السنة النبوية"، ووجوب اتباعها، بين كل هذه الصراعات المذهبية المختلفة؟!

لقد شاءت إرادة الله تعالى أن يحفظ من المعارف المتواصلة ما يحقق لرسالاته فاعليتها في الوجود البشري، ولكن العقبة الكؤود التي واجهت جميع الرسل، كانت تمسك أعضاء منظومة [الآبائية] بعضوية مذاهبهم المختلفة، وهجر رسالة الله تعالى.

لذلك فإننا اليوم، ومن داخل "منظومة التواصل المعرفي"، لا نملك إلا أن نقوم بتفعيل آليات عمل قلوبنا، من تدبر، وتفكر، وتعقل، ونظر..، للوقوف على ما حملته هذه المنظومة من حق واجب الاتباع.

فكتاب الله حَقٌ، لا لأن حلقات سلسلة القراء متصلة السند إلى رسول الله، ولا لأن المسلمين أجمعوا على صحة نسبته إلى رسول الله، وإنما لأنه يحمل في ذاته دليل صحة نسبته إلى الله، وليس فقط إلى الرسول، على وجه القطع واليقين.

وكيفية أداء ما أجمله الكتاب من أحكام حَقٌ كذلك لا لأنها تواترت عمليا عند مذهب معين، وإنما لوجود نص قرآني يأمر بأدائها، ثم إجماع كل المسلمين على هذا الأداء.

وإذا كان المسلمون الأُول قد امتثلوا لأمر النبي عليه السلام، وصلوا كما رأوه يصلي أي قلّدوه عمليا وصلوا كما كان يصلي، بعيدا عن النصوص المدونة في الصحف، فمن أين جاءت كل هذه "الروايات" المتعارضة، وكل هذه المذاهب الفقهية المتصارعة؟!

أليس ما قلدنا فيه آباءنا في طفولتنا، من قواعد وأركان عامة للصلاة، كان أرحم للمسلمين من كل هذه الخلافات، وهذه الصراعات المذهبية، التي حملتها "المرويات" المنسوبة إلى رسول الله؟!

لقد أدى المسلمون، على مر العصور، دورهم حسب مقتضيات كل عصر، وعلينا أن نؤدي دورنا حسب مقتضيات عصرنا، فلكل عصر عطاؤه المدخر له، ولن يجني المسلمون هذا العطاء إلا إذا استظلوا جميعا بنور "الآية القرآنية"، وما تواصل عمليا بينهم، من كيفيات الأداء العملي للعبادات.

إن ما ينفع الناس يحفظه الله على مر العصور، حتى لا ينشغلوا بالبحث والتنقيب عنه، في أمهات كتب المؤرخين والمحدثين. ولقد حفظ الله تعالى للناس نصوص "الآية" الدالة على صدق "الرسول"، لذلك لم يختلف المسلمون على حجية "الآية"، التي حملها "الرسول"، وإنما اختلفوا على حجية "الرواية"، المنسوبة إلى "النبي"!!

فتعالوا نعرف كيف نفهم سنة "الرسول" بعد وفاة "النبي"؟!

سنة "الرسول" بعد وفاة "النبي"

إن حُجة الرسالات الإلهية لا تقوم على الناس بمجرد الادعاء، وإنما بما يحمله المرء من برهان إلهي يثبت صدق هذا الادعاء. ولقد بعث الله تعالى خاتم النبيين محمدا، عليه السلام، بـ "آية قرآنية" تثبت صدق "نبوته"، وبلاغه عن الله. وجاءت هذه "الآية" قرآنا يتلى بين الناس إلى يوم الدين.

ولقد اشترط الله تعالى، في هذا القرآن، طاعة الرسول، لقبول إيمان المرء، فإذا أردنا الوقوف على كيفية تفعيل هذا الشرط، وجدناه لا يتحقق إلا لمن عاصروا الرسول، وكان بإمكانهم التفاعل معه شخصيا.

فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ النساء

إن ضمير الخطاب في قوله تعالى: "يحكموك"، و"مما قضيت"، يستحيل أن يحل محله الرواة والمحدثون، وعلماء الجرح والتعديل، ليصدروا هم الأحكام على صحة أو عدم صحة ما قاله الرسول، خاصة والسياق يتعلق بقضية إيمان وكفر!!

وعلى أساس ما سبق بيانه، فإن السؤال الذي سيفرض نفسه هو: كيف تتحقق "طاعة الرسول"، بعد وفاة "النبي"!!

أقول: إن "النبي"، هو المنبأ من الله تعالى، و"الرسول" هو المأمور بتبليغ ما نبئ به للناس. ولا شك أن المعاصرين لبعثة الرسول الخاتم، مأمورون بطاعة الرسول النبي محمد، عليه السلام، لأن هؤلاء يعيشون عصر "التنزيل واكتمال الدين"، عصر "النبوة".

أما بعد اكتمال الدين وتمام النعمة، ووفاة النبي، فيستحيل أن يقيم المسلمون الدليل على "نبوة" رسولهم محمد، على مر العصور، إلا من خلال "الآية" التي حملها الرسول.

إن الدين الإسلامي، الذي أمر الله تعالى الناس كافة باتباعه، هو ما احتوته "آية" الرسول الخاتم من نصوص قرآنية، ولم تعد لطاعة "الرسول النبي" فاعلية بعد انتهاء عصر "النبوة"، حيث الفاعلية ستكون لنصوص "الآية القرآنية" التي حملها "الرسول" للناس كافة، واحتوت كل ما شاء الله تعالى أن تضمنه من أحداث ومواقف عصر "النبوة"، في إطار عالمية رسالته، إلى يوم الدين.

إن ما ورثه المسلمون من "مرويات" منسوبة إلى رسول الله، لا يستطيع عاقل أن ينكر احتمال ثبوتها عن الرواة الذين نقلوها، فهذه ليست الإشكالية، وإنما الإشكالية هي: هل أسند الله تعالى إلى علماء الحديث مهمة البحث والتنقيب في هذه "المرويات" عن الأقوال الصحيحة، كلٌّ حسب مذهبه؟!

الحقيقة، أن رسول الله محمدا، كان صادقا في كل ما تكلم به في عصر الرسالة ولكن هل الذين نقلوا عنه كلامه، تحلوا بالصدق؟! وحتى إن كانوا صادقين ضابطين فما الدليل على أن ما نقلوه من "مرويات" من الشريعة الإلهية التي يكفر منكرها؟!

وإذا كان "علم الجرح والتعديل"، بمدارسه المختلفة، يشهد أن الله تعالى لم يحفظ "حديث النبي"، لذلك لم يستطع الرواة نقله كما خرج على لسان النبي، الأمر الذي أعطى المنافقين، وضعاف الإيمان، والوضاعين، الفرصة لاختراقه!! فعلى أي أساس شرعي، أقام علماء السلف هذا المصدر التشريعي الثاني، وحكموا على منكره، بالخروج من ملة الإسلام؟!!

لقد ولد أبناء المسلمين لا يعرفون شيئا عن الإسلام إلا من خلال مذاهب آبائهم!! ولقد تشربت قلوب الأبناء الاعتزاز بأئمة الحديث، واعتبروا الانتقاص من قدرهم معصية لله ورسوله، تدخل فاعلها النار، بدعوى أنهم هم الذين نقلوا "السنة النبوية" للناس!!! فهل حقا نقل هؤلاء الأئمة "سنة النبي"، وعلى رأسها "أقواله"، كما خرجت على لسانه؟! أم نقلوا ما نسبه الرواة إلى النبي؟! وهل يستويان؟!

إنه لا ينقص من إيمان المرء، ولا من إسلامه، أن يتبرأ من كل نص يُنسب إلى الله تعالى، أو إلى رسوله، غير النص الذي حمل في ذاته، دليل صدقه، وصحة نسبته إلى الله ورسوله، على وجه اليقين، وليس على هوى علماء الحديث، فتدبر:

إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ ﴿٤١﴾ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ﴿٤٢﴾ فصلت

إن ما عدا نصوص الكتاب العزيز، تراث بشري، قد أتاه الباطل من بين يديه ومن خلفه، إذن فعلى أي أساس شرعي أعطوا لأنفسهم الحق في القول بأن ما غربلوه واستخرجوه، من "مرويات" الفرق والمذاهب المختلفة وحي إلهي و"سنة نبوية"، واجبة الاتباع؟!

وهل اتفق المحدثون، وعلماء الجرح والتعديل، على حجم هذا الباطل، الذي اخترق "الحديث" بعد وفاة النبي؟! هل ما استخرجه "الشيعة" من باطل هو نفسه الذي استخرجه "أهل السنة"؟! إذن فلماذا اختلفوا؟! وهل كل الذين جرحهم الذهبي، "السني"، هم أنفسهم الذين جرحهم أبو حاتم الرازي، "السني"، وهما من علماء الجرح والتعديل في فرقة واحدة؟

وانطلاقا مما سبق، فهل يعقل أن يكون المصدر الذي يُستقى منه سنة "الرسول" قد أتاه الباطل، ويظل شريعة إلهية واجبة الاتباع؟! هل يعقل أن يخرج هذا المصدر عن نصوص "الآية" الدالة على صدق الرسول فيما بلغ عن الله؟!

إنني اليوم، يستحيل أن أقبل أن تكون "السنة النبوية"، هي ما اصطلح عليه علماء الفرق والمذاهب المختلفة، وهي ما نقله الرواة عن النبي، من قول أو فعل أو إقرار!! إنني عندما قررت أن أكتب كتابا عن دستور الأخلاق النبوية في القرآن الكريم، وعلاقته بمصطلح "السنة النبوية"، اخترت له هذا الاسم: "قبل ظهور الفرق والمذاهب – السنة النبوية حقيقة قرآنية".

لقد تعمدت كتابة هذه العبارة: "قبل ظهور الفرق والمذاهب"، قبل "السنة النبوية" لألفت النظر إلى أني لا أتحدث عما نقله الرواة عن النبي، من قول أو فعل أو إقرار... فلم تكن المدونات الروائية قد ولدت بعد، وإنما أتحدث عن تفاعل عصر "النبوة"، عصر التنزيل واكتمال الدين، مع "النص القرآني".

لقد استخدمت عبارة "السنة النبوية"، ليس بمعناها المذهبي، الذي اصطلح عليه علماء الفرق والمذاهب المختلفة، والذي يوظفه كل فريق منهم لخدمة توجهاته العقدية والتشريعية، وحسب مدرسته في الجرح والتعديل..، وإنما استنادا إلى مفهوم كلمة "سنة" في السياق القرآني، وحسب ورودها في اللسان العربي.

لقد استخدمت مصطلح "السنة النبوية"، وأنا أقصد به، تفعيل النبي للنص القرآني الذي هو "آيته" الدالة على صدق "نبوته"، وذلك دفاعا عن النبي، وعن القرآن، واستنكارا أن تخضع النصوص التي تستقى منها "السنة النبوية"، إلى التصحيح أو التضعيف!!

أقول ذلك لإيماني أن النبي لا شك أن له "سنة" أي طريقة وكيفية أداء ثابتة، ودائمة فقد كان يتحرك بين الناس، فأردت بيان أنه يمكن استنباط هذه "السنة النبوية" حسب ورودها في النص القرآني، قطعي الثبوت عن الله، وليس من خلال مرويات ظنية الثبوت، لا عن الرسول فقط، وإنما عن الرواة أنفسهم!!

لقد وردت كلمة "السنة"، في السياق القرآني، مضافة إلى الله تعالى وحده، بمعنى المنهج، وكيفية الأداء الثابتة، والقانون الإلهي الذي لا يتخلف أبدا. فعن سنة الله في نصرة أنبيائه يقول الله تعالى:

وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ۖ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلاً ﴿٧٦﴾ سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا ۖ وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلاً ﴿٧٧﴾ الإسراء

وعن سنة الله في هداية الناس إلى شريعته، وإلى سنن الأنبياء والمرسلين، يقول تعالى بعد أن ذكر بعض أحكام هذه الشريعة:

يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ النساء

لقد جاءت هذه الآية في سياق بيان بعض أحكام الشريعة، والمتدبر لهذا السياق يعلم أن "السنن" واجبة الاتباع، في إطار هذه الشريعة الإلهية، يجب أن تستقى من نصوص مرجعية إلهية، فتدبر: "يريد الله ليبين لكم"، وأن تكون هذه المرجعية محفوظة بحفظ الله لها، فتدبر: "ويهديكم سنن الذين من قبلكم".

وكما هدى الله تعالى الناس في عصر الرسالة الخاتمة إلى سنن الذين من قبلهم بنصوص إلهية منزلة، كذلك يهديهم إلى يوم الدين، إلى سنة رسوله الخاتم، بنصوص إلهية منزلة، لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها!!

وإنه لولا إخبار الله تعالى إيّانا، في القرآن الكريم، عن قصص الأنبياء والرسل السابقين ومنهم رسول الله محمد، ما كان لنا أن نجزم بصحة ما نقله لنا التاريخ ومرويات الرواة من أخبار الأمم، والملل والنحل، عبر "منظومة التواصل المعرفي".

لقد بيّن الله تعالى أن "سننه" في عقاب الظالمين من مشركين وكافرين ومنافقين، وما ذاقه هؤلاء من عذاب الله، سنة ماضية إلى يوم الدين، يستحيل أن تتخلف. فتدبر:

مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقْتِيلاً ﴿٦١﴾ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلاً ﴿٦٢﴾ الأحزاب

ٱسْتِكْبَارًا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ ۚ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ ۚ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلاً ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلاً ﴿٤٣﴾ فاطر

فالله تعالى هو الذي سن السنن، ولم يفوض رسولا من الرسل في سن تشريعات خارج حدود السنن الإلهية. ولو أن الله تعالى فوض رسوله محمدا في سن تشريعات، مستقلة عن كتاب الله، لنص على ذلك صراحة، حتى لا يترك الناس في حيرة من أمرهم، فتدبر:

أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢١﴾ الشورى

ثُمَّ جَعَلْنَـٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ الجاثية

وإذا كانت "الحكمة" التي ورد ذكرها في القرآن الحكيم، هي "السنة النبوية"، كما يدّعي أنصار المذهبية، والتي مرجعيتها مرويات الفرق والمذاهب المختلفة، إذن فلماذا تركوا كلمة "الحكمة"، القرآنية، وراحوا يستخدمون مصطلحا، ولد بعد عصر الفتن الكبرى وتم توظيفه لخدمة توجهات هذه الفرق المتصارعة؟!

مفهوم "السنة" في اللسان العربي:

فإذا ذهبنا إلى اللسان العربي، وجدنا إجماعا على أن "السنة" طريقة، وكيفية أداء ثابتة. ومرجعنا في ذلك معجم "لسان العرب"، لابن منظور، الذي جمع بين دفتيه أكبر وأشهر خمسة معاجم للسان العربي.

يقول ابن منظور: "وسَنَّ الله سُنَّة أي بَيَّن طريقاً قويماً. والسُّنَّة: السيرة، حسنة كانت أَو قبيحة. وكل من ابتدأَ أَمراً عمل به قوم بعده قيل: هو الذي سَنَّه. وقد تكرر في الحديث ذكر السُّنَّة وما تصرف منها، والأَصل فيه الطريقة والسِّيرَة". انتهى

ثم تعالوا نرى كيف اخترقت المذهبية قاموس اللسان العربي، فإذا بابن منظور يقول بعد التعريف السابق لـ "السنة": "وإذا أُطْلِقَت في "الشرع" فإنما يراد بها ما أَمَرَ به النبيُّ صلى الله عليه وسلم، ونَهى عنه، ونَدَب إليه، قولاً وفعلاً مما لم يَنْطق به الكتابُ العزيز ولهذا يقال في أَدلة الشرع: الكتابُ والسُّنَّةُ، أَي القرآن والحديث". اهـ

انظر إلى استخدام ابن منظور كلمة "الشرع" التي لا شك أنه يقصد بها ما استقلت به مرويات الفرق والمذاهب المختلفة من شريعة لا وجود لها أصلا في القرآن!!!

ودليل ذلك قوله: "ما أَمَرَ به النبيُّ، صلى الله عليه وسلم، ونَهى عنه، ونَدَب إليه قولاً وفعلاً مما لم يَنْطق به الكتابُ العزيز".

فإذا كانت "سنة النبي" هي ما حملته مرويات الرواة من شريعة، "مما لم ينطق به الكتاب العزيز"، على حد قوله، إذن فهي شريعة خاصة بعصر "النبوة"، فإذا نقلها الرواة ودونها المحدثون، حسب شروطهم في الجرح والتعديل، والتصحيح والتضعيف، فكيف تكون شريعة إلهية وقد أتاها الباطل، من بين يديها ومن خلفها، أثناء نقلها؟!

وأيهما أولى بالاتباع: "سنة الرسول" بمعناها المستنبط من السياق القرآني، أم "سنة النبي" بمعناها الروائي، الذي اصطلح عليه علماء الحديث، كلٌّ حسب مذهبه؟!

وإذا كان الوقوف على "السنة النبوية"، يكون من خلال هذه "الروايات" التي هي الوحي الإلهي الثاني، كما يفهم من كلام ابن منظور، فهل يعقل أن يترك الله وحيه يأتيه الباطل، ليأتي المحدثون بعد قرنين من وفاة النبي، فيغربلون هذه النصوص، ويفصلون الحق عن الباطل، ثم يصنّفون الحق إلى حق صحيح، وحق حسن، وثالث يُعمل به في فضائل الأعمال، وهو "الحديث الضعيف"؟!

لقد خرج مفهوم "السنة" عن معناه المستنبط من القرآن وهو أسلوب الأداء الثابت، إلى أسلوب وشروط ومذاهب علماء الحديث في جرح الرواة وتعديلهم، وتصحيح مروياتهم وتضعيفها!!

مفهوم "سنة النبي" حسب ما اصطلح عليه علماء السلف:

السنة النبوية: عند أهل الحديث: ما نسبه الرواة إلى النبي، من قول أو فعل أو تقرير أو صفة. وعند الفقهاء: تمثل المندوب المقابل للواجب. وعند الأصوليين: ما يصلح أن يكون دليلاً شرعياً لاستنباط الحكم منه. وأضاف "الشيعة الإمامية": ما ورد عن الإمام المعصوم من أقوال وأعمال وإقرار.

والسؤال: هل يعقل أن يأمر رسول الله المسلمين باتباع "سنته"، وهو يقصد اتباع "مرويات" الفرق والمذهب المختلفة؟! وهل كانت كل تصرفاته ومواقفه، الخاصة والعامة في عصر التنزيل، من محتوى رسالته التي أمره الله تعالى أن يبلغها الناس؟!

يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٦٧﴾ المائدة

وإذا كان الجواب بنعم، إذن فأين الجزء الآخر من الرسالة الذي بلغه الرسول خارج حدود "النص القرآني"، وكان بـ "وحي خفي"، كما يدّعون؟! أين الكتاب الحاوي إياه؟!

قالوا: إن "الوحي الجلي"، هو آيات الذكر الحكيم وقد بلغها رسول الله كاملة، ودونها في كتاب، وتعهد الله بحفظها إلى يوم الدين.

وأما "الوحي الخفي" فقد بلغه أيضا الرسول وهو "الأحاديث النبوية"، إلا أنه لم يدونه في كتاب، خشية اختلاطه بآيات الذكر الحكيم لذلك أتاه الباطل بعد وفاة النبي، حتى جاء علماء الحديث، وراحوا ينقبون عنه واستخرجوه من هذا الباطل.

فهل يعقل هذا الكلام، والله تعالى يقول لرسوله: "وإن لم تفعل فما بلغت رسالته"؟! ويقول له بعدها: "والله يعصمك من الناس"، لبيان أنه يستحيل أن تُخترق نصوص رسالته بأي صورة من الصور؟!

إن الحق الذي لا مرية فيه، أن تبليغ الرسول رسالة ربه، تفعيل للنص القرآني بأقواله، وأفعاله، كما أفاد بذلك قوله تعالى: "وإن لم تفعل"، ولو أن علماء المسلمين تدبروا هذه الآية جيدا، ما جرؤ أحد منهم أن يجعل لـ "السنة النبوية" مرجعا غير رسالة الله التي حملها الرسول للناس كافة، وحفظها الله بعد وفاته.

إن وصف "مرويات" الفرق والمذاهب المختلفة بـ "السنة النبوية"، دون دليل قطعي الثبوت عن الله عز وجل، وليس فقط عن رسوله، وصف جانبه الصواب. فكيف يتساوى بلاغ الرواة لمرويات دوّنت بعد وفاة النبي بقرن من الزمان، ببلاغ الرسول لـ "النص القرآني"، الذي شهد عصر الرسالة تدوينه كاملا قبل وفاة النبي؟!

لذلك كان من الضروري أن نفرق بين وحي "النبوة"، الذي هو من مقتضيات عصر التنزيل واكتمال الدين، وشمل كل مواقفه وأحداثه، التي لا نعلم عنها شيئا إلا ما أشار إليه "النص القرآني"..، ووحي "الكتاب" الذي نزل بالنص القرآني تحديدا.

أما كيفيات الأداء العملي، لما أجمله القرآن من أحكام، فليست نصا تشريعيا مستقلا عن "النص القرآني"، وإنما هي "السنة النبوية" لفاعلية هذا النص، والتي شاء الله تعالى أن يتعلمها المسلمون بالتقليد والمحاكاة، على مر العصور، نقلا عن عصر الرسالة.

إن المتدبر لخطاب الله لرسوله محمد، عليه السلام، يرى الرسول وهو يقيم كل آية من آياته، سلوكا عمليا في واقع حياته. فإذا كانت "سنة النبي" هي تفاعل النبي مع الوحي، سواء أكان قرآنيا أم غير قرآني، كما أفادت بذلك آيات سورة الشورى [٥١-٥٢] فإن "سنة الرسول" هي تفاعل الرسول مع "النص القرآني" تحديدا.

الفرق بين النبي والرسول:

كلٌ من الرسول والنبي مرسل من الله تعالى، فتدبر:

وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴿٥٢﴾ الحج

وعطف "نبي" على "رسول" في هذا السياق، يبين أن للنبي معنى غير معنى الرسول. فالنبي: هو "المنبأ" من الله تعالى، بأية صورة من صور الكلام، التي أشارت إليها آيات سورة الشورى، سواء أُمر بتفعيل شريعة سابقة أم أُرسل بشريعة جديدة فيكون رسولا نبيا.

فتدبر هذه المجموعة من الآيات:

كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۚ وَمَا ٱخۡتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلۡحَقِّ بِإِذۡنِهِۦۗ وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾ البقرة

يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴿٤٥﴾ الأحزاب

مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٗا ﴿٤٠﴾ الأحزاب

ولقد جمع عصر الرسالة الخاتمة بين "سنة النبي" و" سنة الرسول": فـ "سنة النبي" هي تفاعل وحي "النبوة" مع مواقف وأحداث عصر "التنزيل". فعلى سبيل المثال:

هناك أحكام خُص بها عصر "التنزيل"، كزواج الابن بامرأة سبق لأبيه أن نكحها وكجمع الرجل بين أختين في النكاح، وغير ذلك من المسائل التي جاء القرآن يبيح ما سبق فعله منها، وتحريم هذا الفعل بعد نزول الآيات المحرمة.

لقد كانت في عصر الرسالة حالات أُحل لأصحابها فعل ما حُرّم على كافة المسلمين إلى يوم الدين، فقد كان عصر "تنزيل واكتمال للدين"، ولن يتكرر مرة أخرى، لذلك ليس كل ما قاله أو فعله "النبي" في هذا العصر، يدخل في إطار رسالته العالمية التي أمره ربه أن يبلغها الناس كافة.

ولا شك أنه كانت هناك "سنة نبوية"، عالجت بحكمة هذه المرحلة الانتقالية، سواء أكانت بالقول، أم بالفعل. فإذا شاء الله تعالى، لحكمة قد لا نعلمها، أن تتضمن نصوص "آيته القرآنية"، جانبا من هذه "السنة"، نزل بها قرآن يتلى، يخاطب "النبي" بشأنها. فإذا نقل "الرواة" بعد وفاة النبي هذه "السنة"، ثم دوّنها المحدثون في كتبهم، فهذا تراث ديني وليس شريعة إلهية واجبة الاتباع.

أما "سنة الرسول" فتتعلق تحديدا برسالته، وتفعيله النص القرآني، سلوكا عمليا في واقع حياته. ومن هذه "السنة"، حفظ الله كيفيات الأداء العملي، لما أجمله النص القرآني من أحكام، لتسير إلى جنب "النص القرآني"، المحفوظ بحفظ الله إياه، عبر منظومة التواصل المعرفي.

"سنة الرسول" وتفاعلها مع "النص القرآني":

إن خلو النص القرآني من التفصيلات التي أتى بها هذا الوحي، لا يعني أن الله تعالى قد فوض رسوله في الكشف عنه، في مصدر تشريعي قولي ثان، يحل ويحرم خارج حدود "النص القرآني"، اسمه "السنة النبوية"!!

فهل نسي "الرسول" تدوين نصوص هذا المصدر قبل وفاته، وبالتالي بلغ رسالته ناقصة؟! إننا بذلك نتهم الرسول بالتقصير في تدوين نصوص مصدر تشريعي إلهي ليتولى هذه المهمة نيابة عنه علماء الحديث!!

إن تفعيل النبي "النص القرآني" سلوكا عمليا في حياته، لا ينشئ نصا تشريعيا يضاف إلى "النص القرآني"، ويكون حاكما عليه، أو ناسخا إياه.

لذلك أرفض أن يُنسب إلى رسول الله نصوص شريعة غير "النص القرآني"، المحفوظ بحفظ الله تعالى إياه. ولنضرب بعض الأمثلة لبيان ذلك.

عندما يأمر الله تعالى الناس بالصدق، فهذا "نص قرآني"، يحمل أمراً إلهيا بالتخلق بخلق الصدق. فإذا قام الرسول، عليه السلام، بتفعيل هذا الأمر بين قومه، فإن هذا التفعيل ليس نصا تشريعيا مستقلا عن "النص القرآني"، حتى تكتب فيه مئات "الروايات".

وعندما أمر الله المسلمين بإقامة الصلاة فهذا "نص قرآني" قام الرسول بتفعيله فصلى بصحبه الكرام. وتعلم المسلمون هذه الصلاة، جيلا عن جيل بالتقليد والمحاكاة وليس من خلال "مرويات" الرواة، التي دوّنها المحدثون بعد قرن ونصف قرن من وفاة الرسول!!

هذه المرويات التي حملت الصورة الحقيقة لأزمة التخاصم والتكفير بين أئمة المذاهب الفقهية، والتي ما زالت قائمة بين المسلمين إلى يومنا هذا!!

ولقد أمر الله تعالى المسلمين بأداء فريضة الحج، اتباعا لملة أبيهم إبراهيم، عليه السلام، وجاء "النص القرآني" ببيان أركان هذه الفريضة، ومنها ما فصله تفصيلا. ثم نَقل المسلمون كافة، عبر "منظومة التواصل المعرفي" كيفية أداء هذه الفريضة إلى يومنا هذا. [انظر "الحج أشهر معلومات" ص١٦٤، من كتابنا "القرآن وأزمة التدبر"]

ولقد أمر الله تعالى بجلد "الزانية والزاني"، فهذا "نص قرآني"، يحمل عقوبة "الزنا" وهي الجلد. فإذا قام النبي بتفعيل هذا النص، وجلد الزانية والزاني، فهذا تفعيل للنص القرآني. فهل يعقل أن يقول الله تعالى "اجلدوا"، فيأتي الرسول ويقول "ارجموا"، بدعوى أن الله تعالى فوضه في أن يستقل بتشريعات، مصدرها "السنة النبوية"؟!

إننا نستطيع أن نقف على منظومة من "السنة النبوية"، التي تخلق بها الرسول طوال فترة بعثته، من خلال تدبرنا "النص القرآني". ولكن نحن مأمورون باتباع "سنة الرسول" بعد وفاة النبي، لأنها هي التي شملت القرآن كله.

وسأضرب مثالا، من كتاب "السنة النبوية حقيقة قرآنية"، السابق الإشارة إليه، لبيان كيف يمكن للمسلم أن يقف على "سنة النبي" بتدبره القرآن، وأن يأتسي بـ "سنة الرسول" القائمة بين الناس إلى يوم الدين. يقول الله تعالى:

يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحۡصُواْ ٱلۡعِدَّةَۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ رَبَّكُمۡۖ لَا تُخۡرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخۡرُجۡنَ إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖۚ وَتِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدۡ ظَلَمَ نَفۡسَهُۥۚ لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا ﴿١﴾ الطلاق

يخاطب الله تعالى النبي بشخصه، وبهذه الصيغة الجمعية "إذا طلقتم"، لبيان أن قرار الطلاق ليس قرارا فرديا، يقوم على انفعالات، تصحبها أيمان، في لحظة معينة...، وإنما هو قرار جماعي، تشارك فيه كل الجهات والأطراف المعنية بشئون الأسرة. إن قرار الطلاق يجب أن يعيش أولا في وجدان الزوجين، فترة زمنية كبيرة، فتدبر:

وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكۡتُمۡنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِيٓ أَرۡحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤۡمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنۡ أَرَادُوٓاْ إِصۡلَٰحٗاۚ وَلَهُنَّ مِثۡلُ ٱلَّذِي عَلَيۡهِنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيۡهِنَّ دَرَجَةٞۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٨﴾ البقرة

فالقرآن يرشد الزوجين إلى ما يجب عليهما عمله عند اتخاذ قرار الطلاق: الانتظار بدون جماع حتى تنتهي عدة المرأة. وعدة المرأة الحائض ثلاثة قروء. و"القرء" هو الفترة الزمنية التي يجتمع فيها الطهر والحيض في مكان واحد وهو رحم المرأة. فمادة "قرء" تعني جمع الأشياء وضمها. والقارئ هو من يجمع الكلمات لقراءتها.

والهدف من التربص هو استبراء رحم المطلقة والتأكد من خلوه من الحمل بتكرر الحيض. ويحذر الله تعالى المطلقة من إنكار حملها، نكاية في زوجها، لتقطع عليه طريق الرجعة. وقوله تعالى: "وبعولتهن أحق بردهن في ذلك" يعني أن قرار الطلاق ليس قطعا للرابطة الزوجية ما دامت المرأة لم تخرج من عدتها، تلك الفترة التي يسعى خلالها كل طرف إلى مراجعة نفسه ومحاولة إصلاح ذات البين.

فإذا خرجت المرأة من عدتها فقد انقطعت عرى الزوجية وأصبح لا يحل للمطلق ردها إلا بشروط جديدة. فكم عدد الطلقات التي تبيح للزوج رد امرأته دون عقد جديد؟!

ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ ۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٍ ۗ وَلَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَأۡخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ شَيۡـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَا فِيمَا ٱفۡتَدَتۡ بِهِۦ ۗ تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعۡتَدُوهَا ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٢٩﴾ البقرة

فالطلاق الذي يحل للزوج إمساك امرأته بعده مرتان, أي فترتان يتم خلال كل فترة منهما ردها في زمن العدة السابق الإشارة إليه في الآية السابقة. وهذه الفترة بمثابة مرحلة علاجية تحمل إنذارا للطرفين بقرب قطع الرابطة الزوجية نهائيا.

فنحن أمام موقفين مختلفين، حدثا على مرحلتين متباعدتين، لكل مرحلة ظروفها الخاصة التي يحاول كل طرف فيها استنفاد ما في وسعه للبقاء على علاقته الحميمة بالآخر. ولسنا أمام موقف واحد يقول فيه الزوج: عليّ الطلاق بالثلاثة كما يفعل الجهال.

الطلقة الأولى: أن يبلغ الزوج امرأته، للمرة الأولى، بقرار الطلاق، بعد أن يكون قد تفاعل معه في وجدانه، ووجد أنه يجب عليه أن يُطلق امرأته من قيود هذا الزواج. هنا عليها أن تعتد، وتحصي العدة كما أمر الله تعالى في سورة الطلاق. ولما كانت فترة الحيض فترة آلام وتغيرات في طبيعة المرأة، قد ينتج عنها توتر عصبي، وتغير في مظهرها الجمالي، فمن رحمة الله أن أمر الزوج ألا يتخذ قرار الطلاق في هذه الفترة.

فإذا طهرت المرأة، وعادت إليها حيويتها، وهدوء نفسه وازينت لزوجها، فقد يتغير قرار الزوجين. فإذا أراد الرجل أن يطلق امرأته، ولم يتغير موقفه بعد انتهاء فترة حيضها فليس هناك ما يدعو لمباشرتها، أي إلى جماعها، بعد طهرها، لأن إعطاء نفسه هذا الحق يعني رجوعه عن قراره.

أما إذا أصر على قراره بعد طهرها، وأبلغها به، فتكون الطلقة الأولى. وعلى هذا فلا يقع الطلاق في فترة حيض، ولا في طهر باشر الزوج فيه امرأته، لأنه إن فعل ذلك فعليه أن ينتظر حتى تحيض امرأته، ثم يطلقها بعد طهرها، تنفيذا لأمر الله تعالى في سورة الطلاق "فطلقوهن لعدتهن".

وحكمة ذلك أن يعطى الزوجان أطول فترة زمنية ممكنة يراجع فيها كل زوج نفسه قبل اتخاذ قرار الطلاق.

وفي فترة العدة الأولى، ما زالت رابطة الزوجية قائمة، فإذا مات أحدهما يرثه الآخر.

فيجب أن يعمل كل طرف على دراسة أسباب تصدع هذه العلاقة الزوجية القائمة بينهما، والعمل على علاجها. لذلك أمر الله تعالى الزوجين، ومن حولهما، ألا تغادر المرأة بيت الزوجية حتى تنتهي عدتها.

وحكمة ذلك قول الله تعالى في سورة الطلاق: "لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا". وهذا دليل على وجوب إمساك المرأة في بيت الزوجية فترة العدة، فإمساك الشيء لا يتحقق إلا إذا كان في مكان يمكن فيه الإمساك به، والذي هو بيت الزوجية.

إن من حق الزوج إمساك امرأته بالمعروف في فترة عدتها، أو تركها تخرج من عدتها، ومن بيت الزوجية، بإحسان. وفي الحالتين يشترط لصحة وقوع الطلاق أن يشهد عليه ذوا عدل من المسلمين وبدون هذا الإشهاد يبطل الإمساك، ويبطل التسريح، فتدبر:

فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ۚ ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ الطلاق

وسواء أكان الأمر متعلقا بالإمساك، أم بالتسريح، فشرط الإشهاد فريضة، لأن هناك حقوقا ستترتب على كليهما، لذلك أتبع الله الأمر بالإشهاد بقوله تعالى: "وأقيموا الشهادة لله"، "ذلكم يوعظ به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر"، "ومن يتق الله يجعل له مخرجا".

فكما أشهد الزوج على الطلاق، فعليه أن يشهد على الرجعة، فليس الطلاق بأهم من الرجعة، في الآثار المترتبة عليهما. وقول الله تعالى في الآية قبلها: "وأحصوا العدة" ولم يقل: "وأحصين العدة"، دليل على أن للشهود دورا في إحصاء هذه العدة، وأن المرأة في عدتها ما زالت زوجا لزوجها.

فإذا انتهت العدة ولم يمسك الزوج زوجه، وأطلق لها العنان لتبين منه، أي لتفارقه فقد انقطعت عرى الزوجية، وأصبح من حق أي مسلم أن يتقدم لخطبتها، بما فيهم الزوج السابق، ومن حقها أن تقبل أو ترفض. ولكن على المجتمع المحيط بها أن يذلل أمامها كل الصعاب التي تحول دون عودتها إلى زوجها السابق، خاصة إن كان هناك ولد.

وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ إِذَا تَرَٰضَوْاْ بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۗ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (٢٣٢) البقرة

تدبر قول الله تعالى: "إذا تراضوا بينهم بالمعروف"، ولم يقل "إذا تراضيا"، لبيان أن قرار استئناف العلاقة الزوجية، بعقد نكاح جديد، قرار جماعي، يشترك فيه كل الأطراف المعنية بهذا الرباط المقدس، من شهود وحكام وأقارب، لوضع الأسس التي تضمن لهذا الزواج الجديد حياة مستقرة سعيدة.

الطلقة الثانية: ينطبق عليها كل ما سبق بيانه عن الطلقة الأولى، في إطار قول الله تعالى: "الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان".

الطلقة الثالثة: هل من حق الزوج بعد الطلقة الثالثة أن يمسك امرأته في بيت الزوجية كما سبق في الطلقتين السابقتين، وذلك للعمل على إصلاح ما عكر صفو الحياة الزوجية؟! هنا يقول الله تعالى:

فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ۗ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (٢٣٠) البقرة

أما بعد الثالثة، فلا يحل للزوج إمساك امرأته في بيت الزوجية، كما فعل في الطلقتين السابقتين، لانتفاء علة الإمساك، فلا أمل في رجعتها إلا إذا شقت طريقا آخر، وأقامت علاقة زوجية مع زوج آخر، ثم حدثت ظروف طبيعية أدت إلى قطع هذه العلاقة.

أما ما قاله أئمة السلف، استنادا إلى "مروياتهم" المذهبية، من عدم اشتراط الإشهاد في الطلاق أو في الرجعة، فلا تقوم به حجة في دين الله تعالى. لقد هدموا بهذه "المرويات"، التي أقاموا عليها اجتهاداتهم المذهبية، كيان أسر لا حصر لها!!

فماذا لو أن الزوج، بعد أن طلق امرأته الطلقة الأولى، دون إشهاد، جاء فأنكر بعد ذلك هذا الطلاق أو مات فأنكرت المرأة هذا الطلاق؟!

ولو طلق الزوج امرأته رسميا، ثم راجعها في فترة العدة دون إشهاد ثم حدثت بعد ذلك خلافات بينهما، وكانت قد أنجبت ولدا، فأنكر الزوج نسبة هذا الولد إليه، استنادا إلى ما هو ثابت أمام الجهات الحكومية؟!

وإن خير شاهد على المفاسد المترتبة على عدم الإشهاد، هو قضايا إنكار النسب في محاكم الأحوال الشخصية، وغيرها من مآس، سواء أكان الأمر متعلقا بالطلاق، أم بالرجعة. فليس معنى أن من حق الزوج إمساك زوجه خلال فترة عدتها، أي خلال فترة الرجعة، بغير عقد جديد، أن يكون الإشهاد على هذه الرجعة مما يباح فعله، ولا يأثم المرء على تركه بل يأثم بتركه، وتعتبر أركان الطلاق أو الرجعة غير تامة.

إن إجماع كل علماء المسلمين على مسألة تخالف "سنة الرسول" وصريح القرآن، لا اعتبار له في دين الله، وإن أصبح عرفا سائدا بين الناس، وذلك لما يترتب عليه من مفاسد، وعبث بحقوق الناس، لا يعلم عواقبه البشر، وإنما يعلمها الله العليم الحكيم.

فلقد أجمع معظم علماء الفرق والمذاهب الإسلامية على مصدر ثان للتشريع، نسبوه إلى رسول الله محمد، ووسموه باسم "السنة النبوية"، فإذا نظرت في مسائله الخلافية على مستوى جميع الفرق، بل وعلى مستوى مذاهب الفرقة الواحدة، وجدت صراعا وتخاصما مذهبيا يسقط حجيته!!

إن من فقهاء المذاهب من أقام على "الأَيْمان" أحكام طلاق، فهدموا بذلك الأسر بغير الحق الذي أمر الله تعالى به، انتصارا لمذاهبهم، واتباعا لأهوائهم!!

ومن المذاهب من وقفوا عند ظاهر اللفظ الذي ينطق به اللسان، ولو كان مازحا أو ممثلا، فقالوا: لو قال رجل مازحا: "لو تزوجت فلانة فسوف أطلقها، ثم تزوجها فعلا فعليه أن يطلقها فور زواجها!!

لقد اعتبروا الطلاق يمينا، كاليمين المشهور: "عليّ الطلاق لأفعلن كذا"، وهنا يكون أمام الحالف خياران: إما أن يفعل وإما أن يطلق!!!

فانظر كم من البيوت خربت وهدمت بمثل هذه الفتاوى غير المسئولة، التي تشجع الأزواج على اتخاذ مثل هذه "الأيْمان" سوطا يهددون به أزواجهم ظلما وعدوانا، ثم بعد ذلك يذهبون إلى فقهائهم يصرخون ويبكون ويعتذرون.

إن حدود الله يحرم تعديها باجتهادات الفقهاء المذهبية، أو بثقافة روائية ما أنزل الله تعالى بها من سلطان، هدمت كيان أسر ما كان ينبغي لها أن تهدم، وإنما تقوم على فهم واع لآيات الذكر الحكيم.

تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٢٩﴾ البقرة

وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٢٣٠﴾ البقرة

إن "سنة الرسول"، بمرجعيتها القرآنية، تؤمن بأن الزواج آية من آيات الله، يستحيل أن يُهدم بكلمة أو بجملة، تقال في حالة غضب، أو في طهر جامع الزوج فيه زوجه، أو بدون شاهدي عدل.

إن "سنة الرسول" ترفض كل صيغ الطلاق التي مرجعيتها ثقافة "المرويات"، ومذاهب الفقهاء، التي لا تقوم على مرجعية قرآنية. إن قرار الطلاق قرار مصيري، يجب ألا يصدر وآليات التفكر والتعقل غافلة!!

إن موضوع الطلاق، السابق ذكره، ما هو إلا مثال لبيان كيف يمكننا الوقوف على "السنة النبوية"، التي محلها عصر "النبوة"، من خلال "النص القرآني". ويستحيل أن تتحول هذه "السنة"، بعد وفاة النبي، من قضية إيمانية يقينية، مرجعيتها "النص القرآني" إلى قضية ظنية الثبوت، لا عن الله، ولا عن رسوله، وإنما عن الرواة والمحدثين!!!

إن نصوص "الآية القرآنية" التي استقى منها رسول الله سنته، هي الباب الذي دخل الناس منه إلى الإسلام. لذلك كانت مجمعة للمسلمين لا مفرقة.

لقد عاش المسلمون مع رسول الله أمة واحدة، لم يعرفوا فرقة ولا مذهبية، ولا جرحا ولا تعديلا، ولا سنة صحيحة وأخرى ضعيفة، أو موضوعة!!

لقد توفي الرسول عليه السلام تاركا للناس كافة، وليس للمسلمين خاصة، "آية قرآنية" حملت الصورة الحية الصادقة لـ "السنة النبوية" لجميع المرسلين. ونحن اليوم نستطيع أن نأتسي بهذه "السنن"، بتفعيل "النص القرآني"، الذي حمل سيرتهم العطرة، سلوكا عمليا في واقع حياتنا، يأخذ بأيدي الناس إلى صراط ربهم المستقيم.

إن النص التشريعي الإلهي الذي يكفر منكره، هو "النص القرآني" وحده، فهو الحق الثابت الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، هو رسالة الله إلى العالمين، هو المرجعية الحقة لسنة الأنبياء والمرسلين إلى يوم الدين.

إن هذا "النص القرآني"، الذي يكفر منكره، لا يستمد حجيته من إجماع المسلمين الذين نقلوه عن رسول الله، ولو كانوا بعدد أهل الأرض، وإنما يستمد حجيته مما يحمله في ذاته من "آية" دالة على صحة نسبته إلى الله تعالى.

فهل حملت "مرويات" الفرق والمذاهب المختلفة، التي استقلت بتشريعات خارج حدود "النص القرآني"، كعقوبة الرجم مثلا، هل حملت في ذاتها، "الآية" الدالة على صحة نسبتها إلى الله تعالى، وإلى رسوله؟!

إنه من الضروري، ونحن نستقي "سنة الرسول" من مصدرها الحق، أن نعلم أن رسول الله رسول للعالمين، ورسالته رسالة للعالمين، ولا يعقل أن يكون الله تعالى قد خص فرقة دون أخرى، بمصدر تشريعي ثان، يوافق مدرستها في الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف!!!

إن إسلامنا يجب أن يقوم على فهم واع لمكانة رسالتنا العالمية، وفاعلية نصوصها وقيمها الحضارية، ومقاصدها العليا. وإن التأسي برسول الله في أن نحمل نصوص "آيته القرآنية"، أمة واحدة، نقيم على أساسها حركة حياتنا وتطورها، بفهم واع، وحكمة بالغة واجتهاد وفقه قرآني معاصر.

إن على علماء المسلمين أن يمحصوا مصطلح "السنة النبوية"، ويحرروا معناه، من كل لبس ومن كل تحريف مذهبي لحق به. إن اتباع "سنة الرسول"، وسبيل من رضي الله عنهم من صحبه الكرام، بل ومن سبقهم من الأنبياء والصالحين، يكون بتفعيل نصوص "الآية القرآنية"، الذي لم يشهد عصر الرسالة مدونة غيرها.

تِلْكَ ءَايَـٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَـٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ الجاثية

فماذا نفعل أمام هذا التحذير الإلهي: "فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَـٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ"

فكيف يجرؤ مسلم أن يؤمن بحديث غير "حديث الله"، باعتباره شريعة إلهية، أمر الله الناس جميعا باتباعها؟! فهل عرف المسلمون، بعد وفاة النبي، كتاب شريعة، شهد النبي بنفسه تدوين نصوصه، وقام بتفعيله في حياته، غير كتاب الله تعالى؟!

ومع كل هذه الإشكالات التي تواجه "السنة النبوية"، بمفهومها المذهبي، هناك من المتخصصين في علم الحديث، الذين تقلدوا المناصب العليا في المؤسسات الدينية، من كتب عن أن "السنة كلها تشريع"!!

إن الإشكالية التي تواجه هؤلاء الذي يؤمنون باستقلال "السنة النبوية" بالتشريع، أن إيمانهم هذا أوقعهم في تكفير من لا يؤمنون بما آمنوا به، مستدلين بآيات قرآنية تحذر من معصية الرسول، ومن مخالفة أمره. لقد ساووا بين من عاصروا الرسول، وسمعوا منه مباشرة، مع الذين جاءوا بعد وفاته، ولم يجدوا غير "مرويات" منسوبة إليه، إن صحت عند فريق، لم تصح عند آخر!! ومن هذه الآيات التي استدلوا بها:

فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ النساء

فهل يعقل أن يتساوى من لم يؤمن بحكم الرسول، بعد أن سمعه منه مباشرة، مع من ينكر صحة نسبة "مرويات" الرواة إليه، عليه السلام؟! فتدبر:

إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُواْ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ فَإِذَا ٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمُ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٦٢﴾ النور

تدبر قوله تعالى: "وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ"، لتعلم أن الأمر بطاعة الرسول يعني طاعته هو شخصيا، وليس طاعة من نقلوا عنه كلامه. إن "الأمر الجامع" الذي نص عليه السياق القرآني، هو موقف في عصر "التنزيل"، جمع رسول الله مع المؤمنين لأمر هام، يستوجب عدم الانصراف عنه إلا بعد استئذانه، وفي حالة الضرورة القصوى.

فهل يعقل أن تحل "المرويات" ظنية الثبوت عن رسول الله، محل شخصه الكريم ليكون جزاء مخالفتها، هو نفسه جزاء مخالفة الرسول في عصر "التنزيل"؟! تدبر ماذا قال الله تعالى بعدها:

لَّا تَجْعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ۚ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾ النور

فهل يتساوى من يعصي الله بعدم اتباع كتابه، ويعصي رسوله بعدم تنفيذ أمره، مع من عصى الرواة والمحدثين، بعدم اتباع مروياتهم؟!

ومثال آخر: إننا عندما نقول "سنة النبي"، فنحن نتحدث عن سلوك النبي، وتصرفاته العملية، في عصر التنزيل، بوجه عام، سواء أكان بوحي قرآني أم غير قرآني. فعندما نقرأ قول الله تعالى:

يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٤﴾ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ ۚ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴿٦٥﴾ الأنفال

نفهم من هذه الآيات، أن هناك معارك حربية اشترك فيها النبي، ونزلت الآيات القرآنية تأمر النبي بتحريض المؤمنين على القتال. ولنا أن نعيش مع النبي، من خلال تدبر هذه الآيات، ونتخيل ما كان يحدث في هذه المعارك.

فقبل نزول هذه الآيات، لا شك كان هناك إعداد للمعركة، وكان النبي يتحدث مع المؤمنين المقاتلين، يحدد لهم مهامهم، وقد أحاط أهل بيته بمعلومات عن هذه المعارك إلى آخر المواقف التي لم ينزل بها وحي قرآني. كل هذا كان يسير حسب رؤية النبي وعلمه وخبرته. فإذا شاء الله تعالى أن يتضمن كتابه الخاتم موقفا من هذه المواقف نزل به وحي قرآني، كما نزلت هذه الآيات.

فإذا جاء الرواة، ونقلوا لنا بعض تفاصيل هذه المعارك..، سواء أكانت حقا أم باطلا صحيحة، أم ضعيفة، أو حتى موضوعة..، فما حاجتنا إلى كل هذا اليوم، وهي مسائل خضعت لظروف بيئية خاصة، وإمكانات حربية وعسكرية لا علاقة لها بواقعنا اليوم، وقد جاءت نصوص "الآية القرآنية"، بخلاصة ما يجب علينا أن نعلمه عن هذه "السنة النبوية"، لنستفيد به في واقعنا المعاصر، حسب إمكاناتنا، وتحدياتنا.

قضية أخرى: هناك من المسلمين من يرون أنه لا مانع من القول بصحة "المرويات" التي توافق القرآن، لأنها لا شك من "السنة النبوية" واجبة الاتباع؟!

أقول: إن "السنة النبوية" في عصر "النبوة"، عصر تنزيل الرسالة الخاتمة، حق واجب الاتباع، سواء أكان المعاصرون للنبي يرونها موافقه للقرآن أم لا، لأنهم ما داموا آمنوا به وبرسالته، فما يأمرهم به واجب الاتباع.

فلا إشكال مطلقا في وجوب طاعة "الرسول النبي" قبل وفاته. وإنما الإشكال أن يوضع "السم في العسل" في منتج يُسوق له على أنه يحوي مواد كذا وكذا..، الفعّالة!!

فعندما يذهب الخبير بمثل هذه المنتجات، ليشتريه، ثم يكتشف أن من بين مركباته مادة سامة، ولكن بنسبة ضئيلة، فيسأل البائع عن إمكانية تنقية هذا المنتج من هذه المادة، لأهمية الاستفادة منه، فإذا بالبائع يرد عليه قائلا:

إن هذا المنتج يباع منذ قرن من الزمان، ونسبة هذه المادة ضئيلة، لا تؤثر بشكل ملحوظ على صحة الإنسان، كما أجمع المتخصصون، فإما أن تشتريه على حالته هذه أو تتركه كلية، لأن تنقيته ستؤثر على سمعة الشركة، وقد تُقام ضدها قضايا تعرضها لخسائر فادحة!!

إن "الروايات" المنسوبة إلى النبي لم تهبط علينا من السماء، وإنما هي منتج بشري قام على قواعد وأصول علم يسمى "علم الحديث". وهذا العلم له رجاله، والعسل عندهم هم رجال الكتب الصحاح، وعلى رأسهم البخاري "السني"، والكليني "الشيعي". والسم عندهم هو ما في هذه الصحاح من إسرائيليات وموضوعات لا يستطيع أحد أن يقترب منها لإزالتها من هذه الكتب، منذ أن دونت، وإلى يومنا هذا!!

فإذا جئت اليوم، وطالبت المؤسسات الدينية، أن تقوم هي بعملية التنقية، أو حاولت أنت أن تقوم بها، فلن تجد قبولا مطلقا من أصحاب الدار، أهل الحديث ورجاله، بل وسنتهم بإنكار "السنة النبوية"، وقد يحكم عليك بالردة، وتقتل!!!

أما إذا جلست تحاور أهل الحديث ورجاله وأنت من الذين يؤمنون بعدم حجيته، إلا إذا وافق القرآن، فستجد سهام الغضب مصوبة نحوك، حاملة معها منهجا "علميا" يقول:

من أنت حتى تخترق منظومتنا الحديثية لتأخذ منها ما يعجبك وتترك ما لا يعجبك؟! إن هذا علم، له قواعد وأصول قام عليها، فإما أن تقبله بأصوله وقواعده، وفي هذه الحالة تقبل هذه الكتب الصحاح كما قبلها المتقدمون، والمتأخرون، وإما أن تتركها كلها.

أقول: هؤلاء عندهم حق، فهم أصحاب الدار التي لا يجوز دخولها إلا بإذنهم. فأتباع المذهب "الشيعي" لا يقبلون "الحديث" إلا إذا ورد عن طريق أئمة آل البيت، سواء وافق القرآن أم لم يوافقه!! وأتباع المذهب "السني"، لا يقبلون "الحديث" إذا ورد عن طريق "شيعي"، سواء أوافق القرآن أم لم يوافقه!! وهكذا باقي الفرق الأخرى!! فهذه منظومة محكمة، لا يمكن اختراقها إلا بإذن أصحابها، وأصحابها فقط!!

وأقول: إذا قام المؤمنون بقبول "الأحاديث" التي توافق القرآن، وجمعوها من عند الفرق والمذاهب المختلفة، ووضعوها في كتاب واحد، فما هي ثمرة هذا العمل؟! إنهم سيجدون أن القرآن أصلا مستغن عن هذه الأحاديث، لأنها لن تضيف إليه شيئا!! إذن فما أهمية هذا العمل، والمصدر نفسه الذي تُستقى منه هذه الأحاديث، قد أتاه الباطل من بين يديه ومن خلفه، فلا تنفعه غربلة ولا تنقية؟!!

إن الباطل الموجود في هذه الأحاديث يكمن فيما حملته من إشكالات عقدية وتشريعية، بين الفرق والمذاهب المختلفة!! فـ "الشيعة" يرون أن "الإمامة" أصل من أصول الإيمان، أي من المسائل العقدية، ويستندون في ذلك إلى أحاديث صحيحة يفهمون بها الآيات القرآنية التي تخدم توجههم هذا!!

فإذا ذهبنا إلى "أهل السنة" نجدهم لا يرون أن أحاديث "الإمامة" أصل من أصول الإيمان!! وهناك عشرات القضايا الخطيرة، التي توظف فيها مثل هذه الأحاديث لخدمة توجهات الفرق العقدية والتشريعية وأصحابها يَرَوْن أنها توافق القرآن!!

إن على علماء المسلمين أن يجتمعوا حول "الآية القرآنية"، التي لا يملكون برهانا غيرها، على صدق نبوة رسولهم محمد، هذا الرسول الذي يدّعون أنهم يدافعون عن سنته النبوية، والحقيقة أنهم يدافعون عن سنة مذاهبهم، فتدبر:

وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾ الأحزاب

إن على علماء المسلمين أن يحرروا قلوبهم من تبعية الفرقة والتخاصم والاختلاف. إن على علماء المسلمين أن يقيموا الدين الحق، ولا يتفرقوا فيه.

شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴿١٣﴾ الشورى

والسؤال: هل هناك من تعمد تغييب المفهوم الحقيق لـ "السنة النبوية"، التي ارتبطت فاعليتها بعصر "النبوة"، وكانت مرجعيتها الرئيسة هي القرآن الكريم، والخلط بينها وبين "مرويات" الفرق والمذاهب المختلفة، التي دوّنها المحدثون في الكتب، بعد وفاة النبي بقرن ونصف قرن من الزمان، كلٌّ حسب توجهه العقدي والتشريعي؟!

"المرجعية الدينية" وأزمة التخاصم والتكفير

إن المسلمين جميعا أمام خطر محو هويتهم الإسلامية، ولن ننجو من هذا الخطر إلا إذا خلعنا ثوب المذهبية التخاصمية التكفيرية!! ولن ينفعنا مذهب آبائنا السني أو الشيعي أو المعتزلي أو الخارجي، وما تفرع عن كل طائفة من هذه الطوائف من مذاهب مختلفة، لأن السفينة إذا غرقت، فستغرق بكل من فيها، وسيحشر كل امرئ على مذهبه!! فهل كان لهذه الطوائف وجود في حياة النبي وصحبه الكرام؟!

الحقيقة أن كل طائفة من هذه الطوائف، ما هي إلا امتداد لمذهب من المذاهب الدينية، التي ولدت بعد أحداث "الفتن الكبرى"، وظهرت بكياناتها المصغرة بعد عصر التدوين، وبدأت كل طائفة اتخاذ "مرجعية دينية" لها، وَظّفت فيها مصطلح "السنة النبوية" توظيفا يخدم أصول مذهبها، باعتبارها "الفرقة الناجية"!!

لقد جاءت "الروايات" منذرة بافتراق الأمة إلى فرق كثيرة، وتشعبها إلى أحزاب وطوائف مختلفة، كلها في النار إلا واحدة. وفعلا تفرقت الأمة إلى فرق كثيرة، يكفر بعضها بعضا، ويستحل بعضها دم بعض. فهل كانت هذه "النبوءة" النبوية، سببا في هدم كل ما فعله الرسول، لتأسيس قواعد خير أمة أخرجت للناس، التي ستحمل رسالة الله للعالمين، وتقيم الشهادة على الناس تفعيلا لنصوص "الآية القرآنية"؟!

الحقيقة أن مثل هذه "الروايات" قد وضعت، بعد أحداث الفتن الكبرى، لتبرير تفرق المسلمين، واشتعال نار العداوة والبغضاء بينهم، وذلك بادعاء كل فرقة أنها هي الفرقة التي قصدها رسول الله، وأن أتباعها هم الناجون، دون غيرهم من طوائف المسلمين؟!

لقد ذهب علماء كل فرقة إلى إثبات أن فرقتهم هي "الفرقة الناجية"، مستندين إلى "المرجعية الدينية" المذهبية، التي يدّعون صحة "مروياتها"، مقارنة بـ "مرويات" الفرق الأخرى!! ومهما قيل إن رواية "الفرقة الناجية" موضوعة أو ضعيفة، فما زال علماء كل فرقة يستندون إليها على منابر الدعوة، وما زال واقع المسلمين يؤكد أنها من "الروايات" التي وُضعت بعد أحداث "الفتن الكبرى"، لتنقل لنا هذا الواقع المؤسف.

ومن هذه "الروايات" التي أصبح يحفظها الصغير والكبير، ما أخرجه الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه، والحاكم، وأحمد بن حنبل، والدارمي، وابن حبان وابن أبي عاصم والسيوطي...، وغيرهم، عن أبي هريرة، قال:

قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، تفرّقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفترق أمّتي على ثلاث وسبعين فرقة!! ولقد جاءت هذه الرواية بطرق أخرى زيد فيها هذه الجملة: "كلهم في النار إلا ملّة واحدة". قالوا: ومن هي يا رسول الله؟! قال: ما أنا عليه وأصحابي.

فهل كان رسول الله، وصحبه الكرام، رضي الله عنهم أجمعين، فرقا ومذاهب مختلفة؟! والجواب: قطعا لا. إذن، فالأمة الناجية هي التي قامت قبل تفرق المسلمين إلى فرق ومذاهب مختلفة، وهي أمة عصر الرسالة، التي دخلت في الإسلام من باب "الآية القرآنية" وليس من باب "الرواية البشرية".

ومع وضوح هذه الحقيقة لكل ذي بصيرة، فإنك إذا سألت علماء أكبر فرقتين من الفرق الإسلامية: من فيكم المتبع لأمة عصر الرسالة، وما كان عليه رسول الله وصحبه الكرام؟! لأشارت كل فرقة إلى علمائها، واتهمت الآخرين بمخالفة "السنة النبوية"، في الوقت الذي يستدلون فيه جميعا بنفس الآيات القرآنية، التي تحذر من مخالفة الرسول وعدم طاعته، كقوله تعالى: "أطيعوا الله وأطيعوا الرسول"، وقوله تعالى: "وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا"، إلى غير ذلك من الآيات المعروفة والمشهورة!!

إن أزمة التخاصم والتكفير، بين طوائف المسلمين، لم تتوقف في عصر من العصور منذ أن بدأت بقتل خليفة المسلمين عثمان بن عفان، بأيد مسلمة، ومن صحابة رسول الله من عاصروا الحدث، مرورا بأحداث "الفتن الكبرى" المشهورة، ثم تصفية المخالفين في المذهب الديني، معنويا وجسديا، في عصر الخلافة الأموية والعباسية، وما بعده من عصور سفكت فيها الدماء بغير حق!!

إن أزمة التخاصم والتكفير، بين طوائف المسلمين، متصلة حلقاتها، ولن تنفك بالمناورات السياسية، ولا بمبدأ "التقية"، التي يحاول البعض استخدامها لتجميل صورة حزبه، أو "مرجعيته الدينية" أمام الناس، ليحظى برضاهم عند التصويت في الانتخابات.

والسؤال: ما هي "المرجعية الدينية" التي تُستقى منها الشريعة الإسلامية: هل هي "المرجعية الإلهية"، أم "المرجعية المذهبية"؟! هل هي "النص الإلهي" المعاصر لنا اليوم أم "النص التاريخي" القائم على "السند الروائي"، والذي رواته في عالم الأموات؟!

إن قضيتنا ليست في "الإسلام"، لأن الله تعالى أصلا لن يقبل غيره "دينا". وإنما قضيتنا في تعريف ما هو "الإسلام"، وما هي "مرجعيته"؟!

لذلك كان من الضروري إلقاء الضوء على بعض الأحداث التي ظهرت "المرجعيات المذهبية" في عصرها، ليقف القارئ الكريم على حجم الإشكال الذي سيواجهه المسلمون إذا ما حكموا بمرجعية دينية مذهبية.

وهذه بعض المقتطفات من كتاب شيخ "أهل السنة والجماعة" الإمام أبي الحسن علي ابن إسماعيل الأشعري، المتوفى عام [٣٣٠هـ] "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين":

– اختلف الناس بعد نبيهم، صلى الله عليه وسلم، في أشياء كثيرة، ضلل فيها بعضهم بعضا، وبرئ بعضهم من بعض، فصاروا فرقا متباينين، وأحزابا متشتتين.

– وأول ما حدث من الاختلاف بين المسلمين، بعد نبيهم، اختلافهم في الإمامة وذلك أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لما قبضه الله عز وجل، ونقله إلى جنته ودار كرامته، اجتمعت الأنصار في سقيفة بني ساعدة بمدينة الرسول، وأرادوا عقد الإمامة لسعد بن عبادة.

– وبلغ ذلك أبا بكر وعمر، رضوان الله عليهما، فقصدا نحو مجتمع الأنصار في رجال من المهاجرين، فأعلمهم أبو بكر أن الإمامة لا تكون إلا في قريش، واحتج عليهم بقول النبي "الإمامة في قريش"، فأذعنوا لذلك منقادين، ورجعوا إلى الحق طائعين، بعد أن قالت الأنصار: "منا أمير ومنكم أمير"، وبعد أن جرَّد الحباب بن المنذر سيفه وقال: أنا جُزَيْلها المحكّك، وعذيقها المرجب، من يبارزني؟!..، ثم بايعوا أبا بكر، رضوان الله عليه، واجتمعوا على إمامته.

– وكان الاختلاف بعد الرسول في الإمامة، ولم يحدث خلاف غيره في حياة أبي بكر رضوان الله عليه، وأيام عمر، إلى أن وليّ عثمان بن عفان رضوان الله عليه.

– لقد أنكر قوم على عثمان في آخر أيامه أفعالا، كانوا في ما نقموا عليه من ذلك مخطئين، وعن سنن المحجة خارجين، فصار ما أنكروه عليه اختلافا إلى اليوم. [نلاحظ أن قوله: "إلى اليوم"، يعني الربع الأول من القرن الرابع الهجري، تقريبا].

– ثم قتل رضوان الله عليه، وكانوا في قتله مختلفين فأما أهل السنة والاستقامة فإنهم قالوا: كان رضوان الله عليه، مصيبا في أفعاله، قتله قاتلوه ظلما وعدوانا، وقال قائلون بخلاف ذلك، وهذا اختلاف بين الناس إلى اليوم. ثم بويع علي بن أبي طالب، رضوان الله عليه، فاختلف الناس في أمره، فمن بين منكر لإمامته، ومن بين قاعد عنه، ومن بين قائل بإمامته معتقد لخلافته، وهذا اختلاف بين الناس إلى اليوم.

– اختلف المسلمون عشرة أصناف: الشيعة، والخوارج، والمرجئة، والمعتزلة والجهمية والضرارية، والحسينية، والبكرية، والعامة، و"أصحاب الحديث"، والكلابية أصحاب عبد الله بن كلاب القطان.

– فالشيعة ثلاثة أصناف، وإنما قيل لهم الشيعة لأنهم شايعوا عليا رضوان الله عليه ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله"، اهـ. ثم ذكر بعد ذلك عشرات الفرق التي تفرعت من هذه الأصناف الثلاثة، وذلك في [٨٩] صفحة.

– ثم تكلم بعد ذلك، في عشرات الصفحات، عن طائفة الخوارج وأصنافهم، ثم تحدث عن فرق المرجئة، وهم اثنتا عشرة فرقة، وبعد ذلك تحدث عن المعتزلة وفرقها، وعن الجهمية والضرارية والبكرية، والحسينية، والعامة، وبعدها تكلم عن "أهل السنة والجماعة" ثم بيّن بعض المسائل التي يختلف فيها "أهل السنة" مع الفرق والمذاهب الأخرى!!

فهذه فكرة موجزة عن حال المسلمين بعد وفاة رسول الله، وحتى منتصف القرن الرابع الهجري، حيث توفي الإمام الإشعري.

ونحن اليوم في القرن الخامس عشر الهجري، ومعظم هذه الفرق، وهذه المذاهب المختلفة، لها مرجعيات موجودة في المكتبة الإسلامية ويتبعها كثير من المسلمين، وإن لم يعرفوا أنهم يتبعون مذهبا من هذه المذاهب.

وفي كتابه: "تاريخ المذاهب الإسلامية"، وبعد استعراضه الأسباب التي أدت إلى مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان وفتح باب الفتن في عهد علي بن أبي طالب، يقول الشيخ محمد أبو زهرة:

"وفي ظل هذه الفتن نبت "المذهب الشيعي" وإن كان "الشيعة"، ومعهم غيرهم، يقولون إن جذوره تمتد إلى وقت وفاة النبي، صلى الله عليه وسلم. وفي صدى هذه الفتن، التي استمرت طول عهد الإمام علي كرم الله وجهه نبت مذهب "الخوارج" أيضا.

وإذا كان عصر الخليفة الثالث قد انتهى بوجود "الشيعة" و"الخوارج"، وهما مذهبان متعارضان كما هو الواضح مما سنبين إن شاء الله تعالى، فقد وجد بينهما المعتدلون الذين سماهم التاريخ "أهل السنة والجماعة".

انظر إلى قول الشيخ عن أهل السنة: "الذين سماهم التاريخ أهل السنة والجماعة" والذي يبين أن كل هذه الفرق، وهذه المذاهب المختلفة، من صنع أزمة التفرق والتخاصم التي أضاعت وحدة الأمة، بعد أحداث "الفتن الكبرى".

ولقد كان للعراق دور رئيس في نصرة المذهب الشيعي، خاصة بعد انتقال الإمام عليّ إلى الكوفة، واتخاذها عاصمة الدولة الإسلامية. ثم جاءت موقعة "صفين" وكان الكوفيون يشكلون عماد جيش الإمام عليّ، وكذلك في النهروان. وظلت الأحداث تتفاعل في الكوفة، حتى اغتيال خليفة المسلمين، عليّ بن أبي طالب.

ويذكر ابن سعد في الطبقات الكبرى، أن الكوفة كان لها النصيب الأكبر من الثورات حتى سقطت الدولة الأموية، فأصبح لها مكانة سياسية وعلمية. وفي هذا العصر، عصر التابعين، ظهرت مدرستان:

الأولى: مدرسة الكوفة، أو العراق، والثانية: مدرسة المدينة أو الحجاز.

لقد تفوق علماء الكوفة، وتميزوا بقوة الحجة، وحكمة الاستنباط، لذلك سموا بـ "أهل الرأي"، وكان الواحد منهم يفخر بأنه تفقه على مذهب الكوفيين، وكان أشهرهم الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان. وكان يقابلهم في الحجاز والشام، "أهل الحديث"، الذين أخذوا موقفا عدائيا من "أهل الرأي"!!

فقد ذكر ابن عساكر في تاريخ دمشق، عن إسحاق بن الأشعث بن قيس قال: كنت في صحابة عمر بن عبد العزيز، فاستأذنته في الانصراف إلى أهلي في الكوفة، فقال لي عمر: إذا أتيت إلى العراق فعلمهم، ولا تتعلم منهم وحدثهم، ولا تسمع حديثهم"!!

انظر، فأهل الحديث وأهل الرأي من فرقة واحدة، هي فرقة "أهل السنة والجماعة" ومع ذلك يتهم "أهل الحديث" أهل الرأي بالنفاق ووضع "الأحاديث". وها هو "الجوزجاني" يجرح الكوفيين من أصحاب عليّ بن أبي طالب، في كتابه "الرجال"، ولا يقبل مروياتهم. ويذكر ابن سعد في الطبقات الكبرى، عن إبراهيم النخعي، اتهامه الفرق المخالفة لمذهب "أهل السنة" بمخالفتهم كتاب الله وسنة رسوله، ويقول: "لقد تركوا دين محمد!!

والسؤال: من أعطى المحدثين الحق في تدوين هذه "المرويات" المنسوبة إلى رسول الله في الكتب ووسمها باسم "السنة النبوية" الواجبة الاتباع وهم يعلمون علم اليقين أنها ظنية الثبوت عن رسول الله؟!! من أعطاهم هذه "الحصانة" التي جعلت بعض الفقهاء يختلفون حول: هل من حلف بالبخاري يقع يمينه أم لا يقع؟!! لماذا لم يضع علماء الخلف هذه الإشكالية على مائدة البحث، للنظر فيها والإجابة على هذا السؤال: كيف استطاع المحدثون بمروياتهم اختراق دائرة الشريعة الإسلامية، التي كان معروفا حدودها ومرجعيتها في عصر الرسالة؟!

الأزمة بين "أهل الحديث" و"أهل الرأي":

إذا ذهبنا إلى مدرسة المدينة، أهل الحديث، وجدنا علماءها، وعلى رأسهم سعيد بن المسيب [ت٩٥هـ] وهو من كبار التابعين، يرفضون الحديث المخالف لمذهبهم، مذهب "أهل المدينة"، ويتمسكون بـ "إجماع أهل المدينة". وكان الإمام الزهري [ت١٢٤هـ] يقول: "يخرج الحديث من عندنا شبرا، فيعود من العراق ذراعاً". ويصف الإمام مالك [ت١٧٩هـ] وهو إمام دار الهجرة، العراق، بـ "دار الضرب"، أي ضرب الأحاديث.

وكان لا بد أن يؤثر هذا التعصب المذهبي على "المرجعيات الدينية" التي حملت أحكام الشريعة الإسلامية للناس. لذلك لا تكاد تجد كتاب فقه مقارن، إلا وتجد في معظم مسائله قول المؤلف: "واختلف العلماء في حكم هذه المسألة!!

والخلاف بين الفقهاء في المسألة الواحدة بين محل ومحرم، هو وقود هذا الصراع المذهبي، ولكن عندما يكون هذا الوقود سببا في إشعال نار الفتنة الطائفية، والتعصب المذهبي، فعلينا أن نوقفه فورا، ونجفف منابعه.

وسأضرب مثالا على ذلك بمسألة "دية المرأة"، التي إذا أخذنا حكمها من كتاب الله فلن نجد خلافا حولها. أما إذا ذهبنا إلى "المرجعيات الدينية" التي تدّعي كل طائفة أن "مرجعيتها" هي التي حملت نصوص "السنة النبوية" الصحيحة، فسنجد الآتي:

أولا: أن "الروايات" التي بينت أن دية المرأة نصف دية الرجل، كلها ضعيفة!! ولكن الذي يهمنا منها في هذا السياق رواية ربيعة بن أبي عبد الرحمن، لأنها تكشف عن أزمة التخاصم الفقهي بين أهل الحديث، وأهل الرأي.

فيروي الطحاوي، في شرح معاني الآثار: سأل ربيعة سعيد بن المسيب: كم في إصبع المرأة؟! فقال: عشرة من الإبل. قال: وكم في إصبعين؟! قال: عشرون من الإبل. قال: وكم في ثلاث؟! قال: ثلاثون من الإبل. قال: وكم في أربع؟! قال: عشرون من الإبل. فقال له ربيعة: أحين عظم جرحها، واشتدت مصيبتها، نقص عقلها، أي ديتها؟!!

فرد عليه سعيد بن المسيب قائلا: أعراقي أنت؟!!! فرد عليه قائلا: بل عالم مثبت أو جاهل متعلم. فقال سعيد: هي "السنة" يا ابن أخي".

فانظر وتدبر قول سعيد بن المسيب، وهو من كبار التابعين [ت٩٤هـ]: أعراقي أنت؟! وقوله: "هي "السنة" يا ابن أخي"!! طبعا يقصد "السنة المذهبية"!!

وهناك من المخالفين لمذهب "أهل السنة"، كالشيعة والمعتزلة، من ذهبوا إلى مساواة الرجل بالمرأة في الدية. فقد نقل النووي في المجموع، وابن قدامة في المغني، إجماع العلماء على أن: "دية المرأة نصف دية الرجل، إلا "الأصم"، و"ابن عُلَيَّة"، فإنهما قالا: ديتها مثل دية الرجل".

وكان من الطبيعي، في ظل هذا الصراع المذهبي، أن توجه الاتهامات إلى القائلين بمساواة دية المرأة بدية الرجل، وعلى رأس هذه الاتهامات:

– أن استدلالاتهم فاسدة، لمصادمتها للأحاديث الواردة في تنصيف دية المرأة.

– مصادمتهم لما أجمع عليه العلماء، وقد عُلِم من علم أصول الفقه أنه لا يُلجأ إلى القياس إلا عند عدم وجود نص، أو إجماع في المسألة، وقد ورد النص، وكذا الإجماع ولا قياس في معرض النص.

والنص الذي يقصدونه هو هذه الأحاديث التي يختلفون هم أنفسهم على صحتها!! وإن الذي دفعهم إلى ارتكاب هذا الخطأ العلمي، هو قناعة مدرسة "أهل الحديث" باستقلال "السنة" بالتشريع، بعد وفاة النبي، وهذا التشريع هو الذي حملته هذه "المرويات" المذهبية، التي جاءت لبيان القرآن، وتخصيص مجمله!!

فإذا ذهبنا إلى أحد كبار فقهاء الخلف، المعاصرين لنا اليوم، وهو فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي، في دراسة له بعنوان "دية المرأة في الشريعة الإسلامية"، يقول:

إن معظم الفقهاء يذهبون إلى أن دية المرأة على النصف من دية الرجل، وأن العمل بهذا الحكم استمر قرونا، دون أن يسنده نص صحيح الثبوت، صريح الدلالة، من كتاب ولا سنة، كما لا يسنده إجماع ولا قياس، ولا مصلحة معتبرة، ولا قول صحابي ثابت.

وأشار الدكتور إلى كتاب للأستاذ مصطفى عيد الصياصنة، بعنوان: "دية المرأة في ضوء الكتاب والسنة"، والذي بَيَّن فيه المؤلف ضعف ووهن أدلة القائلين بالتنصيف وخصوصاً فيما يتعلق بالناحية الحديثية والأثرية. ثم قال:

"إن الناظر في كتاب الله، يجد أن الآية الكريمة المحكمة، الواضحة الدلالة في حسم هذا الخلاف، هي الآية [٩٢] من سورة النساء، حيث بينت أنه لا فرق في نظر القرآن في العقوبة الدنيوية بين الرجل والمرأة في الدية، كما لا فرق بينهما في القصاص، فإن الذي يقتل المرأة يقتل بها قصاصا، سواء أكان قاتلها رجلا أم امرأة".

وأضاف فضيلته: "وانتهى عصر أئمة السنن الأربع، وآخرهم النسائي [ت٣٠٣هـ] ثم انتهى القرن الرابع الهجري، حيث ظهر جماعة من الأئمة المحدثين الكبار المكثرين أمثال: أبي يعلى في مسنده [ت٣٠٧ هـ] وأبي بكر بن خزيمة في صحيحه [ت٣١١هـ] وأبي جعفر الطحاوي في شرح معاني الآثار [ت٣٢١هـ] وأبي حاتم ابن حبان في صحيحه [ت٣٥٤هـ] وأبي القاسم الطبراني في معاجمه الثلاثة [ت٣٦٠هـ] وأبي الحسن الدارقطني في سننه [ت٣٨٥هـ] وأبي عبد الله الحاكم في مستدركه [ت٤٠٤هـ] ولم يرو واحد من هؤلاء أية أحاديث في تنصيف دية المرأة".

ثم انظر ماذا قال الدكتور القرضاوي بعدها: "ثم جاء الحافظ الكبير الإمام البيهقي [٤٥٨هـ] ليروي لنا في "سننه الكبرى" حديثا عن معاذ بن جبل عن النبي، قال: "دية المرأة على النصف من دية الرجل" رواه البيهقي من طريق عبادة بن نسي، قال: وفيه ضعف، وفي الباب التالي: أشار إلى إسناد هذا الحديث، وقال: لا يثبت مثله. هذا ما ثبت في الحديث المرفوع عن دية المرأة خاصة، أعني: دية النفس".

ورد فضيلته على ابن قدامة الحنبلي، الذي وصف القول بمساواة دية المرأة بدية الرجل بأنه قول شاذ، فقال: وقول ابن قدامة مردود، إذ لا وجه لوصفه بالشذوذ، فكثيرا ما ينفرد الإمام الواحد عن جمهور الأمة بالقول المخالف ولا يوصف بالشذوذ، وهذا مروي كثيرا عن فقهاء الصحابة والتابعين، ومن بعدهم.

ثم تساءل فضيلته: "إذا كان هذا الحكم، الذي ذاع واشتهر، وهو تنصيف دية المرأة لا يستند إلى دليل معتمد من قرآن أو سنة إجماع أو قياس أو قول صاحب، أو مصلحة معتبرة، فكيف سكت عنه علماء الأمة طوال اثني عشر قرناً، ولم يبرز عالم بعد "ابن عُليَّة"، و"الأصم"، ينقد هذا الرأي ويدعو إلى اجتهاد جديد فيه، ينصف المرأة ويعطيها حقها، كما أعطاها في القصاص مثل الرجل سواء"؟!!

ويرد فضيلته على دعوى الإجماع على "التنصيف" بقوله:

وأود أن أذكر هنا للإخوة الذين يدافعون بحرارة عن الإجماع في قضية تنصيف دية المرأة ويشهرون هذا السيف في وجه الذين ينادون بالتسوية على ما يقتضيه ظاهر القرآن الكريم والسنة المطهرة، إن هذا السيف نفسه هو الذي شهره رجال المذاهب المتبوعة في وجه ابن تيمية ومدرسته حين جدد الاجتهاد في مسائل الطلاق، التي كانت توقعها تلك المذاهب ويفتي بها عامة العلماء، أنها واقعة لا محالة، مثل:

إيقاع طلاق الثلاث بلفظة واحدة، فتبين بها المرأة بينونة كبرى. ومثل ذلك الحلف بالطلاق، والطلاق المعلق، وكذلك الطلاق البدعي "طلاق الحائض ونحوها"، فقد قال ابن تيمية بعدم وقوع الطلاق في ذلك كله، مخالفا مذهبه والمذاهب الأربعة وغيرها.

ثم ضرب مثالا يبين خرق هذا الإجماع، فقال: "وقد اتُهِمَ ابن تيمية من علماء زمنه بأنه خرق الإجماع الذي استمر عليه العمل ستة قرون قبله، ونال العلماء منه، وجرحوه وعرضوه للمحاكمة، ودانوه، وأدخل السجن..، إلى آخر ما هو معروف من سيرته".

لقد وصلت الصراعات المذهبية، بين "أهل الحديث" و"أهل الرأي"، إلى قمتها، في القرن الثالث الهجري، هذا القرن الذي شهد تدوين معظم أمهات الكتب، التي تأثر أصحابها بهذه الصراعات، وبنظرة كل فريق إلى الآخر نظرة المبتدع في الدين!! ولقد عاصر ابن قتيبة [ت٢٧٦هـ] هذه الصراعات، فكتب كتابه "تأويل مختلف الحديث" حيث قال في مقدمته:

ما وقفت عليه من ثلب "أهل الكلام"، "أهل الحديث"، وامتهانهم وإسهابهم في الكتب بذمهم ورميهم بحمل الكذب، ورواية المتناقض، حتى وقع الاختلاف، وكثرت النحل وتقطعت العصم، وتعادى المسلمون، وأكفر بعضهم بعضا، وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث.

فالخوارج: تحتج بروايتهم: ضعوا سيوفكم على عواتقكم.

والقاعد: يحتج بروايتهم: عليكم بالجماعة فإن يد الله عز وجل عليها، ومن فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه.

والمرجئ: يحتج بروايتهم: من قال لا إله إلا الله فهو في الجنة، قيل: وإن زنى وإن سرق، قال: وإن زنى وإن سرق..، والمخالف له: يحتج بروايتهم: لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن.

والقدري: يحتج بروايتهم: كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أو ينصرانه.

والمفوض: يحتج بروايتهم: اعملوا فكل ميسر لما خلق له.

والرافضة: تتعلق في إكفارها صحابة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بروايتهم: ليردن علي الحوض أقوام ثم ليختلجن دوني فأقول: أي ربي أصحابي أصحابي، فيقول:

إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك..، ويحتجون في تقديم عليّ رضي الله تعالى عنه بروايتهم: أنت مني بمنزلة هارون من موسى..، ومخالفوهم: يحتجون في تقديم الشيخين رضي الله عنهما بروايتهم: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر ويأبى الله ورسوله والمسلمون إلا أبا بكر.

ومفضلو الغنى: يتعلقون بروايتهم: اللهم إني أسألك غناي وغنى مولاي.

ومفضلو الفقر: يتعلقون بروايتهم: اللهم أحيني مسكينا وأمتني مسكينا.

والقائلون بالبداء: يتعلقون بروايتهم: صلة الرحم تزيد في العمر والصدقة تدفع القضاء المبرم.

ثم قال: "هذا مع روايات كثيرة في الأحكام، اختلف لها الفقهاء في الفتيا، حتى افترق "الحجازيون" و"العراقيون"، في أكثر أبواب الفقه، وكل يبني على أصل من روايتهم قالوا: ومع افترائهم على الله تعالى في أحاديث التشبيه كحديث عرق الخيل، وعيادة الملائكة وكشف الساق يوم القيامة، وخلق آدم على صورته، ووضع يده بين كتفي حتى وجدت برد أنامله، وقلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الله تعالى.

وقال: ومع روايتهم كل سخافة تبعث على الإسلام الطاعنين وتضحك منه الملحدين وتزهد من الدخول فيه المرتدين وتزيد في شكوك المرتابين، كروايتهم في عجيزة الحوراء إنها ميل في ميل، وفيمن قرأ سورة كذا وكذا، وإذا وقع الذباب في الإناء فامقلوه فإن في أحد جناحيه سما وفي الآخر شفاء".

أقول: لقد أظهر ابن قتيبة في هذا الكتاب طبيعة الصراعات المذهبية التي عاشها القرن الثالث الهجري، فكتب كتابه هذا للرد على الفرق المختلفة، الطاعنين في الحديث والمحدثين، من الخوارج والمرجئة والقدرية والروافض..، وما ذهب كل فريق إليه واتهامهم "أهل الحديث" بالتقليد، والخوض في ذات الله بالتشبيه، وخلافه.

ولقد كان من أخطر الموضوعات التي دار حولها هذا الصراع المذهبي الخوض في الذات الإلهية، وأسماء الله وصفاته!! فالمحدثون من "أهل السنة" يجعلون "الأحاديث" هي الحاكمة على فهم الآيات القرآنية المتعلقة بهذا الموضوع.

أما "أهل الرأي" فيجتهدون في فهم وتأويل الآيات، في سياق تنزيه الله تعالى عما لا يليق به، ويرفضون أي "حديث" يتعارض مع ذلك.

وعندما يدخل الصراع المذهبي دائرة "العقائد"، وفي مقدمتها مسائل التوحيد والشرك وتكون "المرجعية الدينية" في ذلك هي هذه "المرويات" المذهبية المنسوبة إلى النبي، هنا لن يستطيع أحد أن يوقف نزيف الدم المسفوك، بسبب هذه المسائل العقدية، التي جعلتها هذه "الروايات" من المقدس واجب الدفاع عنه، والقتال في سبيله.

لقد أخرجت بعض الفرق الإسلامية "المعتزلة" من ملة الإسلام، وهي فرقة من الفرق الإسلامية، وذلك لقولهم بخلق القرآن، وإنكارهم رؤية الله يوم القيامة، وقضية القول بالقدر، وردهم "حديث الرجم" لمخالفته كتاب الله..، فماذا سيفعل "المعتزلة" بالمخالفين لهم إذا حَكموا البلاد؟! وماذا سيُفعل بهم إذا حُكموا هم بغير مذهبهم؟!

إنه عندما تتبنى "السلطة" مذهبا دينيا، لا شك أنها ستدافع عنه بكل قوة. فعندما آلت الخلافة للمأمون أصدر أوامره بنشر فكر "المعتزلة"، وأرسل إلى القضاة لامتحان الناس في مسألة خلق القرآن، وقرر ألا يستعين بمن لا يؤمن بهذه المسألة، ولا تُقبل شهادته!! ولقد استمر المسلمون على فكر "المعتزلة"، نصف قرن تقريبا، منذ أن تولى المأمون الخلافة [١٨٩-٢١٨هـ] ثم المعتصم [٢١٨-٢٢٧هـ] ثم الواثق [٢٢٧-٢٣٢هـ].

وها هو الإمام أحمد بن حنبل [ت٢٤١هـ] يتعرض للأذى والضرب، والسجن، لأنه رفض الاستجابة لدعوة المعتصم للقول بـ "خلق القرآن". ولكن الغريب، والذي يبين مدى القهر الذي كان يفرضه النظام الحاكم على الناس، أنه على الرغم من أن الإمام أحمد كان يُكفر من يقول بـ "خلق القرآن"، وكان المعتصم يقول بـ "خلق القرآن"، فإنه كان يلقب المعتصم بـ "أمير المؤمنين"، استجابة لروايات منسوبة إلى النبي تأمر بذلك!!

ثم لما آلت الخلافة إلى المتوكل، أعاد البلاد مرة أخرى إلى مذهب "أهل السنة" وأصدر قراره بالتصدي للمعتزلة وعزلهم عن مناصبهم، وجاء بالفقهاء والمحدثين من "أهل السنة"، وأمرهم أن يُحدّثوا بالأحاديث التي ترد على فكر "المعتزلة" وغيرهم ممن يخالفون مذهب "أهل السنة".

واستمر العمل على تصفية فكر "المعتزلة" وحُكم على معتنقيه بالردة كسائر الطوائف المخالفة للمرجعية الدينية الحاكمة، واستُتيب جماعة منهم، فما كان من بعضهم إلا أن تبرءوا من الاعتزال، والبعض قُتل، والآخر سُجن، ولعنوا على منابر الدعوة!!

واللافت للنظر، أن هذا العصر الذي ظهرت فيه فتنة "خلق القرآن"، وغيرها من الفتن العقدية الخطيرة، هو العصر الذي دُوّنت فيه أمهات كتب "الحديث" والتراث الديني!!!

ألم يكن ما فعلته "المعتزلة" بالمخالفين لها، لما آلت إليهم الخلافة، وما فُعل بهم بعد أن عادت الخلافة إلى "أهل السنة"، ألم يكن ذلك كافيا لعلماء المسلمين، أن يأخذوا منه العظة والعبرة؟!

لقد أسست الخلافة الأموية، والعباسية، الأصول والقواعد الفقهية، والتأويلات القرآنية التي كانت وراء أزمة التخاصم والتكفير، وسفك الدماء بغير حق، إلى يومنا هذا. ووضعت [الأحاديث] في وجوب الالتزام بالجماعة وأن الخروج على الجماعة خروج على الله ورسوله!!!

ولقد تحركت جهود الفقهاء، خلال العصرين الأموي والعباسي، للتصدي لكل ما يخالف مذهب "أهل السنة والجماعة" ويمس حاكم البلاد بصرف النظر عن ملته، ومهما كان استبداده وطغيانه، ذلك أن طاعة الخليفة، الأمير، من المعلوم من الدين بالضرورة المنصوص عليه صراحة في "السنة النبوية"، التي يكفر منكرها!!!

والغريب، أنك عندما تعرض رأيا مخالفا لإجماع علماء فرقة معينة، هذا على فرض أنهم أجمعوا يوما، تراهم جميعا يوجهون إليك سؤالا واحدا: هل سبقك أحد من علماء السلف في هذا الرأي؟! طبعا يقصدون "مرجعية" السلف الدينية!! فإذا أجبت بلا كنت متهما بإنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة، ومخالفا لـ "السنة النبوية"!!

ولكن الأغرب، أنه على الرغم من اتفاق علماء الفرق والمذاهب المختلفة، المتقدمين والمتأخرين، على أن "المرجعية الدينية" للمسلمين كافة هي "الكتاب والسنة"، فإنك إذا سألتهم عن "الكتاب": قالوا لا خلاف مطلقا بين المسلمين كافة حول مرجعيته، لأنه قد حمل في ذاته برهان صدقه، وصحة نسبته إلى الله تعالى.

أما إذا جئت تسألهم عن حجية "السنة"، مقارنة بحجية كتاب الله، وذلك من منطلق قناعتهم جميعا أن الاثنين مصدران للتشريع الإلهي..، وجدت كل فريق يقول قولا غير الآخر، ووجدت نفسك أمام منظومة من الخلافات والصراعات المذهبية، حول ما صح وما لم يصح من نصوص "السنة النبوية"!!

وهذا ما جاءت هذه الدراسة، التي سميتها بـ "أزمة المصطلح الديني"، لتبينه للناس. لقد جئت بالبراهين الدالة على أن نصوص "الآية القرآنية" هي وحدها التي تستقى منها الشريعة الإسلامية، وأن كل ما دونها من "مرجعيات دينية"، هو تراث بشري، لا علاقة له بنصوص الشريعة الإلهية واجبة الاتباع.

"المرجعية الدينية"، وأزمة أبي حنيفة النعمان:

عندما ظهرت المدارس الفقهية، مع بداية القرن الثاني الهجري، كان من أشهرها مذهب أبي حنيفة [ت١٥٠هـ] وكان يمثل وجهة النظر "السنية" في عدم وجوب "الإمامة"، كأصل من أصول الإيمان، وعدم أحقية عليّ بن أبي طالب بها بعد وفاة النبي. وعلى الجانب الآخر، كان الإمام جعفر الصادق [ت١٤٨هـ] يمثل وجهة النظر "الشيعية" التي ترى وجوب "الإمامة"، كأصل من أصول الإيمان، بإمامة عليّ بن أبي طالب، كأول خليفة لرسول الله بعد وفاته.

فها نحن الآن في منتصف القرن الثاني الهجري، وقبل عصر التدوين المذهبي لأمهات كتب "الحديث" بقرن تقريبا من الزمان، وقد استقل أبو حنيفة بمذهبه وإمامته لأهل السنة، واستقل أبو جعفر الصادق بمذهبه وإمامته لـ "الشيعة"، على الرغم من معاصرة كل منهما للآخر، واتفاقهما على أن القرآن الكريم هو النص التشريعي الإلهي الوحيد، الذي صحت نسبته إلى الله تعالى.

إذا تركنا أزمة التخاصم والتكفير، بين فرقتي "السنة" و"الشيعة"، لما سبق بيانه في أكثر من موضع من هذه الدراسة، وذهبنا لنتعرف على هذه الأزمة بين مذاهب فرقة "أهل السنة" وحدها، وجدنا أن المذهب الحنفي، كان أول المذاهب الفقهية المشهورة التي واجهت هذه الأزمة، وذلك لتفرده بتقديم الرأي على النص، والكتاب على غيره، من مصادر التشريع، وعرض "الأحاديث النبوية" على القرآن، فما شذ منها رده، وسماه شاذا.

لذلك كان من الطبيعي أن يتهم المحدثون أبا حنيفة بالتهاون في أمر الحديث باعتبار أن له مذهبا خاصا به، وهو مذهب "أهل الرأي". فتعالوا نتعرف على تفاعل هذه الأزمة وامتداها على مر العصور:

- لقد خصص ابن أبي شيبة [ت٢٣٥هـ] في كتابه "المصنف" بابا للرد على أبي حنيفة سماه: "هذا ما خالف به أبو حنيفة الأثر الذي جاء عن رسول الله.

- ولم يرو البخاري [ت٢٥٦هـ] ومسلم [٢٦١هـ] عن أبي حنيفة حديثا واحدا، واعتبره البخاري من الضعفاء المتروكين. روى البخاري في تاريخه الصغير أن سفيان لَمَّا نُعي أبو حنيفة قال: ما وُلد في الإسلام أشأم منه"!! وقال البخاري في التاريخ الكبير: "كان أبو حنيفة "مرجئاً"، سكتوا عن رأيه وعن حديثه".

– وقال أبو زرعة الرازي [ت٢٦٤هـ]: كان أبو حنيفة "جهميا"، وكان محمد بن الحسن "جهميا"، وكان أبو يوسف "جهميا"..، إلى آخر أئمة المذهب الحنفي. وقد ذهب البعض إلى كفر "الجهمية" بسبب قولهم بخلق القرآن، وكذلك مخالفتهم السنة في الصفات الإلهية، وغير ذلك أيضاً.

– ويرى ابن حبان [ت٣٥٤هـ] عدم جواز الاعتماد على روايات أبي حنيفة فيقول: "ومن جهة أخرى لا يجوز الاحتجاج بخبره لأنه كان داعياً للإرجاء، والداعية إلى البدع لا يجوز أن يُحتج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم خلافاً، على أنّ أئمة المسلمين وأهل الورع في الدين في جميع الأمصار وسائر الأقطار جرحوه، وأطلقوا عليه القدح إلا الواحد بعد الواحد"!!

– وقال ابن عبد البر [ت٤٦٣هـ] في كتاب الانتقاء: "ممن طعن عليه وجرحه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، فقال في كتابه في الضعفاء والمتروكين: أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، قال نعيم بن حماد: نا يحيى بن سعيد ومعاذ بن معاذ، سمعا سفيان الثوري يقول: قيل: استُتيب أبو حنيفة من الكفر مرتين.

– وقال الخطيب البغدادي [ت٤٦٣هـ] في تاريخ بغداد: "إن كثيرا من "أهل الحديث" استجازوا الطعن على أبي حنيفة لرده كثيرا من أخبار الآحاد العدول، لأنه كان يذهب في ذلك إلى عرضها على ما اجتمع عليه من "الأحاديث" ومعاني القرآن، فما شذ عن ذلك رده وسماه شاذا".

– ولقد بيّن ابن القيم [ت٧٢٨هـ] في كتابه إعلام الموقعين، أن الأحناف أخذوا ببعض الأحاديث التي استقلت بالتشريع عن القرآن، وردوا بعضا آخر منها، بدعوى الزيادة على القرآن، وبذلك تناقضوا مع مذهبهم في عدم "استقلال السنة بالتشريع"، فقال مخاطبا الأحناف:

"فهاتوا لنا الفرق بين ما يقبل من السنن الصحيحة، وما يرد منها، فإما أن تقبلوها كلها، وإن زادت على القرآن، وإما تردوها كلها إذا زادت على القرآن"!!!

– وذكر ابن خلدون [ت٨٠٨هـ] في مقدمته، تضارب الأقوال حول عدد الأحاديث التي استند إليها أبو حنيفة في مذهبه، فهناك من قصر معرفته بالحديث على بضعة عشر حديثا، وهناك من ذكر خلاف ذلك كالذهبي في تذكرة الحفاظ. وقد أخذوا على أبي حنيفة رده لخمس وعشرين ومئة مسألة جاءت فيها أحاديث صحيحة!!

إن ما قيل بشأن أبي حنيفة وتلاميذه، مدحاً وذماً، من الأمور التي اشتد فيها الجدل بين علماء "الجرح والتعديل". لذلك كان منطقيا أن يُخرجوا أبا حنيفة من مصطلح "الجمهور"، الذي يقصد به أئمة المذاهب الفقهية الثلاثة الأخرى، الذين يجتمعون على ما يختلف عليه أبو حنيفة.

ولقد دُوّنت المصنفات في ذم أبي حنيفة، وصنف علماء الأحناف كتباً في الرد عليها، ومن أبرز تلك الكتب كتاب تأنيب الخطيب للكوثري، وهناك من قام بالرد على هذا الكتاب، وهكذا هي طبيعة الصراع المذهبي، الأمر الذي دفع أبا حنيفة إلى الإعلان عن موقفه من الأحاديث، المنسوبة إلى النبي، فقال:

"ردي على كل رجل يحدث عن النبي، صلى الله عليه وسلم، بخلاف القرآن، ليس ردا على النبي، ولا تكذيبا له، ولكنه رد على من يُحدّث عنه بالباطل، والتهمة دخلت عليه، وليس على نبي الله. وكل شيء تكلم به النبي، صلى الله عليه وسلم، فعلى الرأس والعين. وقد آمنا به، وشهدنا أنه كما قال، ونشهد أيضا أنه لم يأمر بشيء يخالف أمر الله، ولم يبتدع، ولم يتقول غير ما قال الله، وما كان من المتكلفين".

فها هو الصراع المذهبي الفقهي، كان يسري في كيان الأمة الإسلامية، وهي في عصرها الأول، فهل حسمت "الأحاديث"، التي يدّعون أنها المبينة لنصوص "السنة النبوية"، هذا الصراع أم زادت الصراع اشتعالا؟!!

يقول المحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه على كتاب "قواعد في علوم الحديث" للمحدث الفقيه ظفر أحمد العثماني:

"ومن أخطر العلوم علم "الجرح والتعديل"، وفي كثير من الكتب المؤلفة في ذلك غلو وإسراف بالغ، ويظهر منشأ هذا الغلو مما ذكره ابن قتيبة في الاختلاف في اللفظ:

"ولا يخلو كتاب ألف بعد محنة الإمام أحمد [ت٢٤١هـ] في الرجال، من البعد عن الصواب كما لا يخفى على أهل البصيرة، الذين درسوا تلك الكتب بإمعان".

ويذكر الشيخ أن تحامل البخاري على أبي حنيفة ثابت لا ريب فيه، وذكر الأدلة على ذلك، ولكن ما سببه؟!! يقول الشيخ، نقلا عن المحدث "ظفر"، إن انحراف البخاري عن أبي حنيفة منشأه صحبة البخاري لنعيم بن حماد المروزي، وقد كان نعيم شديد التعصب على أبي حنيفة، فتأثر البخاري به.

أما تعصب نعيم، فقد ذكره الذهبي في الميزان ، ترجمة نعيم فقال: قال الأزدي: "كان نعيم ممن يضع الحديث في تقوية "السنة"، وحكايات مزورة في ثلب النعمان أبي حنيفة كلها كذب". وقال الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب"، في ترجمته: "وقال العباس بن مصعب: جمع كتبا على محمد بن الحسن وشيخه. وقال النسائي: ضعيف، وقال أبو الفتح الأزدي: قالوا: كان يضع الحديث في تقوية "السنة"، وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة كلها كذب".

ويدافع الشيخ عن أبي حنيفة أمام تحامل البخاري عليه فيقول: "هذا يحيى بن معين هو ممن أخذ عن خاصة أصحاب أبي حنيفة، وخالطهم وصاحبهم، فعرفه حق المعرفة بالصحبة الطويلة لهم، وهو شيخ البخاري ومسلم وأبي داود وأحمد بن حنبل وأبي حاتم وهو إمام الجرح والتعديل بالاتفاق. هذا الإمام هو الذي يزكي أبا حنيفة ويوثقه في الحديث، ويثني على حفظه فيقول:

لا يحدث إلا بما يحفظه، ولا يحدث بما لا يحفظ، ويقول أيضا: ما سمعت أحدا ضعفه. فابن معين أدرى بأبي حنيفة، واعلم به من غيره، لقربه منه زمانا ومكانا، ولكثرة مخالطته لأصحاب أبي حنيفة وأخذه عنهم. فقول ابن معين في توثيق أبي حنيفة هو المتبع، لا قول البخاري أو من تابعه، ممن ولد بعد وفاة أبي حنيفة بدهر أو دهور، ونقل له عنه نقل مشوه، أو داخله تعصب عليه.

فإذا تكلم يحيى بن معين سكت مثل البخاري ومسلم والنسائي وابن عدي والدارقطني ومن دونهم، سكت كل هؤلاء مسلمين له، وقد شهدوا له بتفرده بمعرفة الرجال عامة وأذعنوا لإمامته بذلك.

وينقل الشيخ شهادة علي بن المديني، وهو شيخ البخاري، في توثيق أبي حنيفة فيقول: "فمثل هذا الإمام إذا وثق أبا حنيفة وهو بعهده أقرب، وبزمنه وسيرته أعرف وجرحه البخاري، وعلى فرض خلو جرح البخاري من الدوافع والمؤثرات، من دافع تعصب، أو نقل مدخول، أو اختلاف مذهب، إذ أبو حنيفة فقيه، ومن أهل الرأي والبخاري محدث، لا يحتمل التوسع في الرأي.

وأبو حنيفة لا يرى أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، والبخاري يرى أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، فتوثيق شيخه علي بن المديني مقدم بلا ريب على جرح تلميذه البخاري". انتهى

هذا فقط مثال من مئات الأمثلة الخاصة بأزمة التخاصم والتكفير التي سبقت عصر تدوين أمهات كتب التراث الديني للأمة الإسلامية. فالبخاري، وهو المحدث المعروف بمذهبه وعقيدته المخالفة لأبي حنيفة، ولد عام [١٩٤هـ] أي بعد نصف قرن تقريبا من وفاة أبي حنيفة [ت١٥٠هـ].

فإذا علمنا أن البخاري وأبا حنيفة هما من "المرجعيات الدينية" لفرقة أهل السنة والجماعة، فأين هي هذه "الجماعة"، التي حملت "السنة النبوية" الصحيحة، منذ عصر "الفتن الكبرى"، في القرن الأول الهجري، مرورا بعصر أبي حنيفة، في القرن الثاني الهجري، ثم عصر البخاري [ت٢٥٦هـ] في القرن الثالث الهجري؟!

لقد أصبح واضحا لكل ذي بصيرة، أن "المرجعية الإلهية"، بعد أحداث "الفتن الكبرى" وتفرق المسلمين إلى فرق ومذاهب مختلفة، لم تعد هي المرجعية الشرعية النقية الصافية التي استقى منها المسلمون في عصر الرسالة دينهم، وهي كتاب الله تعالى، و"منظومة التواصل المعرفي"، التي نقلت لنا كيفيات الأداء العملي لما أجمله الكتاب من أحكام.

لقد تحولت "المرجعية الإلهية" الواحدة، إلى "مرجعيات دينية" مذهبية متعددة اختلط فيها الحق بالباطل، وأصبحت تمثل الإسلام أمام العالم، بدعوى "السنة النبوية" المبينة للقرآن، والمكملة لأحكامه، وأصبحت لهذه "المرجعيات" قدسية في قلوب أتباعها لا تقل عن قدسية كتاب الله تعالى، بل وأحيانا تكون حاكمة عليه!!

إن معظم المسلمين ينتمون إلى فرق إسلامية، وإلى مذاهب فقهية داخل كل فرقة، أي ينتمون إلى "مرجعيات دينية" وإن لم يعرفوا أسماءها. ويرجع ذلك إلى الرابطة الوثيقة بين "التدين"، و"المرجعية الدينية".

إن كل مسلم يولد وسط بيئة يتشرب منها تدينه الوراثي. فالطفل يُفرض عليه مذهب آبائه فرضا، حتى إذا اكتمل رشده، فغالبا ما يقف مذهب الآباء عقبة كؤوداً في طريق مراجعة الإنسان تدينه الوراثي، واختيار الدين الحق الذي عليه البرهان.

إن الأفكار والقيم، والمفاهيم الدينية، التي حملتها المرجعيات الدينية المختلفة، غالبا ما تتحول إلى قناعات مقدسة، تقود أتباعها إلى الإيمان بأنهم على الحق الذي لا مرية فيه، وعلى "السنة النبوية" الصحيحة، وأنهم "الفرقة الناجية"..، ساعد على ذلك، تقليدهم الأعمى لأئمتهم، دون تفكر أو تعقل لما يُقرأ، أو لما يلقى على مسامعهم!!

الشريعة الإسلامية و"خبر الواحد"

لقد اكتمل الدين، وتمت النعمة الإلهية، على الناس جميعا، قبل وفاة النبي الخاتم محمد، عليه السلام، وتوفي الرسول، تاركا للناس كافة، نصوص "آيته القرآنية"، التي بدونها لا يستطيع مسلم أن يقيم البرهان الحق، على أن محمدا رسول الله.

إن "كتاب الله" الذي عرفه المسلمون في عصر الرسالة، هو نفسه "الكتاب" الذي عرفوه على مر العصور، وإلى يومنا هذا.

فهل عرف رسول الله، وصحبه الكرام، مئات الكتب، التي حملت نصوص "السنة النبوية" المنسوبة إليهم، والتي نراها اليوم في مكتبات الفرق المختلفة؟!

هل شهد رسول الله بحجيتها، باعتبارها مصدرا ثانيا للتشريع في عصر الرسالة؟! وإذا لم يكن الأمر كذلك، إذن فعلى أي أساس أنشأ المحدثون "علم الحديث" بفروعه المختلفة وفي مقدمتها علم "الجرح والتعديل"؟!!

لقد أقام الرسول شهادته على قومه، بما حمل من نصوص "آيته القرآنية"، التي قام بتفعيلها في عصره. فهل شهدت هذه النصوص، أو "منظومة التواصل المعرفي"، أن رسول الله ترك كتابا آخر مع كتاب الله، باسم "السنة النبوية"، أو "الحديث النبوي" ليكون مرجعا ثانيا للمسلمين، لإقامة شهادتهم على الناس، أمة واحدة؟! فتدبر:

يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ وَٱعْبُدُواْ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٧٧﴾

وَجَـٰهِدُواْ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَـٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ۚ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعْتَصِمُواْ بِٱللَّهِ هُوَ مَوْلَىٰكُمْ ۖ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴿٧٨﴾ الحج

فهل يعقل أن يأمر الله تعالى المسلمين بإقامة الشهادة على الناس، أمة واحدة، فإذا هم يتفرقون، ويتقاتلون، ويتركون "السنة النبوية" الرئيسة، سنة الشهادة على الناس، ثم يتخذون "مرجعيات دينية" مذهبية، لم تظهر إلا بعد أن فقد المسلمون خيريتهم وشهادتهم على الناس؟!!

إن جل المصائب التي حلت بالمسلمين، منذ أحداث "الفتن الكبرى" وإلى يومنا هذا ترجع إلى هجر نصوص "الآية القرآنية"، هذه "المرجعية الإلهية" التي جعلها الله تعالى "آية" تشهد بذاتها على صدق "نبوة" محمد، إلى يوم الدين.

أما "المرجعيات الدينية" المذهبية، فليست هي النبع الصافي، الذي استقى منه رسول الله وصحبه الكرام، الشريعة التي أمرهم الله باتباعها. وخير شاهد على ذلك فوضى الفتاوى المحلية والفضائية، التي تستند إلى هذه "المرجعيات"، التي حملت أزمة التعصب والخلاف المذهبي للناس، وعلى رأسها الخلافات العقدية!! فهل الإمامة من أصول الإيمان، كما يرى الشيعة؟! وهل لله تعالى وجه ويد، كما يرى المجسمة؟! وغير ذلك من مئات القضايا العقدية، والتشريعية، التي مزقت وحدة الأمة الإسلامية تمزيقا!!

إن إلهنا واحد، ورسولنا واحد، وكتابنا واحد، وقبلتنا واحدة، فكيف تنتج هذه المنظومة الإيمانية، "مرجعيات دينية" متصارعة، ترى كلٌّ منها أنها هي "الفرقة الناجية"، التي بشر بها رسول الله؟!!

إن الدين الإسلامي، بأصوله وفروعه، والذي لن يقبل الله تعالى غيره دينا، يقوم على البراهين اليقينية المثبتة لصحة نسبته إلى الله تعالى. فليست "العشوائية" من دين الله تعالى، وليست "ظنية الثبوت" حجة في دين الله، وليس "الجرح والتعديل" أساسا يقوم عليه دين الله..، فكلها مسائل فرضها الصراع المذهبي على وحدة المسلمين، مما أسفر عنه ظهور هذه "المرجعيات الدينية"، التي يتحدث أئمتها باسم الإسلام، وقلوبهم شتى!!

وإن من أكبر المصائب التي حلت بالفكر الإسلامي، قبول المحدثين "خبر الواحد" الذي يحمل تشريعا مستقلا عن أحكام كتاب الله تعالى.

إنهم بإعلاء "المرويات" ظنية الثبوت عن رسول الله إلى مرتبة أعلى من كتاب الله القطعي الثبوت عن الله، وليس فقط عن رسوله، أوقفوا فاعلية "الآية القرآنية"، التي جاءت لتخرج الناس من الظلمات إلى النور، بإقامة ميزان الحق والعدل والحرية، بين الناس كافة، وإلى يوم الدين، فتدبر.

أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿١١٤﴾ الأنعام

ولقد جاءت الآية بعدها، تحذر من اتباع الظن، بعد اكتمال الدين وتمام النعمة.

وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١١٥﴾ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿١١٦﴾ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١١٧﴾ الأنعام

إن المسلمين الذين خاطبهم الله تعالى في عصر الرسالة بهذه الآيات، أخرجوا الناس من الظلمات إلى النور، ونشروا الحق والعدل والحرية بين الناس، بالعلم والحجة والبرهان، وليس بالظن وما تهوى الأنفس.

وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَـٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا وَاقٍ ﴿٣٧﴾ الرعد

إن كثيرا من المحدثين يَرَوْن أن خبر الواحد، الآحاد، حجة في العقائد والأحكام. ومن أدلتهم القرآنية على ذلك، قول الله تعالى:

وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾ التوبة

يقولون: والطائفة تقع على "الواحد" فما فوقه، والإنذار إعلام بما يُفيد العلم والتبليغ لأمور الشرع، من عقيدة وغيرها بلا فرق!!

والحقيقة أن الاستدلال بهذه الآية على تعريف الطائفة بالواحد استدلال غير صحيح فسياق الآية يتحدث عن خبر "جماعة" فوق الواحد، وليس عن خبر "الواحد"، بدليل لفظة "ولينذروا قومهم"!!

أما إذا كان المقصود بالواحد هو كل شخص من أفراد الطائفة منفردا، حال تبليغه وإنذاره قومه، فهنا نقول:

لقد حملت هذه الطوائف خبرا، يتعلق بالتفقه في الدين، لينذروا به قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون. إذن فنحن أمام مصدر واحد للخبر، وهو النبي، عليه السلام، وأمام طوائف متعددة، تركت مسرح الحدث، الذي ولد فيه الخبر، وذهبت كل طائفة إلى قومها، فردا فردا، أو جماعة جماعة، لينقلوا إليهم "التفقه في الدين".

إذن فهذا الخبر لا يستمد حجيته من نقل هؤلاء الأفراد "الآحاد" إياه، وإنما من:

أولا: نقل الطوائف كلها له. وثانيا: معاصرة الناس لمصدر الخبر الرئيس، وهو النبي، عليه السلام، فإذا حدث نزاع، أو تحريف، أو تآمر على موضوع الخبر، فيستطيع أي إنسان أن يذهب إلى رسول الله، فيسأله عن صحة الخبر.

أما عن موضوع الخبر، وهو مسألة "التفقه في الدين"، فلا يفهم من هذا السياق أن "التفقه في الدين" يعنى التفقه في علوم الدين الإسلامي، ومنها على سبيل المثال علم "الفقه"، فسياق الآيات التي قبلها من الآية [١١٧] والتي بعدها، لا يساعد على هذا الفهم وإنما يمكن أن يفهم منه ما يعرف في الحروب بفقه الاستطلاع وتوازن القوى.

والآية الثانية التي يستدلون بها على حجية خبر الواحد، قوله تعالى:

يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ ﴿٦﴾ الحجرات

يقولون: إن مفهوم الآية يعني قبول خبر، أي "حديث"، الواحد "الثقة". أي أنهم يقرؤون الآية هكذا: "إن جاءكم "الثقة" بنبإ فلا تتبينوا"!! وهذه قراءة غير صحيحة، لأن "الثقة" ليس معصوما من السهو، والخطأ في النقل، وعدم ضبط الرواية المنقولة، بشهادة المحدثين، وعلماء الجرح والتعديل أنفسهم. كما أن الفاسق يمكن أن ينقل خبرا صحيحا!!

إن هناك عوامل كثيرة تؤثر على نقل الخبر على وجهه الصحيح، وعلى رأسها توجهات الراوي المذهبية، وقدراته الذهنية وإمكاناته المعرفية. ولقد ظهرت آثار هذه العوامل فعلا في رد "مرويات" الرواة المخالفين للمذهب، واتهامهم بمخالفة "السنة النبوية"، بسبب أزمة التخاصم المذهبي!!

فـ "أهل السنة" يخالفون كثيرا من الفرق والمذاهب، كالمعتزلة، والأشاعرة..، في مسألة حجية خبر الواحد في العقائد والأحكام ويدّعي كثير منهم أنَّه لا فرق بين حديث "الآحاد" والحديث "المتواتر"، لأنه إذا صح الحديث فهو حجة بِنفسه في العقائد والأحكام معا!!

ويقولون: لقد كان رسول الله، عليه السلام، يُرْسِل الواحد من أصحابه ليبلغ الناس رسالته، فتقوم به الحجة على مَنْ بَلّغه، وهذا دليل على أنَّ العقيدة تَثْبُت بخبر الواحد وإلا ما اكتفى رسول الله بإرسال الواحد، ولأرسل معه من يَتواتر بهم النقل!! فالصحابي الذي سمع من النبي، صلى الله عليه وسلم، قد حَصَل له اليقين بما سَمِع، فإذا جاء من لم يقبل قوله، لكونه حديث آحاد، فإنه سيرد الخبر اليقيني الذي حمله هذا الصحابي إليه.

ولو ردت أخبار الصحابة كافة على هذا الأساس ما انتشرت الدعوة الإسلامية، بل إن الدعوة الإسلامية قامت على تبليغ الواحد، فلازم ذلك قبول خبر رسول الله من الواحد ما دام أنه من طريق صحيح.

ويقولون: إن من لوازم القول بعدم حجية خبر الواحد، ألا يُكْتَفَى بقول واحد من علماء الحديث بتواتر حديث ما، ذلك لأن قوله هذا، عن تواتر الحديث، هو خبر آحاد، ويتعذر إثبات شهادة جميع علماء الحديث بتواتر الحديث، لذلك وجب قبول خبر الواحد المتخصص في علم الحديث، وإلا سقط علم الحديث كله، فإن أكثر الأحاديث النبوية آحادٌ، والمتواتر منها قليل بالنسبة إلى الآحاد، والمُتواتِر اللفظي منها أقل، والمتواتر المعنوي إنما تختلف ألفاظه وتتفاوت، والناس يختلفون في إثبات هذا المتواتر ويتفاوتون.

ويقولون: إن الذين نقلوا خبر الواحد في الأحكام، هم الذين نقلوا خبره في العقائد، فإن قبلنا منهم خبرهم في الأحكام، وجب قبول خبرهم أيضا في العقائد، لأن من جاز عليهم الخطأ والكذب في نقل العقائد، جاز عليهم ذلك أيضا في الأحكام وغيرها، وعلى هذا فلا وثوق بأخبار آحاد الصحابة والتابعين، وهذا انسلاخ من الدين، فقد أجمع علماء السلف على قَبول أحاديث الآحاد في العقائد والأحكام على حد سواء، فلم يُنقل عن أحد منهم أنه جَوَّز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون مسائل العقيدة والأسماء والصفات كأحاديث نزول الله إلى السماء الدنيا في الثلث الأخير من كل ليلة، وكرؤية المؤمنين ربهم في الجنة يوم القيامة؛ ونزول المسيح، عليه السلام، في آخر الزَّمَان، وظهور الدجال... إلى آخره!!

ويقولون: إن كثيرًا من العقائد التي تَلَقَّتْ الأمة أحاديثها بالقبول، هي من الآحاد وتَرْكُ العمل بأحاديث الآحاد تَرْكٌ لهذه العقائد الثابتة، والذين يقولون: "وليس في العقائد ما انفرد الحديث بإثباته"، وأن "جميع أحاديث أشراط الساعة آحادية"، فهؤلاء قد نبذوا "السنة النبوية" كلها من الناحية العملية!!

أقول: إن ما سبق بيانه، من أقوال المدافعين عن حجية خبر الواحد، منصوص عليه في أمهات كتب أئمة المذاهب المختلفة، كالرسالة للشافعي، والإحكام في أصول الأحكام لابن حزم والفتاوى لابن تيمية والصواعق المرسلة لابن القيم. أما أن تحمل "المرجعيات الدينية" أخبار "أحاديث" آحاد، تتعلق بأحكام وعقوبات وفتاوى، خارج حدود كتاب الله كعقوبة الردة، والرجم، وفتوى "إرضاع الكبير"...، فهنا يجب أن نقف معها وقفة.

"المرجعية الدينية" وعقوبة الردة:

إننا إذا جئنا إلى كتاب الله تعالى، نستلهم منه حكم المرتد عن الدين، في الشريعة الإسلامية، وجدنا أنها تختلف تماما عن "الشريعة المذهبية"، التي قامت عليها معظم "المرجعيات الدينية" التي يتبعها المسلمون اليوم. وإن أول آية في كتاب الله تعالى تتحدث عن عقوبة المرتد عن الدين، تبين أن جزاء هذه الردة هو إحباط عمله في الدنيا والآخرة، فتدبر.

يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَـٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَـٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾ البقرة

فليس من أحكام الشريعة الإسلامية واجبة الاتباع، عقوبة للمرتد عن الدين، وإنما فقط إحباط العمل، الذي سيجني المرتد ثمرته في الآخرة.

ومما يؤكد ذلك قوله تعالى في السياق نفسه: "فيمت وهو كافر" أي أن المرتد سيعيش بين الناس بعد ردته، فإن لم يتب ومات على كفره، فقد حبط عمله في الدنيا والآخرة.

وقد يرتد المؤمن عن الإسلام، ثم يعود إلى الإسلام، ثم يرتد مرة أخرى..، ولا عقوبة عليه أيضا في الشريعة الإسلامية، وإنما عقوبته: أن الله تعالى لن يتقبل توبته بعد ذلك.

إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًۢا ﴿١٣٧﴾ النساء

فهؤلاء الذين ارتدوا عن الإسلام، لن يضروا الله شيئا، وسيأتي الله بأنصار بررة يجلبون للدين، وللمؤمنين الخير الكثير، فقال تعالى:

يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ يُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾ المائدة

إن الردة عن الدين عمل قلبي، لا يطلع على حقيقته إلا الله تعالى، وقد يمر الإنسان بمراحل النفس اللوامة، يجاهد فيها الشيطان، الذي يحاول إيقاع الناس في هذه الردة.

إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَى ٱلشَّيْطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ ﴿٢٥﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لِلَّذِينَ كَرِهُواْ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِى بَعْضِ ٱلْأَمْرِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ ﴿٢٦﴾

ثم تدبر ماذا قال الله تعالى بعدها:

فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ ﴿٢٧﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٢٨﴾ محمد

وهذا دليل آخر يثبت عدم وجود ما يسمى بقتل المرتد في الشريعة الإسلامية. فهؤلاء الذين ارتدوا على أدبارهم سينالهم عذاب من الملائكة عند استيفاء أجلهم، كما هو مفهوم "الوفاة" في السياق القرآني، وليس العذاب هو القتل "رجما"، لأن عقوبة القتل في الشريعة الإسلامية، وليس المذهبية، تحتاج إلى دليل قطعي الدلالة والثبوت عن الله تعالى، وليس ظني الدلالة والثبوت عن النبي، بل وعن الرواة!!!

وتدبر قول الله تعالى:

إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ ﴿٩٠﴾ آل عمران

فهؤلاء الذين كفروا بعد إيمانهم، لم يعاقبوا على ردتهم بالقتل، ولكنهم عاشوا، وازدادوا طغيانا وكفرا، ولم يتوبوا إلى الله تعالى، فهؤلاء يحذر الله تعالى المؤمنين منهم، ألا ينخدعوا بما قد يظهرونه من توبة، لأنهم أقرب إلى النفاق من الإيمان.

أما إذا جئنا نسأل أئمة "المرجعيات الدينية" عن حكم المرتد عن الدين، فسنجدهم يستدلون على قتله، بعد استتابته، بهذه المنظومة الروائية، التي يجاهدون بكل ما أوتوا من قوة، من أجل الدفاع عنها، حتى لا تسقط، فتسقط معها حجية "مرجعياتهم الدينية".

فإذا ذهبنا إلى صحيح البخاري، وهو من أهم وأشهر مراجع "أحاديث" أهل السنة وجدناه يروي عن ابن عباس الرواية المعروفة: "من بدل دينه فاقتلوه".

وكل "الروايات" التي نسبت إلى رسول الله هذا القول: "من بدل دينه فاقتلوه" لم ترو إلا عن طريق شخص واحد هو "ابن عباس"!! ولن أتحدث عن "عكرمة"، مولى ابن عباس الذي نقل هذه "الرواية" عنه، ومكانته عند علماء "الجرح والتعديل"، لأن الذي يهمني في هذا المقام هو القول:

إن عقوبة "قتل" المرتد جاءت عن طريق خبر الواحد، أي من مصدر ظني الثبوت عن رسول الله!!

إن استحلال الدماء بـ "أخبار آحاد"، بيننا وبين ناقليها أربعة عشر قرنا من الزمان فتح الباب لمعظم أئمة "المرجعيات الدينية" المذهبية، لتصفية المخالفين لهم في المذهب عن طريق فتاوى "الردة"، وإنكار المعلوم من الدين بالضرورة!!

وسأكتفي في هذا السياق بنقل بعض فتاوى ابن تيمية [ت٦٥٢هـ] من باب واحد، هو باب الصلاة:

فقد سُئل: عن أقوام يؤخرون صلاة الليل إلى النهار لأشغال لهم من زرع، إلى آخره.

فأجاب: ومن أخرها لصناعة أو صيد أو خدمة أستاذ أو غير ذلك حتى تغيب الشمس وجبت عقوبته بل يجب قتله عند جمهور العلماء بعد أن يستتاب فإن تاب والتزم أن يصلي في الوقت ألزم ذلك.

وإن قال لا أصلي إلا بعد غروب الشمس، لاشتغاله بالصناعة أو الصيد أو غير ذلك فإنه **يقتل**"!!!.

أقول: لا شك أن تأخير صلاة النهار إلى الليل ذنب عظيم جدا، ولكن الله تعالى لم يرتب على هذا الذنب عقوبة دنيوية، خاصة لو كانت القتل!!

والعجيب أن الرواية التي استدل بها ابن تيمية على فتواه، وهي: "من فاتته صلاة العصر فقد حبط عمله"، لا تتضمن إشارة إلى القتل، أو الاستتابة وإنما ترجئ العقوبة إلى الله تعالى بإحباط العمل كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

وسُئل: عن رجل جار للمسجد، ولم يحضر مع الجماعة الصلاة، ويحتج بدكانه.

فأجاب: "الحمد لله، يؤمر بالصلاة مع المسلمين فإن كان لا يصلي فإنه يستتاب فإن تاب وإلا **قتل**!!! وإذا ظهر منه الإهمال للصلاة لم يقبل قوله: إذا فرغت صليت بل من ظهر كذبه لم يقبل قوله، ويلزم بما أمر الله به ورسوله".

وسُئل عن رأيه في من خالف مذهبه الفقهي، فقال في قضية صلاة السفر: "ومن قال إنه يجب على كل مسافر أن يصلي أربعا فهو بمنزلة من قال: إنه يجب على المسافر أن يصوم شهر رمضان، وكلاهما ضلال مخالف لإجماع المسلمين يستتاب قائله، فإن تاب وإلا **قتل**"!!!

وبعد أن أباح دم المخالفين له في المذهب، من "أهل السنة"، انتقل إلى دائرة أوسع فحكم أيضا بإراقة دم الطوائف التي تخالفه في المذهب، بدعوى قتل الداعي إلى البدع في الدين، فيقول عند حديثه عن الجهاد:

"ومن لم يندفع فساده في الأرض إلا بالقتل **قتل**، مثل المفرق لجماعة المسلمين والداعي إلى البدع في الدين".

انظر، كيف تساوي الفتوى بين المفرق للجماعة، التي هي مسألة سياسية تتعلق بأمن البلاد والعباد، وبين مسألة "البدع في الدين" التي هي مسألة مذهبية، تراها كل طائفة حسب أصول مذهبها!!

ومن المعلوم عند علماء السلف، وأصحاب كتب الملل والنحل، أن الفرق الإسلامية المقرة بملة الإسلام خمس: أهل السنة، والمعتزلة، والمرجئة، والشيعة، والخوارج. وقد افترقت كل فرقة من هذه على مذاهب مختلفة.

فلما جاء عصر ابن تيمية، في القرن السابع الهجري، وجدناه يتهم خصومه، من الفرق الأخرى، بالفساد في الأرض، وتفريق جماعة المسلمين، والدعوة إلى البدعة في الدين، وهي تهم وجهها إليه أيضا خصومه، فكانت محصلة ذلك اتساع دائرة التخاصم والتكفير بين طوائف الفرقة الواحدة!!!

إن "إعفاء اللحية" مسألة فطرية، لا علاقة لها بأحكام الحلال والحرام. فإذا جئنا إلى هذه "المنظومة الروائية" وجدنا مسألة "إعفاء اللحية"، عند بعض "المرجعيات الدينية" شريعة واجبة الاتباع، استنادا إلى فعل الأمر، الذي حملته الرواية التي أخرجها البخاري ومسلم، عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله: أنهكوا الشوارب، وأعفوا اللحى. وفي رواية: احفوا الشوارب. وفي أخرى قال: خالفوا المشركين: وفروا اللحى وأحفوا الشوارب.

وبناء على الأمر النبوي، الذي حملته هذه "الرواية"، يكون المصر على حلق اللحية مصرا على كبيرة من الكبائر، فيستتاب، وإلا **قتل**!!

إننا نريد ممن يتحدثون عن الإسلام، أن يقولوا لنا أولا: ما هي مرجعيتهم في فهم الإسلام والعمل بأصوله وفروعه، وعلى أي أساس شرعي أقاموا هذه المرجعية؟!

أما أن يقولوا لنا: فلنتفق على المبادئ الرئيسة، ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه في الوقت الذي ترفع فيه كل طائفة منهم راية التمسك بمرجعية "الكتاب والسنة" دون أن تعلن صراحة عن موقفها من العقوبات التي استقلت بها "السنة" عن كتاب الله، كعقوبة قتل المرتد مثلا، فهذه مناورة مكشوفة، للهروب المؤقت من تكفير المخالفين إياهم، من أجل تحقيق مطامع سياسية، وخير شاهد على ذلك تاريخ الصراع المذهبي!!

يقول الطاهر بن عاشور، في التحرير والتنوير، عند تفسيره قول الله تعالى:

تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ۚ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾ البقرة

يقول الشيخ: "والمقصود تحذير المسلمين من الوقوع في مثل ما وقع فيه أولئك، وقد حَذر النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك تحذيرا متواترا بقوله في خطبة حجة الوداع:

فلا ترجعوا بعدي كفارا يضرِبُ بعضُكم رقاب بعض. يحذرهم ما يقع من حروب الردَّة وحروب الخوارج بدعوى **التكفير**، وهذه الوصية من دلائلِ النبوءة العظيمة. وورد في «الصحيح» قوله: "إذا التقَى المسلمان بسيْفَيْهِما فالقاتلُ والمقتولُ في النار"، قيل يا رسول الله هذا القاتلُ، فما بالُ المقتول، قال: "أمَا إنه كان حريصا على قتل أخيه"، وذلك يفسّر بعضه بعضاً أنه القتال على اختلاف العقيدة".

ومما قاله الشيخ: فلا عذر في القتال إلا لفريقين: مؤمن، وكافر بما آمن به الآخر لأن الغضب والحمية الناشئين عن الاختلاف في الدين، قد كانا سبب قتال منذ قديم، أما الخلاف الناشيء بين أهل دين واحد، الذي لم يبلغ إلى التكفير، فلا ينبغي أن يكون سبب قتال. ولهذا قال النبي، صلى الله عليه وسلم، من قال لأخيه يا كافر فقد باء هو بها لأنه إذا نسب أخاه في الدين إلى الكفر فقد أخذ في أسباب التفريق بين المسلمين وتوليد سبب التقاتل، فرجع هو بإثم الكفر لأنه المتسبب في ما يتسبب على الكفر، ولأنه إذا كان يرى بعض أحوال الإيمان كفرا، فقد صار هو كافرا لأنه جعل الإيمان كفرا!!

وقال عليه الصلاة والسلام: "فلا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض" فجعل القتال شعار التكفير. وقد صم المسلمون عن هذه النصيحة الجليلة فاختلفوا خلافا بلغ بهم التكفير والقتال، وأوّله خلاف الردة في زمن أبي بكر، ثم خلاف الحرورية في زمن عليّ، وقد كفَّروا عليا في قبوله تحكيم الحكمين، ثم خلاف أتباع المقنَّع بخراسان الذي ادعى الإلهية، واتخذ وجها من ذهب، وظهر سنة [١٥٩هـ] وهلك سنة [١٦٣هـ].

ثم خلاف القرامطة مع بقية المسلمين، وفيه شائبة من الخلاف المذهبي، لأنهم في الأصل من "الشيعة"، ثم تطرفوا فكفروا، وادّعوا الحلول، أي حلول الرب في المخلوقات واقتلعوا الحجر الأسود من الكعبة وذهبوا به إلى بلدهم في البحرين، من سنة [٢٩٣هـ].

واختلف المسلمون أيضاً خلافا كثيرا في المذاهب، جَرّ بهم تارات إلى مقاتلات عظيمة، وأكثرها حروب "الخوارج"، غير المكفرين لبقية الأمة في المشرق، ومقاتلات أبي يزيد النكارى الخارجي بالقيروان، وغيرها سنة [٣٣٣هـ].

ومقاتلة "الشيعة" و"أهل السنة" بالقيروان سنة [٤٠٧هـ] وببغداد سنة [٤٤٥هـ] ومقاتلة "الشافعية والحنابلة" ببغداد سنة [٤٧٥هـ]. وقتال الباطنية المعروفين بالإسماعيلية لأهل السنة في سَاوَة، وغيرها، من سنة [٤٩٤هـ] إلى سنة [٥٢٣هـ].

ثم انقلبت إلى مقاتلات سياسية، ثم انقلبوا أنصارا للإسلام في الحروب الصليبية وغير ذلك من المقاتلات الناشئة عن التكفير والتضليل. لا نذكر غيرها من مقاتلات الدول والأحزاب التي نخرت عظم الإسلام، وتطرّقت كل جهة منه حتى البلد الحرام.

فالآية تنادي على التعجيب والتحذير من فعل الأمم في التقاتل للتخالف حيث لم يبلغوا في أصالة العقول أو في سلامة الطوايا، إلى الوسائل التي يتفادون بها التقاتل فهم ملومون من هذه الجهة.

وتشير الآية إلى أنّ الله تعالى لو شاء لخلقهم من قبل على صفة أكمل مما هم عليه حتى يستعدّوا بها إلى الاهتداء إلى الحق وإلى التبصّر في العواقب قبل ذلك الإبّان. اهـ

ويقول ابن كثير، في البداية، عن الفتنة التي وقعت بين "الحنفية" و"الشافعية" في نيسابور، والتي ذهب تحت هياجها خلق كثير، إن منشأ هذه الفتنة هو التعصب المذهبي والذي نتج عنه أن **أحرقت** الأسواق والمدارس، **وقتل** من "الشافعية" الكثير، مما جعلهم يسرفون في الأخذ بالثأر، وكان ذلك عام [٥٥٤هـ].

ونفس الفتنة وقعت بين "الشافعية" و"الحنابلة" عام [٧١٦هـ] حيث كثر **القتل، وحرق** المساكن والأسواق في أصبهان. ويقول ابن الأثير في الكامل: كان "الحنابلة" يخلون في أعمالهم بالأمن ويستظهرون بالعميان على "الشافعية" الذين كانوا يأوون للمساجد فإذا مر بهم "شافعي" المذهب، أغروا به العميان، فيضربونه.

ويقول الذهبي في تذكره الحفاظ: "وتجتمع بقية المذاهب على "الحنابلة" غضبا من أعمال ابن تيمية ونودي في دمشق وغيرها: من كان على دين ابن تيمية حل ماله ودمه بمعنى أنهم **كفرة** يعاملون معاملة الكافرين.

على أن الشيخ ابن حاتم الحنبلي يقول: من لم يكن "حنبليا" فليس بمسلم، عكس الشيخ أبو بكر المقرر، الواعظ في جوامع بغداد الذي ذهب إلى تكفير الحنابلة أجمع**!!**

ومعلوم من تاريخ الجامع الأزهر، أن الشيخ المراغي، وكان وقتها شيخ الجامع الأزهر، هو أول من جمع المذاهب الأربعة على جماعة واحدة، فقد كان كل مذهب يقيم صلاة الفرض في الجامع الأزهر مستقلا عن المذهب الآخر، فكانت تقام أربع جماعات للصلاة الواحدة، كل جماعة بإمام مذهبها.

ولم يقتصر الصراع المذهبي على الجامع الأزهر، ولكنه شمل أيضا الصلاة في الحرم المكي. يقول أبو عبد الله شمس الدين في "تحفه النظار في غرائب الأمصار" تحت عنوان: "ذكر عادة أهل مكة في صلواتهم ومواضع أئمتهم":

"فمن عاداتهم أن يصلي أول الأئمة إمام "الشافعية" وهو المقدم من قبل أولي الأمر. وصلاته خلف المقام الكريم، مقام إبراهيم الخليل، عليه السلام، وجمهور الناس بمكة على مذهبه.

فإذا صلى إمام "الشافعية"، صلى بعده إمام "المالكية" في محراب قبالة الركن اليماني، ويصلي إمام "الحنبلية" معه في وقت واحد، مقابلا ما بين الحجر الأسود والركن اليماني، ثم يصلي إمام "الحنفية" قبالة الميزاب المكرم تحت حطيم له هنالك. ويوضع بين أيدي الأئمة في محاريبهم الشمع، وترتيبهم هكذا في الصلوات الأربع.

وأما صلاة المغرب فإنهم يصلونها في وقت واحد، كل إمام يصلي بطائفة، ويدخل على الناس من ذلك سهو وتخليط، فربما ركع "المالكي" بركوع "الشافعي" وسجد "الحنفي" بسجود "الحنبلي"، وتراهم مصيخين كل واحد إلى صوت المؤذن الذي يسمع طائفته، لئلا يدخل عليه السهو." اهـ.

"المرجعية الدينية" وعقوبة الرجم:

يبدأ الإشكال عندما يصر علماء ودعاة الفرق والمذاهب المختلفة على أن ما حملته [الأحاديث] من تشريعات مستقلة عن كتاب الله، وحي من الله تعالى، يجب العمل به إلى قيام الساعة!! فإذا نظرنا إلى هذه التشريعات وجدنا معظمها "أخبار آحاد"، لم يتعهد الله بحفظها، ولم يشهد رسول الله تدوينها، ولا عرف صحابته عددها، لا في حياته ولا بعد وفاته، وعلم الحديث نفسه، خير شاهد على ذلك.

وأنا لا أنكر أن من هذه التشريعات ما قد يكون قد طُبق فعلا، لارتباطه بظروف ومواقف عصر الرسالة، باعتباره عصر "التنزيل واكتمال الدين"، ولكن ما دام لم ينزل بها وحي قرآني، تصبح هذه التشريعات خاصة بهذا العصر.

فقد يكون النبي قد "رجم" قبل نزول آيات سورة النور، ولكن يستحيل أن تنزل آيات سورة النور، المبينة بالدليل القطعي الدلالة، أن عقوبة الزنا هي "الجلد"، ثم يقول النبي بل هي "الرجم" و"الجلد"!! فإذا جاء الرواة ونقلوا بأصح الأسانيد أن رسول الله رجم فما معنى إصرار "المرجعيات الدينية" على إبقاء هذه العقوبة بعد وفاة النبي، واكتمال الدين وتمام النعمة، بدعوى اتباع "السنة النبوية" المبينة للقرآن؟!

إننا يجب أن نميز بين وحي "النبوة"، ووحي "الكتاب":

فوحي "النبوة": هو "كلام الله" مع رسوله، بأي طريقة من طرق "الكلام" التي أشار إليها قوله تعالى:

وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾

أما وحي "الكتاب": فهو ما نزل به وحي "النبوة" من نص قرآني تحديدا، فتدبر:

وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ الشورى

إن عدم التمييز بين الوحي العام، وما خص منه من وحي قرآني، أوقع كثيراً من علماء السلف والخلف، في إشكالات فقهية كثيرة، جنى المسلمون ثمارها تخاصماً وسفكاً للدماء بغير حق، باسم "السنة النبوية" المبينة للقرآن، ومثال ذلك عقوبة "الرجم".

فعقوبة "الرجم"، التي أجمع عليها معظم علماء الفرق والمذاهب المختلفة، وهي القتل بعد الاستتابة، جاءت بتخصيص الكتاب بالسنة، أي أن تكون "السنة" هي الحاكمة على "الكتاب"، فهل يمكن أن يقبل مسلم هذه الحاكمية وإن أجمع عليها أهل الأرض جميعا؟!

لقد حصل كثير من المنتسبين إلى المؤسسات الدينية على درجة الدكتوراة في حجية "السنة" واستقلالها بالتشريع، بل وقد يحصل بعضهم عليها مع مرتبة الشرف الأولى وللأسف نجدها تقوم على هذه المرجعيات المذهبية، التي دُوّنت بعد أن وضع الأمويون والعباسيون، قواعدها وأصولها، عن طريق منظومة من "الروايات"، منسوبة إلى النبي وصحبه الكرام، انتشرت بين الرواة والقصاصين، بعد وفاة النبي، ثم دونت في هذه المرجعيات المذهبية، قبل عصر التدوين، بقرن ونصف قرن من الزمان.

إن معظم المؤيدين لعقوبة "الرجم"، في هذه الدراسات العلمية، نجدهم يقولون: لقد ثبت حد الزنا بـ"القرآن"، و"السنة"، و"إجماع" الأمة!! فإذا سألناهم عن الدليل القرآني المثبت لعقوبة "الرجم"، نجدهم يأتون لنا برواية في البخاري ومسلم، تقول:

"عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: قال عمر بن الخطاب: وهو جالسٌ على منبر رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "إن الله قد بعث محمدًا بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل عليه "آية الرجم"، قرأناها ووعيناها وعقلناها، فرجم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمانٌ أن يقول قائلٌ: ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة "أنزلها الله" وإن "الرجم" في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء، إذا قامت البينة أو كان الحَبَلُ أو الاعتراف"!!

فالبخاري ومسلم، وهما من أصح مراجع "الحديث" لم يذكرا نص "آية الرجم" المفتراة وإنما ذكرها آخرون!! يقول الإمام النووي: "أراد بآية الرجم: "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة"، وهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه، وقد وقع نسخ دون اللفظ، وقد وقع نسخهما جميعاً، فما نسخ لفظه ليس له حكم القرآن في تحريمه على الجنب ونحو ذلك. وفي ترك الصحابة كتابة هذه الآية، دلالة ظاهرة أن المنسوخ لا يكتب في المصحف وفي إعلان عمر بالرجم وهو على المنبر، وسكوت الصحابة وغيرهم من الحاضرين عن مخالفته بالإنكار، دليل على ثبوت الرجم" اهـ.

فانظر كيف قامت علوم القرآن، وعلى رأسها "الناسخ والمنسوخ"، وعلوم الحديث وعلى رأسها "الجرح والتعديل"، من أجل وضع حلول للتناقضات التي حملتها هذه "المرويات"!!

إن الذي جاء بهذه الجملة: "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة"، شخص واحد هو سفيان بن عيينة!! قال النسائي في سننه الكبرى: "لا أعلم أحدا ذكر في هذا الحديث: "الشيخ والشيخة فارجموهما البتة" غير سفيان، وينبغي أنه **وهم**، والله أعلم"!!

وللأسف الشديد تجد كبار العلماء، الذين احتلوا مكانة وشهرة عالمية في الدعوة الإسلامية، يُروّجون لهذه الآية المفتراة على منابر الدعوة المحلية والفضائية!! والأغرب من ذلك إصرارهم على التشكيك في كتاب الله، بقولهم بصحة هذه الرواية، ثم يبحثون عن رأي يسندهم في ذلك، فيقولون مثلا:

إن قوله "الشيخ والشيخة"، عام أريد به الخاص، وهو المحصن من الشيوخ، وإلى هذا أشار جماعة من السلف: قال الإمام مالك في الموطأ: قوله "الشيخ والشيخة" يعني الثيِّب والثَّيبة، وقال ابن حزم في المحلى: عن أبي ذر قال: الشيخان يجلدان ويرجمان، والثيبان يرجمان، والبكران يجلدان وينفيان.

انظر كيف خصصوا "النص القرآني"، قطعي الثبوت عن الله تعالى، وليس فقط عن رسوله، بـ "رواية آحاد" ظنية الثبوت عن الرسول، بدعوى إجماع الأمة على تواتر عقوبة "الرجم" على مر العصور!!

فأين هي الأمة التي أجمعت؟! ومتى أجمعت؟! وفي أي مكان أجمعت؟!! ومعلوم أن هذه الأمة لم يعد لها وجود على أرض الواقع بعد وفاة النبي وزرع بذور التفرق والتخاصم بين المسلمين، والتي بدأت تؤتي ثمارها منذ أن قتل خليفة المسلمين عثمان بن عفان بأيد مسلمة.

إن القول بأن عقوبة الرجم تتوقف على الإحصان، أي الزواج، قول يعوزه الدليل القطعي الثبوت والدلالة، ذلك أن قتل النفس لا يكون إلا بالحق، لقوله تعالى: "ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق"، والحق هو ما نصت عليه الشريعة الإلهية المنزلة، التي تعهد الله تعالى بحفظ نصوصها، كي يقيم الحجة على الناس جميعا، وإلى يوم الدين.

فهل عندما يُبيّن الله تعالى عقوبة الزنا، بهذا التحديد القطعي، بقوله تعالى: "فاجلدوا" يمكن أن يأتي النبي ويقول: "فارجموا" بدعوى أنه المبين للقرآن، ثم لا تظهر هذه الدعوى إلا بعد وفاته، عليه السلام، ومن خلال هذه "المرجعيات المذهبية"؟!! هل يمكن أن يقبل المنطق القرآني أن تأتي العقوبة المخففة، وهي "الجلد"، في كتاب الله، وتأتي العقوبة المغلظة، وهي "الرجم"، في مصدر ظني الثبوت عن رسول الله؟!!

ولمزيد من التفصيل عن هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى كتابنا الثالث "القرآن وأزمة التدبر"، تحت عنوان "بيان عقوبة الزنا". ولعل وضوح الأدلة القرآنية على نسخ عقوبة "الرجم"، بعد نزول آيات سورة النور، هي التي دفعت الشيخ الإمام محمد أبو زهرة، إلى تفجير قنبلته المشهورة، في مؤتمر ندوة التشريع الإسلامي، المنعقدة في مدينة البيضاء ليبيا عام [١٩٧٢] والتي حكى قصتها فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي في مذكراته التي نشرتها دار الشروق، وقال فيها تحت عنوان: "أبو زهرة يفجر قنبلة":

"وفي هذه الندوة فجر الشيخ أبو زهرة قنبلة فقهية هيجت عليه أعضاء المؤتمر حينما فاجأهم برأيه الجديد. وقصة ذلك أن الشيخ رحمه الله وقف في المؤتمر وقال: إني كتمت رأيًا فقهيًّا في نفسي من عشرين سنة، وكنت قد بحت به للدكتور عبد العزيز عامر واستشهد به قائلا: أليس كذلك يا دكتور عبد العزيز؟! قال: بلى، وآن لي أن أبوح بما كتمته قبل أن ألقى الله تعالى ويسألني: لماذا كتمت ما لديك من علم ولم تبينه للناس.

هذا الرأي يتعلق بقضية "الرجم" للمحصن في حد الزنى، فرأيي أن الرجم كان شريعة يهودية، أقرها الرسول في أول الأمر، ثم نسخت بحد الجلد في سورة النور. قال الشيخ: ولي على ذلك أدلة ثلاثة:

الأول: أن الله تعالى قال: "فإذا أُحصِنَّ فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب"، والرجم عقوبة لا تتنصف، فثبت أن العذاب في الآية هو المذكور في سورة النور: "وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين".

والثاني: ما رواه البخاري في جامعه الصحيح عن عبد الله بن أوفى أنه سئل عن الرجم، هل كان بعد سورة النور أم قبلها؟! فقال: لا أدري. فمن المحتمل جدًّا أن تكون عقوبة الرجم قبل نزول آية النور التي نسختها.

الثالث: أن الحديث الذي اعتمدوا عليه، وقالوا: إنه كان قرآنًا ثم نسخت تلاوته وبقي حكمه أمر لا يقره العقل، لماذا تنسخ التلاوة والحكم باق؟! وما قيل: إنه كان في صحيفته فجاءت الداجن وأكلتها لا يقبله منطق.

وما إن انتهى الشيخ من كلامه حتى ثار عليه أغلب الحضور، وقام من قام منهم ورد عليه بما هو مذكور في كتب الفقه حول هذه الأدلة. ولكن الشيخ ثبت على رأيه. وقد لقيته بعد انفضاض الجلسة، وقلت له: يا مولانا، عندي رأي قريب من رأيك، ولكنه أدنى إلى القبول منه. قال: وما هو؟!

قلت: جاء في الحديث الصحيح: "البكر بالبكر: جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب: جلد مائة، ورجم بالحجارة". قال: وماذا تأخذ من هذا الحديث؟! قلت: تعلم فضيلتك أن الحنفية قالوا في الشطر الأول من الحديث: الحد هو الجلد، أما التغريب أو النفي، فهو سياسة وتعزير، موكول إلى رأي الإمام، ولكنه ليس لازمًا في كل حال.

وعلى هذا فثبت ما جاءت به الروايات من الرجم في العهد النبوي، فقد رجم يهوديين ورجم ماعزا، ورجم الغامدية، وبعث أحد أصحابه في قضية امرأة العسيف، وقال له: اغدُ يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها. وكذلك ما روي أن عمر رجم من بعده وأن عليا رجم كذلك. ولكن الشيخ لم يوافق على رأيي هذا، وقال لي: يا يوسف، هل معقول أن محمد بن عبد الله الرحمة المهداة يرمي الناس بالحجارة حتى الموت؟! هذه شريعة يهودية، وهي أليق بقساوة اليهود.

ثم قال الشيخ القرضاوي: "توقفت طويلا عند قول الشيخ أبي زهرة عن رأيه: أنه كتمه في نفسه عشرين عاما، لماذا كتمه، ولم يعلنه في درس أو محاضرة أو كتاب أو مقالة؟! لقد فعل ذلك خشية هياج العامة عليه، وتوجيه سهام التشهير والتجريح إليه، كما حدث له في هذه الندوة. وقلت في نفسي: كم من آراء واجتهادات جديدة وجريئة تبقى حبيسة في صدور أصحابها، حتى تموت معهم، ولم يسمع بها أحد، ولم ينقلها أحد عنهم!!

ثم قال الشيخ: "ويبدو أن هذه الحملة الهائجة المائجة التي واجهها الشيخ أبو زهرة جعلته يصمت عن إبداء رأيه، فلم يسجله مكتوبًا بعد ذلك، وربما لأن الشيخ الكبير لم يعمر بعد ذلك طويلا، فقد وافته المنية بعد أشهر، عليه رحمة الله ورضوانه. وقد رأيت الشيخ نسب هذا الرأي في كتابه "العقوبة" إلى الخوارج، واستدل لهم بما ذكره في ندوة ليبيا، وأعتقد أن ذلك كان أسبق من الندوة". انتهى

أقول: الداجن هو كل مستأنس من حيوان وطير. وحديث "الداجن" رواه ابن ماجه وأحمد، وأبو يعلى في المسند، والطبراني في الأوسط، وغيرهم من طريق محمد بن إسحاق قال: حدثني عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي، صلى الله عليه وسلم، قالت: "لقد نزلت "آية الرجم"، و"رضاعة الكبير" عشرا، ولقد كان في صحيفة تحت سريري، فلما مات رسول الله وتشاغلنا بموته دخل داجن فأكلها". قال علماء الحديث: والعلة في هذا "الحديث" هو "محمد بن إسحاق"، فقد اضطرب في هذا "الحديث" اضطرابا كبيرا، وخالف غيره من الثقات، الذين حكموا بشذوذ روايته هذه، خاصة وأن المحدثين لا يقبلون روايات ابن إسحاق في "الحديث".

وإن المتتبع لروايات جمع القرآن، يجد أن صحابة رسول الله اختلفوا حول "آية الرجم"، في خلافة عمر!! فقد أخرج الحاكم من طريق كثير بن الصلت قال: كان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص يكتبان في المصحف فمرا على هذه الآية فقال زيد سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: "الشيخ والشيخة فارجموهما البتة". فقال عمر: لما نزلت أتيت النبي: صلى الله عليه وسلم، فقلت أكتبها؟! فكأنه كره ذلك، فقال عمر: ألا ترى أن الشيخ إذا زنى ولم يحصن جلد، وأن الشاب إذا زنى وقد أحصن رجم؟!

وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب، قال: لما صدر عمر من الحج وقدم المدينة خطب الناس فقال: أيها الناس قد سُنَّت لكم السنن وفرضت لكم الفرائض وتركتم على الواضحة. ثم قال: إياكم أن تهلكوا عن "آية الرجم"، أن يقول قائل: لا نجد حدين في كتاب الله فقد رجم رسول الله، ورجمنا، والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتها بيدي: "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة"!!

والسؤال: لماذا أقسم خليفة المسلمين عمر بن الخطاب هذا القسم، وما هي الدوافع التي جعلته حريصا على تدوين "آية الرجم" في كتاب الله، وهو يعلم أن هذه الآية مما نسخت تلاوة، أي لن تُدوّن في المصحف أصلا؟! هل يعقل أن يُنسب هذا الكلام إلى عمر بن الخطاب؟!!

وبصرف النظر عن موقف المحدثين من ابن إسحاق، فإنهم مجمعون على أن هناك آيات كانت عند السيدة عائشة، ثم نسخت، وحذفت من القرآن!! فإذا جاء ابن إسحاق وأكد هذا النسخ، بأكل الداجن هذه الآيات المنسوخة، فلا مخالفة تجعل رفض روايته منطقيا، خاصة وأن هناك من علماء السلف من ذكروا مسألة الداجن ولم يرفضوها!!

هذه عينة من "الشريعة" التي تسفك فيها الدماء بغير حق، وينادي أنصار المذهبية أن تكون هي الحاكمة للبلاد، أو أن يُسمح لهم بإقامة الأحزاب على أساس "مرجعيتها"!!

إن الضحية أولا وأخيرا هم العامة من الناس، الذين تحركهم عواطفهم الدينية، فيقولون "نعم" لأي توجه فكري يحمل الصبغة والالتزام الديني، دون نظر ودراسة وفهم لما وراء هذا الالتزام، من إشكالات هذه "الشريعة المذهبية" التي ستحكمهم!!

وبسبب هذه العاطفة الدينية، نجحت الخلافة الأموية غير الراشدة في أن تضع "الروايات" و"الفتاوى" التي تحرم "الخروج على الحكام" بعد بيعتهم، وإن زنوا، وشربوا الخمر، وأفسدوا في الأرض..، والتي دفعت هذه الشعوب ثمنها، دماءً سفكت بغير حق!!

"المرجعية الدينية" وفتوى إرضاع الكبير:

أفتى الدكتور عزت عطية، الذي كان يشغل منصب رئيس قسم الحديث بكلية أصول الدين، جامعة الأزهر، بجواز أن تُرضع المرأة زميلها في العمل، ليحل لها الوجود معه في مكان مغلق، إذا اضطرت ظروف العمل لهذه الخلوة. ولقد كانت هذه الفتوى سببا في فصله من منصبه، بعد التحقيق معه!! فما هي أدلة الدكتور، رئيس قسم "الحديث"، أي قسم "السنة النبوية"، التي استند إليها في فتواه هذه؟!

قال: إن الرضاع يعني التقام الثدي. وعندما سُئل: هل يكون إرضاع الكبير بالحلب في إناء أم بالتقام الثدي؟! أجاب: إرضاع الكبير يكون مباشرا أي بالتقام الثدي، و"سالم" الذي رضع كان كبيرا، وله لحية، والحديث صحيح، ومن يعترض عليه فيكون اعتراضه على رسول الله!!

تدبر قوله: "ومن يعترض عليه، أي على الحديث، يكون اعتراضه على الرسول!! وهذا يعني أننا ما زلنا داخل دائرة التخاصم والتكفير، التي سبق أن أشرنا إليها، وضربنا لها الأمثال!! فهو يساوي بين "الرواية" ظنية الثبوت عن الرواة، وليس فقط عن الرسول وبين الاعتراض على "الرسول"، الذي لو كان معنا اليوم ما وسعنا إلا طاعته!!

ولكن الغريب، أن هذا المنطلق الذي انطلق منه الدكتور عزت في هذه الفتوى، وهو منطلق التمسك بـ "السنة النبوية"، وأن في مخالفتها معصية لله ورسوله، تغير بعد الحملة الشرسة التي واجهها، فاعتذر أولا عن فتواه، ثم برر اعتذاره بأن ما أفتى به كان مجرد اجتهاد، نقله عن الأئمة: ابن حزم وابن تيمية وابن القيم والشوكاني!!

والسؤال: على فرض أن الدكتور عزت عطية لم يفت بهذه الفتوى في ظل هذا النظام الحاكم، الذي لم يتقبل تطبيق هذه "الشريعة المذهبية"، لاعتبارات خارجية، ثم جاء العصر الذي استطاع فيه التيار الديني المذهبي أن يحكم البلاد والعباد، هل يستطيع أحد من هذه الحكومة، أو من أعضاء مجلسي الشعب والشورى، المنتخبين من قاعدة شعبية غالبيتها من العوام، الذين تحركهم عاطفتهم الدينية، وحبهم السنة النبوية... هل يستطيع أحد أن يمنع العمل بـ "السنة النبوية"، وبالحديث الصحيح المتفق عليه بين البخاري ومسلم، الذي يبيح "إرضاع الكبير"؟!!

هذا هو الإشكال الذي تجب مناقشته، قبل الحديث عن تطبيق الشريعة الإسلامية، أو الحديث عن قيام أحزاب دينية، أو ذات مرجعية دينية!! فما هي قصة "إرضاع الكبير"؟!

يروي البخاري ومسلم أن امرأة أبي حذيفة قالت: يا رسول الله إن سالما يدخل علي وهو رجل، وفي نفس أبي حذيفة منه شيء. فقال رسول الله: أرضعيه حتى يدخل عليك.

وفي رواية لمسلم قال رسول الله أرضعيه، فقالت: وكيف أرضعه وهو رجل كبير؟! فتبسم رسول الله وقال: قد علمت أنه رجل كبير.

وفي رواية: فقال رسول الله أرضعيه تحرمي عليه. فرجعت إليه فقالت: إني قد أرضعته فذهب الذي في نفس أبي حذيفة.

يقول الشوكاني، في نيل الأوطار: "باب ما جاء في رضاعة الكبير" ما نصه:

"وقد قال بعض أهل العلم: إن هذه السنة بلغت طرقها نصاب "التواتر" وقد استدل بذلك من قال: إن إرضاع الكبير يثبت به التحريم، وهو مذهب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، كما حكاه عنه ابن حزم. وأما ابن عبد البر فأنكر الرواية عنه في ذلك، وقال: لا يصح"!!

وذهب الجمهور إلى أن حكم الرضاع إنما يثبت في الصغير، وأجابوا عن قصة سالم بأنها خاصة به كما وقع من أمهات المؤمنين لما قالت لهن عائشة بذلك محتجة به. وأجيب بأن دعوى الاختصاص تحتاج إلى دليل وقد اعترفن بصحة الحجة التي جاءت بها عائشة، ولا حجة في إبائهن لها كما أنه لا حجة في أقوالهن، ولهذا سكتت أم سلمة لما قالت لها عائشة: "أما لك في رسول الله أسوة حسنة؟! ولو كانت هذه السنة مختصة بسالم لبينها رسول الله". اهـ

وحتى لا يقترب علماء السلف من دائرة نقد "السند الروائي"، و"المتن" الذي يحمله والمنقول إليهم شفاهة عبر قرن ونصف من الخلافات المذهبية والصراعات السياسية فإنهم يبحثون عن مخرج لهما أو تأويل، دون المساس بمضمون الرواية.

فيقول الشوكاني في القول التاسع: "إن الرضاع يعتبر فيه الصغر، إلا في ما دعت إليه الحاجة كرضاع الكبير الذي لا يستغنى عن دخوله على المرأة ويشق احتجابها منه.

وإليه ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية وهذا هو الراجح عندي، وبه يحصل الجمع بين الأحاديث. وذلك بأن تجعل قصة سالم المذكورة مخصصة لعموم: "إنما الرضاع من المجاعة ولا رضاع إلا في الحولين، ولا رضاع إلا ما فتق الأمعاء وكان قبل الفطام ولا رضاع إلا ما أنشز العظم وأنبت اللحم".

وهذه طريق متوسطة بين طريقة من استدل بهذه "الأحاديث" على أنه لا حكم لرضاع الكبير مطلقا، وبين من جعل رضاع الكبير كرضاع الصغير مطلقا، لما لا تخلو عنه كل واحدة من هاتين الطريقتين من التعسف كما سيأتي بيانه.

ويؤيد هذا أن سؤال سهلة امرأة أبي حذيفة كان بعد نزول آية الحجاب، وهي مصرحة بعدم جواز إبداء الزينة لغير من في الآية، فلا يخص منها غير من استثناه الله تعالى إلا بدليل كقضية سالم وما كان مماثلا لهما في تلك العلة التي هي: الحاجة إلى رفع الحجاب من غير أن يقيد ذلك بحاجة مخصوصة من الحاجات المقتضية رفع الحجاب ولا بشخص من الأشخاص، ولا بمقدار من عمر الرضيع معلوم.

وقد ثبت في حديث سهلة أنها قالت للنبي: "إن سالما ذو لحية فقال: "أرضعيه". وينبغي أن يكون للرضاع خمس رضعات لما تقدم في الباب الأول. انتهى

ولقد واجهت العلماء مشكلة حرمة كشف امرأة أبي حذيفة ثديها أصلا لسالم ليرضع وهو رجل كبير ذو لحية، فكان يجب أن يجدوا لها مخرجا لتكشف نفسها أمامه، وهو رجل لا يحل له أن يرى منها عورتها!!

لذلك اعتبر العلماء، كما هو واضح من كلام الشوكاني، أن هذه الفتوى خصوصية لسالم ولمن هم في حكمه!!

يقول ابن حجر في فتح الباري، شرح صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين: "فبذلك كانت عائشة تأمر بنات إخواتها أن يرضعن من أحبت عائشة أن يراها ويدخل عليها وإن كان كبيرا خمس رضعات ثم يدخل عليها.

وأبت أم سلمة وسائر أزواج النبي أن يدخلن عليهن بتلك الرضاعة أحدا من الناس حتى يرضع في المهد. وقلن لعائشة: " والله ما ندري لعلها رخصة من رسول الله لسالم دون الناس".

ويذكر ابن حجر في فتح الباري شرح صحيح البخاري. كتاب النكاح، باب: من قال لا رضاع بعد حولين: أن أهل الظاهر، والليث، قالوا:

إن الرضاعة المحرمة إنما تكون بالتقام الثدي ومص اللبن منه. ورد على ابن حزم أنه يلزم على قولهم إشكال في التقام سالم ثدي سهلة وهي أجنبية منه، فإن عياضا أجاب عن الإشكال: باحتمال أنها "حلبته" ثم شربه من غير أن يمص ثديها.

قال النووي: وهو احتمال حسن، لكنه لا يفيد ابن حزم لأنه لا يكتفى في الرضاع إلا بالتقام الثدي. لكن أجاب النووي بأنه عفي عن ذلك للحاجة.

وأما ابن حزم فاستدل بقصة سالم على جواز مس الأجنبي ثدي الأجنبية والتقام ثديها إذا أراد أن يرتضع منها مطلقا!!

انظر إلى من قال بأنها رخصة، ومن قال بأنها خصوصية، ثم من قال بجواز مس الأجنبي ثدي الأجنبية والتقام ثديها إذا أراد أن يرتضع منها مطلقا!!

فإذا جئنا وأنكرنا هذه "الأحاديث"، قالوا: منكر لـ "السنة النبوية"!!

فأية سنة هذه التي يكفر منكرها، وفيها جواز "التقام ثدي المرأة الأجنبية مطلقا"؟!

إن معاجم اللغة تقول إن الرضاعة معناها التقام الثدي: ففي لسان العرب ج٨ ص١٢٧ قال أَبو زيد "المرضعة التي تُرْضِع وثَدْيُها في فم ولدها، وعليه قوله: "تذهل كلّ مرضعة"، قال: وكلُّ مرضعة كلُّ أُم".

أقول للذين يؤمنون بأن "مرويات" رضاع الكبير، من "السنة النبوية" واجبة الاتباع: لقد خالفتم "السنة"، وعصيتم الرسول، بقولكم إن معنى الرضاع هو وصول اللبن إلى جوف الرضيع، بأية وسيلة.

إن وصول اللبن بأي وسيلة أخرى غير التقام الثدي يسمى شربا وليس رضاعا و"الحديث" يقول: "أرضعيه". وفي القاموس المحيط: ورضع ككتف امتص ثديها.

وفي المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية الجزء الأول: "رضع رضاعة امتص ثديها أو ضرعها ويقال رضع الثدي أو الضرع، رضع: إذا مص اللبن من الضرع.

وفي كتاب الغريب، لابن قتيبة ج٢ ص٤٥: "والرِضاع أَنْ يمتصَّ الصبي من الثدي فإذا فُصل اللبن من الثدي، فأُوجِره الصبي، أو أُدم له به, أو دِيفَ له في الدَواء، أو سُقِيهُ، أَو سُعِطَ به، لم يكن رَضاع".

وفي السؤال رقم ٤٧٧٢١، إلى اللجنة الدائمة للإفتاء بالسعودية: هل يجوز مص صدر المرأة عند الجماع؟! الجواب:

الحمد لله، للزوج أن يستمتع بزوجته بما يشاء وحتى لو رضع من ثديها فهو داخل في الاستمتاع المباح. ولا يقال بتأثير اللبن عليه، لأن رضاع الكبير غير مؤثر في التحريم، وإنما الرضاع المؤثر هو ما كان في الحولين".

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين: رضاع الكبير لا يؤثر؛ لأن الرضاع المؤثر ما كان خمس رضعات فأكثر في الحولين قبل الفطام، وأما رضاع الكبير فلا يؤثر وعلى هذا فلو قدِّر أن أحداً رضع من زوجته أو شرب من لبنها: فإنه لا يكون ابناً لها. [فتاوى إسلامية ٣/٣٣٨].

إذن فنحن أمام كارثة تتعلق بـ "المرجعيات الدينية"، التي تبيح قتل النفس بغير حق وكشف عورات النساء أمام الغرباء، استنادا إلى أخبار "آحاد"، ظنية الثبوت عن رسول الله، قامت عليها هذه "المرجعيات الدينية"!!

فكيف يجرؤ مسلم أن يبيح لزوجه إرضاع زملائها في العمل، أو أصدقائه، لتحل لها الخلوة بهم؟! قالوا: ليس هناك ما يحرم شرعا "إرضاع الكبير" لأن المرأة لن تكشف ثديها والرجل لن يباشر الرضاع بمص ثديها، وإنما ستعصر اللبن في كوب، ثم يشربه!!

ويرد الشيخ أبو إسحاق الحويني، وهو تلميذ الشيخ الألباني، ومحدث العصر، على مسألة شرب اللبن هذه فيقول في حديث له، منشور على الإنترنت: "هنا بعض العلماء قالوا إنها عصرت ثديها في "كوباية" وسالم شرب اللبن، ليه يا جماعة قلتم كده؟! طبعا فيه "روايات" كلها ضعيفة أنها كانت تعطيه اللبن في "كوباية"!!

طيب يا جماعة الخير يا أولي الألباب، المرأة عصرت صدرها، نزل اللبن في "كوباية"، أعطته الرجل من وراء حجاب، هل هذه الصورة يمكن أن تجعل سهلة تقول للنبي كيف أرضعه؟!!

أم أنها فهمت أنها ستباشر الرضاعة؟!! طبعا، ده ألف باء، لا يقال لمن شرب اللبن أنه رضع، لا لغة، ولا شرعا، ولا عرفا، وإلا يبقى كلنا بنرضع من البهايم!! تروح تشتري كيلوا لبن من البقال يبقى انت رضعت من الجموسة!!

الرضاع تعريفه التقام الثدي، ومنه قول العرب: "لئيمٌ راضع"، وهو الرجل البخيل الذي يذهب ليرضع من الشاة مباشرة حتى لا يسمع ضيوفه صوت اللبن وهو يحلب الشاة فيعلموا أن عنده لبن.

فلا يقال رضع إلا من باشر الثدي بفمه. علشان كده المرأة استعظمت وقالت إن له لحية!! أي استعظمت أن تكشف ثديها". انتهى كلام الشيخ الحويني.

فالشيخ الحويني مع القول بأن الرضاعة هي التقام الثدي، وأن ما ورد من "روايات" أن سهلة عصرت اللبن في "كوباية" كلها ضعيفة!!

ولكني أرى أن الإشكال في مسألة "إرضاع الكبير"، ليس بسبب فتوى بدخول وخروج سالم على سهلة فقد كان هناك كثير من الموالي في بيوت الصحابة يدخلون ويخرجون ونزلت الآيات القرآنية تنظم هذه العلاقات الاجتماعية، وتضع لها الضوابط الشرعية.

وإنما الإشكال هو استغلال أعداء الإسلام وأتباع الفرق الإسلامية المتخاصمة مواقف من عصر التنزيل، ثم العمل على تغيير ملامحها، لخدمة توجهاتهم السياسية والدينية المذهبية، ونشرها بين الناس عن طريق هذه "المنظومة الروائية" المنسوبة إلى رسول الله وصحبه الكرام!! فلقد عمد من لهم مصلحة في الإساءة إلى السيدة عائشة، إلى وضع "الروايات" التي تظهرها بمظهر المرأة غير المنضبطة شرعا والتي لا هم لها إلا التزين!!

إن السيدة عائشة هي الوحيدة التي اتهمت بحادثة الإفك، وهي الوحيدة التي نسبت إليها "روايات" إرضاع الكبير، وغير ذلك من "الروايات" التي تكشف فيها عن العلاقات الحميمة بينها وبين رسول الله، وقولهم إنها كانت تأمر بنات إخوتها بإرضاع من تحب أن يدخل عليها، وغير ذلك مما هو موجود في أصح كتب الحديث!!

لقد أراد واضعوا حديث "إرضاع الكبير" أن يجعلوا قضية أبي حذيفة قضية "غيرة" استنادا إلى قول رسول الله لسهلة: "ويذهب الذي في نفس أبي حذيفة"، ثم قولها بعد أن تمت عملية الرضاع: "فذهب الذي في نفس أبي حذيفة"!!

إن هناك كثيرا من الموالي كانوا يدخلون ويخرجون ولم يسجل التاريخ، ولا علم الحديث، أن الذي حدث لأبي حذيفة حدث لغيره، وإلا لتواترت هذه الفتوى أيضا وأصبحت حكماً شرعياً عاماً، لا خلاف عليه مطلقا!!

أما القول بأن الله تعالى أراد أن تكون هذه الواقعة حالة خاصة بسالم ليستنبط منها العلماء فتوى "إرضاع الكبير" عند الضرورة، فقول غير مسئول، لا يصدر عن مسلم يتقي الله ويخافه. فهل من المنطق أن يعالج رسول الله مشكلة المرأة التي ذهبت تشتكي إليه من "غيرة" زوجها، بسبب هذا الطفل الذي كبر وأصبح رجلا ذا لحية ويعيش معهما هل من المنطق أن يعالج هذه "الغيرة"، بأن يأمرها أن تكشف للرجل ثديها، ليرضع منه خمس رضعات مشبعات، وزوجها يراقب ما يحدث، وقد يستغرق الأمر زمنا في كل رضعة، إلى أن تتم الرضعة الخامسة؟!

هل مثل هذا الرجل الذي أكلته "الغيرة" إلى درجة أن ذهبت زوجه تشتكيه إلى رسول الله، يمكن أن تذهب "الغيرة" من صدره، كما تقول الرواية، بعد أن رأى هذا المشهد؟!

هل يمكن أن تصدر هذه الفتوى من رسول الرحمة، الخبير بأمراض القلوب؟! هل يمكن أن تكون أحكام الشريعة مخالفة لفطرة الإنسان، وكاشفة لعورات النساء، خاصة بعد أن بيّنا أن كلمة الرضاع لا يمكن أن تعني بأي حال من الأحوال إلا التقام الثدي؟!

ولكن من أين أتوا بأن فتوى "إرضاع الكبير" كانت من أجل إباحة الخلوة؟! جاءوا بها استنادا لحديث أيضا موضوع، وإن كان عندهم في أعلى درجات الصحة، يتهم السيدة عائشة بأنها كانت تختلي بالرجال بدعوى أنهم إخوانها من الرضاعة. فلقد دخل رسول الله على السيدة عائشة ورجل جالس معها فتغير وجهه!! فقالت: يا رسول الله إنه أخي من الرضاعة!! فقال: انظرن إخوانكن من الرضاعة، فإنما الرضاعة من المجاعة".

قال النووي في شرحه: قوله عليه السلام: "أنظرن إخوانكن" أي تأملن وتفكرن ما وقع من ذلك!! هل هو رضاع صحيح بشرطه من وقوعه في زمن الرضاعة؟! فإنما الرضاعة من المجاعة، وهو علة لوجوب النظر والتأمل.

و"المجاعة" مَفْعلة من الجوع، يعني أن الرضاعة التي تثبت بها الحرمة، وتحل بها الخلوة، هي حيث يكون الرضيع طفلا يسد اللبن جوعته، ولا يحتاج إلى طعام آخر والكبير لا يسد جوعه إلا الخبز فليس كل مرتضع لبن أم أخا لولدها". انتهى

إذن فلماذا لم يقبل رسول الله خلوة هذا الرجل بزوجه عائشة وهو أخوها من الرضاعة، كما ذكرت، في الوقت الذي يتضح فيه من كلامها أن رسول الله قد رخص من قبل الدخول على النساء بهذه الرضاعة؟!

والغريب أن هناك حديثا يقول: إن السيدة عائشة لم تأذن بالدخول عليها لعمها من الرضاعة، وسألت رسول الله فأذن لها أن يدخل عليها عمها، فقالت للرسول: إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل!!

فانظر إلى هذه الصورة التي يريدون أن يظهروا السيدة عائشة فيها:

"إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل"!!

إن كشف المرأة عن عورتها للرجل، ليحل له الدخول عليها، كلام في غاية الخطورة فالقرآن يشدد على غض البصر، وحفظ الفروج، ويؤكد على أن من أهم المناطق التي يجب أن تحفظ من النظر، ومن اللمس، منطقة الصدر والثديين. فكيف تكشف المرأة عن ثديها مع الملامسة، لرجل محرم عليها أصلا؟!!

لقد جاء القرآن يضع الحدود، والضوابط المنظمة لاختلاط الرجال بالنساء، ولأحكام دخول الموالي البيوت، فلم يكن سالم يحتاج إلى رخصة ليدخل ويخرج على سهلة وزوجها أبي حذيفة، وهذا ما يكشف عن افتراء هذه القصة، في سياق مسلسل الإساءة إلى السيدة عائشة، ووضعها في جانب، وسائر أمهات المؤمنين على الجانب الآخر!!

أما دعوى أن هذه المواقف كانت قبل نزول آية الحجاب، فدعوى باطلة، لا يدافع عنها إلا أنصار هذه الثقافة الإباحية، فادعاء العلم بأسباب نزول الآيات، وعلاقتها بمثل هذه المواقف، كادعاء العلم بعدد حبات الرمال في الصحراء!!

لقد أردت أن أبين في هذا الفصل، أن "المرجعيات الدينية" المذهبية، اجتهاد بشري وفهم مذهبي لآيات الذكر الحكيم، يخدم توجه أصحابها العقدي والتشريعي، بدعوى أنها حملت "السنة النبوية" المبينة للقرآن!!

والآن يحق لكل إنسان أن يسأل: كيف يسمح مسلم لنفسه أن يرفع سلاح "إنكار السنة"، ويتهم الآخر بمعصية الرسول، ومخالفة سبيل المؤمنين، في الوقت الذي نجد فيه علماء الفرق والمذاهب المختلفة يتهم بعضهم بعضا بنفس الاتهامات؟!

إن إنكار "المرويات" المنسوبة إلى النبي، عليه السلام، ليس إنكارا للحديث النبوي ولا للسنة النبوية، وإنما هو إنكار لاجتهادات المحدثين والفقهاء، وعلماء الجرح والتعديل، كلٌّ حسب توجهه العقدي المذهبي، وهي مسألة لا علاقة لها بنصوص الدين الإلهي، الذي أمر الله تعالى باتباعه.

فهل يعقل أن يأمر الله تعالى الناس باتباع شريعة يأتيها الباطل، ثم يسند إلى علماء الفرق والمذاهب المختلفة مهمة استخراج الحق منها، كلٌ حسب مذهبه في الجرح والتعديل، والتصحيح والتضعيف؟!!

ثم من كان وراء تقسيم شريعة الله تعالى إلى جزأين: جزء يقيني الثبوت عن الله تعالى، مجمع على نصوصه كلها، بين كافة المذاهب المختلفة، وهو القرآن الحكيم.

وجزء ظني الثبوت، لا عن الله عز وجل، وإنما عن رسوله، مختلف عليه بين علماء الفرق والمذاهب المختلفة، وهو الذي اصطلح علماء السلف على تسميته بالمصدر الثاني للتشريع؟!!

وهل يمكن أن تسمح الدولة الإسلامية بـ "مرجعيات دينية" مختلفة، لكل إمامها ومنابر دعوتها، وأحكامها الفقهية الخاصة بها؟!!

الدولة الإسلامية و"المرجعية الدينية"

لقد ورث المسلمون، بعد عصر التدوين، مع كتاب الله، "مرجعيات دينية" متعددة، كلٌّ منهم حسب مذهبه الذي ولد فيه، والمؤسسة الدينية المذهبية التي تأهل فيها، ليكون عالما في "المذهب" الذي تنتمي إليه هذه المؤسسة، وليس عالم "دين"، الذي يستقي علمه من نصوص "الآية القرآنية" وتفاعلها مع منظومة العلوم والمعارف الكونية أو الاجتماعية أو الاقتصادية..، بأدوات وإمكانات عصره.

لذلك أقول: إن الذين ينادون بإنشاء أحزاب دينية، أو ذات مرجعية دينية، هؤلاء إذا حَكَموا البلاد فإنهم سيوظفون "مرجعياتهم الدينية"، لحساب توجهاتهم السياسية!! ويومها ستشتعل أزمة التخاصم المذهبي بين المسلمين، بل بينهم وبين الطوائف الأخرى وستعود البلاد إلى عصور الفتن والصراع المذهبي بين المذاهب المختلفة!!! ولقد كان على رأس هذا الصراع، الصراع على "الخلافة" و"نظام الحكم".

لقد اختلف علماء المسلمين اختلافا كبيرا حول نظام الحكم في الإسلام، وفي مقدمتهم علماء السنة والشيعة. فيرى أكثر أئمة "أهل السنة"، أن نظام الحكم في الإسلام، نظام "مدني"، يقوم على "الشورى"، في اختيار "خليفة" المسلمين. أما "الشيعة" فيروْن أن نظام الحكم في الإسلام مسألة "دينية"، تقوم على اختيار الله لمن يصلح لـ "إمامة" الأمة.

لقد كان الصراع حول "الخلافة"، و"الإمامة"، هو القاعدة التي قامت عليها، ما اصطلحوا على تسميته بنظرية "الإسلام السياسي"، والتي دُوّنت فيها كتب "السياسة الشرعية"، في القرنين الرابع والخامس الهجري.

وإذا كان "الشيعة" قد استندوا في حجية "الإمامة" إلى مسألة "عصمة الأئمة"، فإن "أهل السنة" استندوا في حجية "الخلافة" إلى مسألة "عدالة الصحابة"، هذه المسألة التي أوقعتهم في إشكالات العصمة التي أعطاها "الشيعة" أئمتهم. وأخطر هذه الإشكالات أن توظف نصوص "الآية القرآنية" لخدمة "الإسلام السياسي".

مثال ذلك، تفسير علماء الفرقتين لـ "أولي الأمر"، في قوله تعالى:

يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴿٥٩﴾ النساء

لقد فسر "الشيعة" أولي الأمر، بأنهم الأئمة المعصومون، ومن يخلفهم. أما "أهل السنة"، فقالوا إنهم الخلفاء الراشدون ومن يخلفهم من "أهل الحل والعقد"!!

فإذا ذهبنا إلى أرض الواقع، وجدنا أن الخلافة الراشدة، التي انتهت بقتل الخليفة الرابع عليّ بن أبي طالب [ت٤٠هـ] أو بتنازل الحسن بن عليّ، لم تدم أكثر من ثلاثين [٣٠] عاما تقريبا، ثم انقلبت بعد ذلك ملكاً عضوضا، حتى سقطت عام [١٣٤٢هـ] بسقوط الخلافة العثمانية. أما "الشيعة" فيروْن أن "الإمامة" ظلت قائمة بعد غياب الإمام الثاني عشر، عام [٢٥٥هـ] إلى يومنا هذا!!

والحقيقة أن الخلاف حول نظام الحكم في الإسلام، بين الفرق والمذاهب، كُتبت فيه المجلدات، ولكن الذي يهمني في هذا الفصل هو الإجابة عن هذا السؤال: هل حقا لم يعرف الإسلام "الدولة الدينية"، كما يدعي البعض؟!

ستكون إجابتي على هذا السؤال من خلال "المرجعية الإلهية" المعاصرة للناس كافة وهي نصوص "الآية القرآنية". ولن أدخل في تفاصيل نظام الحكم، وكيف تدار الدولة الإسلامية، فهذا الموضوع له دراساته المستقلة.

أقول: إن الدولة الإسلامية هي التي أغلب شعبها من المسلمين ويحكمها حاكم مسلم وتستقي مواد ومبادئ دستورها من نصوص "الآية القرآنية.

مظاهر الدولة الإسلامية ومقوماتها:

إن الدارس لنصوص "الآية القرآنية"، يعلم أنها جاءت تقيم أمة، ومجتمعا إسلاميا يكون منارة للهدى، ونموذجا للتقدم الحضاري، و"قوة مرهوبة" رادعة للظالمين المعتدين على حقوق وحريات الناس، فتدبر:

وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِۚ وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ ﴿١٤٣﴾ البقرة

إن الهدف من إعداد "القوة المرهوبة"، سواء أكانت عسكرية أم اقتصادية أم علمية... أن يكون للدولة مكانها على خريطة المنافسة العالمية.

إن الهدف من إعداد هذه "القوة المرهوبة"، ردع الظالمين المعتدين، إذا سولت لهم أنفسهم، الاعتداء على حريات وحرمات الآخرين، مهما كانت عقائدهم، فتدبر:

وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٦٠﴾ الأنفال

إن عدو الله وعدو المسلمين هم الذين يَسْعون في الأرض فسادا، لذلك كان من الضروري أن تكون للدولة الإسلامية "قوة مرهوبة" لوقف اعتداء هؤلاء، ونشر السلام في الأرض، وحماية حرية الاعتقاد.

لذلك عَقَّبَ الله تعالى على الآية السابقة بقوله:

وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٦١﴾ الأنفال

ويستحيل أن يجنحوا للسلم، والدولة الإسلامية ضعيفة ذليلة مهانة!!

وفي ما يلي بعض مقومات هذه الدولة الإسلامية:

١- القرآن دستورها:

تستقي الدولة الإسلامية مواد دستورها من نصوص "الآية القرآنية"، المتجددة العطاء على مر العصور، وفق إمكانات ومعارف وتحديات كل عصر، وما يستلهمه العلماء المتخصصون، في مجالات العلوم المختلفة، من عطاءات هذه "الآية".

إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾ النساء

وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴿٤٩﴾ المائدة

أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿١١٤﴾ الأنعام

الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ﴿١﴾ الحج

أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحۡمَةً وَذِكۡرَىٰ لِقَوۡمٍ يُؤۡمِنُونَ ﴿٥١﴾ العنكبوت

نعم ألا يكفي الناس أن تكون هذه "الآية القرآنية" رحمة وذكرى لهم ودستورا لحياتهم؟! كيف لا، وهي البرهان الوحيد، الذي لا يملكون غيره، لإثبات صدق "نبوة" رسول الله محمد، عليه السلام، بل وجميع الأنبياء والرسل السابقين.

٢- القيم الإيمانية نسيجها:

إن القيم الإيمانية هدف رئيس أمام الدولة الإسلامية، وأجهزتها الحكومية.

إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ﴿٥٨﴾ النساء

إن على الدولة الإسلامية أن تحافظ على هذه القيم، وتضعها نصب أعينها.

وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥ ۖ وَلَا تَعۡدُ عَيۡنَاكَ عَنۡهُمۡ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ۖ وَلَا تُطِعۡ مَنۡ أَغۡفَلۡنَا قَلۡبَهُۥ عَن ذِكۡرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمۡرُهُۥ فُرُطٗا ﴿٢٨﴾ الكهف

٣- الحق والعدل ميزانها:

إن الدولة الإسلامية ميزانها الحق والعدل، فهذه هي الصبغة المميزة لها ولكل أفرادها. ومنشأ هذا، أن دستورها قائم على "مرجعية إلهية"، فتدبر.

إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِ ۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾ النحل

في الدولة الإسلامية، يقف أفراد الشعب جميعا أمام ميزان "الحق والعدل"، دون اعتبار لروابط أسرية، أو لمصالح شخصية، أو مادية، فتدبر:

يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ أَن تَعۡدِلُواْۚ وَإِن تَلۡوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا ﴿١٣٥﴾ النساء

فهل يمكن لدولة هذا دستورها، أن تتخلف عن ركب الحضارة، أو أن تعرف ظلما أو استبدادا سياسيا في حياتها؟!

٤- الشورى حياتها:

إن مؤسسات الدولة الإسلامية كلها، تقوم على مبدأ "الشورى"، فتدبر:

وَٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمۡ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴿٣٨﴾ الشورى

فالآية تتحدث عن "منظومة إيمانية" يعيش داخلها المؤمنون، يقيمون حياتهم على أساس من الشورى. ونلاحظ أن "الشورى" جاءت هنا في سياق الاستجابة لله، وإقامة الصلاة، وذلك لبيان مدى أهميتها. ولقد أمر الله تعالى رسوله أن يضرب المثل في تطبيق مبدأ "الشورى" بصفته حاكم الدولة.

فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَۖ فَٱعۡفُ عَنۡهُمۡ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِۖ فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾ آل عمران

وليس معنى قوله تعالى: "فإذا عزمت فتوكل على الله"، أن لا يأخذ الرسول بمشورة الناس بعد عرضها عليه، لأن ذلك يتعارض مع السياق التي جاءت فيه، وهو سياق الرحمة والعفو والاستغفار، وإنما عليه أن يضع الآراء والخبرات العلمية التي عُرضت عليه في الاعتبار، عند اتخاذ القرار.

والذي يجب بيانه هنا أن مجلس الشورى، مؤسسة علمية مستقلة، أعضاؤها هم نخبة النخبة، يحملون أعلى الدرجات، في التخصصات العلمية المختلفة.

٥- صلاة الجمعة، مؤتمرها الشعبي الأسبوعي:

يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٩﴾

فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾ وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا ۚ قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ ۚ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿١١﴾ الجمعة

إن صلاة الجمعة، التي وردت سورة باسمها، ليست عبادة فردية، وإنما هي عبادة جماعية، لها أهداف سياسية واجتماعية وثقافية..، تخاطب الناس بلغة العصر، ولها دور مهم في توعيتهم، في إطار مقاصد الشريعة العامة، فتدبر.

ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾ الحج

ٱتْلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۗ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴿٤٥﴾ العنكبوت

٦- العقوبات صمام أمنها، فتدبر:

وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾ فَمَن تَابَ مِنۢ بَعْدِ ظُلْمِهِۦ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٩﴾ المائدة

إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِي ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ المائدة

ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾ النور

٧- القتال ردعا للمفسدين في الأرض:

إن الأصل في هذا الوجود البشري، أن يعيش الناس في سلام دائم، مع أنفسهم ومع الآخرين، وأن يحذروا خطوات الشيطان، الذي يعمل جاهدا على إفساد معيشتهم الآمنة.

ولقد جاء القرآن ببيان هذه الحقيقة، فقال مخاطبا المؤمنين، فتدبر:

يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ﴿٢٠٨﴾ البقرة

إن ربط تحذير الله المؤمنين من خطوات الشيطان بموضوع "السلام"، دليل على وجوب العمل على تجنب أية عقبة تقف أمام تفعيل منظومة السلام النفسي والاجتماعي بين الناس. وعلى هذا الأساس لم يأمر الله تعالى المؤمنين بالقتال، إلا لمنع أعداء "الإسلام"، أعداء السلام، من التعدي على حرمات وحريات الناس، وهذا ما جاءت تبينه أول آية تحدثت عن الأمر بالقتال في القرآن، فتدبر.

وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ﴿١٩٠﴾

فإذا نظرنا إلى السياق الذي وردت فيه هذه الآية، علمنا أن سبب ورودها فيه، هو محاولة أعداء "الإسلام" صد المسلمين عن أداء مناسك الحج والعمرة، فقد سبق هذه الآية مباشرة الحديث عن الحج:

يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَهِلَّةِۖ قُلۡ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلۡحَجِّۗ وَلَيۡسَ ٱلۡبِرُّ بِأَن تَأۡتُواْ ٱلۡبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ وَأۡتُواْ ٱلۡبُيُوتَ مِنۡ أَبۡوَٰبِهَاۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴿١٨٩﴾ البقرة

ثم يُفهم من سياق الآية بعدها أن أعداء الإسلام أرادوا صد المسلمين عن أداء مناسكهم، فأمر الله تعالى المسلمين أن يصدوا هذا الاعتداء، وأن يُخرجوا المعتدين من أي مكان استولوا عليه. فقال تعالى بعدها:

وَٱقۡتُلُوهُمۡ حَيۡثُ ثَقِفۡتُمُوهُمۡ وَأَخۡرِجُوهُم مِّنۡ حَيۡثُ أَخۡرَجُوكُمۡۚ وَٱلۡفِتۡنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلۡقَتۡلِۚ وَلَا تُقَٰتِلُوهُمۡ عِندَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِيهِۖ فَإِن قَٰتَلُوكُمۡ فَٱقۡتُلُوهُمۡۗ كَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿١٩١﴾ البقرة

ثم تدبر قوله تعالى بعدها: فَإِنِ ٱنتَهَوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿١٩٢﴾ البقرة

أي أن قتال المعتدين ليس هدفا في ذاته، وإنما وسيلة رادعة تجعلهم يفكرون أكثر من مرة، قبل الاعتداء على حرمات الناس، وفتنتهم في دينهم، وفي معيشتهم الآمنة. فقال تعالى بعدها:

وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِۖ فَإِنِ ٱنتَهَوۡاْ فَلَا عُدۡوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩٣﴾

ولم يترك الله أمر القتال، دون بيان وجوب إقامة ميزان الحق العدل في القصاص فقال تعالى بعدها:

ٱلشَّهۡرُ ٱلۡحَرَامُ بِٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ وَٱلۡحُرُمَٰتُ قِصَاصٞۚ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴿١٩٤﴾

وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِۛ وَأَحۡسِنُوٓاْۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿١٩٥﴾

ثم عاد السياق يتحدث عن مناسك الحج وأحكامه. فماذا نفهم من ورود أول أمر بالقتال في هذا السياق، علما أنه لا توجد آية في القرآن تأمر المسلمين بالقتال، لسبب غير التعدي على حرمات الناس، مسلمين وغير مسلمين، ومنعهم من العيش في حياة آمنة وسلام عادل؟!

نفهم من ذلك، أنه لا صحة لما يُنسب إلى الإسلام أنه انتشر بالسيف، ولا أن هناك آية نسخت كل الآيات التي حصرت القتال في الحرب الدفاعية، اسمها "آية السيف"!!!

أما أنصار الحرب الهجومية، فيقولون إن الإسلام انتشر بحد السيف، وعلى الناس أن تختار الإسلام وإلا قتلت!! وهؤلاء يستندون إلى بعض الآيات، منها:

قُل لِّلۡمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ سَتُدۡعَوۡنَ إِلَىٰ قَوۡمٍ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ فَإِن تُطِيعُواْ يُؤۡتِكُمُ ٱللَّهُ أَجۡرًا حَسَنٗاۖ وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ كَمَا تَوَلَّيۡتُم مِّن قَبۡلُ يُعَذِّبۡكُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا ﴿١٦﴾ الفتح

لقد فهموا جملة "أو يُسلمون" بمعنى أو يدخلون في الإسلام، ليصبح "المخلفون" أمام خيارين: إما أن يدخلوا في الإسلام، أو أن يقتلوا!!

ولكن المتدبر لسياق آيات الذكر الحكيم، يعلم أن كلمة "الإسلام"، و"السلام" و"السلم"..، كلها تشترك في معنى عام، وهو: "الخضوع والانقياد" لشريعة الله تعالى القائمة على "حرية الاعتقاد". فالذي يدخل في "الإسلام" باعتباره دينا إلهيا، ينقاد لأمر الله له والذي يدخل في "السلام" ينقاد لأمر الله له. والذي يحدد المعنى المراد هو السياق القرآني، ورد الآيات المتشابهات إلى المحكمات.

وباختصار، يمكننا الرد على الإشكالات التي أثارتها "المرجعيات الدينية" المذهبية حول أحكام القتال في الشريعة الإسلامية، في نقاط عدة:

أولا: عندما نريد أن نفهم معنى "أو يُسلمون" في السياق القرآني، نجد أمامنا آية محكمة تكفينا عناء البحث، لأنها تحسم محل النزاع من أساسه، وهي قوله تعالى:

لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٥٦﴾ البقرة

ومع وضوح معنى الآية بما يغني عن بيان، فإن "المرجعيات الدينية" المذهبية تفهم هذه الآية على النحو التالي: إن قوله تعالى: "لا إكراه في الدين"، يعني: لا إكراه على دخول الدين، ولكن إذا دخل المرء في الدين، وأراد أن يخرج منه، يقتل**!!**

وهذا الفهم تعد على الفهم الواعي للسياق القرآني، فالعقوبات في الإسلام، شريعة إلهية تقوم على "القصاص" العادل، وفي مقدمتها قتل النفس، التي حرم الله إلا بالحق. فمن دخل في الإسلام، ثم أفسد في الأرض، فقد حارب الله ورسوله، لأنه تعدى على شريعة الله تعالى، التي أرسل بها رسوله محمدا، عليه السلام، ليخرج الناس من الظلمات إلى النور. وعقوبة هذا الإفساد تتوقف على طبيعته، فيعاقب المرء على قدر ما أفسد.

إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٌ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ المائدة

فإذا تدبرنا الآية التي سبقتها، وجدناها تضع القانون العام، الذي يحفظ حرمة الدماء منذ أن خلق الله تعالى هذا الوجود البشري، وإلى يوم الدين، فتدبر.

مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفۡسَۢا بِغَيۡرِ نَفۡسٍ أَوۡ فَسَادٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنۡ أَحۡيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحۡيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًاۚ وَلَقَدۡ جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنۡهُم بَعۡدَ ذَٰلِكَ فِي ٱلۡأَرۡضِ لَمُسۡرِفُونَ ﴿٣٢﴾ المائدة

إن عقوبة القتل، تقوم على قاعدة "النفس بالنفس"، أما عند "المرجعيات "المذهبية" فتقتل النفس إذا لم يقبل صاحبها الدخول في الإسلام، أو إذا خرج منه، أو إذا زنى...**!!**

إن قوله تعالى: "تُقَـٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ"، لا يمكن أن يُفهم بمعنى تُقاتلونهم أو يدخلون في الإسلام، وإنما يُفهم بمعنى "تُقاتلونهم، أو يُسالمونكم"، استنادا إلى قاعدة "لا إكراه في الدين"، وهذا ما جاءت منظومة من الآيات تؤكده، وتبينه:

- يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَـٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ ۚ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿٩٤﴾ النساء

تدبر قوله تعالى: "وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَـٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا"

- إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَـٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَـٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَـٰتِلُواْ قَوْمَهُمْ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَـٰتَلُوكُمْ ۚ فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَـٰتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْاْ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً ﴿٩٠﴾ النساء

تدبر قوله تعالى: "فَلَمْ يُقَـٰتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْاْ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ"

- سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُواْ قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُواْ فِيهَا ۚ فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوٓاْ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ وَيَكُفُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ۚ وَأُوْلَـٰٓئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنًا مُّبِينًا ﴿٩١﴾ النساء

تدبر قوله تعالى: "فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوٓاْ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ"

- وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٦١﴾ الأنفال

ثانيا: في شريعة "المرجعيات الدينية" المذهبية، إذا قتل مسلم أخاه المسلم، عن عمد ومع سبق الإصرار والترصد، فإنه يبقى مؤمنا، استنادا لقول الله تعالى:

وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ الحجرات

والحقيقة أن هذه الآية لا تتحدث عن معركة دموية بين طائفتين، تريد كل طائفة إبادة الأخرى، وقد تستمر المعركة أياما أو شهورا، مع سبق الإصرار والترصد!!

إن هذا الفهم مرفوض شرعا، لوجود قاعدة قرآنية حاكمة لهذه المسألة تقول:

وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟ ۚ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَـٰقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٩٢﴾ النساء

فكيف يبقى المؤمن على إيمانه، إذا تعمد القتل، مع سبق الإصرار والترصد، والله تعالى يقول بعدها:

وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَـٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾

إن سياق الآية [٩] من سورة الحجرات، لا يتحدث عن "قتل" تُسفك فيه الدماء، وإنما عن "اقتتال" تتنازع فيه الطائفتان، وتتشابك بالأيدي، وتتضارب، كما في قوله تعالى:

وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَـٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَـٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ۖ فَٱسْتَغَـٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ۖ قَالَ هَـٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَـٰنِ ۖ إِنَّهُۥ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ القصص

فـ "الاقتتال" الذي في قوله تعالى: "اقتتلوا"، هو نفسه الذي في قوله تعالى هنا "يقتتلان"، أي يتنازعان ويتعاركان بالأيدي عراكا شديدا، وهو المعبر عنه بـ "التقاتل" على طريق الاستعارة، بدليل أن موسى عليه السلام كان يستخدم أيضا اليد لفض هذا "الاقتتال"، والذي عبر عنه السياق بكلمة "الوكز" أي الضرب باليد بجمع أصابعها.

نعم، قد يتحول هذا "الاقتتال"، بعد أن يقوم الشيطان بدوره المعهود، إلى "قتل"، ولكنه سيكون قتلا خطأً، لا عن عمد وترصد، أو قتلا عن عمد وترصد، وفي هذه الحالة سيدخل من فَعَلَ ذلك في أحكام سورة النساء.

لذلك كان على الدولة الإسلامية، بجهاز أمنها القومي، أن تتدخل على وجه السرعة لفض هذا "التقاتل"، وأن تصلح بين الطائفتين، قبل أن يتحول "الاقتتال" إلى "قتال".

فإذا أصرت الطائفة الباغية على الاستمرار في التقاتل، فإن على الدولة أن توقفها عند حدها، ولكن عليها أيضا أن تَحْذَر من أن تُسفك الدماء وهي تقوم بهذه المهمة.

فإن فاءت الطائفة الباغية: "فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْ"

فقوله تعالى: "فإن فاءت"، يعني أن "الاقتتال" لم يكن دمويا، تستخدم فيها الأسلحة البيضاء أو الأسلحة النارية، ذلك أن المؤمنين لا يخرجون أصلا في مثل هذا "الاقتتال" بهذه الأسلحة، لعلمهم بخطرها في مثل هذه المواقف. وهذا ما جاءت الآية التالية تؤكده وتذكر المؤمنين به:

إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ﴿١٠﴾ الحجرات

ثالثا: إن القاعدة العامة التي قامت عليها "حرية الاعتقاد" في الإسلام، نفهمها من سياق الآيات التالية:

- يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ قُلۡ قِتَالٞ فِيهِ كَبِيرٞۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ وَإِخۡرَاجُ أَهۡلِهِۦ مِنۡهُ أَكۡبَرُ عِندَ ٱللَّهِۚ وَٱلۡفِتۡنَةُ أَكۡبَرُ مِنَ ٱلۡقَتۡلِۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ عَن دِينِكُمۡ إِنِ ٱسۡتَطَٰعُواْۚ وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾ البقرة

إن أعداء الإسلام، أعداء للسلام، لن يتوقفوا عن قتال المسلمين حتى يردوهم عن دينهم، هذا هو هدفهم الرئيس.

لذلك أمر الله المسلمين أن يقاتلوا المعتدين لرفع الظلم عن أنفسهم وعن المستضعفين والحفاظ على مبدأ "حرية الاعتقاد" بين الناس وعدم فتنتهم في الدين، فتدبر.

- أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمۡ ظُلِمُواْۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصۡرِهِمۡ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾

- ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُۗ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّهُدِّمَتۡ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٞ وَصَلَوَٰتٞ وَمَسَٰجِدُ يُذۡكَرُ فِيهَا ٱسۡمُ ٱللَّهِ كَثِيرٗاۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾ الحج

فلولا دفاع الدولة الإسلامية عن مبدأ "حرية الاعتقاد"، لاعتدى أعداء "السلام" على أماكن عبادة الملل والطوائف كلها!! ف "الصوامع"، هي أماكن العبادة المرتفعة للرهبان والمتعبدين، و"البِيع" هي معابد اليهود والنصارى.

لقد قدم الله تعالى ذكر أماكن عبادة الملل الأخرى على مساجد المسلمين لبيان ضرورة الحفاظ على الحرية الدينية لغير المسلمين، وعلى أماكن عبادتهم. بل إن الله تعالى أمر المؤمنين، بحسن جوار المخالفين لهم في الملة، وببرهم والقسط إليهم.

لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَـٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَـٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ الممتحنة

إن هذه الآية آية محكمة، وحكمها قائم إلى يوم الدين، وسياقها يتحدث عن نفسه. ولقد أكدت الآية التي تليها، أن القاعدة التي ينطلق منها القتال في الإسلام قاعدة دفاعية وليست هجومية.

إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَـٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَـٰرِكُمْ وَظَـٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿٩﴾ الممتحنة

رابعا: لقد جاء الإسلام ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، ومن هذه الظلمات التي كان يعيش الناس فيها في عصر الرسالة، ظلمات الأَسْر والرق، والعبودية لغير الله تعالى. لقد جاء الإسلام يجفف منابع الرق، وينظم مسألة الأَسْر، ويحذر أن يكون الأسر هدفا في ذاته، وإنما هو ثمرة كفاح وفق أساليب وفنون الحرب المتطورة، فتدبر.

مَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٧﴾ الأنفال

لقد جاءت أحكام القتال في الإسلام تُخير المسلمين بين أمرين: إما إطلاق سراح الأسرى, أو أخذ فدية مالية، أو بتبادل الأسرى.

فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ۚ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَـٰكِن لِّيَبْلُوَا۟ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ ۗ وَٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴿٤﴾ محمد

إن "اللقاء" يعني الخروج إلى معركة دفاعية، كما هي القاعدة المقررة سابقا. ونلاحظ أن قوله تعالى بعدها: "حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا" يُبيّن أن الهدف من قتال المعتدين ليس الحصول على مغانم وأسرى، لأن ذلك يفقد المسلمين قوتهم.

واستخدام السياق لمادة "ثخن" في الآيتين، يبين أن قتل العدو وإبادته ليس هدفا، وإنما الهدف هو إظهار "القوة المرهوبة"، التي يمكنها السيطرة على العدو، بأقل خسائر.

وفرق كبير بين أن يكون الهدف من المعركة هو السيطرة والغلبة، بإعداد القوة التي أمر الله المسلمين أن يتسلحوا بها، وبين أن يكون الهدف من الخروج هو إبادة الآخر!!

وهذا ما ألمح إليه قوله تعالى: "فشدُّوا الوثاق"، لأنه لو كان الهدف هو "القتل" ما كان هناك أسرى مطلوب إحكام شد وثاقهم!!

لقد جاءت الشريعة الإسلامية تضع الحدود التي تكفل للناس جميعا "حرية الاعتقاد" وخاصة أسرى الحرب. فأمر الله نبيه محمدا عليه السلام، أن يرغب الأسرى في الإسلام قبل أن يعودوا إلى قومهم، بعد أن فادوا أنفسهم بالمال، وأن يبين لهم ما في الإسلام من خير الدنيا، وحسن ثواب الآخرة، وأن الله تعالى سيغفر لهم، لأنه الغفور الرحيم.

يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّمَن فِىٓ أَيْدِيكُم مِّنَ ٱلْأَسْرَىٰٓ إِن يَعْلَمِ ٱللَّهُ فِى قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٧٠﴾ الأنفال

فهل يمكن بعد بيان هذه الحقائق الإيمانية، التي قامت عليها أحكام القتال، أن يتهم الإسلام بأنه يُكره الناس حتى يكونوا مسلمين؟! كيف وقد خاطب الله تعالى رسوله بقوله:

وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَـَٔامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾ يونس

إذن فمن أين جاءت شريعة "الجزية"، التي يُكره بسببها غير المسلم على الدخول في الإسلام، إن لم يدفعها، وإلا قُتل!!

خامسا: شريعة "الجزية" في الإسلام

لقد جاءت "آية الجزية" في سياق الحديث عن نقض فريق من المشركين والذين أوتوا الكتاب، العهود والمواثيق التي بينهم وبين المسلمين، فقال تعالى:

قَـٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَـٰبَ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَـٰغِرُونَ ﴿٢٩﴾

لقد خص الله تعالى في هذه الآية "الذين أتوا الكتاب" بالذكر، حتى لا يتوهموا أن انتسابهم إلى رسول من الرسل، أو إلى كتاب من الكتب، سيعفيهم من دفع هذه "الجزية".

ومجيء كلمة "الجزية" مُعرَّفة، يعني أن الناس وقت نزول القرآن كانوا يعرفونها ويعرفون أحكامها، وشروطها، وأنها "عقوبة" يفرضها المنتصر على المغلوب، الذليل دون امتناع منه أو نزاع، لقوله تعالى: "عن يد وهم صاغرون".

وفعلا لقد عرفت معظم الحضارات، قبل بعثة رسول الله الخاتم، هذه "الجزية"، وإن سمّوها بمسميات مختلفة.

فالتوقف عن قتال المعتدين من المشركين والذين أوتوا الكتاب، مرهون باستسلامهم ودفعهم "الجزية"، وهم أذلة، أي ويد المسلمين هي العليا، وإن على هؤلاء المعتدين أن يختاروا بين القتال أو دفع الجزية، وليس بين القتال أو الدخول في الإسلام.

أما إذا دخل هذا المعتدي الإسلام، في سياق هذا القتال، أو بعد وقوعه في الأسر فعلى المسلمين التوقف عن قتاله، أو فك أسره، بشرط التأكد أنه حقا تاب وأناب، ولن يعود إلى الاعتداء والتآمر على المسلمين، والتزم بأحكام الشريعة الإسلامية.

فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلۡأَشۡهُرُ ٱلۡحُرُمُ فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ وَخُذُوهُمۡ وَٱحۡصُرُوهُمۡ وَٱقۡعُدُواْ لَهُمۡ كُلَّ مَرۡصَدٖۚ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٥﴾ التوبة

فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِۗ وَنُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَـٰتِ لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ﴿١١﴾ التوبة

إنه لا علاقة لـ "الجزية" بالزكاة التي يدفعها المسلمون، ولا بالتعويض المادي الذي يدفعه أهل الكتاب نظير حماية الدولة إياهم، كما يدعي أنصار المذهبية، ذلك أن الدولة في الإسلام من واجباتها الرئيسة حماية جميع أفراد الشعب، دون تمييز بينهم.

فإذا ذهبنا إلى السياق القرآني، من أول سورة التوبة، وحتى آية "الجزية" [٢٩]، نجد أنه يتحدث عن نقض المشركين عهدهم، وعن موقف "الحكومة الإسلامية" من هذا النقض، حيث أذن الله تعالى لرسوله، وهو القائد العام، أن يعلن "براءته" من هذا العهد وإعطاء المشركين مهلة "أربعة أشهر" فإن لم يتوبوا، ويلتزموا بالعهود والمواثيق المبرمة بينهم وبين "الحكومة" [الآية ٢]، فليستعدوا للقتال [الآية ٥].

ولقد بيّن السياق بعد ذلك، أن الشرك عندما يتمكن من القلب، يفقده فطرته وطهارته وصفاءه الإيماني، فيصبح كالشيء النجس الذي يأنف الناس الاقتراب منه، فتدبر.

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡمُشۡرِكُونَ نَجَسٞ فَلَا يَقۡرَبُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ بَعۡدَ عَامِهِمۡ هَٰذَاۚ وَإِنۡ خِفۡتُمۡ عَيۡلَةٗ فَسَوۡفَ يُغۡنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦٓ إِن شَآءَۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴿٢٨﴾ التوبة

ثم جاءت آية "الجزية" في هذا السياق، بعد هذه الآية [٢٨]، وقبل الآية [٣٠] التالية:

وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِۖ ذَٰلِكَ قَوۡلُهُم بِأَفۡوَٰهِهِمۡۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبۡلُۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۚ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ﴿٣٠﴾ التوبة

نفهم من ذلك أن هناك علاقة بين "المشركين" و"الذين أوتوا الكتاب"، تتعلق بموضوع هذا السياق، ومما يؤكد ذلك قوله تعالى: "يُضَٰهِـُٔونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبۡلُ"، أي "المشركون"!!

إذن فذكر "الذين أوتوا الكتاب" في هذا السياق يُفهم منه، أن هناك تحالفا بينهم وبين المشركين للتآمر والاعتداء على المسلمين، وهذا ما جاء القرآن يبينه في أكثر من موضع وأطلق عليه لفظة "المظاهرة"، فتدبر.

إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ثُمَّ لَمۡ يَنقُصُوكُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَمۡ يُظَٰهِرُواْ عَلَيۡكُمۡ أَحَدٗا فَأَتِمُّوٓاْ إِلَيۡهِمۡ عَهۡدَهُمۡ إِلَىٰ مُدَّتِهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴿٤﴾ التوبة

فالذين ظلوا باقين على حرمة عهدهم، ولم يفرطوا في شيء مما عاهدوا المسلمين عليه، ولم يتآمروا مع طوائف ضد المسلمين، فهؤلاء عهودهم باقية، ولا "جزية" عليهم.

فحكمة تشريع "الجزية"، في ما أرى، أن هؤلاء المعتدين الناقضين عهودهم قد اعتادوا في كل مرة، الغدر والخيانة، ونكث الإيْمان، كما بين ذلك قوله تعالى:

كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُواْ عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُواْ فِيكُمْ إِلاًّ وَلَا ذِمَّةً ۚ يُرْضُونَكُم بِأَفْوَٰهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٨﴾ التوبة

لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلاًّ وَلَا ذِمَّةً ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُعْتَدُونَ ﴿١٠﴾ التوبة

أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ وَهَمُّواْ بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۚ أَتَخْشَوْنَهُمْ ۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣﴾ التوبة

ولقد بيّن القرآن أن "أهل الكتاب" كانوا يتآمرون مع المشركين ضد المسلمين، فتدبر:

وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُواْ خَيْرًا ۚ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ﴿٢٥﴾ وَأَنزَلَ ٱلَّذِينَ ظَٰهَرُوهُم مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا ﴿٢٦﴾ الأحزاب

لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴿١﴾ البينة

إن مظاهرة فريق من الذين أوتوا الكتاب المشركين، جعلتهم يتصفون بما اتصفوا به من عدم الإيمان بالله ولا باليوم الآخر، واستباحة ما حرم الله ورسوله، وعدم اتباعهم "دين الحق". و"دين الحق" هو: شريعة الله التي يُقام على أساسها دستور الدولة الإسلامية.

لذلك كان من حق المنتصر أن يفرض "عقوبة مالية" على المغلوب، تجعله يفكر كثيرا قبل الاعتداء على المسلمين. فهل بعد هذا يُتهم الإسلام بأنه انتشر بحد السيف؟!!

لقد قام الإسلام على قاعدة إيمانية راسخة، قطعية الثبوت والدلالة عن الله عز وجل تكفل حرية الاعتقاد لأي إنسان، مهما كان معتقده، وهي قوله تعالى:

لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ ۚ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٥٦﴾ البقرة

إن المسلم الرباني، الذي تربى على مائدة الفهم الواعي لكتاب الله، يعلم أنه لا يصح عزل آية من آيات الذكر الحكيم، عن منظومة الآيات المتكاملة المتعلقة بموضوعها.

وبحصر الآيات المتعلقة بالقتال، نعلم أنه لا يحل قتال أحد مهما كانت ملته، ومهما كانت ردته، ومهما ارتكب من معاص، إلا إذا رفع السلاح، وأفسد في الأرض.

أما الذين يُفتون بقتل المخالفين لهم في المذهب، أو أصحاب الأفكار الضالة، أو الإعلام المفسد..، فهؤلاء قد استندوا في ذلك، إلى "مرجعياتهم الدينية" المذهبية، التي أشرنا إليها في موضوعات هذا الكتاب.

إن هؤلاء لا يستطيعون مواجهة الحجة بالحجة، ولا الفكر بالفكر، ولا الكلمة بالكلمة فكان أيسر الطرق أن يُصفّوا المخالف جسديا، بعد أن فشلوا في إقناعه فكريا!!

إن الوسيلة الوحيدة، لنشر الدعوة الإسلامية، وللتعامل مع المخالفين لنا في الملة أو المذهب، هي الحوار العلمي الجاد، فتدبر:

فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٢٠﴾ آل عمران

فلم يقل الله لرسوله: فإن تولوا، عن الدخول في الإسلام، فاقتلهم!!!

إن معظم المسلمين لم يحسنوا فهم الماضي، ولا فهم الحاضر، ولا ما يحمله من "آية قرآنية"، جعلها الله حجة عليهم، وعلى العالمين، إلى يوم الدين. فكيف يكون لهم مستقبل، وقد فقدوا آلياته، وإمكاناته؟!

لقد تقدمت الدول الكبرى لأنها كانت تنظر دائما إلى المستقبل، وتؤمن أن الإنسان قادر على صنع الأفضل. أما المسلمون فقد آمنوا أنهم لا يستطيعون فهم نصوص "الآية القرآنية" إلا من خلال تراث أئمة مذاهبهم الدينية، فظلوا أسرى لهم، لا يستطيعون التقدم خطوة واحدة، دون إذن منهم!!

لقد سقطت الحضارة الإسلامية، بمدارسها وتحدياتها المختلفة، ولم يعد لها ذكر إلا في الكتب. وظهرت إشكالات وشبهات عقدية، وتشريعية، حول دار الإسلام ودار الكفر أو الحرب، كانت محل جدل وتنظير لمنظومة فقهية، أفسدت الصورة المشرقة، لنظام الحكم في الإسلام.

وانطلاقا من هذه المنظومة التاريخية الفقهية، وليس من قاعدة "الآية القرآنية"، خرج علينا من يقولون: إن الإسلام لا يعرف "الدولة الدينية"، لإرضاء من يخافون من حكم الإسلام وأهله، انطلاقا من تاريخ الإسلام السياسي المأسوي، وليس من فاعلية "الآية القرآنية" التي غُيّبت لصالح الحكم العضود، منذ أن تولى معاوية بن أبي سفيان الخلافة مرورا بخلفاء الدولة العباسية، وحتى سقوطها عام [١٣٤٢هـ].

حاكمية "الآية القرآنية"

لقد غاب فقه "الآية القرآنية" قرونا من الزمن، عن ساحة التقدم الحضاري، وعن المواجهة الفكرية للتحديات والشبهات التي تسيء للإسلام والمسلمين، بعد أن تمكن فقه التخاصم من قلوب علماء الفرق والمذاهب المختلفة، ومن مرجعيات أئمتهم الدينية.

لقد جاءت "الآية القرآنية" ليتفاعل فقه "النص القرآني"، مع العلوم والمعارف المتجددة وفق أدوات وإمكانات العصر. جاءت "الآية القرآنية" تقيم خير أمة أخرجت للناس، والتي من المفترض أن تكون على رأس الدول المتقدمة، لتتمكن من إقامة ميزان الحق والعدل.

ولم لا، وقد وصف الله تعالى "آيته القرآنية"، بـ "الروح"، لبيان أن نصوصها، تحمل في ذاتها الطاقة المولدة للنور الهادي إلى صراطه المستقيم؟! هذا "الروح" الذي جاءت سورة الشورى تبينه في آيتين، فتدبر:

وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ ﴿٧﴾ الشورى

وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ الشورى

تدبر قوله تعالى: "وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا"، أي جعلنا الكتاب نورا، وجعلنا "الروح" نورا.

إن "الروح"، هو الطاقة التي تستمد منها وظائف الأعضاء فاعليتها، والتي بدونها تتوقف الأعضاء عن العمل، وعلى رأسها القلب. ولما كان القلب هو مستودع هذه الطاقة، خصه الله تعالى بتلقي نور "الآية القرآنية":

قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٩٧﴾ البقرة

لذلك كان من إحكام "النص القرآني"، وبديع بيانه، أن وصف الله تعالى جبريل، عليه السلام، بـ "الروح" ، فتدبر:

وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ الشعراء

﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ النحل

بل إن الله تعالى عندما دعا، غير المسلمين، إلى فهم حقيقة "الإسلام"، بيّن لهم مدى حاجة القلوب إلى هذا "الروح"، وإلى نور هذه "الآية القرآنية"، بعد أن وصلت البشرية في عصر الرسالة الخاتمة، إلى مرحلة النضوج الفكري، فتدبر:

﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ ۚ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾﴾ المائدة

والسؤال: لماذا إذن، مع كل هذه الصفات التي تميزت بها "الآية القرآنية"، لم تستطع أن تعيد للمسلمين خيريتهم، وعزتهم، وتمسكهم بما كان عليه رسول الله وصحبه الكرام أمة واحدة؟!

والجواب: لأن "الآية القرآنية" لا تعمل في فراغ، وإنما بتفعيل المسلمين نصوصها في واقع حياتهم. فبعد أن تفرق المسلمون إلى فرق ومذاهب متخاصمة، وراحوا يتبعون "مرجعياتهم المذهبية"، فقدوا روح "الآية" ونورها!!

إننا لا يمكن أن نرى مستقبلنا، إلا من خلال حاضرنا، وإذا كان حاضرنا يشهد بتفرق المسلمين وتخاصمهم، وعدم تفعيلهم نصوص "الآية القرآنية"، فلا شك أن مستقبلهم سيكون من جنس حاضرهم، إلا إذا عادوا، وتمسكوا بما كان عليه رسول الله وصحبه الكرام، أمة واحدة، وشريعة إلهية واحدة.

لقد طلب المكذبون من رسول الله "آيات حسية"، كالتي سمعوا عنها في الرسالات السابقة. إنهم لم يقفوا على حكمة أن يكون كتاب الله الخاتم، "آية قرآنية"، لذلك قالوا:

﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾﴾

فانظر، وتدبر، ماذا كان جواب الله تعالى عليهم:

أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ العنكبوت

تدبر قوله تعالى: "أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ"، ثم قوله تعالى بعدها: "يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ"، وما تحمله هذه الجمل من برهان، على حجية هذه "الآية القرآنية" على العالمين.

فلماذا مع كل هذه البراهين الساطعة، لم نر مشروعا فكريا، يأخذ بأيدي المسلمين إلى طريق الوحدة، طريق الأمة الواحدة، التي مرجعيتها نصوص "الآية القرآنية"؟! الجواب: لأنهم فضلوا الحياة مع معارف، وفكر وثقافة الماضي، يستقون منه شريعتهم المذهبية التي يريدون أن يرضى الناس بها!!

إن "الشريعة الإسلامية" دستور عام، يجمع المواد والمبادئ، الواجب على الدولة الإسلامية، حكومة وشعبا، الالتزام بها. إنها ليست، كما يدعي البعض، "مرجعيات دينية" مذهبية متعددة، بدعوى أن في ذلك رحمة بالناس!! فأية رحمة هذه التي فرقت الأمة ومزقتها، وأضاعت وحدتها وخيريتها، والله تعالى يقول:

ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ الجاثية

لقد جاءت هذه الآية، في سياق الحديث عن بني إسرائيل، وكيف أنهم لم يُحكّموا "شريعة الله"، في حياتهم، فحذر الله تعالى رسوله محمدا، عليه السلام، من اتباع أهواء هؤلاء، وأن عليه أن يتبع الشريعة الخاتمة التي أنزلها عليه.

فهل لا يعلم علماء الفرق والمذاهب المختلفة، أن الإسلام نظام حياة متكامل، يستقي مواد دستوره من نصوص "الآية القرآنية"؟! فتدبر:

وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾ المائدة

تدبر ورود قوله تعالى: "لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا"، بعد الأمر بـ "الحكم بما أنزل الله"، والذي يُفهم منه، أن لكل أمة شريعتها الحاكمة لنظام حياتها. وتدبر أيضا:

شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ كَبُرَ عَلَى ٱلۡمُشۡرِكِينَ مَا تَدۡعُوهُمۡ إِلَيۡهِۚ ٱللَّهُ يَجۡتَبِيٓ إِلَيۡهِ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِيٓ إِلَيۡهِ مَن يُنِيبُ ﴿١٣﴾ الشورى

تدبر قوله تعالى: "أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ".

فلماذا، مع كل هذه البراهين الساطعة، لم نر مشروعا فكريا، يأخذ بأيدي المسلمين إلى طريق الوحدة، طريق الأمة الواحدة؟!

والجواب: أن أنصار المذهبية، وضعوا "الآية القرآنية"، و"الرواية البشرية"، في دائرة الدين واجب الاتباع، وأوهموا أتباعهم بوجود علاقة تلازم بين "الآية" و"الرواية"، بدعوى أن "الرواية" يمكنها أن تنسخ "الآية"، و"الآية" يمكنها أن تنسخ الرواية"!!

فكيف يُسمح لهذه "المرجعيات الدينية"، التي تتخذ "الرواية" مصدرا تشريعيا تحل من خلاله وتحرم، بغير إذن من الله تعالى، كيف يسمح لها أن تحكم البلاد والعباد، بدعوى تمسكهم بمصادر التشريع الرئيسة، الكتاب والسنة؟!

لقد حسم الله تعالى هذه القضية وبيّن، أن "المرجعية الدينية"، التي دينها "الإسلام" مرجعية إلهية واحدة، هي كتاب الله تعالى، فتدبر:

وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرُۢ بَصِيرٞ ﴿٣١﴾ فاطر

ولو كان هناك وحي ثاني، أمر رسول الله صحبه الكرام باتباعه بعد وفاته، باعتباره مصدرا ثانيا للتشريع، لذكر الله تعالى للناس ذلك، ولما حصر نصوص "الشريعة الإلهية" في "وحي الكتاب"، ولما بيّن أن المسلمين سيرثون كتابا واحدا، هو القرآن الحكيم، فتدبر قوله تعالى بعدها:

ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ فاطر

تدبر قوله تعالى: "ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَا"، فماذا يعني أن يصطفي الله تعالى عبادا له، لحمل هذا الكتاب، وتوريثه الأجيال، إلى يوم الدين؟!

إن الذين اصطفاهم الله لتحمل مسئولية تفعيل نصوص "آيته القرآنية" في حياتهم، لا يمكنهم تحقيق ذلك دون قيادة، ودون دستور تُستقى مواده من هذه النصوص، ودون حكومة تضم النخبة من العلماء المتخصصين في مجالات العلوم المختلفة، وهم أعضاء مجلس الشورى.

إن أعضاء مجلس الشورى في الدولة الإسلامية هم الذين يعلمون قدر "الآية القرآنية" ودورها في إخراج الناس من الظلمات إلى النور، وفي إقامة مجتمع الحق والعدل مجتمع الحرية والديمقراطية.

هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَٰتٍ بَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ بِكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٩﴾ الحديد

إن أعضاء مجلس الشورى هم العلماء، بتخصصاتهم العلمية المختلفة، الذين يخشون ربهم، في تخصصاتهم العلمية المختلفة.

تدبر الآيات التالية، وانظر موضع كلمة "العلماء" في سياقها.

أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ۚ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٢٨﴾ فاطر

إن قوله تعالى، "ألم تر"، خطاب للنبي، عليه السلام، بصفته ولي أمر المسلمين وقائد دولتهم، والذي يجب أن يكون عالما بدلائل الوحدانية، في الآفاق والأنفس. وهو خطاب أيضا لحكومته، ولشعبه، أن يتصفوا بالصفات نفسها.

انظر إلى التخصصات العلمية الدقيقة، التي حملتها هذه الآية، وغيرها من كثير من الآيات الدالة على الوحدانية، لتعلم أن الله تعالى يريد من الناس كافة، ومن المؤمنين خاصة، أن يكونوا على درجة من العلم، تكشف لهم ما في الكون من دلائل الوحدانية التي لا تحصى، فيسجدوا لله تعالى خاشعين. لذلك عقب بقوله تعالى:

إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ ﴿٢٩﴾ لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٣٠﴾ فاطر

إن تفعيل آليات عمل القلب، من تدبر وتفكر وتعقل ونظر...، للوقوف على التناغم القائم بين آيات الآفاق والأنفس، وآيات الذكر الحكيم، هو الطريق الموصل إلى إثبات حجية "الآية القرآنية" على العالمين. لذلك كانت إدارة شئون الدولة في الإسلام، مسئولية "النخبة" من العلماء، الذين يعلمون جيدا ما تعنيه حجية "الآية القرآنية" على العالمين.

لقد ورث المسلمون "الآية القرآنية" لا ليجعلوها تميمة، أو بركة، أو وصفة علاجية... وإنما لتفعيلها في حياتهم، واستنباط دستور إدارة "الدولة الحديثة"، الذي يقوم عليه مستقبلهم الحضارى، بعد أن اضطربت الرؤى، والنظريات، في إدارة أزمة الضمير والشفافية، والأخلاق.

لذلك، فعندما تكون نصوص "الآية القرآنية" هي المرجعية الحاكمة، التي تُستقى منها مواد الدستور، فإننا نضمن بذلك سلامة القوانين، والمبادئ، التي ستحكم البلاد والعباد.

وكيف لا، والله تعالى يقول:

أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٢٢﴾ الأنعام

لقد جعل الله تعالى الإنسان خليفة في الأرض، يتحرك مع تحرك وتطور الحضارات مخلفا تراكما معرفيا يحمل تاريخه وتجاربه، فهل يعقل أن يترك الإنسان ما وصل إليه عصره، من علوم، ومعارف، وإمكانات..، ثم يذهب إلى الماضي، يستقي من مرجعياته ومعارفه نظام حياته!!

إن "الآية القرآنية" لا تختص بإدراك عصر معين، كما كانت "الآيات الحسية" الخاصة بالرسل السابقين، كعصا موسى، وناقة صالح..، وإنما آيات تتلى على الناس فتدركها القلوب الحية، بآليات التدبر والتعقل والتفكر، على مر العصور، وإلى يوم الدين.

وإن ما يكفي لإقناع علماء الفرق والمذاهب المختلفة، أن يقفوا صفا واحدا، ساجدين خاشعين، أمام هذه "الآية القرآنية"، لتكون هي الحاكمة على مرجعياتهم كافة..، ما يلي:

– إيمانهم أنهم لا يملكون برهانا على صدق "نبوة" محمد، عليه السلام، غير هذه "الآية القرآنية".

– حفظ الله تعالى نصوصها، دون غيرها من نصوص مرجعياتهم المذهبية.

– حفظ المعارف التي تتفاعل مع "الكلمة القرآنية"، على مر العصور، حيث تظهر وتتجلى حقائق الألفاظ المدخرة لكل عصر.

– حفظ الأصول والقواعد، واجبة الاتباع، لكيفيات الأداء العملي لما أجملته نصوص "الآية القرآنية" من أحكام، وذلك عبر "منظومة التواصل المعرفي".

وإذا كانت مشيئة الله تعالى قد اقتضت أن تكون رسالته الخاتمة، "آية قرآنية" قد بيّنا جانبا من خصائصها، فلماذا هجرها المسلمون، ولم يُفعّلوها في حياتهم، وقدموا للناس دين مذاهبهم المتخاصمة، على أنه الإسلام، فأساءوا إلى الإسلام، وإلى أنفسهم؟!

لذلك كان من الطبيعي أن يتخوف العالم أجمع من اقتراب الإسلاميين، أو صعودهم إلى دائرة الحكم، وهذا العالم مُحق في ذلك تماما، ولكن لماذا؟!

لأن هذا "الإسلام" الذي يعرضه أتباع المرجعيات الدينية المذهبية على الناس، ليس هو الدين الذي ارتضاه الله تعالى لهم، وإنما هو فهم أئمة السلف لهذا الدين، بعد أن تفرق المسلمون إلى فرق ومذاهب مختلفة، وأصبح لكل فرقة مرجعيتها، التي تستقي منها نصوص "السنة النبوية" حسب شروط أئمتها في التصحيح والتضعيف، والجرح والتعديل.

إن هذا العالم محق في تخوفه من الإسلاميين، لأن ما يقدمه كثير منهم يحمل في الحقيقة ما يخوّف المسلمين أنفسهم قبل غيرهم!! والمصيبة في ذلك، أنهم يرفعون جميعا راية التمسك بـ "الكتاب والسنة". أما "الكتاب"، فلا إشكال، ولا خلاف حول حجيته، بين طوائف المسلمين كافة. ولا يحمل مطلقا ما يخوف أو يزعج أحدا من العالمين، كما بيّنا في الفصل السابق.

فإذا ذهبنا إلى ما اصطلحوا على تسميته بـ "السنة" وجدنا قنابل موقوتة، تنتظر الوقت المناسب للتفجير!! وكلها إما "روايات" موضوعة، وإما فتاوى ولدت تحت رعاية "أزمة التخاصم والتكفير"، التي ظهرت بعد أحداث "الفتن الكبرى"!! وللأسف الشديد فأن معظم هذا "التراث الديني"، قد أخذ قدسيته في قلوب أتباع الفرق والمذاهب المختلفة، وأصبح مادة إعلامية تنشر على العالم أجمع، عبر منابر الإعلام المختلفة!!

فكيف تُحكم البلاد بـ "مرجعية دينية" من هذه المرجعيات، التي ولدت جميعها في ظل أزمة "التخاصم والتكفير"، وتحت رعاية "الملك العضود"، في عصور الاستبداد السياسي وانتهاك الأعراض، وسفك الدماء، باسم "الحق الإلهي"؟!!

مجمل القول

اليوم، وبعد أن أصبح العالم قرية واحدة، بفضل هذه الشبكة العنكبوتية العالمية، ومن منطلق "الآية القرآنية" التي جعلها الله تعالى حجة على العالمين، إلى يوم الدين، فإن العالم في أشد الحاجة إلى فقه قرآني، يتفاعل مع المستجدات والتحديات العالمية. فقه قرآني، يقدم للناس رؤية حضارية، تحقق لهم أمنهم، وحريتهم، وسعادتهم.

لذلك لا مفر من دعوة المسلمين كافة، إلى إعادة قراءة القرآن، لا بصفته كتابا إلهيا فقط وإنما بصفته "آية قرآنية"، حملها هذا الكتاب اليوم، تشهد شهادة علمية، أنه "لا إله إلا الله" وأن "محمدا رسول الله"، وأنه لا "مرجعية دينية" تستقى منها "الشريعة الإسلامية" واجبة الاتباع، غير نصوص هذه "الآية القرآنية".

ولقد جاءت هذه السلسلة من الدراسات، "نحو تأصيل الفكر الإسلامي"، لتصل إلى هذه النتيجة، وتدعو المسلمين كافة، إلى خلع ثوب المذهبية، والنهوض والارتقاء إلى مستوى الفهم الواعي لحكمة حفظ الله تعالى كتابه الحكيم، وجعله "آية قرآنية" تتحرك مع الزمان والمكان، عبر العصور، تقيم الحجة على المعاصرين لها.

إن إسلامنا يجب أن يقوم على فهم واع لمكانة "الآية القرآنية"، وفاعليتها، وما تحمله من قيم حضارية للعالمين. لذلك كان علينا أن نعيد قراءة القرآن، قراءة إيمانية علمية حضارية معاصرة، نثبت فيها للعالم أجمع، أن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم. قراءة تسهم في حل مشكلات الحياة وتواجه التحديات العالمية، بفقه قرآني:

– يتفاعل مع أحداث العصر، ويقيم موازين الحق والعدل بين الناس.

– يضمن السلامة والنجاح والرقي والتقدم لأي نظام يقوم عليه، في أي عصر، وفي أي مكان.

– يُثبت للعالم أجمع، أن هذا القرآن، هو البرهان الوحيد، على صدق "نبوة" محمد وعلى أنه "آيته" الدالة على صدق بلاغه عن الله تعالى.

– يُظهر للعالم أجمع، فاعلية نصوص هذه "الآية القرآنية" بلغة علمية معاصرة، تبين قوامته على المناهج والنظم الوضعية.

– يعيد للأمة الإسلامية خيريتها، وكرامتها، وعزتها، بعد أن تخلت عن مسئوليتها وشهادتها على العالمين.

– فقه قرآني، يحكم قلوب الناس، قبل أن يحكم مجتمعاتهم.

إن من سنن التغيير أن يترك الله تعالى الناس لاختياراتهم، فإن استيقظوا من سباتهم وأرادوا التغيير، وأعدوا له عدته، وفق الضوابط القرآنية التي أمرهم الله تعالى بها، أيدهم الله بنصره، ومَكّن لهم دينهم الذي ارتضى لهم، لا الدين الذي ارتضوه لأنفسهم.

ولقد هبت رياح التغيير على بعض الشعوب العربية، وأيدها الله تعالى بنصره، ولكنها ما زالت في فتنة كبرى، فتنة أتباع "المرجعيات الدينية" المذهبية، الذين لم يفهموا الحكمة ولم يتعلموا الدرس، ولم يشكروا ربهم على نعمة "الحرية"!!

قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾ آل عمران

إن ما حدث يوم ٢٥ يناير ٢٠١١، من ثورة شعبية مصرية، يُعد "آية إلهية"، بشهادة العالمين، وإن أنكرتها قلوب الحاقدين. ولكن الذي يجب أن يعلمه الناس جميعا، أنه عندما يخص الله تعالى أمة بـ ""آية" من آياته التي لا تحصى، فإن ذلك يكون لحكمة إلهية، قد لا يقف عليها كثير من الناس. ومع ذلك، وجدنا كثيرا منهم يقفون أمام هذه "الآية"، متدبرين خاشعين ساجدين..، سائلين الله تعالى أن يُتم على مصر نعمته.

لقد أنعم الله على الشعب المصري بنعمة "الحرية"، وسخر له الأسباب والآليات التي تعمل على حمايتها، وأفاد من هذه "الحرية" من عاشوا في سجون القهر والذل والعذاب سنين عددا، فهل شكروا الله تعالى على نعمة "الحرية"، أم أنهم خرجوا يطلبون العودة بالناس إلى عصور "الفتن الكبرى"، وإشعال نار الفتنة الطائفية، وأزمة التخاصم المذهبي بين المسلمين، استنادا إلى ما تمليه عليهم "مرجعياتهم الدينية" المذهبية؟!

فهل من شكر النعمة، أن يتقاتل المسلمون في المساجد، من أجل توظيف منابرها الدعوية، لخدمة توجهاتهم العقدية والمذهبية، وهم جميعا يقرؤون قوله تعالى:

وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾ الجن

إن أخطر ما ورثه أتباع "المرجعيات الدينية" المذهبية، أنهم فهموا "الإسلام" من خلال مرجعيات أئمة وعلماء المذهب، لا من خلال "المرجعية الدينية" الإلهية التي ارتضاها الله تعالى لهم. لذلك لم يُمكّن الله لهم في الأرض، ولم يُبدّل خوفهم أمنا، فتدبر:

وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٥٥﴾ النور

تدبر قوله تعالى: "وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ"، "وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا"

ولن ينصلح حال المسلمين، ولن تنتهي أحداث الشغب، والفتن الطائفية، من عالمهم إلا إذا خرجت هذه "المرجعيات الدينية" المذهبية، من دائرة الشريعة التي ارتضاها الله تعالى للناس كافة، والتي جاءت بها نصوص "الآية القرآنية".

إن الشعوب المتحضرة، لا تنخدع بالمناورات السياسية، ولا بمبدأ "التقية"، الذي اعتاد أنصار "المرجعيات المذهبية" أن يستخدموه على مر العصور، لإرضاء الشعوب وإشاعة روح الطمأنينة بين أفرادها. فإذا وصلوا إلى الحكم، كشفوا عن هويتهم، وأعادوا البلاد إلى عصور "الفتن الكبرى"، وجعلوا مرجعياتهم حاكمة على نصوص "الآية القرآنية"!!

لذلك كان على المسلمين، أن ينهضوا للاعتصام بـ "الآية القرآنية"، الحاضرة أمامهم اليوم، يستلهمون منها عطاءها الرباني، الذي سيعمل لا شك على نزع ما في صدورهم من غل، ومن تخاصم مذهبي.

وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ آل عمران

وإلى أن يتحقق هذا الحلم، فلا يصلح لمصرنا العزيزة، إلا "الدولة المدنية الحديثة" بعيدا عن أية أحزاب دينية، أو أية أحزاب ذات مرجعيات دينية.

اللهم قد بلغت، اللهم فاشهد

الفهرست

هذا الكتاب

لقد تعهد الله تعالى بحفظ "آية" رسوله الخاتم محمد، الدالة على صدق نبوته إلى يوم الدين، ليقيم الناس نظام حياتهم، على أساس من نصوص "آية قرآنية"، فاعليتها حاضرة بين أيديهم، وليس في حاضر آبائهم، ومذاهبهم العقدية والتشريعية المختلفة؟!

إن "الإسلام"، الذي جاء ليُخرج الناس من الظلمات إلى النور، لا تقوم "مرجعيته" على تراث الفرق والمذاهب الإسلامية المختلفة..، وإنما على تفعيل العلماء، من التخصصات العلمية المختلفة، لنصوص هذه "الآية القرآنية"، حسب إمكانات وتحديات كل عصر.

إن بناء الحضارة الإسلامية لا يكون بقراءة "المرجعيات الدينية" المذهبية، قراءة عصرية، والتي قد مزقت وحدة المسلمين، وأفقدت أمتهم خيريتها.

إن النهضة الحضارية، لا تتحقق إلا ببناء جديد بقواعد راسخة، لا بترميم بناء قد أصابه التصدع!!

لذلك فإن الذين ينادون بتطبيق الشريعة الإسلامية، على أساس "الكتاب والسنة"، عليهم أن يحددوا ما هي مصادر هذه "السنة"، بعد أن اتفقوا على مرجعية الكتاب، وأنه المهيمن على ما بين يديه.

وهنا ستظهر المشكلة الكبرى: أن "الشريعة الإسلامية" التي ينادي بتطبيقها هؤلاء، ما هي إلا ما حوته كتب "مرجعياتهم المذهبية"، التي ظهرت بعد وفاة النبي، بقرن ونصف قرن من الزمان، وكانت سببا في إشعال أزمة التخاصم والتكفير بين المسلمين، مما أعطى مبررا لتنحيتها بالكلية!!

إن أحكام "الشريعة الإسلامية"، لا تُستقى من "مرجعيات دينية" مذهبية، تنتهك حقوق الإنسان وتصادر حرية الاعتقاد، وتسفك الدماء بغير حق...، وإنما من نصوص "الآية القرآنية" التي أنزلها الله تعالى حُكْما عربيا، وهدى ورحمة للعالمين!!

وفي هذ السياق يأتي هذا الكتاب

موسوعة فقه القرآن المعاصر

www.islamalrasoul.com

دكتور/ محمد السعيد مشتهري